ابن معطي وأراؤه النحوية
دراسة نحوية تحليلية

الدكتور

سيف الدين أحمد صالح بن عطا

دار الجنان للنشروالتوزيع

ابن معطي وآراؤه النحوية
دراسة نحوية تحليلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٦م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٦٤٥ /٦/٢٠١٥) مركز الايداع ٤١٥,٠٩٢

ردمك ١ -١٢- ٥٩٤ -٩٩٥٧- ٩٧٨ ISBN

الواصفات: قواعد اللغة/ اللغة العربية/ التراجم

ابن معطي وآراؤه النحوية : دراسة نحوية تحليلية

الدكتور : سيف الدين احمد بني عطا

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢
- موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٥٧٤٧٤٦٠ موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٦٢٩٥٤٥٧
- هاتف السودان – الخرطوم ٠٠٢٤٩ ٩١٨٠٦٤٩٨٤
- ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

ابن معطي وآراؤه النحوية

دراسة نحوية تحليلية

الدكتور

سيف الدين احمد صالح بني عطا

الإهداء

إلى أمي تغمدها الله بواسع رحمته،

إلى والدي أطال الله في عمره وبارك فيه،

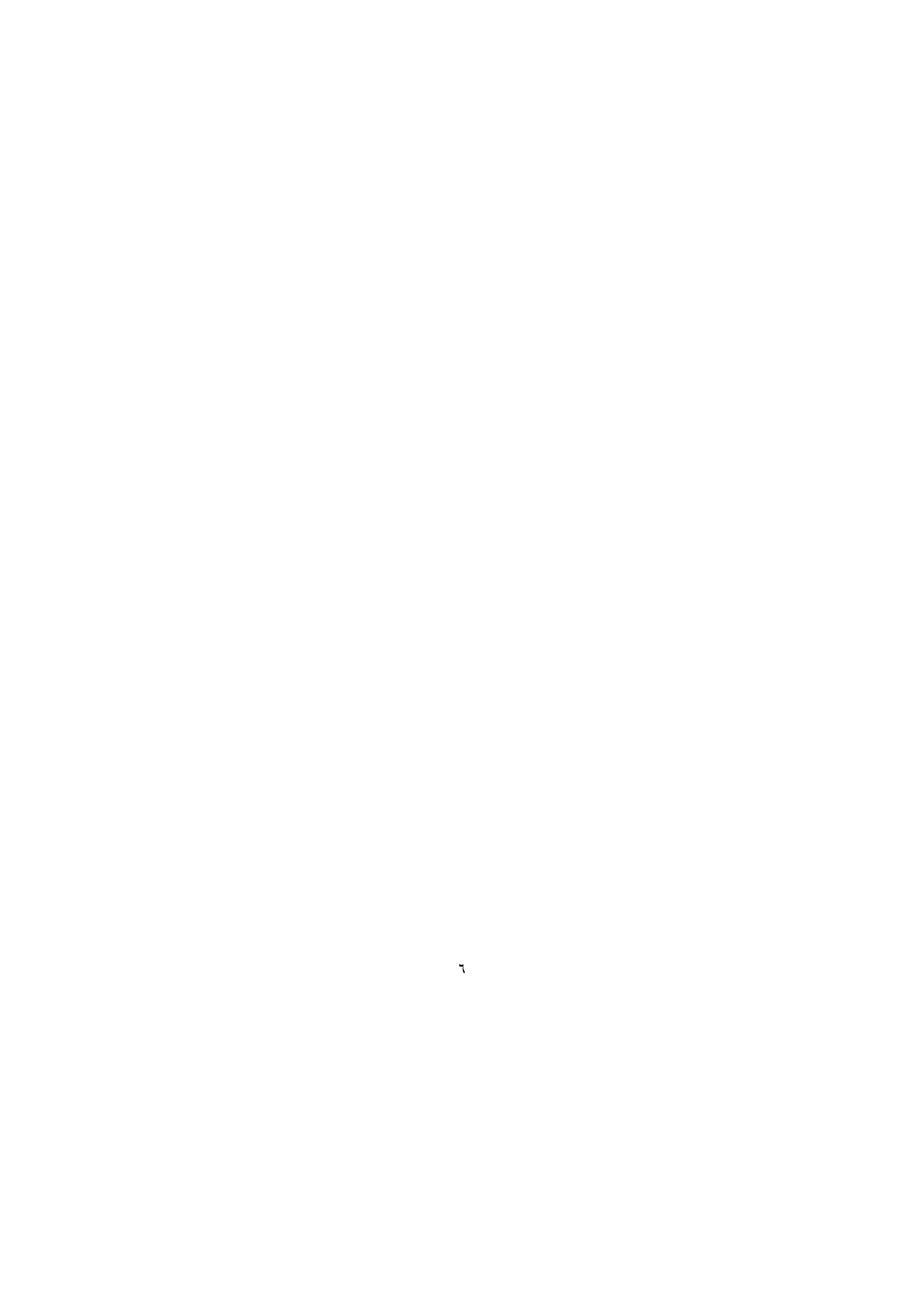
إلى زوجتي الغالية،

إلى أولادي، قرة عيني هبه، و نور ، والمجاهد،

أهدي ثواب هذا العمل.

شكر وتقدير

أقدم خالص الشكر، وعظيم المحبة والتقدير، إلى أستاذي المشرف على هذه الأطروحة الدكتور كمال جبري عبهري، على توجيهاته الحكيمة، وجهده وتشجيعه الدؤوب لإخراج هذه الأطروحة في صورة علمية لائقة، كما لا يفوتني تقديم الشكر الموصول بالمحبة والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا العمل، كما أقدم خالص الشكر والعرفان بالجميل لأخي وعمّي الحاج مروّح الرفاعي، الذي قدم لي الكثير، كما لا يفوتني تقديم شكري واحترامي لكل من ساهم في انجاز هذا العمل.



تقديم

سَعِدتُ حقاً حين طَلَبَ إليّ سَيفُ الدين أن أقدّمَ كِتابةُ : "ابـنُ مُعطـي واراؤه النحويـة" إلى القراء الذين يُتابعون عِلم النحو ومسائله . وَهوَ كِتابٌ نَحـويٌ جَليـل لِباحـثٍ جَليـل أشرفت عليه في أثناء الإعداد لنيل درجة الدكتوراة .

وَسيف الدين بني عطا الذي أُقَدّمه للقرّاء وأقدّم كتابه للمعنيين بأمر علم النحو، وجهٌ علميٌ جديد يَشُقّ طريقه بثبات في الأوساطِ العلميةِ، وهو رجلٌ جـادٌّ مثـابرٌ مخلـصُ لنفسهِ، ولمنْ حَولهُ، ولأُمتهِ، فَقَد صاغتهُ خِدمتهُ العسكريةِ صياغةً صارمةً، ورفدتُـه ثقافتُـه العريضةُ، وقراءتُه العميقةُ بثروة علمية واسعة، وبطمـوح لـيس لـه حـدود , فـترى هـذا الطموح يتسع ويمتد حتى يبلغ الغاية التي تَسعى إليها همّةُ سَـيف الـدين مـشفوعةً بـأدبٍ جمّ، وبتواضعٍ ملحوظ .

وأتاح له هذا الواقع أن يحسن اختيار موضوعهُ للحصولِ على درجـةِ الـدكتوراةِ في علمِ النحوِ العربيّ، إذ مضى في بحثهِ حتى وقفَ بإزاء عالمٍ نحويّ فَذّ، كان إمامَ عصرِه , وقفَ بإزاءِ أبي الحسينِ ابن معطي النَحويّ يُمعـنُ النَظـرَ في آثـارهِ وإنجازاتـهِ، فأخـذ بـه، واقتنعَ بأنه عالمٌ سديدٌ.

ورأى سيف الدين أن همّـهُ وَهمّتَـه تقِفـان في رحـابِ ابـن معطـي، ليأخـذَ منـهُ ويعطيهِ فجادَ على ابن معطي بجهدهِ ووقتهِ وراحتهِ، وجاد عليه ابن معطي بعلمهِ وخبرتهِ وتجاربهِ وأكسبهُ قامةً نحويةً شامخةً معـزّزهُ بعمـقٍ علمـيٍ تمتـدّ شـرايينه في أعمـاقِ الـنّفسِ وشِعابِها.

وابن معطي عالم نحويّ مغربيّ ينتهـي نـسبهُ إلى قبيلـة زواوه البَربريّـة، فقـد ذكـر العُلماء الذين ترجموا له بأنّه: يحيى بن عبـد المعطـي الـزواوي المغربـيّ، زيـن الـدين أبـو الحسين، أو ابو زكريا، وأنّه كان أثيراً مقرباً لدى الملك عيسى في دمشق، ثم لدى السلطان الكامل بن العادل في القاهرة، الـذي كـان في مقدمـة مـشيعيه، ليـدفنَ إلى جانـبِ الإمـام الشافعيّ سنة: ٦٢٨هـ.

وقالوا بأنّه : كان إماماً في النحوِ واللّغةِ، وأنّه : كان شاعراً محسناً، وأديباً فاضلاً، واسع الشّهرة العلمية في الشرق والغرب، وأنه كانَ يحفظُ كِتابَ: "الصحاح" للجوهريّ .

حمل الناس عنه، وأنتفع بعلمه خلق كثير، وعاش في عصر إمتلأ بمشاهير العُلماء من أمثال : ابن يعيش, وعلم الدين السخاوي, وابن الحاجب, وابن عصفور, وابن مالك, والعكبري, وابن خروف, وغيرهم.

وذكروا أيضاً أن ابن معطي سبقَ ابن مالك العالمُ النحويُّ المشهور في الشّعرِ التعليميّ، ذلك أن ابن معطي صَنّفَ " ألفيته " في نظمِ علمِ النّحو في ألفِ بيتٍ منَ المنظوم لتسهيلِ حفظه والإلمام بمسائله.

وهو أول من أطلقَ اسم " الألفية " على نظمِ تعليميّ في علمِ النَحوِ العربيّ ثم قلّدهُ نفرٌ من العلماء الذين جاءوا بعدهُ من أمثالِ: ابن مالك, وابن الورديّ, والسيوطيّ.

وكان ابن معطي بصريّ الميل والهوى, سار عى درب البصريين في البحث النحويّ، يذهب مذهبهم، وينهج نهجهم، ويستعمل اصطلاحاتهم، ويستخدم أصولهم، ويتبنى أراءهم.

وكان يسير وراء سيبويه، ويرى رأيه، ويستشهد بشواهده في القرآن والشعرِ والنثر. ويتكئُ على أراءِ ابن السراج والفارسي وابن جني والسيرافيّ والزمخشريّ وأضرابهم، وعاصره نفرٌ من خيار العلماء، وتلمذ له فئةٌ من العلماء الذين شاركوا في صنع الحضارةِ الإسلامية، وتركوا بصماتهم العلمية على جبين التاريخ.

وأبرز أثاره النحويّة: الدّرة الألفية, والفصول الخمسون, وهما الكتابان اللّذان خصّهما سيف الدين بني عطا العجلونيّ في هذه الدراسة المتميزة.

وأحسن سيف الدين صحبة شيخه ابن معطي حين خصّه بجهده، وببعض سنيّ عمره، وانقطع له، وأخلص، فكان هذا الكتاب المسمى:"ابن معطي وأراؤه النحويّة" ثمرةً علميةً شهيةً، تشهد لصاحبها على كتابه من خير في عصرنا، فهنيئاً للدارس والمدروس.

والله من وراء القصد

د. كمال جبري عبهري

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تتحدّث هذه الإطروحة عن أحد الأعلام النحاة، الذي كان إماما في علوم العربية، شهد له معاصروه، ومن جاءوا بعده بهذه الإمامة، قال عنه ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان:"كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة"، وقال عنه خيرالدين الزركلي صاحب الأعلام:"عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق". هذا العالم هو يحيي بن عبد المعطي بن عبد النور، الملقب بـ زين الدين، والمكنّى بأبي الحسين، أو بأبي زكريا، كان له السبق في أطلاق تسمية الألفية على نظم في النحو، وصنّف العديد من المصنّفات في النحو، وغيره.

ومن هنا تتجه **مشكلة الدراسة** للإجابة عن الجهود النحوية عند ابن معطي، وعن آرائه النحوية، وترجيحاته، ومتابعاته، والوقوف على فكرة نظم النحو بشكل عامٍّ، ثم إطلاق تسمية الألفية على نظمٍ في النحو وغيره، ومن أين جاءت هذه الفكرة وهل له السَّبق في ذلك، والوقوف على الأصول النحوية عنده.

وتسعى هذه الدراسة إلى **تحقيق الأهداف** الآتية :

أولا : التعريف بابن معطي، ونسبه، وحياته ثم وفاته.
ثانياً : الوقوف على علمه، ورحلته إلى المشرق العربيّ طلباً للعلم.
ثالثاً : تعرّف شيوخه ، وتلاميذه.
رابعاً : عرض الجهود والآراء النحوية لابن معطي من خلال مصنّفاته التي وصلت إلينا، ومن خلال آراء معاصريه، ومن جاءوا بعده في إمامته للنحو في عصره، ثم التعرّض لما وصل إلينا من شروح لمصنّفاته.

خامساً : ما وافق فيه النحو البصريّ من آراء، وما وافق فيه النحو الكوفيّ، ومتابعاته للنحاة من خارج المذهبين، أو ما أطلق عليهم البغداديون، ثم بعد ذلك ما استقل به من آراءٍ نحويةٍ واختيارات، وترجيحات.

سادسا : عرض الأصول النحوية عند ابن معطي من خلال مصنّفاته.

أما عن **أهمية هذه الدراسة** فتنبع من كون هذا العالم النحويّ، كان إماماً في النحو في عصره، وقدّم جهودا كبيرةً في خدمة اللغة العربية، وكان أوّل من أطلق تسمية الألفية على نظمٍ في النحو، واقتدى به ابن مالك ، وهذا ما أكّده ابن مالكٍ نفسُه في الأبيات الأولى لألفيته حيث قال:

وَأستَعِينُ اللهَ فِي ألفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

تُقَرِّبُ الأقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ ... لِي وَلَهُ دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

ولكن ومع سبق ابن معطي في نظم ألفيته في النحو، فإنَّ ألفية ابن مالكٍ هي التي كتب لها البقاء، وعمّ الانتفاع بها، وهي التي تناولها كثيرٌ من العلماء بالشرح والتبسيط والتوضيح، وظلَّ ابن معطي بعيدا عن الدراسات والبحوث الأدبية من قبل الباحثين المتأخرين باستثناء بعض الإشارات في ثنايا الكتب، ولم تفرد له دراسة خاصة تجمع جهوده وآراءه وترجيحاته.

فكان **سبب اختيار موضوع هذه الدراسة** هو عدم وجود دراساتٍ كافيةٍ تختصّ بابن معطي وتبيّن جهوده وآراءَه النحوية إلى يومنا هذا، إلا ما ذكر في ثنايا الدراسات الحديثة وبشكل مقتضب جدا، واقتصر الاهتمام على تحقيق ألفيته وتحقيق بعض شروحها، وحقّق كتابه (الفصول الخمسون في النحو)، و(كتابه البديع في علم البديع).

أما عن **الدراسات السابقة** فيرى الباحث أنَّ هناك بعض الدراسات التي تناولت مصنفات ابن معطي بالتحقيق، كتحقيق المستشرق السويدي زتسترين لألفيته سنة (١٩٠٠م)، ومن ثمّ أعاد تحقيقها سليمان إبراهيم البلكيمي سنة (٢٠١٠م) في جمهورية تاجيكستان، وطبعت في القاهرة، وحقق محمود الطنّاحي كتاب"الفصول الخمسون في النحو" لابن معطي، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، سنة (١٩٧٢م)، وهناك أطروحةٌ لنيل درجة الماجستير تحت عنوان (منهج ابن معطي في كتاب الفصول الخمسون) مقدمةٌ من الطالبة زكية عبد الحليم، جامعة أمِّ درمان سنة (٢٠٠٥م).

وهناك شروحٌ للألفية وللفصول الخمسون ولكنَّها لم تحقَّقْ ولم ترَ النور بعد، باستثناء شرحٍ للألفية لعبد العزيز بن جمعة بن زيدٍ القوّاس، الذي حققه علي موسى الشومليّ استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراة، وطبع في مكتبة الخريجيّ في الرياض في جزئين عام (١٩٨٥م)، وشرحٍ للحسين بن بدر بن إياز باسم "المحصول في شرح الفصول" وهو شرحٌ لفصول ابن معطي في النحو، وحقَّقَ هذا الشرح شريف عبد الكريم النجار.

هذا بالإضافة إلى الإشارات البسيطة في الكتب التي تناولت الحديث عن النحو وأعلام اللغويين والنحويين، والكتب التي تحدثت عن المدارس النحوية.

أما عن **منهج هذه الدراسة** فقد جاء وصفياً تحليلياً، وتمثّل الوصف بالاعتماد على استقراء النصوص أولاً، ثم تحليل ما توصّل إليه الباحث من نتائج وحقائق ومعلومات، فنحتاج للاستقراء للبحث عن الآراء النحوية المختلفة، والبحث عن أصول النحو عند ابن معطي في مصنّفاته، ثم تصنّف المادة ليصار إلى تحليلها كلاً على حدة، وبحسب المكان الذي تنتمي إليه في هذه الدراسة، وهذا المنهج تفرضه علينا طبيعة الدراسة، وعليه التزم الباحث بالمنهج الوصفيّ التحليليّ في تتبُّع الآثار والأصول النحوية، لابن معطي.

أما عن أهم **مصادر** الأطروحة **ومراجعها** التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، فقد تنّوعت موضوعاتها، وأزمنة تأليفها، وكان في مقدّمتها ،القرآن الكريم، وما اتّصل به

من علومٍ، فكانت كتب التفسير، والإعراب، والقراءات، ومنها ما يتّصل بالحديث الشريف وعلومه المختلفة، ومنها كتب السير، والتراجم، والطبقات، والدواوين الشعرية، ومنها المعاجم اللغوية، ومنها كتب النحو واللغة والصّرف، وكتب الخلاف النحويِّ، ومنها ما يتحدث عن المدارس والمذاهب النحوية، هذا بالإضافة إلى بعض الرسائل الجامعية المنشورة، والمحكّمة.

وبمناسبة الحديث عن المصادر، فقد **واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات،** وكان من أهمّها قلة المصادر والمراجع التي تحدثت عن ابن معطي في زمننا هذا، بينما حاز في عصره على الاهتمام الذي يستحقُّهُ، وتمثّل ذلك بكثرة شرّاح مصنفاته، وخاصةً الدّرّة الألفية، والفصول، إلّا أنّ هذه الشروح تحتاج لمن يميط اللثام عنها، ويخرجها إلى النور. ولهذا اعتمد محقّقو كتبه وشروحها على المخطوطات المتناثرة في بعض الدول الغربية، وبعض صور هذه المخطوطات في مكتبة الجامعة العربية، ومكتبات بعض الجامعات العربية في الوطن العربي الكبير.أما عن **الهيكل العام لهذه الدراسة** فيشتمل على المقدمة، وأربعة فصول، وكلُّ فصلٍ يشتمل على مباحث، ثم الخاتمة. تتحدّث **المقدمة** عن الخطة العامة لهذه الدراسة، بدءاً بمشكلة الدراسة التي طرحها الباحث، وانتهاءً بمنهجها وهيكلها العامِّ.

أما الفصل الأول فكان للتعريف بابن معطي وجاء في أربعة مباحث، تحدثت في المبحث الأول عن اسمه ونسبه، وحياته وعلمه، ووفاته، وجاء المبحث الثاني للتعريف بشيوخه وتلاميذه، أما المبحث الثالث فتحدّثت عن مصنفاته في النحو، وغيره، وفي المبحث الرابع تم الحديث عن أشهر معاصريه من النحاة، وما قال بعضهم فيه.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "آراء ابن معطي البصرية والكوفية" وجاء في مبحثين، تحدّث المبحث الأول عن موافقاته للمذهب البصريِّ، والمبحث الثاني تناول موافقاته للمذهب الكوفيِّ.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان" موافقات ابن معطي للنحاة من خارج المذهبين وما انفرد به من آراء" وجاء في ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول فكان عن موافقاته للنحاة

من خارج المذهبين، أو ما أطلق عليهم البغداديون، وتحدّث المبحث الثاني عمَّا انفرد به ابن معطي من آراءٍ وترجيحات، أما الثالث فتحدّث عمَّا أطلق ابن معطي من تعبيرات استحسنها شرّاحه، وأخرى أخلّ بها بنظرهم.

أما الفصل الرابع فتناول "الأصول النحوية عند ابن معطي"، وجاء في أربعة مباحث، جاء المبحث الأوّل بنبذةٍ عن الأصول النحوية بشكلٍ عام، ثم الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية المتواترة والشاذَّة، أما المبحث الثاني فكان عن الاستشهاد بالحديث الشريف وموقف ابن معطي من ذلك، أما المبحث الثالث فتحدّث عن الاستشهاد بكلام العرب (شعراً ونثراً)، وموقف ابن معطي منه، وأمّا المبحث الرابع فتحدّث عن أصولٍ نحوية أخرى برزت عند ابن معطي، وأخيراً **الخاتمة**، وتشتمل: على النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها الباحث.

الفصل الأول
التعريف بـابن معطي
المبحث الأول

أولا :اسمه ونسبه

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواويّ[1]، وسماه بعض أصحاب التراجم: يحيى بن معطي[2] بإثبات (الياء)، وبعضهم: يحيى بن معطٍ[3] بحذف (الياء)، ويذكر

---

[1]. انظر: ترجمته في :

- ابن خلكان / أحمد بن محمد بن خلكان/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ (تحقيق: إحسان عباس)/ دار صادر - بيروت /(د.ت)/ ١٩٧/٦.

- القرشيّ / عبد القادر بن محمد بن محمد/ الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة/ (تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو)/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ (د.ت)/٥٩٢/٣.

- ابن تغري بردي / يوسف بن تغري الأتابكي/ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة/ (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب) /المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر/(د.ت) /٢٧٨/٦.

- البغدادي / إسماعيل باشا البغدادي/ هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون /دار الفكر/ بيروت/١٩٨٢م/٥٢٣/٦.

- الزركلي / خير الدين الزركلي/ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)/ دار العلم للملايين – بيروت/١٩٩٠م /٨/.١٥٥

[2]. انظر: ترجمته في :القفطي / علي بن يوسف القفطي/ إنباه الرواة على أنباء النحاة/ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)/ط٣/ دار الفكر العربي – القاهرة/ ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/١٩٨٦م/٤٤/٤.

- ياقوت الحموي / ياقوت بن عبدالله الحموي/ معجم الأدباء/ دار إحياء التراث العربي– بيروت/٢٠٠١م/ ٣٥/١٩- ٣٦.

- أبو شامة المقدسي / عبد الرحمن بن إسماعيل/ تراجم رجال القرنين السادس والسابع" المعروف بالذيل على الروضتين "/ (صححه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري / ووقف على طبعه: عزت العطار الحسيني)/ دار الجيل – بيروت/ ط١٩٧٤/٢م/١٦٠.

- ابن كثير / إسماعيل بن كثير الدمشقي/ البداية والنهايه (خرّج أحاديثه: محمد بيومي/ وعبد الله المنشاوي/ ومحمد رضوان مهنا)/ مكتبة الإيمان – المنصورة/ مصر/٢٠٠٦م/١٢٩/٧.

- ابن العماد / عبد الحي بن العماد الحنبلي/ شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ دار الكتب العلمية– بيروت/ (د.ت)/ ١٢٩/٥.

[3]. السيوطي / عبد الرحمن السيوطي/ بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة/ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)/ دار الفكر/١٩٧٩م/٣٤٤/٢ – ٣٤٥.

الطنّاحي[1] أن ابن معطي نفسه كان يكتب "يحيى بن معطٍ" ثم ولأمر ما صار يكتبها "يحيى بن عبد المعطي"، وهذا ما نجده واضحا في مطلع ألفيته، إذ يقول[2] :

يَقُولُ رَاجِي ربِّهِ الغَفُورِ   يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ[3] بْنِ عَبْدِ النُّورِ

وقال أيضاً في ختامها [4]:

نَظَمَهَا يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ[5] المَغْرِبِي   تَذْكِرةً وَجِيزَةً لِلْمُعْرِبِ

نجد أنّه في البيتين السابقين كتب ابن معطي بحذف الياء، ويقول الطناحي[6] انّه رأى قسما مخطوطاً من كتاب "المفصّل" للزمخشري (٥٣٨هـ)[7]، بخط ابن المعطي ذكر فيها أنه قال:"كنت أكتب قديما يحيى بن معط، فاتفق أن كتب كاتبٌ في بعض كتب تقع الشهادة فيه: يحيى بن عبد المعطى، فالتزمت ذلك لئلا يصير المشهودُ به خلفاً، فهذا عذري إليك على ذلك".

ولقد قمت بتتبع ما ذكره الطنّاحي في كتب التراجم فلم أجد أثراً لهذا النص، ولكنني وجدت في كتاب "فوات الوفيات والذيل عليها" للكتبي (٧٦٤هـ)[8]، نقلا عن الزركشي أنّه قال:" ووقفت على المفصّل للزمخشري وعليه خط الإمام زين الدين بن

---

[1]. ابن معطي / يحيى بن عبد المعطي/ الفصول الخمسون (تحقيق: محمود محمد الطنّاحي)/ دار إحياء الكتب العربية/ فيصل عيسى البابي الحلبي/١٩٧٧م/ مقدمة التحقيق/١٢.

[2]. ابن معطي / يحيى بن عبد المعطي/ الدرّة الألفية، ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة (ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي)/ دار الفضيلة – القاهرة/ ط١/٢٠١٠ م/١٧.

[3] . معطٍ: إذا حذفت الياء من آخره ونون بتنوين الكسر، يقع هذا الرجز التعليمي مكسوراً، والأصحّ أن يقول:"يحيى بن معطيّ"، ولكنها وردت بحذف الياء في نصّ الألفية المحقق، وفي شرح الألفية المحقق لابن القوّاس(انظر: ابن معطي/الدّرّة الألفية/١٧(البيت:١)/ وانظر: ابن القوّاس/شرح الألفية/١٧٣/١).

[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٧٣(البيت : ١٠١٩) .

[5] . "معط"هكذا وردت في المصدر بحذف الياء من آخرها(انظر:ابن معطي/الدّرّة الألفيه/٧٣(البيت:١٠١٩)/وابن القوّاس/شرح الألفيه/١٣٩٨/٢).

[6] . ذكر الطنّاحي أن هذا المخطوط محفوظ بمكتبة إسماعيل صائب الكائنة بجامعة أنقرة، برقم (٢٢١٨) وقد رأى هذا المخطوط سنة (١٩٧٠م)،(انظر: ابن معطي/ الفصول/مقدمة التحقيق/١٢).

[7] . الزمخشري / أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد/ له المفصّل في صنعة الإعراب وغيره، توفي سنة (٥٣٨هـ)،(انظر: السيوطي/ بغية الوعاه/٢٧٩/٢).

[8] . الكتبي/ محمد بن شاكر الكتبي/ فوات الوفيات والذيل عليها/ (تحقيق: إحسان عباس)/ /دار صادر – بيروت (د.ت) / ٥١٥/٤/ وهامش نفس الصفحة.

معطى النحويّ.ويكنى بأبي الحسين، بإجماع من ترجم له، ويكنيه بعضهم بأبي زكريا[1]، أما لقبه فهو زين الدين، وهو لقب اجمع عليه جميع من ترجم له، ولقد ذكر ابن معطي هذا اللقب في شعر نسبه ياقوت الحموي(٦٢٦هـ) له، يقول فيه[2]:

قـالوا تلـقّبَ زيـنَ الـدين فَهْـوَ لَـهُ نَعْتٌ جَمِيلٌ بِـهِ أضْـحَى اسْـمُهُ حَـسَنَا

فَقلْـتُ لا تَغْبِطُـوه إنّ ذَا لَـقَبْ وَقْفٌ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ والـدَّليلُ أنـا

وأورد السيوطي(٩١١هـ) البيتين في بغية الوعاة[3] منسوبة إلى ابن معطي باختلاف بسيط عن رواية ياقوت الحموي السابقة، يقول :

قالوا تلقَّبَ زَيْنَ الدين فَهْوَ لَـهُ نَعْـتٌ جَميـلٌ بِهِ قَـدْ زَيَـنَ الأمَنَا

فـَقُلْـتُ لا تَعْذِلـوهُ إنّ ذَا لـَقَـبُ وَقْفٌ عَلَى كُلِّ بَخْسٍ وَالدّليلُ أنَا

أمّا نسبه ، فقد ذكر ابن معطي في تمام الألفية بأنه مغربي، فقال[4] :

نَظَّمَهَا يَحْيَى بْنُ مُعْطِ المَغْرِبِي تـَذْكِـرةً وَجِيـزَةً للمُغْـرِبِ

وعليه أجمع معاصروه ومن جاء بعدهم أنّه مغربي[5] من قبيلة زواوة وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا ذات بطون وأفخاذ[6]، كما ذكر ابن خلكان (٦٨١هـ).

---

[1] . انظر كنيته في :

- ابن إياز / الحسين بن بدر بن إياز البغدادي/ المحصول في شرح الفصول/ (شرح فصول ابن معطي في النحو)/ (تحقيق: شريف عبد الكريم النجار)/ ط١/ دار عمار – الأردن/٢٠١٠م/ ١٥/١.
- البغدادي/هدّية العارفين/ ٥٢٣/٦.
- بروكلمان / كارل بروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/ (نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب/ والسيد يعقوب بكر)/ ط٢/ /دار المعارف – القاهرة/(د.ت)/ ٣٠٥/٥.

[2] . ياقوت الحموي/ معجم الأدباء/ ٣٥/١٩ – ٣٦.

[3] . السيوطي/ بغية الوعاه/ ٣٤٤/٢ – ٣٤٥.

[4] . ابن معطي /الدّرّة الألفيه / ٧٣(البيت : ١٠١٩) .

[5]. انظر نسبه في: (القفطي/ إنباه الرواة/ ٤٤/٤/ والحموي/ معجم الأدباء/ ٣٥/١٩/والمقدسي/ تراجم رجال القرنين/ ١٦٠/ والسيوطي/ بغية الوعاه/٣٤٤/٢).

[6]. انظر: (الحموي/معجم الأدباء/٣٥/١٩/وابن تغري بردي/النجوم الزاهرة/٢٧٨/٦/ والزركلي/الإعلام/١٥٥/٨).

وذكر المقري في نفح الطيب[1]، أنّ زواوة قبيلة كبيرة من البربر بأعمال افريقية، أما بجاية[2]، فهي مدينة على ساحل افريقية والمغرب، وتسمى الناصرية أيضا باسم بانيها الناصر بن علناس[3] في حدود سنة (٤٥٧هـ). وذكر الحموي[4] أن بجاية والمريّة، كانتا بابي الشرق، منها يركب التجار، يضرب ماء البحر سورها.

ثانيا : مولده :

أمّا مولده فقد ذكر معاصرو ابن معطي أنه ولد بالمغرب[5] وذكر ياقوت الحموي ولادته بسنة أربع وستين وخمسمائة للهجرة (٥٦٤هـ) ، ولم يخرج أحدٌ من المترجمين[6] من بعده عن هذا التاريخ، إلا أنهم اختلفوا في مكان الولادة، فابن معطي في تمام ألفيته ذكر بأنه مغربي[7]، وعليه قال القفطي في الانباه وياقوت الحموي في معجم الأدباء بأن مولده كان بالمغرب، إلا أنهم لم يحددوا البلدة التي ولد فيها.

وانفرد إسماعيل باشا البغدادي[8] (١٣٣٩هـ) عمن عُنُوا بأمر ابن معطي، فذكر أنه ولد في مصر، يقول ما نصّه:"زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواويّ الأصل المصري المولد والدار"، ولم يقل بهذا أحدٌ غيره، وهو رأي بعيد عن الواقع لأن الإجماع في كتب التراجم أن ابن معطى قد تلقى تعليمه الأولى على يد شيخه

---

[1]. المقرّي / أحمد بن محمد المقرّي المغربي المالكي الأشعري/ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب/ (راجعت وزارة المعارف العمومية هذا الكتاب)/ عيسى البابي الحلبي وشركاه/ مصر/١٩٣٦م/٧/هامش صفحة ٣٤٠– ٣٤١.

[2]. الحموي/ ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي/ معجم البلدان/ دار صادر/ ودار بيروت- لبنان/١٩٦٨م/٣٣٩/١.

[3]. ناصر بن علناس بن زيري بن مناد بن بلكين (الحموي/ معجم البلدان/٣٣٩/١).

[4]. المريّة: مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس (الحموي/ معجم البلدان / ١١٩/٥).

[5]. القفطي/ إنباه الرواة/٤٤/٤، والحموي/ معجم الأدباء/٣٥/١٩.

[6]. انظر: ولادته في : (الحموي / معجم الأدباء/٣٥/١٩/ والمقدسي/ تراجم رجال القرنين /١٦٠/ وابن خلكان/ وفيات الأعيان/١٩٧/٦/ والسيوطي/ بغية الوعاة/٣٤٤/٢/ والقرشي/ الجواهر المضية/٥٩٢/٣/ وابن العماد/ شذرات الذهب/١٢٩/٥/ والبغدادي/ هدية العارفين/٥٢٣/٦/ والزركلي/ الأعلام/١٥٥/٨)

[7]. ابن معطي / الدرة الألفية/٧٣.

[8]. البغدادي/ هدية العارفين / ٥٢٣/٦.

الجزوليّ (٦٠٧هـ) ببجاية أو المرية، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر ثم إلى دمشق، ثم إلى مصر قبل وفاته بقليل.

وانفرد عبد الله كنون برأي آخر حين قال[١]:"الزواويّ القبيلة، المغربي الأصل والنشأة، الجزوليّ البلد". ويرى الطناحي[٢]، ان مولده ربما يكون بظاهر بجاية موطن قبيلة زواوة، التي ينتمي إليها ابن معطي.

ثالثا : ثقافته وسيرته :

صمتت كتب التراجم عن ذكر طفولة ابن معطي، فلم تذكر شيئا عن ثقافته وسيرته، إلا ما ذكروه عن نسبه الذي ينتهي إلى قبيلة زوّاوة، وهي قبيلة بربرية كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقية، وأمسكت كتب التراجم عن ذكر مكان تلقى ثقافته الأساسية، وجميعها تبدأ بالحديث عن حياته الثقافية وتربطها بعودة الجزوليّ من مصر، حيث سافر الجزوليّ لأداء فريضة الحج، وحضر مجلس ابن برّي في مصر ثم عاد وتصدر للإقراء بالمرية، وغيرها. وذكر السيوطي[٣] أنّه قد أخذ عنه جماعة منهم، ابن معطي. وقال كنون[٤]: انه تصدر للإقراء ببجاية والمريّة، وأخذ عنه جماعة منهم ابن معطي .

ونقل كنون[٥] ما قاله ابن عبد الملك[٦] في الذيل والتكملة، قال:" شرّق أبو موسى وحج وحضر بمصر مجلس أبي محمد بن برّي، رئيس النحويين بالبلاد المصرية، والمرجوع إليه في وقته في علم العربية، وأبو موسى لا يحسن شيئا من النحو، فبحبّه في العلم، ومواظبته على الطلب لم يمر له إلا القليل حتى فهم الطريقة، وتكلم فيها مع أربابها، ثم

---

[١]. كنون / عبد الله كنون/ النبوغ المغربي في الأدب العربي/ ط٢/ مكتبة المدرسة / ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر – بيروت/١٩٦١م/١٥٣.

[٢]. ابن معطي/ الفصول الخمسون/ مقدمة التحقيق/١٢ .

[٣] . السيوطي / بغية الوعاة / ٢/٢٣٦.

[٤] . كنون / النبوغ المغربي / ١/ ١٥٢.

[٥] . انظر: كنون / عبدالله كنون/ موسوعة مشاهير رجال المغرب/ ط٢/ دار الكتاب المصري/ ودار الكتاب اللبناني – بيروت/١٩٩٨م/ ١/ ١٩/ ١- ٣٠.

[٦] . ابن عبد الملك هو: محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي/ وكتابه هو الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة.

قفل إلى المغرب، فأقام بجزائر بني مزْغنَّا (هي عاصمة الجزائر اليوم)، ودرّس في أثناء مقامه بها العربيّة، فأخذ عنه حينئذ أبو زكريا يحيى ابن معطٍ بن عبد النور الزواوي، وغيره".

ومعنى هذا أن ابن معطي أخذ علم العربية عن الجزوليّ في المغرب العربي وقبل رحيله عنه، ثم رحل إلى مصر فلقي المشايخ، وباحث العلماء، وناظرهم كما يذكر عبد الله كنون[1]، ولكنه لم يطل المقام فيها فانتقل إلى دمشق، وخدم في مواضع جليلة، وكانت له حلقة إشغال بالتربة العادليّة[2] في عهد الملك المعظم عيسى (٦٢٤هـ)[3]، وكان الملك مهتمًا بالأدب والنحو، وقرأهما على تاج الدين الكندي، فأخذ عنه كتاب سيبويه، وقرأ عليه الإيضاح العضدي لأبي علي حفظًا.

ولقد سمع ابن معطي بدمشق من القاسم بن عساكر(٦١٦هـ) الحديث الشريف، وأخذ عن الكندي (٦١٣هـ) القراءات القرآنية والنحو، ولقد ذكر المقري في نفح الطيب[4] أن ابن معطي كان في عصره هو وتاج الدين ... الكندي عميدي أهل الأدب بدمشق، ولقد سبق الشريشي (٦٨٥هـ) أحد شرّاح الدرة الألفية المقري إلى هذا الرأي إذ قال[5]:"إنّ الناظم نظم هذه الأرجوزة في إقامته بدمشق وكان الملك المعظم قد ولاه في مصالح الجامع وكان معاصرا لتاج الدين ... الكندي فكانا في عصرهما رئيسي أهل الأدب في دمشق".

ثم توفي الملك المعظم عيسى سنة (٦٢٤هـ)، وخلفه في حكم دمشق ولده داود بن عيسى بن محمد بن أيوب، أبو المفاخر، تلقب بالناصر، و توفي سنة (٦٥٦هـ)[6]، فأحبه أهل دمشق، ثم ولأمر ما سار عمه الكامل ليأخذ دمشق منه، ويضمها إلى حكمه وحاصره

---

[1] . كنون / النبوغ المغربي / ١/ ١٥٣ .

[2] . االذهبي / أحمد بن عثمان الذهبي/ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/ (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري)/ دار الكتاب العربي – بيروت/ ط١ /١٩٩٨م/ حوادث ووفيات سنة (٦٢١هـ - ٦٣٠هـ)/ ٣٣١.

[3] . ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة / ٢٦٧/٦.

[4] . المقرّي / نفح الطيب / ٣٤٠/٧.

[5] . حاجي خليفة / كشف الظنون / ١٥٥/١ .

[6] . المقدسي / أحمد بن عمر بن محمد المعروف بابن أبي عذيبة/ إنسان العيون في مشاهير سادس القرون/ (تحقيق: إحسان ذنون التامري/ ومحمد عبد الله القدحات)/ دار ورد– عمان – الأردن/ ط١/ ٢٠٠٧م/ ٦٥.

أربعة أشهر، وأخذ دمشق منه سنة (٦٢٦هـ)[١]. وكان الملك الكامل[٢] محباً للعلم ويديم الاتصال بالعلماء، وأجاز له في مصر العلامة ابن برّي، وعمّر القبة على ضريح الإمام الشافعي رحمه الله".

ويقول الإمام الذهبي[٣] (٧٤٨هـ):" إن ابن معطي في دمشق كان أحد الشهود وما له ما يقوم بكفايته، فحضر مع العلماء عند الملك الكامل، وكان الكامل على ذهنه مسائل من العربية، فسألهم فقال: زيدٌ ذُهِبَ به، يجوز في "زيد" النصب؟ فقالوا: لا، فقال ابن معطي: يجوز النصبُ على أن يكون به المرتفع يُذهبُ به المصدر الذي دلّ عليه ذهب به وهو الذهاب، وعلى هذا فموضع الجار والمجرور هو به النصب، فيجيء من باب: زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ، إذ يجوز في زيد النصب، وكذلك ها هنا. فاستحسن السلطان جوابه وأمره بالسفر إلى مصر، فسافر إليها وقرر له معلوماً جيداً، لكنه لم تطل حياته بعد".

نفهم من هذه الحادثة أنّ ابن معطي قد التقى الملك الكامل بدمشق سنة (٦٢٦هـ) أي: بعد أن ضم الملك الكامل دمشق إلى ملكه، ولم ينتقل ابن معطي إلى مصر قبل هذا التاريخ، ومما يؤيد ذلك ويدعمه أنّ الحافظ المنذري (٦٥٦هـ) ذكر[٤] في "التكملة" أنّ له من ابن معطي إجازة كتب بها إليه من دمشق غير مرّة إحداهن في جمادى الأولى سنة ست وعشرين وستمائة.وحفلت حياة ابن معطي بالكثير من الجهد والعطاء، وكان عالمًا مبرزاً في عصره، وشهد له معاصروه بذلك، فها هو ذا أبو شامة المقدسي(٦٦٥هـ) يصفه بأنه[٥]:"كان آية في حفظ كلام النحويين". وقال ياقوت الحموي[٦](٦٢٦هـ):" فاضل

---

[١] . انظر: ابن الوردي / زين الدين عمر بن الوردي/ تتمة المختصر في أخبار البشر/ (تحقيق: أحمد رفعت البدراوي)/ دار المعرفة – بيروت / ط١/ ١٩٧٠م/٢/٢٢٣.

[٢] . انظر: ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/ ٦/٢٢٧ .

[٣] . الذهبي/ تاريخ الإسلام /حوادث ووفيات سنة (٦٢١هـ - ٦٣٠هـ)/ ٣٣١ / وانظر: سير أعلام النبلاء/ ٢٢/٣٢٤.

[٤] . المنذري / التكملة لوفيات النقلة/ ٣/ ٢٩٢ – ٢٩٣.

[٥] . المقدسي / تراجم رجال القرنين /١٦٠.

[٦] . ياقوت الحموي / معجم الأدباء/ ١٩/ ٣٥ .

معاصر إمام في العربية أديب شاعر". وقال ابن خلكان[1]:"كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة، سكن دمشق طويلاً، واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، وصنف تصانيف مفيدة".

أما السيوطي فقال[2]:"كان إماماً مبرزاً في العربية، شاعراً محسناً، حمل الناس عنه، وكان يحفظ شيئاً كثيراً، فمن جملة محفوظاته كتاب الصحاح للجوهري".

وقال عنه ابن العماد[3]:"انفرد بعلم العربية وصنف الألفية المشهورة وغيرها"، ولعل من أهم الشواهد على علو كعبه في النحو وغيره، هو ما تركه من مصنفات مهمة في النحو وغيره، وهي مصنفات لم يحقق ويأخذ طريقه إلى النشر حتى عصرنا هذا، سوى ألفيته والفصول في النحو والبديع في علم البديع، أما مصنفاته الأخرى فتحتاج إلى من يُجدُّ في البحث عنها في خزائن الكتب والمخطوطات هنا وهناك ليتسنى لنا الوقوف على واقع هذا العالِم الجليل وإنجازاته العلمية، وفضله العميم.

رابعًا : وفاته.

ذكر القفطي[4] أن ابن معطي توفي بالقاهرة في سلخ[5] ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة (٦٢٨هـ)، أما الحافظ المؤرخ المعروف بأبي شامة المقدسي[6]، فيرى أنّه توفي في مستهل ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وستمائة (٦٢٨هـ) يقول في كتابه:" في مستهل ذي الحجة توفي الزين النحوي يحيى بن معطي الزواويّ رحمه الله بالقاهرة وأنا بها وصُلّـِّيَ عليه بجانب القلعة عند سوق الدواب، وحضر الصلاة عليه السلطان الكامل بن العادل(٦٣٥هـ)[7]

---

[1] . ابن خلكان / وفيات الأعيان / ١٩٧/٦ .

[2] . السيوطي / بغية الوعاه / ٢٣٦/٢ .

[3] . ابن العماد /شذرات الذهب / ١٢٩/٥ .

[4] . القفطي / إنباه الرواة/٤٤/٤ .

[5] . سلخ: سلخ جلد الشاة من باب قطع ونصر/ وسلخت الّشهر من سنتهِ/ (انظر: الرازي / محمد بن أبي بكر عبد القادر بن عبد المحسن الرازي/ مختار الصحاح/ مكتبة الإيمان – المنصورة – أمام جامعة الأزهر/ ط٢٠٠٨/١م/١٧٦/ مادة : سلخ).

[6] . المقدسي / تراجم رجال القرنين /١٦٠.

[7]. الملك الكامل محمد السلطان ناصر الدين أبو المعالي وأبو المظفر بن السلطان العادل سيف الدين أبي بكر محمد بن أيوب بن شادي والي مصر،ولد سنة (٥٧٦هـ)، أجاز له ابن بَرّي،...، عَمَّر القبة على ضريح الشافعي...، توفي سنة (٦٣٥هـ)/ (انظر : ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/٢٢٧/٦).

ودفن بالقرافة في طريق قبة الشافعي(٢٠٤هـ)[1] رحمه الله، على يسار المار إليها على حافة الطريق محاذيا لقبر أبي إبراهيم المزنى[2] رحمه الله، حضرت دفنه والصلاة عليه".

وإلى مثل هذا ذهب ابن خلكان، ومن جاء بعده من المترجمين، فأجمعوا على مكان الوفاة وسنتها، وخرج عن هذا الإجماع، ابن الساعي[3] الذي ذكر عنه ابن كثير[4] في البداية والنهاية أن وفاة ابن معطي كانت سنة تسع وعشرين وستمائة للهجرة (٦٢٩هـ)، ويرى ابن كثير أنّ أبا شامة المقدسي أضبط، لأنه شهد جنازته بمصر.

---

[1]. الشافعي / محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع/أبو عبد الله الشافعي، ينسب له الذهب الشافعي/ توفي سنة(٢٠٤هـ) عن أربع وخمسين سنة، وله كتاب الأم والمبسوط وغيرها/ (انظر : طبقات الشافعية/١/١٨٥).

[2]. هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق بن مسلم بن نهدلة بن عبد الله المزني المصري الشافعي/ (انظر : المقدسي / تراجم رجال القرنين /١٦٠).

[3]. ابن الساعي / بحثت عنه في كتب التراجم ولم أقف على ترجمةٍ له/ (انظر: ابن كثير/ البداية والنهاية/٧/١٢٩).

[4]. ابن كثير / البداية والنهاية /٧/١٢٩.

المبحث الثاني

شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

ذكر الطناحي[1] أن ابن معطي تتلمذ على أيدي طائفة جليلة من علماء عصره، وذكر منهم: أبا موسى الجزوليّ المتوفى سنة (٦٠٧هـ)، والتاج الكندي المتوفى سنة (٦١٣هـ)، والقاسم بن عساكر المتوفى سنة (٦١٦هـ)، ومثله فعل الشوملي[2]، إلا أن الطناحي والشوملي ذكرا أن وفاة ابن عساكر سنة (٦٠٠هـ) وهذا خطأ، والصحيح هو (٦١٦هـ).

وحين رجعت إلى كتب التراجم، لم أجد سوى بعض الإشارات المنثورة هنا وهناك مما ينصّ على أنه قد تتلمذ على يد هذا الشيخ، أو سمع من ذاك، وهذه الإشارات لم تذكر غير هؤلاء الثلاثة.

ولعل أولى هذه الإشارات كانت إشارة من المنذري المتوفى سنة (٦٥٦هـ)[3]، الذي كان معاصراً لابن معطي حيث قال:"سمع من الحافظ أبي محمد القاسم بن علي بن الحسين الشافعي، وغيره". ثم ذكر المقدسي[4] (٦٦٥هـ)، (وهو أيضاً كان معاصرا لابن معطي، وشهد جنازته بالقاهرة)، في ترجمته لتاج الدين الكندي ما نصّه:" كان يحضر مجلسه للقراءة في داره والسماع منه جميع المتصدرين بجامع دمشق من المشايخ المعتبرين كأبي الحسن السخاوي[5](٦٤٣هـ)، ويحيى بن معطي، وغيرهم".

---

[1] . ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ ١٩.

[2] . ابن القوّاس / شرح ألفية ابن معطي / ٢٢/١.

[3] . المنذري / التكملة لوفيات النقلة / ٢٩٢/٣.

[4] . المقدسي / تراجم رجال القرنين / ٦٥.

[5] . السخاوي / أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المقري، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، ولد بسخا من ديار مصر ولزم تاج الدين الكندي، وقرأ عليه كتاب سيبويه وغيره. (انظر : ابن الفوطي/ تلخيص مجمع الآداب/ القسم الأول من الجزء الرابع / ٦٠٥).

وذكر الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ)[١] أنّ ابن معطي سمع من القاسم بن عساكر، وأخذ عن أبي موسى الجزوليّ.

وذكر السيوطي[٢] انه قرأ على الجزوليّ، ومثله ذكر ابن العماد قائلاً[٣]:"روى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجلّ تلامذة الجزوليّ". والقائمة تطول من أصحاب التراجم، ولكني أختم كلامي بعبد الله كنون صاحب كتاب النبوغ المغربي الذي يقول[٤]:"وسمع من ابن عساكر".

ويضيف عبد الله كنون[٥] قائلاً في حديثه عن الجزوليّ:" أنه تصّدر للإقراء ببجاية والمريّة[٦]، وأخذ عنه جماعة منهم الشلّوبين[٧] وابن معطي". وأضاف كنون[٨] في أثناء ترجمته لابن معطي أنه رحل إلى مصر، فلقي المشايخ، وباحث العلماء وناظرهم، ولكنه لم يسمّ أحداً من هؤلاء العلماء.ولم تذكر كتب التراجم والدراسات السابقة عن شيوخ ابن معطي سوى الجزوليّ، وابن عساكر، والتاج الكندي، ولا بدّ لي، وقبل التعريف بهؤلاء الأعلام من الإشارة إلى أن ابن معطي لم يك اقل شأناً من هؤلاء الأعلام في مختلف العلوم ولكني أظنه تواضع العالم لمعاصريه من أولئك الشيوخ، ولاعترافه بسبقهم في مختلف العلوم وتميزهم. ومما يؤيد ما أذهب إليه أننا نجد بعض الإشارات في كتب التراجم تساوي بين التلميذ وشيخه، فمن ذلك ما ذكره المقرّيّ في نفح الطيب في أثناء ترجمته لابن معطي،

---

[١] . الذهبي / سير أعلام النبلاء / ٣٢٤/٢٢.

[٢] . السيوطي / بغية الوعاة/ ٢/ ٢٣٦ ،٣٤٤ .

[٣] . ابن العماد / شذرات الذهب / ٥/ ١٢٩.

[٤] . كنون / النبوغ المغربي/١٥٣/١.

[٥] . كنون / النبوغ المغربي / ١/ ١٥٢ .

[٦] . بجاية والمريّة : لقد سبق الحديث عن بجاية (انظر:الحموي/ معجم البلدان/٣٣٩/١)/ أمّا المريّة: فهي مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس، وكانت هي وبجاية بابي الشرق، منها يركب التجار، يضرب ماء البحر سورها (انظر: الحموي/ معجم البلدان/ ٥/ ١١٩).

[٧] . الشلوبين : هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، ويكنى بأبي علي، ويعرف بالشَّلَوْبين/ (قيل: نسبة إلى شَلَوبينة من حصون غرناطة الساحلية، مات سنة (٦٤٥هـ)/ (انظر : بروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/ ٣٤٩/٥ - ٣٥٠).

[٨] . كنون / النبوغ المغربي / ١٥٣/١ .

قال[1]:"وكان هو وتاج الدين أبو اليمن زيد الكندي عميدي أهل الأدب بدمشق". ومن ذلك أيضاً ما ذكره حاجي خليفة[2] عن الشريشي شارح الألفية أنه قال عن ابن معطي:"وكان معاصرا لتاج الدين أبي اليمن زيد الكندي فكانا في عصرهما رئيسي أهل الأدب في دمشق". وأضاف كنون[3] في معرض حديثه عن الحياة الأدبية في عصر الموحدين[4]، أنه ظهر في هذا العصر نحاة كان لهم مقام كبير، ألفوا الكتب التي ما تزال تعرِّف بعلو قدرهم وتنبئ عن رسوخ قدمهم في علم النحو، كأبي موسى الجزوليّ، صاحب الكراسة المشهورة في النحو، وابن معطي صاحب الألفية النحوية.

ففي رواية المَقَّرِي ساوى بين الشيخ وتلميذه حين قال:"عميدا أهل الأدب"، وفي رواية الشريشي قال:"رئيسا أهل الأدب"، أمّا عبدالله كنون فلم يقل:الجزوليّ وتلميذه، وإنّما قال:الجزوليّ وابن معطي، وليس عيباً أن يفوق التلميذ أستاذه أو شيخه، وإنما هو تواضع العلماء.ومن الجدير ذكره هنا أن ابن معطي لم يذكر في مصنفاته التي قرأتها أحداً من شيوخه، إلا أنني وجدت أثر الجزولي في آرائه النحوية، ولم أجد فيما نظرت فيه من كتب أي رأي للشيخين الآخرين، والله اعلم.

أمّا التعريف بهؤلاء الشيوخ فسوف يكون حسب تاريخ وفياتهم، وأولهم :

١- أبو موسى الجزوليّ[5] (٦٠٧هـ) :

عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي اليزدكتنيّ، العلامة أبو موسى الجزوليّ المراكشي[6]، المتوفى سنة (٦٠٧هـ).ذكر السيوطي

[1] . المقرّي / نفح الطيب /٣٤٠/٧ – ٣٤١ .

[2] . حاجي خليفة / كشف الظنون ، ١٥٥/١ .

[3] . كنون / النبوغ المغربي / ١/ ١٢٦ .

[4] . عصر الموحدين ، أي: دولة الموحدين التي قامت بعد انهيار دولة المرابطين بقيادة المهدي بن تومرت، التي سعت إلى توحيد كامل المغرب العربي وتم لهم ذلك سنة (٥٣٤هـ)، وقطعوا صلة المملكة المغربية بالخلافة العباسية (انظر: كنون/ النبوغ المغربي /٩٩/١ – ١١٧).

[5] . انظر: ترجمته في: (السيوطي/ بغية الوعاة/ ٢٣٦/٢/ وابن العماد/ شذرات الذهب/ ١٢٩/٥/ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/ ٣٤٩/٥ / وكنون/ النبوغ المغربي/ ١٥٢/١).

[6] . يللبخت: اسم بربري معناه ذو الحظ، ويوماريلي: اسم بربري، واليزدكتني: نسبة إلى فخذ من جزولة، والجزوليّ: نسبة إلى جزولة وهي بطن من البربر (انظر: السيوطي/ بغية الوعاه / ٢٣٧/٢).

أنه لزم ابن بَرِّي[1] (٥٨٢هـ) بمصر لما حجّ، وتصدر للإقراء بالمرَيَّة وغيرها، وأخذ عنه جماعة منهم، الشلـّوبين وابن معطي. وكان إماما فيها لا يشق غباره، وولي الخطابة بمراكش، شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواشٍ على الجمل للزجاجي، وقال بعضهم ليس فيها نحو، وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية .

وحذا ابن عبد الملك حذو السيوطي في كتابه (الذيل والتكملة)، فقال[2]:" عكف على قراءة النحو عند أبي محمد بن بَـرّي،...، ثم قفل إلى المغرب فأقام بجزائر بني مَزْغَـنّا،...، ودرّس في أثناء مقامه بها العربية، فأخذ عنه بها حينئذٍ أبو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الزواويّ المستوطن بعدُ دمشق،...، وغيره ".

ويعلق كنون على ذلك فيقول[3]: وهكذا رحل أبو موسى إلى المشرق، وغادر بلاده وهو نكرة من النكرات، فلم يعد إليها إلا وهو علم من أعلام العربية يشار إليه بالبنان، أي: أن حياته العلمية إنما بدأت في مصر.

والذي يعنينا هنا، أن ابن معطي قد تتلمذ على الجزوليّ بلا شك، ويظهر أثر الجزوليّ واضحاً في آراء ابن معطي النحوية واختياراته، ومما لا شك فيه أيضًا أنه تتلمذ على الجزوليّ في بداية شبابه في بجاية أو المريّة، أو في جزائر بني مَزْغنّا كما ذكر ابن عبد الملك.

٢- تاج الدين الكندي[4] (٦١٣هـ) :

زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث ذي رعين الأصغر، الإمام تاج الدين أبو اليمن الكندي، النحوي اللغوي المقرىء المحدّث الحافظ. ولد ببغداد سنة (٥٢٠هـ)، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأكمل القراءات العشر وهو ابن عشر، وكان أعلى أهل الأرض إسناداً في القراءات كما

---

[1] . عبد الله ين بري بن عبد الجبار، أبو محمد المصري، المعروف بابن بري النحوي، المتوفى سنة (٥٨٢هـ) بمصر، (انظر: السيوطي/ بغية الوعاة/ ٢/٢٣٦/ ابن القوّاس/ شرح الألفية / ١/٣٠).

[2] . كنون/ عبد الله كنون/ موسوعة مشاهير رجال المغرب/ دار الكتاب المصري/ ودار الكتاب اللبناني – بيروت/ ط٢/ ١٩٩٤م/١٩/٢/ ١/ -٣٠.

[3] . انظر: كنون / موسوعة مشاهير رجال المغرب /١٩/٢/ ١/- ٣٠ .

[4] . انظر: ترجمته في: (المقدسي/ تراجم رجال القرنين/ ٦٥/ وابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/ ٦/٢١٦/ والسيوطي/ بغية الوعاه/ ١/ ١٨٠/ ٥٧٠/ وابن العماد/ شذرات الذهب/ ٥/٥٤ -٥٥).

ذكر السيوطي[1]، قرأ العربية على ابن الخشاب (٥٦٧هـ)[2]، وغيره، وخرّج له أبو القاسم بن عساكر مشيخة في أربعة أجزاء، وأفتى ودرّس وأقرأ القراءات والنحو واللغة والشعر، وقرأ عليه المعظم عيسى[3] شيئاً كثيرًا من النحو ككتاب سيبويه والإيضاح.

قال المقدسي[4]:"كان يحضر مجلسه للقراءة في داره والسماع منه جميع المتصدرين بجامع دمشق من المشايخ المعتبرين، كأبي الحسن السخاوي، ويحيى بن معطي، وغيرهم". وذكر السيوطي[5] ان له خزانة كتب بالجامع الأموي، فيها كل نفيس، قرأ عليه جماعة، ومن تلاميذه علم الدين السخاوي. ولعل ما قاله ابن الدهان (٥٩٠هـ) في مدح الكندي يعدّ دليلا على مكانته العلمية، فهو يقول[6]:

يـا زَيْــدُ زَادَكَ ربِّــي مِــنْ مَوَاهِبِــهْ نعمـاء يقـصُر عَـنْ إدْرَاكِهـا الأمَـلُ

لا بَـدّلَ اللهُ حـالاً قَـدْ حَبـاكَ بِهـا ما دارَ بينَ النّحـاة الحَـالُ والبَـــدَلُ

النّحْــوُ أنــتَ أحُــقُّ العَــالمينَ بِــهِ أليس باسْـمِكَ فيـهِ يُـضْرَبُ المَثَـلُ

وقال فيه تلميذه علم الدين السخاوي(٦٤٣هـ)[7]:

لَمْ يَكُــنْ فِـي عَـصْرِعَمْرو مِثْلُــهُ وَكَذا الكِنْدِيُّ فِـي آخِـرِ عَـصْـر

وَهُـمَـا زَيْـدٌ وعَـمْـروٌ إنَّـمَـا بُنِيَ النّـحْـوُ عَلَـى زَيْدٍ وعَـمْـر

---

[1] . السيوطي / بغية الوعاة / ٥٧٠/١ .

[2] . ابن الخشاب / عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، أبو محمد النحوي، قال القفطي:"كان أعلم أهل زمانه بالنحو، توفي سنة (٥٦٧هـ)/(انظر: السيوطي/ بغية الوعاة/ ٢٩/٢- ٣١).

[3] . شرف الدين عيسى بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب بن شادي الأيوبي صاحب الشام، المتوفى سنة (٦٢٤هـ)، (انظر: ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة / ٢٦٧/٦).

[4] . المقدسي / تراجم رجال القرنين / ٦٥.

[5] . السيوطي / بغية الوعاة / ٥٧٠/١.

[6] . محمد بن علي بن شعيب بن بركة، فخر الدين أبو شجاع بن الدهان الأديب الحاسب، المتوفى سنة (٥٩٠هـ)، (انظر: السيوطي/ بغية الوعاة/ ١٨٠/١ -١٨١).

[7] . السيوطي / بغية الوعاة/ ٥٧١/١.

٣- أبو القاسم بن عساكر (٦١٦هـ)[١]:

علي بن القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، الفقيه أبو القاسم بن الحافظ أبي محمد بن الحافظ الكبير، ولد في ربيع الأخر سنة (٥٨١هـ)، سمع من زيد بن الحسن الكندي، وأبيه الحافظ أبي محمد القاسم[٢]، وعُني بالحديث أتم عناية، خرّج لنفسه أربعين حديثاً، وحدّث بها سنة (٦٠٠هـ)، فسمع منه جماعة من شيوخه.

وينقل السبكي[٣] (٧٧١هـ)، عن الذهبي فيقول: قال شيخنا الذهبي: وهو(أي: ابن عساكر) آخر من رحل إلى خراسان من المحدثين، وقد خرّج الكندي، وجماعة، وكان ذكياً فاضلاً حافظا نبيلاً مجتهداً في الطلب، أدركه أجله ببغداد، بعد عودته من خراسان من أثر جراحات به من الحرامية في ثالث عشر جمادى الأولى سنة (٦١٦هـ). وذكر ابن العماد[٤] قصة موته إلا أنّه أضاف في حديثه عن ابن عساكر أنه كان يتـشيع.

وبالنظر في تاريخ ولادة ابن عساكر وهو سنة (٥٨١هـ)، نلحظ أنه كان صغيرًا جداً ليكون شيخاً لابن معطي، لأنه وكما أسلفت أن ولادة ابن معطي كانت سنة (٥٦٤هـ)، ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون ابن معطي قد سمع منه، وهو تواضع العالم الكبير كما ذكرت، وابن عساكر كان محدّثاً وقد خرّج لنفسه أربعين حديثا كما ذكر السبكي في طبقاته، وأنّه حدّث بها سنة (٦٠٠هـ)، وعمره حينذاك تسعة عشر عاماً، وسمع منه جماعة من شيوخه كما قال السبكي، أي: الذين سمعوا منه كانوا جماعة من شيوخه وليس جماعة من تلاميذه.

---

[١] . انظر ترجمته في: (المقدسي / تراجم رجال القرنين/ ١٢٠/ والسبكي/ طبقات الشافعية الكبرى/ ٢٩٦/٨/ وابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/ ٢٤٦/٦ / وابن العماد/ شذرات الذهب/ ٦٩/٥ -٧٠.

[٢] . علي بن الحسن بن هبة الله، الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر، صاحب تاريخ دمشق/ (انظر: ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/ ٢٤٦/٦).

[٣] . السبكي : تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي/ طبقات الشافعية الكبرى/ (تحقيق: عبد الفتاح الحلو/ و محمود محمد الطناحي)/ دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي)/(د.ت)/ ٢٩٦/١.

[٤] . ابن العماد ، شذرات الذهب / ٦٩/٥ -٧٠ .

ثانيا : تلاميذه :

لم يذكر لنا معاصرو ابن معطي اسم تلميذ واحد تتلمذ لابن معطي أو تأدب عليه أو سمع منه، واكتفوا بالتعميم، فقال القفطي[1] (٦٢٤هـ) إنه أفاد جماعة، وذكر الحموي[2] (٦٢٦هـ) أنه تصدر بأمر الملك الكامل لإقراء النحو والأدب بالجامع العتيق بالقاهرة، أمّا المنذري[3] (٦٥٦هـ) فقال:"أقرأ الناس بدمشق مدة، ثم قدم مصر وتصدّر بالجامع العتيق بها إلى حين وفاته".

وقال ابن خلكان (٦٥٦هـ)[4]:"اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به".

وكأنّ ابن معطي في زمانه كان أشبه ما يكون بالأستاذ الجامعي في زمننا الحاضر، يأتيه طلاب العلم إلى الجامع الذي كان مَرْكزاً ومنارةً للعلم ، فيسمعون منه، ويأخذون عنه ثم يتفرقون أو ربما يذهبون إلى شيخ آخر فيتلقون عنه، وهكذا.

أما تلاميذ ابن معطي تبعا لتواريخ وفياتهم، فهم :

١- ابن العطار[5] :

إبراهيم بن أبي عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف، أبو إسحاق الأنصاري الاسكندري الكاتب، المعروف بابن العطار[6]، ولد سنة (٥٩٥هـ)، وتأدب على أبي زكريا يحيى بن معطي النحوي، جال في بلاد الهند واليمن، والعراق، والروم، مات سنة (٦٤٩هـ).

٢- المنذري :

عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة بن سعيد، زكي الدين، أبو محمد المنذري، الشامي ثم المصري الشافعي، مات في رابع ذي القعدة سنة (٦٥٦هـ)[7]. ولقد

---

[1] . القفطي / إنباه الرواة / ٤٤/٤.

[2] . الحموي / معجم الأدباء / ٣٥/١٩.

[3] . المنذري / التكملة لوفيات النقلة / ٢٩٢/٣.

[4] . ابن خلكان / وفيات الأعيان / ١٩٧/٦.

[5] . التميمي/ تقي الدين ابن عبد القادر التميمي/ الطبقات السنية في تراجم الحنفية/ (تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو)/ مطابع الأهرام التجارية / القاهرة /١٩٧٠م/٢١٦/١ -٢١٧.

[6] . انظر: القرشي / الجواهر المضية / ٨٩/١ -٩٠ .

[7] . المنذري / التكملة لوفيات النقلة/ ٢٩٢/٣– ٢٩٣/ وابن إياز/ المحصول / مقدمة التحقيق١١.

أجاز له ابن معطي، وذكر المنذري هذه الإجازة في نهاية ترجمته لابن معطي قائلاً[1]: " ولنا منه إجازة كتب بها إلينا من دمشق غير مرّة إحداهن في جمادى الأولى سنة ست وعشرين وستّ مائة".

٣-الصرخدي :

محمود بن عابد بن حسين بن محمد بن على، تاج الدين أبو الثناء التميمي الصرخدي النحوي الشاعر، المتوفى سنة (٦٧٤هـ)[2].

ذكر الطناحي[3] أنّه رأى في بعثـتـه إلى تركيا صورة إجازة إقراء من ابن معطي للإمام الصرخدي تدل على علمه وفضله، جاء فيها[4]: " الله الموفق...".

وهذه الاجازة جاءت على صفحة قسم المشترك من (المفصّل) للزمخشري، مخطوطة بمكتبة إسماعيل صائب أفندي، بمكتبة جامعة أنقرة: تحت رقم (٢٢١٨)[5].

هذا الذي ذكره الطناحي، وجدت له ما يؤيده عند الزركشي، حيث قال[6]: " ووقفت على المفصّل للزمخشري وعليه خط الإمام زين الدين ابن معطي النّحوي، وذكر أن الصرخدي هذا قرأه عليه قراءة بحث وإتقان عظيم".

٤-السويدي الحكيم[7]:

إبراهيم بن محمد بن علي بن طرخان الأنصاري، العلامة شيخ الأطباء، عزالدين أبو إسحاق الدمشقي[8]، ولد سنة (٦٠٠هـ) وسمع من طائفة، وتأدب على ابن معطي، كما قال

---

[1] . المنذري / التكملة لوفيات النقلة/ ٣/ ٢٩٣.

[2] .انظر: ترجمته في: (القرشي/ الجواهر المضيّة/٤٤١/٣/ وابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/ ٢٤٩/٧/ والسيوطي/ بغية الوعاة/ ٢٧٨/٢/ وابن العماد/ شذرات الذهب/٣٤٤/٥/ والبغدادي/ هديّة العارفين/ ٤٠٦/٢/ وعمر كحالة/ معجم المؤلفين/٩٧/١/١).

[3] . ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ ٢٢.

[4] . ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ ٢٢.

[5] . ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ هامش صفحه ٢٢.

[6] . الكتبي / فوات الوفيات والذيل عليها / ٥١٥/٤ / وهامش الصفحة.

[7] . السويدي: نسبة إلى السويداء، وهي قرية بحوران كان أبوه تاجرا بها (انظر: ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/ ٢٨/٨/ والزركلي/ الأعلام/ ٦٣/١) .

[8] . انظر: ترجمته في : (ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة / ٢٨/٥ / وابن العماد / شذرات الذهب/ ٤١١/٥/ والبغدادي/ هديّة العارفين/ ١٢/٥ / والزركلي / الأعلام / ٦٣/١).

ابن العماد[1]. كما ذكر البغدادي بعض مصنفاته منها : الباهر في خواص الجواهر، التذكرة الهادية والذخيرة الكافية في الطب، وغيره، وقال الزركلي: إنّ نسبه يعود إلى الصحابي الجليل سعد بن معاذ، سيد الأوس. وكانت وفات السويدي الحكيم سنة (٦٩٥هـ).

٥- رضي الدين القسنطيني :

أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم ،الإمام رضي الدين القسنطيني[2] النحوي الشافعي المتوفى سنة(٦٩٥هـ)[3]. نقل السيوطي في بغية الوعاة ما قاله الصفديّ في ترجمته للقسنطيني، قال الصفدي[4]:"ولد سنة (٦٠٧هـ) ونشأ بالقدس، وأخذ العربية من ابن معطٍ، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وتزوج ابنة ابن معطٍ، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة، وسمع الحديث من جماعة، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، صالحاً خيّراً ديّناً ساكنا ناسكا، وأضرَّ بآخر عمره (أي: أصبح ضريرًا)، مات سنة خمسة وتسعين وستمائة".

وأضاف السيوطي إلى ما قاله الصفدي، قائلاً[5]:" أخذ عنه أبو حيان (٧٤٥هـ)[6] ومدحه بقصيدة طويلة". وذكر ابن العماد وفاته في رابع عشر ذي الحجة وله ثمان وثمانون سنة، وأنه أخذ العربية عن ابن معطي. وذكر حاجي خليفة إنه شرح كافية ابن الحاجب في النحو.

٦- ابن النحاس:

أحمد بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقي الحنفي، المعروف بابن النحاس، قال العسقلاني[7]:"صحب الشيخ زين الدين الزواوي وانتفع به، وقرأ ألفية ابن معطي على ابن مالك، وكان يقرىء بالروايات، مع الدين والعبادة وملازمة الجماعة، مات في المحرم سنة (٧٠١هـ)، رحمه الله تعالى".

[1] . ابن العماد /شذرات الذهب / ٤١١/٥.

[2] . القسنطيني : نسبة إلى قسنطينة وهي قلعة بحدود افريقية (ابن العماد / شذرات الذهب / ٤٣٤/٥).

[3] . انظر: ترجمته في: (السيوطي / بغية الوعاة/٤٧٠/١/ وحاجي خليفة/ كشف الظنون/ ١٣٧٠/٢/ وابن العماد/ شذرات الذهب/ ٤٣٤/٥).

[4] . السيوطي / بغية الوعاة / ٤٧٠/١.

[5] .السيوطي/ بغية الوعاة/٤٧٠/١.

[6] . محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان الغرناطي المغربي المالكي، ثم الشافعي، المكنى بأبي حيان، والملقب بأثير الدين، المتوفى سنة (٧٤٥هـ)/ (انظر: ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة / ١١١/١٠ – ١١٤).

[7] . العسقلاني / الدرر الكامنة / ١٠٧/١ .

أمّا التميمي (١٠٠٥هـ)[1] في الطبقات السنية، فذكر ما قاله العسقلاني، ولكنه ذكر أنه صحب الشيخ زين الدين الردّادي، وبحثت عن ترجمة للردّادي فلم أجد في كتب التراجم من أتى على ذكره، فبحثت في كتب الأنساب فوجدت ترجمة للردّادي في كتاب الأنساب للسمعاني[2] (٥٦٢هـ)،"باسم محمد بن عبد الرحمن بن الرداد بن عبد الله الردّادي، من أهل المدينة ولكنه لم يذكر تاريخ وفاته". وبما أن السمعاني قد توفي قبل مولد ابن معطي فلا يعقل أن يكون الردّادي المذكور هو من صحبه ابن النحاس وانتفع به.

٧-النصيبي[3]:

موفق الدين بن أبي العلاء النصيبي، محمد بن علي بن المبارك، أبو عبد الله بن أبي العلاء الأنصاري النصيبي، ولد سنة (٦١٧هـ) بنصيبين، وقرأ بها على والده، ثم رحل إلى مصر، وأخذ العربية عن ابن الحاجب وابن معطي، ثم عاد إلى بعلبك، وأصبح شيخ الإقراء بمسجدها أربعين سنة، توفي سنة (٦٩٥هـ).

---

[1] . التميمي / الطبقات السنية / ٤٣٧/١- ٤٣٨ .

[2] . انظر: السمعاني / عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني/ الأنساب/ (تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي)/ مؤسسة الكتب الثقافية – دار الجنان - بيروت/ ط١٩٨٨/١م/ ٥٥/٣.

[3] . أبو صعيليك / سليمان عودة أبو صعيليك/ أصول الدرس النحوي في آمالي ابن الحاجب/ دار المأمون– عمان - الأردن/ ط٢٠١٠/١م/٢٢.

المبحث الثالث

مؤلفاته في النحو

أولاً - الألفية في النحو[1] :

أ- تسمية الألفية وسبب النظم :

أمّا **اسمها**، فسمّاها ابن معطي "الدّرة الألفية" حيث يقول في تمام ألفيته[2]:

تَحْـــوِيهِ أشْـعَارُهُمُ المَرْوِيَّــهْ   هَــذَا تَـمَـامُ الـدُّرَّةِ الألفِـيَّـهْ

والدّرّة : اللؤلؤة النفيسة التي لا نظير لها، والألفيّـة: نسبة إلى الألف[3]. ولقد أطلق عليها تسميات مختلفة في كتب التراجم والنحو، فسماها بعضهم الألفية في النحو، وسماها آخرون الدّرّة الألفية في علم العربية، ومنهم من قال: ألفية ابن معطي في النحوِ والصرفِ والخطِ والكتابةِ.

وأما **سبب النظم** ، فنظمها ابن معطي نزولاً عند نصيحة بعض الأصدقاء، الذين أشاروا عليه أن يجعل أرجوزة قصيرة في النحو، لأن المنظوم سهل الحفظ والتداول بين الناس، كما أشار في موقع آخر من الألفيّة إلى أنّه يستهدف الناشئة ومن يريد التعلم، وتمثل سبب نظم الألفية، بقوله[4]:

وَذَا حَدَا إخْوَانَ صِدْقٍ لِي عَلَى   أنِ اقتَـضَوْا مِنِّـي لَهُـمْ أنْ أجْعَـلاَ

أُرْجُـوزَةً وَجِيـزَةً فِــي النَّحْــوِ   عِدَّتُهَـا ألْـفٌ خَلَـتْ مِـنْ حَشْـوِ

لِعِـلْمِهِـمْ بِأنَّ حِـفْظَ النَّظْــــمِ   وَفْــقُ الذّكِـيِّ والبَعِيدِ الفَهْـمِ

---

[1] . انظر: (القفطي/ إنباه الرواة/٤/٤٤/ وابن خلكان/ وفيات الأعيان /١٩٧/٦/ والحموي/ معجم الأدباء /١٩/٣٥).

[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٧٣(البيت: ١٠١٨).

[3] . ابن القوّاس / عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس/ شرح ألفية ابن معطي/ (تحقيق: علي موسى الشوملي)/ مكتبة الخريجي – الرياض/ ط١/١٩٨٥م/١٣٩٨/٢.

[4]. ابن معطي / الدّرّة الألفية/١٧ (البيت: ١١/١٠ /١٢).

أمّا استهدافه للناشئة فتمثّل بقوله [١]:

القَــوْلُ فِـي مَعْنَى بَقَايَا كَلِــمِ   يَحْتاجُهَـا النّاشِــئُ فِــي التّعَــلُّــمِ

ويرى ابن القواس (٦٩٦هـ)[٢] (احد شرّاح الألفية) أن قول ابن معطي:

"**عِدَّتُهَا ألفٌ خَلَتْ مِن حَشْوٍ**" فيه نظر، لأنها في الحقيقة ألفان، فالذي جعله مصراعًا من بيت، يجعله العروضيون بيتاً برأسه، وهو ظاهر في مشطور الرجز والسريع، ويحتمل أن يكون مقصوده ألف مزدوج[٣]، أو ألف مماثل للتصريع[٤]. وقوله: خلت من حشو: يحتمل وجهين: أنه لا يذكر إلا ما لا يستغنى عنه، والثاني أنه لم يذكر كلمة في أثناء النظم لغير فائدة، كما فعل الحريري (٥١٦هـ)[٥] في ملحته، فإنه كان يذكر نصف بيت أو ثلثه من غير فائدة تتميماً للوزن.

وما ذهب إليه ابن القواس له ما يؤيده عند ابن دعسين[٦] (١٠٠٦هـ)، وهو أحد شرّاح مُلحة الإعراب للحريري، حيث يشير في شرحه إلى الكثير من الحشو الذي وقع فيه الحريري، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قول الحريري[٧] في ملحته:

فَجَالِــسٌ وَمَايِــسٌ قَــدْ رُفِعَــا   وَقَدْ أُجِيـزَ الرّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٥٧ (البيت : ٧١٨) .

[٢] . ابن القوّاس / شرح ألفية ابن معطى/ ١٨٦/١.

[٣] . المزدوج : هو آن يلتزم في شطري كل بيت حرف أو حرفان بطريق التصريع أو التقفية، وهو كثير في نظم الحكايات، والعلوم كالألفية والمنظومات العروضية (صفاء خلوصي/ فن التقطيع الشعري والقافية/ منشورات دار المثنى ببغداد/ط٥/ ١٩٦١م/١٣٠).

[٤] . التصريع : أن يكون حرف الروي من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصف البيت الثاني، تشبيها بمصراعي البيت لأن يقال له مصراع/ (ابن القوّاس/ شرح الألفية /١٨٩/١).

[٥] . القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري (٤٤٠هـ- ٥١٦هـ). نظم ملحة إعرابية، وهي فصول في النحو على أسلوب شعري، كان بها تزيد في الكلام (ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٨٧/١)، وصنف ملحة الإعراب وسخنة الآداب، منظومة في النحو، ودرّة الغواص في أوهام الخواص، وله المقامات المشهورة، (انظر: البغدادي/ هديّة العارفين/٨٢٧/٥).

[٦] . ابن دعسين / محمد عبد الملك بن عبد السلام / منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب/ (تحقيق: سميرة طارق صالح بن ثعلب)/ ط١/ ٢٠٠٦م/٥٠.

[٧] . ابن دعسين/ منحة الملك/٥٠.

قال ابن دعسين:"ولفظة (معاً) حشو"، ومنه قول الحريري[1]:

وإنْ يَكُــنْ مِمّــا عَلَــى وَزْنِ فَتَــى   أوْ وَزْنِ دُنْيَا أوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى

قال ابن دعسين:"أوعلى وزنِ متى" عاطف ومعطوف، ولكنه حشو، إذ قوله: (فتى) يغني عنه. وغير ذلك من المواضع المليئة بالحشو، أشار لها شارح ملحة الإعراب.

ب- أسلوب نظم الألفية :

ومما تفرّد به ابن معطي في ألفيته، أنه نظمها من بحرين هما مشطور الرجز وما يضاهيه من مشطور السريع، وتمثل ذلك في قوله[2]:

لا سِيَّـمَا مَشْطُورِ بَحْرِ الرَّجَـزِ   إذَا بُـنِـي عَلَى ازدِوَاجٍ مُوجَـزِ
أوْ مَا يُضَاهِـيهِ مِـنَ السَّــرِيـعِ   مُزْدَوِجَ الشُّـطُورِ كَالتّـصْرِيعِ

ويقول صفاء خلوصي[3]: إن شطرًا واحداً قد يحتل مكان بيت كامل من البحر السريع، فعرف بمشطور السريع. أما مشطور الرجز كما يذكر ابن القوّاس[4]، فهو ما ذهب شطره، وهو نصفه، لأن أصله ستة أجزاء، وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز وبيته[5]:

مَــا هَــاجَ أحْزَانــًا وشَجْــواً قــد شَجَــا
ـــ ـــ ب ـــ /ـــ ـــ ب ـــ/ ـــ ـــ ب ـــ
مــستـفـعـلـن/ مــستـفـعـلـن /مــستـفـعـلـن

---

[1]. ابن دعسين / منحة الملك /٥٣.
[2]. ابن معطي / الدّرّة الألفية/١٧/(البيتين : ١٣/ ١٤).
[3]. صفاء خلوصي / فن التقطيع الشعري/١٤٨.
[4]. ابن القوّاس / شرح الألفية /١٨٨/١- ١٨٩.
[5]. ابن القوّاس / شرح الألفية / ١٨٨/١ – ١٨٩.

ويؤيد خلوصي ما ذكره ابن القوّاس ويقول[1]: إن الأبيات في مشطور الرجز تكتب بصورة مستقلة، وقد يكتب البيتان منها بصورة مزدوجة، وإذا بقي بيت منفرد كتب بصورة شطر منفرد تحت الشطرين المزدوجين.

وأما قول ابن معطي:"ما يضاهيه من السريع"، يريد: أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع، وهو العروض الثالثة من السريع والرابعة، إلا أن مشطور السريع ضربان:

الأول: موقوف[2]. وبيته:

يَنْــضِـمْـنَ فــِي حَـافَـاتــِهِ بِالأَبْــوَالْ[3]

ـــ ـــ ب ـــ/ـــ ـــ ب ـــ/ـــ ـــ ـــ ب

مستـفـعـلن/ مستـفـعـلن/ مـفعــولات

والثاني: مكسوف[4]. وبيته :

يَــا صَاحِبَـــي رَحْلِـــى أَقِلّــا عَذْلِـــى[5]

ـــ ـــ ب ـــ/ـــ ـــ ب ـــ/ ـــ ـــ ـــ

مستـفعـلن/ مستـفعـلن/ مفعـولـــن

ويقول ابن القوّاس[6] في شرحه: إن الطريقة التي اتبعها ابن معطي في نظمه لألفيته من بحرين مخالف لما اعتادت عليه العرب في أشعارها، ولقد قمت بعملية إحصاء لبحر السريع في الألفية فوجدتها خمسة عشر بيتاً فقط.

---

[1]. صفاء خلوصي / فن التقطيع الشعري /١٢٧ – ١٢٨ .

[2]. موقوف: الوقف هو تسكين آخر مقطع قصير في تفعيلة مفعولاتُ (خلوصي/ فن التقطيع الشعري /١٤٥)/ أو هو تسكين السابع المتحرك (نفسه /٢٠٩).

[3]. ابن القوّاس / شرح الألفية / ١ /١٨٩ .

[4]. مكسوف : الكسف هو القطع وهو حذف المقطع الأخير المتحرك من تفعيلة مفعولاتُ (خلوصي / فن التقطيع الشعري/ ١٤٥) / أو هو إسقاط السابع المتحرك، (نفسه/ ٢٠٨).

[5]. ابن القوّاس/ شرح الألفية /١٨٩/١.

[6]. ابن القوّاس/ شرح الألفية / ١٨٩/١.

ج- موضوع الألفية وتاريخ نظمها :

أمّا موضوع الدرّة الألفية فلم يقتصر على النحو، ولكنه تعدّاه إلى معالجة الكثير من المسائل الصرفية، فتحدث عن المشتقات بأنواعها في باب مستقل[١]، وتحدث في باب مختصر عن الهجاء والإمالة[٢]، كما تحدث عن الخط والكتابة[٣]، ولعل ذلك يرجع إلى علم ابن معطي وثقافته الواسعة فلا غرابة في ذلك، إذ عاش في عصر لا يعدّ فيه العالم عالمًا إلا إذا أحاط بثقافة عصره في شتى العلوم، فكانوا علماء موسوعيين، فابن معطي إلى جانب أنه من علماء النحو، كان فقيهاً حنفياً عالماً بالقراءات القرآنية شاعرًا محسِّنا.

وأمّا تاريخ النظم فقد أتم ابن معطي ألفيته سنة (٥٩٥هـ) كما ذكر في ختامها، يقول[٤]:

نَظَمَهَا يَحْيَى بْنُ مُعْطِ المَغْرِبِي تَذكِرَةً وَجِيزَةً لِلمُغْرِبِ
وَفْقَ مُرَادِ المُنْتَهَى والنَّشْأْ فِي الخَمْسِ وَالتِّسْعِينَ والخَمْسِ المِائَهْ[٥]

وعند النظر إلى تاريخ الانتهاء من هذا النظم، نجد أن ابن معطي قد نظم ألفيته، وهو في ريعان شبابه، ولم يتجاوز بعد الحادية والثلاثين من عمره، إلا أن المترجمين اختلفوا في المكان الذي نظمها فيه، فذكر الشريشي (٦٨٥هـ)[٦] وهو احد شرّاح الألفية في بداية شرحه أن الناظم نظم هذه الأرجوزة في أثناء إقامته بدمشق، وهو ما ذهب إليه المقَّريّ عند حديثه عن الدرّة الألفية إذ قال[٧]:"وكان نظمها بدمشق في أثناء إقامته بها"، كما ذكر عبدالله كنون[٨] أن ابن معطي انتقل إلى دمشق وسكن بها طويلاً، وفي ذلك الوقت نظم

---

[١]. ابن معطي / الدرّة الألفية/ ٥٠/٥٢ (الأبيات: ٥٩٤- ٦٣٨).

[٢]. ابن معطي / الدرّة الألفية / ٦٦،(الأبيات: ٩٠٤- ٩١١).

[٣]. ابن معطي / الدرّة الألفية /٦٧/(الأبيات: ٩١٢- ٩١٩).

[٤]. ابن معطي/ الدرّة الألفية/٧٣ (الأبيات: ١٠١٩ - ١٠٢٠) .

[٥]. يقول ابن القوّاس إنها في بعض النسخ:"الخمس مائة وهو قبيح لإضافة المعرفة إلى النكرة وذلك نادر في كلامهم، وفي بعضها الخمس المائة وهو الأصح". (انظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية / ٢/ ١٣٩٩).

[٦]. حاجي خليفة/ مصطفى ابن عبدالله القسطنطيني/ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ دار الفكر/١٩٨٢م/١/١٥٥.

[٧]. المقرّيّ / نفح الطيب/ ٧/هامش الصفحة ٣٤٠ - ٣٤١ .

[٨]. كنون / النبوغ المغربي/ ١٥٣

ألفيته في النحو. ويرى ابن القواس[1] أحد شرّاح الألفية أنّ ابن معطي لم يستغرق وقتاً طويلاً في نظمها.

د. أهمية الدرة الألفية والنظم في النحو:

لا تكمن أهمية الدرة الألفية لابن معطي في أنها أول ألفية في النحو، أو لأنها أول نظم في النحو، فقد سبقه إلى ذلك كثير من النحاة، وإنّما حاز ابن معطي قدم السبق في إطلاق تسمية "الألفية" على نظم في النحو، نسبة إلى الألف بيت، ثم تبعه بعد ذلك كثير من المصنفين بإطلاق تسمية الألفية على شتى أنواع النظم سواء في النحو كان أو في غيره، كما يأتي :

أولاً:النظم في النحو قبل ابن معطي:

أما أول من نظم في النحو فقد ذكر الطناحي[2] أنه أحمد بن منصور اليشكري، وذكر وفاته (نقلاً عن البلغة للفيروزأبادي) سنة (٣٧٠هـ)، ولقد وقفت على ترجمته في بغية الوعاة، فوجدت أن السيوطي لم يزد في ترجمته على أن قال[3]:"نقل عنه أبو حيان في الارتشاف، وقال: له أرجوزة في النحو، منها:

وما جَوَازَكَ الغُلاَمَ رَاكِبْ فلَيْسَ لِلجَوَازِ يلفِى نَاصِبْ

إلاّ ابْنَ كَيسان[4] مِنَ الْمَذاهِبْ فإِنّهُ أجَازَ نَصْبَ الرّاكِبْ

ولم يذكر السيوطي تاريخ وفاته".

ووجدت أبا حيان يذكره في التذكرة: يقول[5]:"وقفت له على كتاب في النحو مرتجز، هذه الأرجوزة ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتاً، ذكر في خطبته ما نصه: إنيّ اعتمدت تأليف

---

[1]. انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية / ١٣٩٩/٢ .

[2] . ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/٣٠.

[3] . انظر: السيوطي / بغية الوعاة / ٣٩٢/١.

[4] . ابن كيسان / محمد بن احمد بن إبراهيم بن كيسان / أبو الحسن النحوي/ أخذ عن المبرد وثعلب/ ومن تصانيفه/ المهذب ومعاني القرآن وغيره (أنظر: طاش كبري زاده/ مفتاح السعادة / ١٥٩/١

[5] . أبو حيان/ محمد بن يوسف الغرناطي/ تذكرة النحاة/ (تحقيق : عفيف عبد الرحمن)/ جامعة اليرموك/ مؤسسة الرسالة – الأردن/ ط١/ ١٩٨٦م/٦٧٠ - ٦٧٨.

هذه الأرجوزة، لما وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها قصّر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد المنى، واختصارٍ نزر المجتبى، واخترت أواسط الأمرين بين الإيجاز والإطالة، ولم اجرد مذهبا بعينه، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجة عندي، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كلياً للإيضاح منها". ونقل منها أبو حيان (١٨٦) بيت، بدأ بقوله[١]:

فجَمْعُنَـا زَيْـداً عَلَـى أزْيَـادِ وَأزْيُـدِ إنْ شِـئْتَ أوْ زِيّـاد
وَرُبَمَـا قِيـلَ زُيُـودٌ وزِيَـدْ وَجَمْعُنا العَبْـدَ عِبَـادٌ وَعُبَـدْ

ومعنى كلام الناظم نفسه في خطبته، أنه ليس أول من نظم في النحو بل هناك كثير ممن سبقوه في هذا المجال، وأن هناك من نظم أرجوزة أطول من أرجوزته، وأنه اختار التوسط بين الإطالة والإيجاز، ولقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر[٢] عن هذه الأرجوزة.

ثم يأتي بعد نظم أحمد بن منصور اليشكريّ، نظم آخر من حيث الأهمية وهو نظم الإمام الحريري[٣] (٥١٦هـ)، حيث وضع أرجوزته الشهيرة في النحو، وسمّاها (مُلحة الإعراب وسخنة الآداب) وبلغت عدة أبياتها (٣٧٧) بيتاً.

وحظيت "ملحة الإعراب" بالاهتمام الكبير، ونالت حظها من الشروح، كان أبرزها شرح الناظم نفسه، وغيرها من الشروح، ولقد أشار شرّاح الدّرة الألفية لابن معطي إلى هذه الأرجوزة، وذلك عند شرحهم لقول ابن معطي في ألفيته[٤]:

أرْجُوزَةٌ وَجِيزَةٌ فِي النَّحْوِ عِدّتُهَا ألْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ

فقد ذكر ابن الخباز[٥]، وابن القوّاس[٦] في شرحهما أن المقصود بقوله:"خلت من حشو" هو ملحة الإعراب للحريري. ثم يأتي بعد نظم الحريري، أرجوزة لأحمد بن عبد العزيز

---

[١] . أبو حيّان / تذكرة النحاة /٦٧٠ – ٦٧٨ .

[٢] . السيوطي / الأشباه والنظائر / ١/ ١٥٧

[٣] . انظر: (البغدادي/ هدية العارفين/ ٨٢٧/٥/ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/ ٥/ ١٤٤/ ابن دعسين/ منحة الملك الوهاب/ ١٨).

[٤] . ابن معطي / الدرة الألفية/ ١٧(البيت :١١).

[٥] . ابن معطي / الفصول/مقدمة التحقيق/ ٣٣.

[٦] . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ١٨٧/١ .

الشنتمري[1] في النحو، وذكر السيوطي أنه كان حياً سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة. وأرجوزة للحسين بن أحمد بن خيران البغدادي، قال السيوطي[2]:" له أرجوزة حميدة في النحو يقول فيها:

يُنَزَّلُ النّحْوُ مِنَ الكَلَامِ مَنْزِلَةَ المِلْحِ مِنَ الطَّعَامِ

كانت وفاته سنة (٦٠٠هـ)".

ثانياً : النظم في النحو بعد ابن معطي:

أمّا النظم في النحو بعد ابن معطي فكان أشهره "الوافية" في النحو لابن الحاجب (٦٤٦هـ)[3] وهو نظم لـ "كافيته" في النحو، ولقد حظي هذا النظم بالكثير من الشروح والدراسات[4].ثم يأتي بعد الوافية لابن الحاجب، الخلاصة الألفية لابن مالك (٦٧٢هـ)[5] وهي ألفية في النحو من ألف بيت في الرجز، نظمها ابن مالك في ثلاثة آلاف بيت، حيث نظم النحو والصرف معاً، ثم شرحها نثراً بكتاب سماه "الوافية" ثم لخصها بكتاب سماه "الخلاصة" الذي عرف بالألفية، وقد قلد فيها ابن معطي في ألفيته، حيث ذكر بروكلمان[6] أنه ألف الخلاصة تقليداً لابن معطي، وأنّه ألفها لابنه محمد الأسد. ولقد اعترف ابن مالك بهذا السبق ذاهباً إلى أن ألفيته أحسن من ألفية ابن معطي، فقال[7]:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُــــوَ ابْنُ مَالِـكِ: أَحْمَـدُ رَبِّـي اللهَ خَيْــرَ مَـالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيّ الْمُصْطَفَـى وَآلِـــــهِ الْمُسْتَكمِلِيـنَ الشَّرَفَـا
وَأَسْتَعِينُ الله فِـــــي أَلفِيَّــهْ مَقَاصِـدُ النّحْـــــوِ بِهـَـا مَحْوِيّـهْ

---

[1] . أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن خلف بن غزوان الفهري الشنتمري اليابُري الأصل، صنف شرح شواهد الإيضاح، فأرجوزة في النحو، شرحها،أرجوزة في الغريب، أرجوزة في القراءات، أرجوزة في الخط، (انظر: السيوطي/ بغية الوعاة / ٣٢٥/١).

[2] . السيوطي / بغية الوعاة / ٥٣١/١ + هامش الصفحة.

[3] . انظر : طاش كبري زاده / مفتاح السعادة / ١٣٣/١ .

[4] . انظر : حاجي خليفة / كشف الظنون/ ١٣٧٠/٢ .

[5] . انظر : حاجي خليفة / كشف الظنون/ ١ /١٥١ .

[6] . انظر : بروكلمان / تاريخ الأدب العربي/ ٥/ ٢٧٧ .

[7] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل/١/ ١٦ .

تُقـرِّبُ الأقْـصَى بِلَفْــظٍ مُوجَــزِ   وَتَبْـسُـطُ البَــذْلَ بِوَعْـــدٍ مُنْجــَزِ
وَتَقْتَـضِي رِضـاً بِغَيْـــرِ سُـخْطِ   فَائِقَـــةً أَلفِيَّـةَ ابْـنِ مُعْـــطِ[1]
وَهُـــوَ بِـسَبْقٍ حَائِـــزٌ تَفْـضِيلا   مُـسْتَوجِـــبٌ ثَنَائِــيَ الجَمِيـــلاَ
وَاللهُ يَقْـضِي بِهِبَـــاتٍ وَافِـــرَهْ   لِــي وَلَـهُ مِـنْ دَرَجَـاتِ الآخِـرَهْ

ولقد جانب محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق شرح ابن عقيل الصواب في وصفه لألفية ابن مالك حين يقول[2]:"وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع من جاء بعده بأن يحاكوه، أو يدّعوا أنهم يزيدون عليه، وينتصفون منه ولو لم يشر في خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزوّاوي الجزائري،...، المعروف بابن معط لما ذكره الناس ولا عرفوه".

ولا أظن أن ابن مالك نفسه يقبل بهذا الكلام أو يرضاه، هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد أنّ ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة، وفي معرض حديثه عن أثير الدين بن حيان الغرناطي (٧٤٥هـ) يقول[3]:"وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغّبهم في قراءتها، وشرح لهم غوامضها". أي: أنّ الفضل يعود لأبي حيان الغرناطي في شهرة مصنفات ابن مالك، كما أنّ مصنفات النحو قبل ابن مالك لم تطوَ، وما زالت هي الأساس والمرجع في الدراسات النحوية إلى يومنا هذا.

وصفوة القول أن هناك نوعًا من التنافس الشديد بين العلماء طمعًا امّا بالشهرة وإما بالحظوة عند الملوك والولاة، وقد يكون هناك شيء من الحسد عند بعضهم، فها هو ذا اليشكري في أرجوزته يتهم من سبقوه بالقصور وبالتطويل البعيد عن المعنى، وابن معطي يرمي الحريري بالحشو في ملحته، وابن الحاجب يتجاهل ذكر ابن معطي ولا يشير إليه بشيء، ثم يأتي ابن مالك ويقول:"فائقة ألفية ابن معطي". وما فعله ابن مالك، كرّره

[1] . "معط"هكذا وردت في المصدر بحذف الياء من آخرها(انظر : ابن عقيل / شرح ابن عقيل/١/ ١٦).
[2] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل/ ١٠/١ .
[3] . انظر : ابن تغري بردي / النجوم الزاهرة / ١٠ / ١١١ – ١١٤ .

السيوطي[١]، إذ نظم ألفيةً في النحو والتصريف والخط، جمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معطي، وسماها الفريدة، ثم شرحها، وسمّاها المطالع السعيدة، وقال في أولها[٢]:

فَائِقَةً أَلفِيَّةَ ابْنِ مَالِكِ ....

وجاء بعد السيوطي، الأجهوري المالكي[٣]، فوضع ألفية أخرى زاد فيها على السيوطي وقال في مقدمتها:

فَائِقَةً أَلفِيَّةَ السُيوطِي ....

وفيما سوى النحو تعددت الألفيات، ولعل أبرزها ألفية العراقي في أصول الحديث[٤]، للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ)، ويُرَى في مطلعها التقليد الواضح لابن معطي إذ يقول[٥]:

يَقـُولُ رَاجِي رَبِّهِ الُمقْتَدِر عَبْدُ الرّحِيمِ بْنُ الحُسَيْنِ الأثَرِيْ

وهو تقليد لقول ابن معطي في مطلع ألفيته[٦]:

يَقـُولُ رَاجِي رَبِّهِ الغـَفـُورِ يَحْيَى بْنُ مُعْطِ بْنُ عَبْدِ النـُّورِ

وهناك الألفية الوردية في التعبير لعمر بن مظفر بن الوردي[٧] (٧٤٩هـ)، وهو من شرّاح ألفية ابن معطي، كما ذكر حاجي خليفة الكثير من الألفيات منها ما هو في الفرائض أو الألغاز أو المعاني والبيان، ومنها ما هو في ذكر الباه[٨].

ولقد أجرى الطناحي في مبحث صغير في مقدمة تحقيقه لكتاب الفصول، موازنة بسيطة بين ألفية ابن معطي، وألفية ابن مالك.ونقل عن المَقـَّرِيّ صاحب نفح الطيب أنه

---

[١] . انظر : حاجي خليفة / كشف الظنون / ١٥٧/١ .

[٢] . الأشموني/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ (تحقيق: حسن حامد / وإميل بديع يعقوب)/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م/ مقدمة الشرح/ ٩ -١٠.

[٣] . انظر : الأشموني/ شرح الأشموني/ ٩/١ - ١٠ .

[٤] . حاجي خليفة / كشف الظنون / ١٥٦/١ .

[٥] . حاجي خليفة / كشف الظنون / ١٥٦/١ .

[٦] . ابن معطي / الدرة الألفية / ١٧ (البيت : ١).

[٧] . حاجي خليفة / كشف الظنون/ ١٥٧/١ .

[٨] . ألفية اسمها "ألفية وشلفية" للحكيم الأزرقي الشاعر، الفها لملك نيسابور طوغان شاه ابن أخت طغرل السلجوقي، لما ابتلي بضعف الباه، فانتفع بها، (انظر : حاجي خليفة / كشف الظنون / ١٥٧/١).

قال[1]:"واعلم أن الألفية مختصرة الكافية، كما تقدم، وكثير من أبياتها فيها بلفظها، ومتبوعة فيها ابن معطي، ونظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب".
ويرى الطناحي أنّ ابن مالك قد أفاد كثيراً من ابن معطي في المنهج العام من حيث سرد القواعد واستخدام المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق، وقد تعدى تأثير ابن مالك بابن معطي في المنهج العام إلى استخدام قافية أو ألفاظٍ بعينها، كما في باب التوابع، أو باب العطف عند كليهما، وفي غيرهما من الأبواب .

وما ساقه الطناحي ليس بغريب، خاصة إذا علمنا أنّ ابن مالك قد اطلع على ألفية ابن معطي، ودرسها جيدًا، وإلا كيف ذكر فضله في مطلع ألفيته، وكيف توصل إلى أنّ ألفيته "فائقة ألفية ابن معطي" ولقد ثبت في كتب التراجم أن هناك من قرأ ألفية ابن معطي على ابن مالك، فذكر التميمي (١٠١٠هـ)[2] في الطبقات السنيّة أن أحمد بن عبد الرحيم الدمشقي، المعروف بابن النحاس المتوفى سنة (٧٠١هـ)[3] قد قرأ ألفية ابن معطي على ابن مالك. وذكرت خديجة الحديثي[4] أن علي بن محمد بن عبد العزيز، المعروف بابن الدريهم المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، وقد حفظ ألفيتي ابن معطي وابن مالك. وحظيت ألفية ابن معطي بالقبول والاهتمام، فها هو ذا أحمد بن يوسف الرعيني (٧٧٩هـ)، وهو من شرّاح الدرّة الألفية يقول فيها[5]:

يَا طَالِبَ النَّحْوِ ذَا اجْتِهَادِ تَسْمُو بِهِ فِي الوَرَى وَتَحْيَا
إنْ شِئْتَ نَيْلَ المُرَادِ فاقْصِدْ أرْجُوزَةً لِلْإمَامِ يَحْيَى

وعليه فقد حظيت الألفية بالكثير من الشروح. وأختم قولي بما ذكره ابن الوردي (٧٤٩هـ) في تاريخه، حيث قال عن ألفية ابن معطي[6]:"ألفيته المذكورة كما قلت في ديباجة

---

[1] ـ ابن معطي/ الفصول / مقدمة التحقيق/ ٤٤.
[2] ـ انظر : التميمي / الطبقات السنية/ ١/ ٤٣٧ – ٤٣٨.
[3] ـ انظر : ترجمته في : (العسقلاني / الدرة الكامنة/ ١٠١/١/ والتميمي / الطبقات السنية/ ٤٣٧/١).
[4] ـ الحديثي / خديجة الحديثي / أبو حيان النحوي/ منشورات مكتبة النهضة- بغداد/ ط١ /١٩٦٦م/٥٦٨.
[5] ـ ابن تغري بردي / النجوم الزاهرة / ١٨٩/١١.
[6] ـ ابن الوردي / عمر بن المظفر بن الوردي/ تاريخ ابن الوردي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١٩٩٦/١م/١٥٤/٢.

شرحها الذي سميته ضوء الدرة شاهدة لناظمها بإصابة الصواب، والتفنن في الآداب، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب، قال له:"يا يحيى خذ الكتاب".

هـ- طبعات الألفية :

١- طبعت الدّرّة الألفية كما ذكر بروكلمان[١] لأول مرة في ليبزج سنة (١٨٩٥م)، بعناية المستشرق زيترستين، والتسمية الأجنبية لهذه الطبعة كما ذكرها بروكلمان هي:

k.v. zettersteen, ur j.b. Abdal-Mu'ti ez –Z. Diki. Ed. Durra usw.Leipzig ١٨٩٥.

ويشير بركلمان إلى أن نسخ الدّرّة الألفية محفوظة في برلين برقم: ٦٥٥٢؛ الاسكوريال ثان برقم: ١٩٥ رقم٣، الأمبروزيانا c ٢١٧ رقم٢، NF ٤٧٣ رقم١ .

ويذكر الطناحي[٢]، أن هذه الطبعة قد طبعت سنة (١٩٠٠م) بعناية المستشرق زيتسترن، ووقعت في (٦٩) صفحة من القطع المتوسط مع مقدمة باللغة الألمانية، ومقتطفات من شرح ابن الخباز[٣] (٦٣٧هـ) ولكنه لم يذكر المصدر الذي رجع إليه، بينما ذكر محمد أبو الفضل إبراهيم[٤] أنها طبعت في ليبسك سنة (١٣١٧هـ)، ومعها مقدمة وملاحظات باللغة الألمانية زترتسين، وعليها شرح للشريشي الأندلسي المالكي، ومنها نسخة بدار الكتب المصرية بعنوان:"التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية". وذكر الزركلي[٥] في الأعلام أنها طبعت مع ترجمة هولندية وتعليقات.

٢- الدرّة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة) ضبطها وقدّم لها سليمان إبراهيم البلكيمي، الطبعة الأولى – القاهرة: دار الفضيلة (٢٠١٠م) .

و- شروح الدّرّة الألفية :

١- **شرح احمد بن الحسين بن معالي بن منصور بن علي بن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير**، الملقب بشمس الدين، والمكنى بأبي عبد الله المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، واسم هذا الشرح

---

[١] . بروكلمان / تاريخ الأدب العربي/ ٣٠٦/٥ .

[٢]. ابن معطي / الفصول / ٤٨ .

[٣]. ابن الخباز الموصلي / وهو أحد شرّاح الدّرّة الألفية لابن معطي.

[٤]. القفطي / إنباه الرواة / ٤/هامش صفحة٤٤ .

[٥]. الزركلي / الأعلام / ٨/ ١٥٥ .

(الغرّة المخفية)[1]. قال السيوطي في "بغية الوعاة":"كان أستاذاً بارعاً علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة، ومنها النهاية في النحو، شرح ألفية ابن معطي، مات بالموصل عاشر سنة سبع وثلاثين وستمائة".

أما البغدادي في هدية العارفين فذكر اسماً ولقباً وتاريخ وفاة مختلفاً لابن الخباز فقال:"نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي الموصلي الشافعي المعروف بابن الخباز المتوفى سنة (٦٣١هـ) إحدى وثلاثين وستمائة، وصنف شرح الألفية لابن معطي في النحو".

وذكر بروكلمان هذا الشرح باسم "الغرّة المخفية" لأحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، وذكر أن ابن الخباز لم يكمل هذا الشرح وأن الذي أكمله هو أحمد بن محمد الإسعردي[2] في سنة (٦٣٩هـ -١٢٤١م)، كما ذكر أن هذا الشرح موجود في برلين برقم: ٦٥٣٢، باريس برقم:٦٥٠٩؛ الإسكوريال برقم: ثان ٢٢-٢٣، الإسكندرية برقم: ٢٦ نحو- الكفاية مع حاشية النهاية: جاريت برقم: ٣٥٩.

ولقد نقل السيوطي كثيرًا عن هذا الشرح في الأشباه والنظائر[3]، وهو من الشروح التي اعتمدها الطناحي في تحقيق كتاب الفصول لابن معطي، كما سيأتي لاحقاً .

٢- شرح الحسن بن عبد المجيد بن الحسن المراغي النحوي، عز الدين أبو قرشت المعروف بسعفص المتوفى سنة (٦٦٦هـ).

انفرد ابن الفوطي (٧٢٣هـ)[4] في تلخيص مجمع الآداب بذكر هذا الشرح، ولم يذكره احد غيره، وقال في ترجمة الشارح:"نزيل بغداد، قدم بغداد واستوطنها وتأدب بها، وقرأ علم النحو والتصريف على البياني[5]، وصنف شرح "شرح الدرّة الألفية" وخرج من بغداد وفارق العراق واستوطن شيراز وله رسائل وأشعار، توفي بشيراز سنة ست وستين وستمائة ".وذكره

---

[1]. انظر: هذا الشرح في: (السيوطي/ بغية الوعاة/ ٣٠٤/١/ والمقري/نفح الطيب/ ٧/هامش صفحة ٣٤٠/ وحاجي خليفة/ كشف الظنون/١/١٥٥/ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/ ٥/ ٣٠٦/ والبغدادي/ هدية العارفين/ ١١٣/٦).

[2] . الاسعردي/ احمد بن محمد (انظر: بروكلمان / تاريخ الأدب العربي /٣٠٦/٥).

[3] . انظر : الأشباه والنظائر/(٢٩٨/١ /٣٨٧)/ و(١٣٢/١٢٦/٩٣/٧٤/٢١/٢).

[4] . ابن الفوطي /كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن تاج الدين احمد/تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (تحقيق: مصطفى جواد)/وزارة الثقافة- دمشق/١٩٦٣م/القسم الأول من الجزء الرابع/٧٣-٧٤.

[5] . هو أبو عثمان سعيد بن احمد بن احمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البياني (وبيان: نسبة إلى حصن في الأندلس) المالكي النحوي (ابن الفوطي / تلخيص مجمع الآداب / القسم الأول من الجزء الرابع/ ٧٣ -٧٤).

السيوطي[1] قال:" الحسن بن بدل بن خطاب بن مهد، أبو احمد المراغي النحوي". ولكنه لم يذكر انه شرح الألفية، كما أن أغلب كتب التراجم قد أغفلت ذكر هذا الشارح.

٣- **شرح محمد بن احمد بن محمد بن عبد الله بن سُحمان[2] أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي المالكي النحوي، الملقب بجمال الدين المعروف بالشريشي[3]**، المتوفى سنة (٦٨٥هـ).

قال الصفدي:"أتقن العربية والأصول والتفسير...، وقال الشعر...، صنف لألفية ابن معطي شرحا مليحاً، وطلب لقضاء دمشق فامتنع بقي المنصب لأجله شاغراً إلى أن مات، توفي سنة خمس وثمانين وست ماية".

كما ذكره السيوطي نقلا عن الذهبي[4] (٧٤٨هـ) يقول:"قال الذهبي: ولد بشريش[5] سنة إحدى وستمائة، وتفقه وبرع في المذهب وأتقن العربية والأصول والتفسير، وألف شرحًا جليلاً لألفية ابن معطٍ ، وكتابا في الاشتقاق. مات في يوم الاثنين الرابع والعشرين من رجب سنة خمس وثمانين وستمائة بدمشق".

وذكر حاجي خليفة[6] هذا الشرح باسم التعليقات الوفية وقال: انه شرح كبير وقع في مجلدتين، وذكره بروكلمان باسم[7]: التعليقات الوفية، لمحمد بن أحمد الشريشي:

---

[1] . السيوطي/ بغية الوعاة / ٥١١/١.

[2] . سحمان: ذكرها السيوطي وابن حجر وغيرهما بالحاء الساكنة وضم السين وذكرها الصفدي والمقرّي بالجيم الساكنة وضم السين.

[3] . انظر هذا الشرح في :

- الصفدي / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي / الوافي بالوفيات/ (محمد بن إبراهيم بن عمر ومحمد بن الحسين بن محمد) / دار النشر فرانزشتايز بفيس بادن/ ط١٩٧٤/٢م/١٣١/٢.

- العسقلاني / احمد بن علي بن محمد بن حجر / الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ضبطه وصححه: عبد الوارث محمد علي) /ط١/ ٢١٣/٣ / دار الكتب العلمية –بيروت/١٩٩٧م.

- المقرّي/ نفح الطيب/ ٧/هامش صفحة ٣٤٠ - ٣٤١/ والسيوطي/ بغية الوعاة/ ٤٤/١/ وحاجي خليفه/ كشف الظنون/ ١٥٥/١/ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/ ٣٠٦/٥.

[4] . هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) صاحب سير أعلام النبلاء .

[5] . شريشي: نسبة إلى شريش من مدن الأندلس بكورة قادس، وفيها كانت الواقعة بين طارق بن زياد ولذريق (ردريك) ملك القوطية، وكانت مفتاح الأندلس للمسلمين/(ابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/٩/هامش صفحة ٢٤٣).

[6] . انظر : حاجي خليفة/كشف الظنون/ ١ /١٥١ .

[7] . انظر : بروكلمان / تاريخ الأدب العربي/٣٠٦/٥ .

ليدن١٧٨؛ القاهرة ثان ٢/ ٨٧؛ أحمد تيمور باشا، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣/ ٣٤١، آصفيه ٩٣ CXX, ١٩١٧ JRASB).وذكر محمد أبو الفضل إبراهيم[١] هذا الشرح في هامش الصفحة (٤٤) من الجزء الرابع لكتاب إنباه الرواة للقفطي.

٤- **شرح عبد العزيز بن جمعه بن زيد القواس الموصلي الملقب بعز الدين، والمكنى بأبي الفضل** المتوفى سنة (٦٩٦هـ).

ذكر السيوطي[٢] أن اسمه هو: عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، وذكر أن ابن رافع قال عنه: إنه شرح الألفية والأنموذج، قلت (أي: السيوطي)[٣]:"هو المشهور بابن القوّاس، شرح ألفية ابن معطٍ، وكافية ابن الحاجب".

ولكن ابن القواس[٤] يقول في مقدمة شرحه للألفية: إن اسمه هو عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي، قائلاً: هذا كتاب شرح ألفية ابن معطي المسمّى بالمباحث الخفية في حَل مشكلات الدرّة الألفية تأليف العلامة عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي المالكي .

ويذكر الشوملي محقق هذا الشرح أن هذا النص قد كتب بخط ابن القواس رحمه الله تعالى استناداً إلى أقدم النسخ الموجودة لهذا الشرح في مكتبة حسين جلبي بمدينة بورصة التركية وتحمل الرقم (١٠٧٣) وهي نسخة تم نسخها سنة (٦٩٠هـ).

وهي النسخة نفسها التي اعتمدها الشوملي[٥] أصلاً لتحقيقه، بالإضافة إلى نسخة محفوظة في القاهرة، ونسخة ثالثه حصل عليها المحقق من المكتبة السليمانية في إسطنبول، التي لم يرد لها ذكر في فهارس المخطوطات التي اطلع عليها المحقق كما يقول[٦].

ولقد ذكر بروكلمان[٧] هذا الشرح، وقال:"إنه محفوظ في الأسكوريال ثان٩، وذكر حاجي خليفة هذا الشرح بقوله[١]:"شرح عبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي المعروف بالقوّاس الموصلي المتوفى (لم يذكر سنة وفاته)...، أوله الحمد لله بارئ النعم الخ".

---

[١] . انظر : القفطي/ إنباه الرواه/٤/٤٤ (هامش الصفحة).

[٢] . السيوطي / بغية الوعاة /٢/٩٩.

[٣] . السيوطي / بغية الوعاة /٢/٩٩.

[٤] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١/١٦٣ (صورة المخطوط الأصلي للألفية).

[٥] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١/١٥٣ .

[٦] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١/١٥٣/١٥٥/١٥٨ .

[٧] . بروكلمان / تاريخ الأدب العربي/٥/٣٠٦ .

وشرح ابن القوّاس من الشروح التي نقل عنها كثيرًا السيوطي في الأشباه والنظائر[2]، وهو من الشروح التي أعتمدت عليها في كتابة هذه الأطروحة، بالإضافة إلى شرح ابن اياز[3] للفصول الخمسون.

٥- شرح محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي بدر الدين المعروف بابن النحوية (٧١٨هـ)[4].

نقل السيوطي ترجمته عن الصفدي صاحب الوافي بالوفيات، حيث يقول في البغية: قال الصفدي:" له يد طولى في الأدب،...، وشرح ألفية ابن معطي".

وذكر حاجي خليفة هذا الشرح قائلاً[5]:"شرح أبي عبد الله محمد بن الياس الحموي المتوفى سنة". وذكره البغدادي في هدية العارفين.

٦- شرح عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس المعرى زين الدين بن الوردي الشافعي[6] المتوفى سنة(٧٤٩هـ).

ذكر العسقلاني (٨٥٢هـ) أنه شاعر مشهور، نظم "البهجة الوردية" في خمسة آلاف بيت، وله ضوء الدّرة على ألفية ابن معطي، وشرح الألفية لابن مالك...، واختصر ألفية ابن مالك في مائة وخمسين بيتاً وشرحها، مات في الطاعون سنة (٧٤٩هـ).

وذكر السيوطي، وحاجي خليفة، والشوكاني[7] (١٢٥٠هـ) في كتابه "البدر الطالع" هذا الشرح، كما ذكره هو نفسه في تاريخه المشهور بتاريخ ابن الوردي[8].

---

[1] . حاجي خليفة / كشف الظنون /١/١٥٥ .

[2] . انظر: الأشباه والنظائر(١/٥٥، ٧٤، ١٣٨، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٦، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٨٦، ٣٩١)/ و(٢/٩، ١١، ١٦، ٨٠، ٨٥، ١٣٧، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٥٧،٢٣٩).

[3] . ابن إياز : هو أول من شرح كتاب الفصول في النحو لابن معطي(انظر: شرّاح الفصول لابن معطي).

[4] . انظر: ترجمته في: (العسقلاني/ الدرر الكامنة/ ٢/٤/١٧٦/ والسيوطي/ بغية الوعاة/١/٢٧٢/ والمقرّي/ نفح الطيب/٧/هامش ٣٤٠ - ٣٤١/ وحاجي خليفة/ كشف الظنون/ ١/١٥٦ / والبغدادي/ هدية العارفين/ ٦/١٤٣).

[5] . لم يزد بعد كلمة سنة أي شيء في ترجمته/ (انظر: حاجي خليفة/ كشف الظنون/١/١٥٥).

[6] . انظر: ترجمته في:(العسقلاني/الدرر الكامنة/ ٣/١١٥/وابن تغري بردي/النجوم الزاهرة/١٠/٢٤٠/ والسيوطي/بغية الوعاة/٢/٢٢٦/ وحاجي خليفة/ كشف الظنون/١/١٥٥).

[7] . الشوكاني / محمد بن علي الشوكاني/ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع /مكتبة ابن تيمية– القاهرة/(د.ت)/ ١/٥١٤- ٥١٥.

[8] . ابن الوردي / تاريخ ابن الوردي / ٢/١٥٤ .

٧- **شرح أحمد بن محمد بن جبارة**[1]، **شهاب الدين المرداوي المقدسي** المتوفى سنة (٧٢٨هـ).

ذكر السيوطي نقلاً عن الصفدي أنه برع في النحو والقراءات واشتهر بهما على تخبط عنده، وأنّ مولده سنة تسع وأربعين وستمائة، وذكر أنه شرح الشاطبية والرائية، ولم يذكر أنه شرح ألفية ابن معطي. والوحيد الذي ذكر هذا الشرح هو حاجي خليفة تحت اسم "شرح شهاب الدين احمد بن محمد القدسي الحنبلي المتوفى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة". وترجم له صاحب هدية العارفين وأضاف إلى ما ذكره السيوطي في البغية أن له بالإضافة إلى شرح الشاطبية في القراءات، شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم المصحف.

٨- **شرح عبد المطلب بن المرتضى الحسيني الشريف الجزري** المتوفى سنة (٧٣٥هـ)[2].

ذكره العسقلاني قالاً:"اشتغل في النحو والفقه، ودرّس بالنورية بالموصل، وشرح ألفية ابن معطي، وتخرّج به فضلاء الموصل ومات سنة (٧٣٥هـ)".

وأكد حاجي خليفة[3] وجود هذا الشرح باسم شرح عبد المطلب بن المرتضى الجزري المتوفى سنة خمس وثلاثين وسبعمائة" ولم يزد في ترجمته على ذلك.

٩- **شرح أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، شهاب الدين أبو جعفر الأندلسي** المتوفى سنة (٧٧٩هـ/ ١٣١٧م)[4]. قال ابن تغري بردي في ترجمته لأحمد بن يوسف:"كان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في

---

[1] . انظر : ترجمته في: (الصفدي/ الوافي بالوفيات/١٨/٨/ والسيوطي/ بغية الوعاة/ ٣٦٣/١/ وحاجي/ كشف الظنون/ ١٥٥/١/ والبغدادي/ هدية العارفين /١٠٧/٥).

[2] . انظر : ترجمته في: (العسقلاني/ الدرر الكامنة/٢٥١/٢/١/ والمقرّي/ نفح الطيب/٧/هامش صفحة ٣٤٠-٣٤١/ وحاجي خليفة / كشف الظنون/١٥٥/١).

[3] . حاجي خليفة / كشف الظنون/١٥٥/١.

[4] . انظر : ترجمته في : (الصفدي/ الوافي بالوفيات/١٨/٨/ والسيوطي/ بغية الوعاة/ ٣٦٣/١/ وحاجي خليفة/ كشف الظنون/ ١٥٥/١/ والبغدادي/ هدية العارفين /١٠٧/٥) .

فنون كثيرة، ومصنفات جيدة وكان له نظم ونثر، ومن شعره ما كتبه على ألفية الشيخ يحيى:

يَا طَالِبَ النّحْـــوِ ذَا اجْتِهَادٍ تَسْمُو بِهِ فِي الوَرَى وَتَحْيَا
إنْ شِئْتَ نَيْلَ المُرَادِ فاقْصِدْ أُرجُـوزَةً لِلإِمَـامِ يَحْيَـــى

ولكن ابن تغري بردي هنا لم يشر إلى أن الرعيني قد شرح ألفية ابن معطي، فنظرت في كتب التراجم الأخرى فلم أجد شرحاً للألفية باسم احمد بن يوسف الرعيني، ويبدو لي أن الصلة الوحيدة له بهذا الشرح هي ملازمته لرفيق عمره، محمد بن جابر الأعمى، وهما المشهوران" بالأعمى والبصير" في كتب التراجم، وهو ما أشار إليه السيوطي[1] في ترجمته لأحمد بن يوسف، قال:"أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي أبو جعفر الأندلسيّ، رفيق محمد بن جابر الأعمى شارح الألفية". (مع عدم ذكره أي: ألفية يقصد).

والوحيد الذي ذكر هذا الشرح لأحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الرعيني هو بروكلمان[2] وذكر أنّه محفوظ في: برلين برقم: ٦٥٥٤، بودليانا ١/١٢٠١/١٢٠٩، برقم:٢/ ٢٠٩، الأمبروزيانا برقم: ٤٤.

إلا أنني أرجح أن يكون هذا الشرح لابن جابر الأعمى، وهذا ما سوف أوضحه عند حديثي عن الشرح التالي لابن جابر الأعمى.

[1] . السيوطي / بغية الوعاة/٣٥/١ / ٤٠٣ .

[2] . بروكلمان / تاريخ الأدب العربي/٣٠٦/٥ .

١٠- **شرح محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوّاري المالكي الأعمى، أبو عبد الله الأعمى النحوي** المتوفى سنة (٧٨٠هـ)[١].

قال الصفدي:"اجتمعت به وسألته عن مولده، فقال سنة ثمان وتسعين وست مائة بالمريّة، وقرأ القرآن والنحو على أبي الحسن علي بن محمد بن يعيش[٢]...، وينظم الشعر جيداً، وأنشدني شيئاً من شعره، وكتب إلي يستجيزني".

ولم يذكر الصفدي أن ابن الأعمى قد شرح ألفية ابن معطي، ومثله فعل ابن تغري بردي فلم يشر إلى هذا الشرح في ترجمته لابن جابر الأعمى، وذكر العسقلاني مصنفات ابن جابر الأعمى ولكنها خلت من شرح لألفية ابن معطي.

ولعل الإشارة الأولى لهذا الشرح ما ذكره السيوطي[٣] في البغية حيث يقول:"ومن تصانيف ابن جابر: شرح الألفية لابن مالك(٦٧٢هـ)، وله نظم الفصيح[٤]، ونظم كفاية المتحفظ[٥]، والحلة السيرا في مدح خير الورى وهي بديعية، ونظمها عال،...، وأخبرني بعض أدباء صفد، قدم علينا القاهرة، أنه رأى له شرحاً على ألفية ابن معطٍ ، في ثلاث مجلدات[٦]، ولم أقف عليه".

وذكر حاجي خليفة شرح ابن جابر الأعمى لألفية بن معطي، وهوشرح في ثماني مجلدات، وذكر أنه شرح ألفية ابن مالك، ووجدت هذا الشرح في كتاب "هدية العارفين" للبغدادي.

---

[١]. انظر : ترجمته في:(الصفدي/الوافي بالوفيات/١٥٧/٢/والعسقلاني/الدرر الكامنة/ ٢٠٦/٣/٢/وابن تغري بردي/النجوم الزاهرة/١٩٢/١١/والسيوطي/بغية الوعاة/٣٤/١ – ٣٥/وطاش كبرى زاده/مفتاح السعادة/١٨١/١/ وحاجي خليفة/كشف الظنون/١٥٥/١/والمقرّي/نفح الطيب/٧/هامش صفحة ٣٤٠– ٣٤١).

[٢]. يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل النحوي الحلبي، موفق الدين،أبو البقاء، ولد(٥٥٣هـ)بحلب، كان من أكابر أئمة النحو والتصريف وصنف شرح المفصّل وغيره، مات (٦٤٣هـ)، (انظر : طاش كبري زاده/ مفتاح السعادة/١٨٣/١)

[٣]. السيوطي/ بغية الوعاة/٣٤/١ -٣٥ .

[٤]. الفصيح لثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى يزيد بن سيار الشيباني/ (٢٠٠هـ - ٢٩١هـ)كان حافظا للعلوم، وله مجالس ثعلب وغيره (انظر : طاش كبري زاده/ مفتاح السعادة/١٨٣/١).

[٥]. كفاية المتحفظ في اللغة، للقاضي شهاب الدين أبي عبدالله بن محمد بن أحمد بن الخويّى (ت٦٩٣هـ).

[٦]. انظر : السيوطي/ بغية الوعاة/ ١/هامش صفحة٣٥.

ولكنني اعتقد أن شرح احمد بن يوسف الرعيني الذي ذكره بروكلمان،هو في الحقيقة شرح يعود لابن جابر الأعمى، لأن أكثر كتب التراجم التي دأبت الحديث عن ابن جابر الأعمى لا بد من أن تتطرق لذكر رفيقه احمد بن يوسف الرعيني، والعكس صحيح. ومثال ذلك ما قاله العسقلاني[1]:"محمد..ابن جابر الأعمى، رحل إلى الديار المصرية وصحبه أبو جعفر أحمد بن يوسف الغرناطي فكان ابن جابر ينظم والغرناطي يكتب".

أما السيوطي فيقول[2]:"محمد ..ابن جابر الأعمى ..، ثم رحل إلى الديار المصرية صحبه أحمد بن يوسف الرعيني، وهذان هما المشهوران بالأعمى والبصير، فكان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعيني يكتب، ولم يزالا هكذا على طول عمرهما..".

ابن جابر إذن ينظم ويؤلف، والرعيني يكتب، لذلك أرى أن هذا الشرح شرح واحد، وليس شرحين مختلفين، ولعل ما يعزز هذا التوجه ما ذكره حاجي خليفة معلقاً على شرح ابن جابر الأعمى لألفية ابن مالك، يقول[3] :"هو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب الأبيات وتفكيكها وحل عباراتها، قال السيوطي: لكنه وقع فيه وهم تتبعتها في تأليفي المسمى بتحرير شرح الأعمى والبصير".

إذن سمّى السيوطي على هذا الشرح باسم: "شرح الأعمى والبصير"، ونسب لهما هذا العمل معا، وعليه ربما ينطبق ذلك على شرحهما لألفية ابن معطي، والله اعلم.

١١- **شرح محمد بن محمود بن أحمد البابرتي، أكمل الدين الحنفي** المتوفى سنة (٧٨٦هـ)[4].

قال السيوطي:"ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة وأخذ عن أبي حيان، وكان علامة، فاضلاً، ذا فنون، وافر العقل..، عرض عليه القضاء مراراً فامتنع. وله من

---

[1]. العسقلاني / الدرر الكامنة / ٣/٢/ ٢٠٦ .

[2]. السيوطي/ بغية الوعاة/ ١/ ٣٤ -٣٥.

[3]. حاجي خليفة/ كشف الظنون /١٥٢/١ .

[4]. انظر: ترجمته في:(العسقلاني/الدرر الكامنة/١٥٣/٤/٢/وابن تغري بردي/النجوم الزاهرة/٣٠٢/١١/ والسيوطي/بغية الوعاة/٢٣٩/١ -٢٤٠/المقرّي/ نفح الطيب/٧/هامش صفحه ٣٤٠ – ٣٤١/وحاجي خليفة/ كشف الظنون/ ١٥٥/١).

التصانيف: شرح ألفية ابن معطٍ في النحو". وذكر حاجي خليفة أنه قد ألف هذا الشرح في شهرين سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، وسماه بالصدفة الملية بالدّرّة الألفية".

١٢- شرح يوسف بن الحسين بن محمد جمال الدين أبو الحسن مسعود الحموي الشافعي المعروف بابن خطيب المنصورية المتوفى سنة (٨٠٩هـ)[١].

ذكر السيوطي نقلا عن ابن حجر: أنه فاق أقرانه في العربية وغيرها من العلوم، وانتهت إليه مشيخة العلم بالبلاد الشمالية، ورحل إليه الناس وذكر له بعض التصانيف. وذكر الطنّاحي[٢] أن العلماء قد نسبوا هذا الشرح لألفية ابن معطي وذكر منهم: السخاوي والشوكاني والزركلي، وبعضهم الآخر قد نسبوا هذا الشرح لألفية ابن مالك وذكر منهم: السيوطي، وابن العماد، وحاجي خليفه.

وما ذكره الطنّاحي صحيح، ولكنني أضيف إلى الفريق الأول (أي: الذين نسبوا هذا الشرح لألفية ابن معطي) البغدادي، صاحب كتاب "هدية العارفين "حيث ذكر أن هذا الشرح لألفية ابن معطي، كما وأن حاجي خليفة[٣] في "كشف الظنون" لم يذكر هذا الشرح من ضمن شروح ألفية ابن مالك ولم يذكره من شروح الدّرة الألفية لابن معطي.

١٣- شرح إبراهيم بن عبيد الله بن ثابت الطائي، تقي الدين، أبي إسحاق (مجهول تاريخ الوفاة)[٤].

انفرد الطنّاحي بذكر هذا الشرح، ولم يرد له ذكر في كتب التراجم، ويقول الطنّاحي أنّه رأى هذا الشرح في أثناء زيارته للمدينة المنورة، عام (١٩٧٣م)، بمكتبة عارف حكمت، واسم هذا الشرح "الصفوة الصفية في شرح الدّرّة الألفية"، وأول هذا الشرح:"الحمد لله مانح كل عطية، وغافر كل خطية وبعد فاني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدّرّة الألفية دقيقة المعاني، وثيقة القواعد والمباني". ونسخة هذا الشرح بقلم معتاد، كتبها على بن أحمد، وفرغ من

---

[١]. أنظر: ترجمته في:(السيوطي/بغية الوعاة/٢/٣٥٥/وحاجي خليفه/ كشف الظنون/١/١٥٥/وابن العماد/ شذرات الذهب/٤/٧/٨٧/والشوكاني/البدرالطالع/٢/٣٥٢/والبغدادي/هدية لعارفين/٦/٥٥٩/والزركلي/الأعلام/٨/٢٢٥).

[٢]. ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/٥٣.

[٣]. انظر : حاجي خليفة / كشف الظنون/١/١٥١ – ١٥٥.

[٤]. ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ ٥٤ .

نسخها سنة (٧٠٩هـ)، وتقع في (٢٥٣) ورقة، ورقمها في مكتبة عارف حكمت،١٤٣، نحو.وقد يكون هناك شروح أخرى للدّرّة الألفية لم يقف عليها أحد إلى اليوم، ويحتاج الأمر إلى طول بحث، وجهد صادق. ولا بدّ لي من الإشارة هنا إلى أن بعض شرّاح الدّرّة الألفية لابن معطي قد شرح أيضًا ألفية ابن مالك، من هؤلاء:"عمر بن مظفر بن عمر أبي الفوارس بن الوردي (٧٤٩هـ). الذي سبق ذكره في هذا المبحث، ومنهم محمد بن أحمد بن جابر الأعمى المتوفى سنة (٧٨٠هـ)"[١]. كما لا بد لي من الإشارة إلى أني في أثناء عملية البحث في كتب التراجم والنحو كثيرا ما وجدت عبارة تقول:"شارح الألفية" دون أية إشارة من مصنفي هذه الكتب عن أية ألفية يتحدثون، وهذا كثير ولكن من الإنصاف القول إنّ بعضهم إذا أراد ألفية ابن معطي سماها باسمها فيقول: "شارح الدرّة الألفية" وإذا قال:"شارح الألفية" وحدها يفهم منه أن المقصود هو ألفية ابن مالك.

ثانيا - الفصول الخمسون في النحو[٢].

أ - التعريف بالكتاب:

الفصول في النحو كتاب تعليمي، قسّمه ابن معطي إلى خمسة أبواب، وخصّ كل باب بعشرة فصول، ويرى الطنّاحي[٣] محقق الكتاب أن ابن معطي سلك فيه مسلكاً لعله أول من استحدثه، وتحدث ابن معطي عن هذا المسلك بقوله في مقدمة فصوله [٤]:"بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلا بالله. الحمد لله منتهى حمده، وصلواته على خير خلقه محمد وآله المقتفين هديه من بعده. أما بعد، فإنّ غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا، يشتمل عليه خمسة أبواب".

---

[١]. انظر : (العسقلاني/ الدرر الكامنة/١/١١٥/ وابن تغري بردي/ النجوم الزاهرة/١٠/٢٤٠/ والسيوطي/ بغية الوعاة/٢/٢٢٦– ٢٢٧/ وحاجي خليفة/ كشف الظنون/١/١٥٥/ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/٥/٢٨١).

[٢]. انظر : (القفطي/ إنباه الرواة/٤ /٤٤/ والحموي/ معجم الأدباء/١٩/٣٥/ وابن خلكان/ وفيات الأعيان/٦/١٩٧/ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/٥/٣٠٧/ والزركلي/ الأعلام/٨/١٥٥).

[٣]. ابن معطي/ الفصول /مقدمة التحقيق/٨٧.

[٤]. ابن معطي/ الفصول /١٤٩ .

ولكن ابن معطي لم يكن أول من أطلق تسمية الفصول على كتاب في النحو بل سبقه إلى ذلك سعيد بن مبارك. المعروف بابن الدهان المتوفي سنة (٥٦٩هـ)[١]، وهو كتاب ذكره حاجي خليفة باسم "فصول ابن الدهان – في النحو صغيرة وكبيرة"، وذكر شرحها المسمى بالبديع، ولعله لابن معطي كما يرى حاجي.

وذكر ابن الأبّار[٢]، كتابا لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام اللخمي المتوفى سنة (٥٧٠هـ)[٣]، باسم "الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل"، وكتاب"الفصول في النحو" لرشيد الدين، محمد بن علي بن شهراسوب المازندراني الشيعي المتوفى سنة (٥٨٨هـ)[٤].

ب – منهج الكتاب :

أما عن منهج ابن معطي في الفصول، فقد ذكر الطنّاحي[٥] محقق الكتاب أن ابن معطي لم يقف عند حد إيراد القواعد وسردها، بل هو كثيرا ما يعرض الآراء ويناقشها، ويرجح بينها، وقد يعلّل لما يذكره من قواعد، وأحيانا يترك تعليل ما يحتاج إلى تعليل، كما أنه غلب عليه طابع التركيزالشديد، فقد جاءت بعض مسائل "الفصول" في غاية الإيجاز، وإلى جانب هذا الإيجاز ظهر أثر المنطق واضحاً في عبارات ابن معطي كما يرى الطناحي.

وهذا ما قاله ابن إياز[٦] في ردّه على ابن معطى عندما قال: إنّ هذا الكتاب جاء ليخدم المتعلمين المبتدئين، ورأى ابن إياز أنه قد حوى أمورًا كثيرة عسيرة على المتعلمين، يقول ابن إياز:"فان كتاب الفصول في النحو للشيخ ... أبي زكريا...، وان كان شديد الاختصار، عاريا من التطويل والإكثار، لكنّه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة ".

---

[١]. أبو محمد سعيد بن مبارك النحوي/ المعروف بابن الدهان المتوفى سنة (٥٦٩هـ)/ صنف فصول ابن الدهان في النحو (انظر : حاجي خليفة/ كشف الظنون/٢/١٢٦٥)/ وذكر له بروكلمان كتاب الفصول في القوافي وكتاب الفصول الأدبية (انظر : بروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/٥/١٦٩).

[٢]. ابن الأبّار/ محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي/ من أعيان المؤرخين بالأندلس، له التكملة على الصلة والمعجم في التراجم، توفي سنة (٦٥٨هـ)/ (انظر : السيوطي/بغية الوعاة/ ١/ هامش صفحه ٢٨).

[٣] . انظر : ترجمته في شرّاح الفصول الخمسون لابن معطي.

[٤] . السيوطي / بغية الوعاة / ١٨١/١ .

[٥]. ابن معطي/ الفصول /مقدمة التحقيق/٩٧.

[٦]. ابن إياز/ المحصول في شرح الفصول/٥/١ .

لقد أخذ ابن معطي في فصوله الكثير من مسائله من الدّرّة الألفية، وكان الشبه بينهما كبيراً جداً إلى درجة أنه يمكنني القول: إن ابن معطي قد نثر في فصوله ما كان منظوما في دّرّته الألفية، فهدف وضع المصنفين واحد، أي: الهدف التعليمي الذي يمتاز بالسهولة واليسر لمن أراد تعلّم النحو، وهذا ما ذكره ابن معطي نفسه عند حديثه عن سبب نظم ألفيته[1]. وما قاله أيضًا في مقدمة كتاب الفصول[2] عن أنه وضعه للمبتدئ الراغب في علم الإعراب.

كما أنه بدأ ألفيته وفصوله بالحديث عن الكلام والكلم، وأقسام الكلام، وعلامات وحدّ الاسم والفعل والحرف. وختمها بالحديث عن الإدغام والضرورات (أو الضرائر) الشعرية. مع اختلاف بسيط في تسمية بعض الفصول والأبواب.

فعندما يريد أن يبدأ بمسألة جديدة في ألفيته يبدأها بكلمة "القول"، نحو قوله[3]:

باللهِ رَبِّي فِي الأمُورِ أعْتَصِمْ **القَـوْلُ** فِي حَدِّ الكَلَامِ وَالكَلِـمْ

وقوله[4]:

القَـوْلُ فِـي الإعْـرَابِ وَالبِنَـاءِ الأصْلُ فِي الإعْرَابِ لِلأَسْمَاءِ

وقوله[5]:

القَـوْلُ فِـي الإدْغَـامِ باخْتِصَـارِ وَبَعْـدَهُ ضَـرَائِـرِ الأشْعَـــارِ

وهذا نهج ينسحب على درّته الألفيّه كلها، أما في الفصول فيذكر الفصل ورقمه ثم يذكر عنوانه، نحو: الفصل الأول، في بيان الكلام، والكلم والكلمة والقول، مع الاختلاف البسيط في ترتيب الأبواب والفصول تقديماً وتأخيراً.

---

[1]. ابن معطي/ الدّرّة الألفية/١٧(الأبيات ١٠ / ١١ / ١٢).

[2]. ابن معطي/ الفصول/١٤٩.

[3]. ابن معطي/ الدّرّة الألفية/١٧(البيت: ١٦).

[4]. ابن معطي/ الدّرّة الألفية /١٩(البيت: ٣٣).

[5]. ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٧٢(البيت: ١٠٠٥).

ج- تاريخ تأليف الكتاب ومكانه :

أمّا عن تاريخ كتابة ابن معطي لفصوله، فلم يذكر لنا ذلك كما فعل في ذكره لتاريخ الانتهاء من نظم الدرّة الألفية، حيث فرغ منها سنة (٥٩٥هـ). ولم يذكر شرّاح الفصول تاريخ تأليفه ولا مكانه، الراجح أنه صنف الفصول بعد نظم الدرّة الألفية لأنه كما أشرت سابقاً قد أفاد في فصوله كثيراً من الدرّة الألفية، بل إنه في كثير من الأحيان كان يطرح بعض المسائل في فصوله نقلاً حرفياً عن الدرّة الألفية كما فعل في حديثه عن مخارج الحروف. إذ يقول في الفصول[١]:"وإنما يعرف التقارب من الحروف بمخارجها، وقد جمعت في قوله[٢]:

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيـَّةٌ شَجْرِيَّةْ وأسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطْعِيَّهْ

وَلِثَوِيَّةٌ مَعَ الذّلْقِيَّهْ وَشَفَهِيَّةٌ مَعَ اللِّينِيَّهْ

صفاتها مَهْمُوسَةٌ مُسْتَرْخِيَهْ شَدِيدَةٌ مُطبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَهْ

مَجْهُورَةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَـرَّرْ هَاوٍ أغَنَّانِ طوِيلٌ صُفَّرُ

وكرر استخدام الشواهد نفسها في مصنفيه، سواء أكانت من الشواهد القرآنية أم الشعرية أم من منثور كلام العرب.

د- نسخ الفصول :

١- ذكر بروكلمان[٣] هذا الكتاب باسم "الفصول الخمسون" وقال: إنه كتاب في النحو، كما ذكر أن نُسَخَهُ محفوظة في: برلين برقم: ٦٥٣٦، بودليانا برقم: ٢/ ٢٤٧ رقم: ٣، دمشق عمومية ٧٦ رقم: ١٤١، وذكر بروكلمان أن المستشرق: E.sjoegren قد نشر البابين الأول والثاني في ليبزج (Leipzig) سنة ١٨٩٩م.

٢- ذكر الطنّاحي[٤] أن هناك نسخاً أخرى اعتمدها في تحقيقه لكتاب الفصول، هي :

أ- نسخة محفوظة بمكتبة الأزهر تحت رقم: ١٠٥٣ نحو (٩٥٢٨)، ومنها نسخة مصورة على "ميكروفيلم" بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم ١٢٣ نحو،

---

[١]. ابن معطى/ الفصول/٢٧٠.

[٢]. ابن معطي/الدّرّة الألفية/٧٢(الأبيات:١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣)/وانظر: ابن معطي/الفصول/١٣٢.

[٣]. بروكلمان/ تاريخ الأدب العربي/٥/٣٠٦ – ٣٠٧.

[٤]. ابن معطي/ الفصول/١٣٧ – ١٣٩.

وهي نسخة بعنوان "كتاب الفصول النحوية" تصنيف الشيخ الإمام العلّامة حجة العرب وحجّة الأدب، زين الدين يحيى بن معطي بن عند النور".

ب- نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموعة برقم (١٧٤٣ عام) بعنوان: "الفصول العربية"، تأليف الإمام الأوحد شيخ الأدب لسان العرب زين الدين ابن معطي النحوي، رحمه الله ورضي عنه.

جـ - شرحَيْ ابن إياز والخويّي لكتاب الفصول.

وذكر الطنّاحي[1] انه رأى نسخة أخرى من "الفصول" في مكتبة فيض الله أفندي بمدينة إسطنبول بتركيا، تحت رقم (٢١٢٩) وأن هذه النسخة ضمن مجموع، في فهرس مخطوط وهي نسخة لم يشر إليها بروكلمان.

هـ ـ شروح الفصول :

حظي كتاب الفصول في النحو لابن معطي بالاهتمام والقبول عند علماء النحو، شأنه في ذلك شأن الدّرّة الألفية، واضطلع بشرحه طائفة من العلماء، أذكرهم حسب تاريخ وفياتهم :

١- **شرح ابن الخباز الموصلي[2] :**

وهو من شرّاح الدّرّة الألفية، وقد سبقت ترجمته في شرّاح الدّرّة الألفية، ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لابن الخباز أنه شرح الفصول لابن معطي، كما لم يذكره حاجي في كشف الظنون[3]، ولا محقق كتاب الفصول[4] مع أنّه تحدّث عن شرّاح الفصول.

ولكني وجدت هذا الشرح في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان[5] الذي ذكر أنّه محفوظ: في ميونخ برقم: ٧٠٣.

---

[1] . ابن معطى/ الفصول/١٣٩.

[2] . انظر : شرّاح الدّرّة الألفية لابن معطي.

[3] . انظر : شرّاح الفصول لابن معطى عند حاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٦٩/٢ .

[4] . ابن معطى / الفصول / ١٣٤ .

[5] . بروكلمان / تاريخ الأدب العربي / ٣٠٧/٥ .

٢- **شرح الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله**، الملقب بجمال الدين والمكنى بأبي محمد، المتوفى سنة (٦٨١هـ)[١]. يقول السيوطي:"كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد، وقال: كان أوحد زمانه في النّحو والتصريف، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف.

وقال الصّفدي :" ولي مشيخة النّحو بالمستنصرية ". وقال ابن مكتوم (٧٤٩هـ)[٢]:"لم اطلع له على غوامض في النّحو، وله شرح فصول ابن معطٍ". وذكر حاجي خليفة هذا الشرح باسم "المحصول". وكرّر ذكر الشارح باسم حسين بن إياس(بالسين) البغدادي[٣]، وهو خطأ وقع فيه، لأن(ابن إياز، وابن إياس) هما رجل واحد.

كما ذكر بروكلمان هذا الشرح قائلاً: إن له نسخًا كثيرة محفوظة في: ليدن برقم: ١٧٩؛ بودليانا برقم:١/ ١٠٧٩، ١٠٩٧؛ باتيه برقم: ٢/ ١٧٣ رقم ١٦١١؛ برلين . Qu ٧٨٧- ٧٨٨؛ القاهرة ثان برقم: ٢/ ١٥٧، دمشق عمومية ٧٦ رقم: ١٤٢؛ سليم أغا برقم: ١١٣٩، بنكينبور برقم: ٢٠/ ٢٠٤٠.

وقام بتحقيق هذا الشرح شريف عبدالكريم النجار، ونشر في مجلدتين في الأردن سنة (٢٠١٠م)، وهو من الشروح التي اعتمد عليها الطنّاحي في أثناء تحقيق الفصول كما ذكرت سابقاً[٤]، ولكن قبل أن تحقق، والنسخة التي اعتمدها محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩١ نحو. ونقل السيوطي عن هذا الشرح في كتابه "الأشباه والنظائر"[٥].

---

[١] . انظر : ترجمته في: (السيوطي / بغية الوعاة / ٥٣٢/١ / وحاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٦٩/٢ / وبروكلمان / تاريخ الأدب العربي/ ١٨٥/٥، ٣٠٧،٢٩٤).

[٢] . ابن مكتوم / أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي، الملقب بتاج الدين والمكنى بأبي محمد، له المحكم في اللغة، والجمع بين العباب، والجمع المثناه في أخبار اللغويين والنحاة في عشر مجلدات، وغيرها، توفي في الطاعون سنة (٧٤٩هـ)، (انظر: السيوطي / بغية الوعاة/٣٢٦/١/١) .

[٣] . حاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٧٠/٢.

[٤] . ابن معطي / الفصول / ١٣٥ .

[٥] . انظر : السيوطي/ الأشباه والنظائر(١/ ٣٤، ٥٣، ٦١، ١٠٠، ١٦٦، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٥٦، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٠١، ٣١٧، ٣٦٦، ٣٨٦، ٣٩٢،و٨/٢، ٦٤، ٩٩، ١٠٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٦٢، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٠٥).

شرح أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد(بالقاف)، أو فرفد (بالفاء) الأندلسي، المكنى بأبي موسى المتوفى سنة (٦٨٩هـ)[١]. ذكره السيوطي قائلاً :"هو أحمد بن محمد بن عامر بن فرفد (بالفاء) وكناه بأبي موسى، وقال نقلا عن البُلغة:"إنه سكن مصر، وشرح الفصول لابن معطٍ، وكان سيء الخلق، وذكره ابن مكتوم، فأسقط "عامراً" وكناه أبا طلحة، وقال معدود في أصحاب الشلـــوبين. سألت عنه أبا حيّان فقال:" كان في خلقه حدّة، ويسير انحراف".

وذكر حاجي خليفة هذا الشرح باسم "شرح أحمد بن محمد الأندلسي المتوفى سنة (٦٨٩هـ). وذكره الطناحي محقق الفصول وقال: "إنّ السيوطي في الأشباه والنظائر[٢]، والشيخ يس العليمي في حاشية يس على التصريح، قد نقلا عن هذا الشرح".

٣- **شرح محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى شهاب الدين الخويّي** المتوفى سنة (٦٩٣هـ)[٣]. قال الصّفدي:" ذو فنون...، صنف كتابا كبيرا في مجلدة تحتوي على عشرين علما، وشرح "الفصول" لابن معط ، والفصيح لثعلب، و"كفاية المتحفظ"...، وله مدايح في النبي صلى الله عليه وسلم، وشعرُهُ جيد فصيح".

وقال السيوطي:"متميز وبرع في الفقه والنحو والتفسير والأصلين والمعاني والبيان والفرائض، والحساب والخلاف والهندسة، وصنف كتابًا يحتوي على عشرين علماً، وشرح الفصول لابن معطٍ في النحو،...، وله المطلب الأسنى في إمامة الأعمى".

وذكر حاجي خليفة هذا الشرح باسم "شرح القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخويّي الشافعي، المتوفى سنة (٦٩٣هـ)".

أما بروكلمان فذكره باسم "شرح شهاب الدين أبي عبدالله محمد بن أبي العباس أحمد بن الخليل"، وذكر أنّه محفوظ في: القاهرة ثان ٢/ ١٣١.

---

[١] . انظر : ترجمته في : (السيوطي/ بغية الوعاة / ٣٦٧/١ / وحاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٦٩/٢).

[٢] . السيوطي / الأشباه والنظائر / ٢٢/٢ .

[٣] .انظر: ترجمته في : (الصفدي / الوافي بالوفيات / ١٣٧/٢ / والسيوطي / بغية الوعاة /٢٣/١ / وحاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٦٩/٢ / وبروكلمان / تاريخ الأدب العربي / ٣٠٧/٥).

وهذا الشرح من الشروح التي اعتمد عليها الطنّاحي[1] في تحقيق كتاب الفصول، وذكر أن النسخة التي اعتمد عليها محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم: ١٢٥٣ نحو.

٤- **شرح عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة**، المعروف بصدر الشريعة، المتوفى سنة (٧٤٥هـ). ذكره حاجي خليفة قال[2]:"إنه قال في أوله هذه فصول (هذه فوائد في شرح فصول الخمسين) حررتها للولد الأعز محمود، انتهى، وهو كتاب مشتمل على مهمات هذا الفن رتَّبَه ترتيباً بديعاً لا يتوقف فيه سابق الأبحاث على لاحقها إلا نادراً ـ انتهى وهو أصغر من الكافية[3].

وبحثت عن هذا الشارح في كتب التراجم، فلم أجد في المراجع من ترجم له سوى الزركلي[4] في الأعلام حيث قال:"هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي، صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر المتوفى سنة (٧٤٧هـ)". أي: أن الزركلي قد خالف حاجي خليفة في سنة الوفاة، ولم يذكر أنه قد شرح الفصول لابن معطي.

٥- **شرح الحسن بن القاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)[5].

قال ابن حجر العسقلاني:"الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم[6]، كان إماماً في العربية، شرح ألفية ابن مالك والتسهيل وغيرهما، صنف كتاباً في معاني الحروف

---

[1] . انظر: ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ ١٣٥ -١٣٦.

[2] . حاجي خليفة/ كشف الظنون/١٢٦٩/٢.

[3] . لعله يقصد كافية ابن الحاجب في النحو، وهي مختصرة معتبرة، ونظمها في أرجوزة، وسماها الوافية، وشرحها، وابن الحاجب هو أبو عمر عثمان ابن عمر المالكي النحوي المتوفى (٦٤٦هـ)، (انظر: حاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٣٧٠/٢).

[4] . الزركلي / الأعلام / ١٩٧/٤ -١٩٨ .

[5] . انظر: ترجمته في:(العسقلاني/الدرة الكامنة/ ١٩/٢/١/والسيوطي/بغية الوعاة/ ٥١٧/١ /وحاجي خليفة/كشف الظنون/ ١٥٢/١/وابن العماد/شذرات الذهب/ ١٦٠/٦/وبروكلمان/تاريخ الأدب العربي/٢٧٩/٥).

[6] . أم قاسم، هي جدته أم أبيه، واسمها الزهراء، عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها (انظر: العسقلاني/ الدرر الكامنة/ ١٩/٢/١ / والسيوطي/ بغية الوعاة/ ٥١٧/١).

نظماً وشرحه، ورأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبذي ما صورته قال: محمد بن احمد بن حيدرة الأنصاري[1] معرفاً للشيخ المرادي: أنه شرح الجزوليّة، والكافية الشافية، والتسهيل، والفصول لابن معط".

وبذلك يكون العسقلاني قد انفرد بذكر هذا الشرح، ولم يشر احد ممن ترجم للمرادي أنّه شرح الفصول لابن معطي.

٦- **شرح إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمران بن مسعود بن دَمَج، برهان الدين الكركي الشافعي** المتوفى (٨٥٣هـ)[2]. ذكر حاجي خليفة هذا الشرح وقال: إن الشارح شرح النصف الأول كما ذكر السخّـاوي، وشرح ألفية ابن مالك. وذكره البغدادي، وأورد للشارح مصنفات أخرى بالإضافة إلى شرح الفصول منها "الآلة في معرفة الوقف والإمالة في القراءة" ، وغيرها.

أما الزركلي فتحدث عن برهان الدين الكركي بإسهاب ليس هذا مكانه ولكن من جملة ما قال: إنه عالم بالقراءات والعربية، ولد في كرك الشوبك (شرق الأردن)، تردد على مصر، ومن كتبه في علم العربية، شرح ألفية ابن مالك، ونثرها، ومرقاة اللبيب إلى عالم الأعاريب، وله مختصرات وحواش في التفسير، وفقه الشافعية.

وبعد هذا العرض لشروح الفصول الخمسين، نجد أنها بلغت سبعة شروح، أجمع الصّفدي والسيوطي وحاجي وبروكلمان والطنّاحي على الشرح الرابع، وذكر السيوطي وحاجي والطنّاحي الشرح الثالث، أمّا الشرح الثاني فذكره السيوطي وحاجي خليفة وبروكلمان والطنّاحي، وذكر العسقلاني و الطنّاحي الشرح السادس، أمّا الشرح السابع فذكره حاجي والبغدادي والطنّاحي.

---

[1] . ذكر العسقلاني في ترجمته أنه محمد بن أحمد بن حيدرة الأنصاري، وكان بعد السبعين وسبعمائة، وله شعر حسن (الدرر الكاملة /١٩٢/٣/٢).

[2] . انظر: ترجمته في:(حاجي خليفة/ كشف الظنون/ ١٢٦٩/٢/ والبغدادي/ هدية العارفين/ ٢٠/٥/ والزركلي/ الأعلام/ ٧٥/١ / وابن معطي/ الفصول/١٣٥).

في حين انفرد حاجي خليفة بذكر الشرح الخامس، كما انفرد بروكلمان بذكر الشرح الأوّل. ولا أعلم سبب إهمال الطنّاحي وهو محقق الفصول ذكر الشرحين: الأول والخامس.

وذكر حاجي خليفة[1] في معرض حديثه عن شرّاح الفصول الخمسين شرحين إضافيين، ولكنهما في الحقيقة ليسا كذلك، أعني: أنهما ليسا من الشروح، ولا علاقة لهما بالفصول لابن معطي إلا بتشابه الأسماء، والمادة العلمية. أمّا **الشرح الأول** الذي ذكره حاجي خليفة فهو لـمحمد بن على بن شهراسوب السروري المازندراني الشيعي، الملقب برشيد الدين، والمكنى بأبي جعفر المتوفى سنة (٥٨٨هـ)[2]. وحين نظرت في تاريخ الوفاة، تبين لي أنّه بعيد عن الواقع، حيث إنّ ابن معطي كانت ولادته سنة (٥٦٤هـ).

وحين رجعت إلى كتب التراجم، وجدت ما يؤيد ما ذهبت إليه بدليل ما ذكره الصفدي[3] عن رشيد الدين المازندراني، قال الصفدي:"حفظ القرآن وله ثماني سنين، وبلغ النهاية في أصول الشيعة، ومن تصانيفه: كتاب في النّحو سمّاه "الفصول" جمع فيه أمهات المسائل، وغيره، توفي بحلب". ونقل السيوطي[4] ترجمته عن الصفدي، وذكر أنّه ألف الفصول في النّحو، وغيره، ومات سنة ثمان وثمانين وخمسمائة. والمازندراني له كتابا اسمه: الفصول في النحو، وهذا يؤكد لنا أنّه سبق ابن معطي، وربّما يكون قد سبق ابن الدهان أيضاً المتوفى سنة (٥٦٩هـ)، في إطلاق تسمية الفصول على مصنف في النحو.

أمّا **الشرح الثاني** الذي ذكره حاجي خليفة[5]، فهو لأبي عبدالله، محمد بن أحمد بن هشام اللّخمي النحوي المتوفى سنة (٥٧٠هـ). ولم يذكر هذا الشرح أحد من المترجمين، وإذا نظرنا إلى تاريخ الوفاة تبين لنا أن الشارح قد مات بعد ولادة ابن معطي بست

---

[1] . حاجي خليفة/ كشف الظنون /١٢٦٩/٢ .

[2] . حاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٦٩/٢ – ١٢٧٠ .

[3] . الصفدي / صلاح الدين الصفدي / الوافي بالوفيات /(تحقيق: أحمد أرناؤوط/ وتركي مصطفى)/ دار إحياء التراث العربي / بيروت/ ط١ /٢٠٠٠م/٨١/٤.

[4] . السيوطي / بغية الوعاة / ٢٨/١.

[5] . حاجي خليفة/ كشف الظنون / ١٢٧٠/٢ .

سنوات، فكان يكفي حاجي خليفة أن ينظر في تاريخ الوفاة قبل أن يدرجه في قائمة شرّاح الفصول، ولكن البشر طبعوا على الخطأ والنسيان. وذكره ابن الأبّار[1]، قائلاً: "سكن سبته، وله تواليف مفيدة استعملها الناس، منها: كتاب الفصول، والجمل في شرح الجمل، وغيره". وذكر وفاته في السبعين وخمسمائة.

وفي هذا دلالة على أن اللخمي كالمازندراني له مصنف باسم الفصول وليس شرحًا لفصول ابن معطي، وإذا أمعنا النظر في تاريخ وفاته (٥٧٠هـ)، نستدل على أنه ربما سبق جميع من نسب إليهم تصنيف كتاب اسمه "الفصول" على مصنّف من المصنّفات النحوية.

ثالثاً - العقود والقوانين في النحو[2] :

ذكره السيوطي والزركلي بهذا الاسم، وذكره إسماعيل باشا البغدادي باسم "العقود والفوائد في النحو".

رابعًا- كتاب حواش على أصول ابن السراج[3] في النحو[4].

خامسًا - شرح الجمل في النحو[5].

سادسًا- شرح المقدمة الجزولية.

لم يذكر حاجي خليفة ابن معطي من شرّاح المقدمة الجزولية، وذكره الطنّاحي[6] ثم قال: إنّ السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر، والشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح، قد نقلا عنه.

---

[1] . انظر ترجمته في :

- ابن الأبّار/ أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي/ التكملة لكتاب الصلة/ (حققه: بشار عواد معروف)/ دار الغرب الاسلامي/تونس/ ط١/١١/٢٠١١م/٢/٣١٥ – ٣١٦.

- الذهبي/ شمس الدين/ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان/ المستملح من كتاب التكملة/ مختصر التكملة لكتاب الصلة (تحقيق: هارون عبدالرحمن آل باشا الجزائري)/ عالم الكتب/الدار العثمانية /عمّان /ط١ /٢٠٠٨م /١٧٦.

[2] . انظر : (السيوطي/ بغية الوعاة/ ٢/٣٤٤/والبغدادي/هدية العارفين/ ٦/٥٢٣/ والزركلي/الأعلام/ ٨/١٥٥).

[3] . ابن السراج/ أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي/ المتوفى سنة (٣١٦هـ)/ ويقال كان النحو مجنونا حتى عقله بن السراج بأصوله / وله الأصول الكبير، وغيره. (انظر: طاش كبري زاده / مفتاح السعادة / ١/١٥٦).

[4] . انظر : (الحموي/معجم الأدباء/ ١٩/٣٥/والسيوطي/بغية الوعاة/ ٢/٣٤٤/والبغدادي/هدية العارفين/ ٦/٥٢٣).

[5] . انظر : (السيوطي / بغية الوعاة / ٢/٣٤٤ / والبغدادي / هدية العارفين / ٦/ ٥٢٣).

[6] . حاجي خليفة/ كشف الظنون / ٢/٢٣٤ -٢٣٥.

على أنني أجيز لنفسي أن أضيف أن أبا حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)[١] قد نقل في كتابه "تذكرة النحاة" عن هذا الشرح وكان حين ينقل عنه يقول[٢]: وقال ابن معطي في شرح بعض الجزوليّة له.

سابعا- شرح أبيات سيبويه نظماً[٣].

هكذا ذكره السيوطي، وذكره إسماعيل باشا البغدادي باسم "شرح أبيات كتاب سيبويه".

ثانيًا : مصنفاته غير النحوية :

١- **المثلث في اللغة**[٤].

٢- **نظم الجمهرة لابن دُريد**[٥] .

ذكره ياقوت الحموي، بـ (نظم الجوهرة لابن دريد)، وقال ابن كثير: إنه نظم ألفاظ الجمهرة، أما السيوطي فقال: إنه نظم كتاب الجمهرة لابن دريد في اللغة، كما ذكره أسماعيل باشا البغدادي والزركلي.

٣- **نَظَمَ الصحاح للجوهري في اللغة ولم يكمله**[٦].

٤- **قصيدة في العروض (أو نظم كتابا في العروض)**[٧].

٥- **قصيدة في القراءات السبع (أو أرجوزة في القراءات السبع)**[٨].

٦- **ديوان خطب**[٩] .

---

[١] . ابن معطي / الفصول/مقدمة التحقيق/ ٢٦ .

[٢] . أبو حيان / محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي/ تذكرة النحاة/ (تحقيق: عفيف عبد الرحمن)/ جامعة اليرموك/ مؤسسة الرسالة/ط١/١٩٨٦م/٣٣٣/ ٣٥٦/ ٣٦٠ .

[٣] . انظر : (السيوطي / بغية الوعاة / ٣٤٤/٢ / و البغدادي / هدية العارفين / ٥٢٣/٦).

[٤] . انظر : (الحموي/معجم الأدباء/٣٥/١٩/والسيوطي/بغية الوعاة /٣٤٤/٢/والبغدادي/هدية العارفين/ ٥٢٣/٦).

[٥] . انظر:(الحموي/معجم الأدباء/٣٥/١٩/وابن كثير/البداية والنهاية/١٢٩/٧/والسيوطي/بغية الوعاة/٣٤٤/٢/ والبغدادي/هدية العارفين /٥٢٣/٦/والزركلي/الأعلام / ١٥٥/٨).

[٦] . انظر:(الحموي/معجم الأدباء/ ٣٥/١٩/ابن كثير/البداية والنهاية/١٢٩/٧/والسيوطي/بغية الوعاة/٣٤٤/٢/ البغدادي/هدية العارفين/ ٥٢٣/٦/الزركلي/الأعلام/ ١٥٥/٨).

[٧] . انظر:(الحموي/معجم الأدباء/ ٣٥/١٩ /والسيوطي/بغية الوعاة/ ٣٤٤/٢/والبغدادي/هدية العارفين/٥٢٣/٦).

[٨] . انظر:(الحموي/معجم الأدباء/ ٣٥/١٩/وابن كثير/البداية والنهاية/١٢٩/٧/والسيوطي/بغية الوعاة/٣٤٤/٢/ والبغدادي/هدية العارفين/ ٥٢٣/٦ /والزركلي/الأعلام / ١٥٥/٨).

[٩] . انظر:(الحموي/معجم الأدباء/٣٥/١٩/السيوطي/بغية الوعاة/٣٤٤/٢/البغدادي/هدية العارفين/٥٢٣/٦/ الزركلي/الأعلام/ ١٥٥/٨).

٧- **البديع في صناعة الشعر**[١].

ذكر بروكلمان أن هذا الكتاب منظومة في البلاغة: محفوظة في ليبزج ٤٨٨ رقم: ٣، وذكر الطناحي[٢] ان هناك نسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث بإستنبول، برقم: ٢٧٣٧/٨، ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، برقم: (١٨) بلاغة، باسم:"البديع في علم البديع" والنسخة بقلم نسخي سنة (٦٧٣هـ)، وتقع في تسع ورقات. وحققه مصطفى أبو شوارب، باسم "البديع في علم البديع".

٨- **ديوان شعر**[٣].

لم يذكر هذا الديوان إلا ياقوت الحموي والزركلي، في حين ذكر القفطي[٤] في إنباه الرواة بعض الأبيات الشعرية، ونسبها لابن معطي.

قال القفطي[٥]:" ومن شعره في هديّة (من البحر البسيط):

هـَـذا إليكُـــم ومِنْكُــــــم كَـانَ حَاصِلَــهُ   فلَسْتُ أعزى إلى بُخْلٍ وَلا كَرَمِ
فاقبَلْ بِرَاحَتِـكَ اليُمْنَى النَّدَى بَعَثَـتْ   بـِهِ يسَــارُك فاعْــذِرنِـــي وَلا تلُـــم

وذكر له[٦] (من البحر الطويل):

ولَمَا تَبَدّى لِي مِن السّجفِ حَاجِـبٌ   ومقلة ليلـى مِـن وراءِ نِقابِهَا
بعثتُ الرسُولَ الدّمعَ بَيْنِي وبَيْنِها   ليأذنَ فِـي قُرْبِي وتقبيلَ بابِها
فَمـِــا أذِنَتْ إلاّ بإيمَــاءِ لَحـْـظِـها   ولا سَمَحَتْ إلاّ بلَثْمَ تُرَابِها

وهذه الأبيات ذكرها ابن الوردي (٧٤٩هـ)[٧] في تاريخه وقال: إنّ ابن معطي لما حجّ وعاين الكعبة انشد هذه الأبيات. وذكر له ياقوت[٨] من شعره في مُشاركٍ في اللقب[٩] (من البسيط):

---

١ . انظر : (بروكلمان / تاريخ الأدب العربي/ ٥/ ٣٠٧ /الزركلي/ والأعلام / ١٥٥/٨).

٢ . ابن معطي / الفصول /مقدمة التحقيق/ ٢٧.

٣ . انظر في: (الحموي/ معجم الأدباء/ ٣٥/١٩ /الزركلي/ الإعلام / ١٥٥/٨).

٤ . القفطي / إنباه الرواة / ٤٥/٤ .

٥ . القفطي / إنباه الرواة / ٤٥/٤.

٦ . القفطي / إنباه الرواة / ٤٥/٤.

٧ . ابن الوردي / تاريخ ابن الوردي/١٥٤/٢.

٨ . الحموي / معجم الأدباء / ٣٦/١٩.

٩ . ذكر السيوطي البيتين في بغية الوعاة باختلاف بسيط ولكنه اختلاف لا يغير في معناهما (انظر: السيوطي/ بغية الوعاة / ٣٤٤/٢).

قَالوا تَلَقَّبَ زَيْـن الدِيـن فَهْـوَ لَهُ نَعْتٌ جَمِيلُ بِهِ أَضْحَى اسْمُهُ حَسَنا

فقلْتُ لا تَغْبِطُـوهُ إنّ ذا لقَـبُ وَقْفٌ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ والدّلِيلُ أنَا

وذكر له[1] (من الكامل):

وإذا طلبْتَ العِلمَ فاْعْلمْ أنّهُ عِـبءٌ لتَنْظُرَ أيَّ عِـبءٍ تَحْمِـلُ

وإذا عَلِمْتَ بأنَّهُ مُتفاضِلٌ فاشْغِل فؤادَكَ بالذي هُوَ أفْضَلُ

وقال الذهبي[2]:"وله قصيدة طنانة في الملك الأمجد صاحب بعلبك، وهي طويلة منها (من الكامل):

ذَهَبَ الشَبَابُ وَرونقُ العمرِ الشَّهـي وَأَتَى المَشِيبُ وَرَوْنَقُ النُّور البَهِي

وَجَـلا بـِهِ لَـيْلُ الذُؤابـَة فَجْـرُهُ وَأتَـى بِناهٍ مِـنْ نُهاهُ مُـمـوَّهِ

وَأطَـارَ نَسْـرُ الشَّيْـبِ غِرِبَانَ الصِبَا فنَعَيْنَ فِـي إثْـرِ الشَبَابِ المُنْتَهَـى

وَوَهَـتْ قـُوَى الآمَـالِ مِنْهُ وما وهت هِـمَـمٌ أَبَيْنَ عَلَى الحَوادِثِ أنْ تَهِـي

مَا أنْـس لا أنْـس اللَّـوَى وَتَنَعُّمِـي فِيـهِ بِخُرّدهِ الحِسَـانِ الأوْجَـه

ووصفه ابن خلكان[3] بأنه أديبٌ شاعر، وقال السيوطي[4]:"كان إمامًا مبرزًا في العربية، شاعرًا محسنًا"، ومما لا شك فيه أن ابن معطي كان شاعراً متمكنًا، يتمتع بملكة شعرية ظاهرة، والدليل قدرته على النظم في الموضوعات المختلفة، فنظم صحاح الجوهري ولم يكمله، نظم الجمهرة لابن دريد، وله قصيدة في العروض، وأخرى في القراءات السبع، والبديع في صناعة الشعر، هذا بالإضافة إلى الألفية في النحو، وفكرة النظم هذه كما ذكر عبدالله كنون في النبوغ المغربي[5]، نشأت تسهيلا على الطلاب، إذ كان النظمُ أكثرَ ضبطاً وأيسرَ حفظاً.

[1] . الحموي / معجم الأدباء / ٣٦/١٩.

[2] . الذهبي /تاريخ الإسلام /حوادث ووفيات (٦٢١ -٦٣٠هـ)/ ٣٣١.

[3] . ابن خلكان / وفيات الأعيان / ١٩٧/٦ .

[4] . السيوطي / بغية الوعاة / ٣٤٤/٢ .

[5] . كنون / النبوغ المغربي / ١٢٨/١ .

المبحث الرابع

معاصروه

عاش ابن معطي في بداية حياته في كنف عصر حكمت فيه دولة الموحّدين في المغرب العربي، وهو عصر ازدهرت فيه علوم اللغة العربية جنبًا إلى جنب مع العلوم الأخرى بشكل عام، كما ازدهرت فيه الدراسات النحوية بشكل خاص، وبرز فيه الكثير من العلماء، الذين كان لهم دور بارز في تطور الدراسات النحوية، وكان من أبرز سمات هذا العصر الرحلة إلى المشرق العربي طلبًا للعلم والرزق، فبرز الكثير من العلماء، كان منهم على سبيل المثال لا الحصر، الجزوليّ، والسهيلي، والشاطبي، والشلّوبين، وابن خروف، وابن عصفور، وابن مضاء القرطبي، وابن مالك، وجميعهم من أصول مغربيه أو أندلسية.

وبعد أن رحل ابن معطي إلى المشرق العربي، كان هناك حكام الدولة الأيوبية، وعلى رأسهم الملك العادل الأيوبي وأبناؤه، المعظم عيسى في دمشق، والملك الكامل في مصر، وغيرهم، ممن كان لهم الدور البارز في احتضان العلماء ورعايتهم، وتسهيل سبل العيش لهم، لكي يتفرغوا لحلقات العلم والتدريس في المدارس الأيوبية والمساجد، فبرز الكثير من العلماء الأفذاذ في المشرق، نذكر منهم أيضًا على سبيل المثال لا الحصر، ابن بَرّي، وأبو اليمن الكندي، وابن عساكر، وابن الحاجب ،وابن يعيش، وغيرهم ممن كان لهم الأثر الكبير في إثراء الدراسات النحوية، ولقد شكلوا بآرائهم النحوية مدارس جديدة، ولعل من أشهر هؤلاء:

١- **السهيلي**[١]**(٥٨١هـ)**: عبد الرحمن بن عبدالله بن احمد بن أصبغ، أبو القاسم وأبو زيد السهيلي[٢] الخثعمي المالقي الامام العلم المشهور ـ أضر وله سبع عشرة سنة وكان بحراً في أنواع من العلوم لا سيّما المعاني واللغة والنسب، تصدر للإقراء والتدريس.

---

١ . ابن الجزري /شمس االدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري/غاية النهاية في طبقات القراء/(عني بنشره:ج. برجستراسر)/دار الكتب العلمية/بيروت/ط١/١٩٨٢م/ ٤٦/٢.

٢ . السهيلي: نسبة إلى سهيل من عمل مالقه لا يرى سهيل في جميع الأندلس إلا من جبلها (ابن الجزري/غاية النهاية/٤٦/٢).

٢- ابن بَرّي[1](٥٨٢هـ): أبو محمد المصري، عرف بابن برّي النحوي المصري المولد والنشأة، المقدسي الأصل، كان قيّما بالنحو وباللغة وشواهدها، تصدّر لإقراء النحو واللغة بجامع عمرو، وطارت شهرته فقصده الطلاب، وكان منهم الجزوليّ، ومن مصنفاته، جواب المسائل العشر، وأغاليط الفقهاء وحواش على درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري وغيرها.

٣- الشاطبي[2](٥٩٠هـ): القاسم بن فيره[3] بن خلف بن أحمد أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرعيني الضرير، أحد الأعلام الكبار، ولد (٥٣٨هـ) بشاطبة بالأندلس، نظم قصيدتيه اللامية والرائية بالقاهرة، وكان أعجوبة في الذكاء، غاية في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، إمامًا في اللغة، ألف قصيدته الشاطبية في القاهرة، توفي بالقاهرة، ودفن فيها .

٤- ابن مضاء[4](٥٩٢هـ): أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي، ابو العباس وأبو جعفر الجيّاني القرطبي من أهل "قرطبة" واليها ينسب، درس كتاب سيبويه في اشبيلية، تبع المذهب الظاهري وحاول تطبيقه على النحو، دعا في كتابه "الرد على النحاة" إلى هدم الكثير من الأسس التي استقر عليها النحو المشرقي.

٥- ابن يعيش[5](٦٤٣هـ): يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن ابي السرايا محمد بن علي المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي، موفق الدين أبو البقاء. ولد (٥٥٣هـ) بحلب، كان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، قدم دمشق وجالس الكندي، وتتلمذ على يديه ابن مالك وغيره، وصنف شرح المفصل وغيره.

---

[1] . شوقي ضيف / المدارس النحوية/ دار المعارف /القاهرة/١٩٦٨م/٣٣٨ .

[2] . ابن الجزري / غاية النهاية / ٢/ ٢٠- ٢٣ .

[3] . فيره : معناها بلغة عجم الأندلس الحديد (انظر: ابن الجزري / غاية النهاية/ ٢/ ٢٠) .

[4] . السيوطي /بغية الوعاة / ٣٢٣/١ .

[5] . طاش كبري زا ده /مفتاح السعادة / ١٨٣/١ / وبروكلمان / تاريخ الأدب العربي / ٢٧٧/٥ .

٦- **علم الدين السخاوي**[1]**(٦٤٣هـ)**: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي المقري، ولد بسخا من ديار مصر سنة (٥٥٨هـ)، لزم تاج الدين الكندي بدمشق، وقرأ عليه كتاب سيبويه وغيره، سمع من السخاوي الإمام مالك وجماعة، توفي بدمشق.

٧- **ابن الحاجب**[2]**(٦٤٦هـ)**: عثمان بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب الكردي الدويني الأصل، الاستاني المولد، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه صاحب التصانيف المنقحة ولد سنة (٥٧١هـ) بأسَنَا بصعيد مصر، كان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي، حفظ القرآن، وأخذ القراءات عن الشاطبي، وتأدب على يديه، وصنف في النحو: الكافية وشرحها، ونظمها باسم الوافية وشرحها، مات بالإسكندرية.

٨- **المنذري**[3]**(٦٥٦هـ)**: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري الشامي الأصل، المصري الشافعي، سمع من ابي اليمن زيد بن الحسن الكندي، وغيره. أجاز له ابن معطي[4]، وله التكملة لوفيات النقلة وهو كتاب محقق ومطبوع (١٩٩٨م).

٩- **ابن عصفور**[5]**(٦٦٣هـ)**: علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ولد سنة (٥٩٧هـ)، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما مناظرة ومقاطعة، وله الممتع في التصريف، وشرح جمل الزجاجي، وغير ذلك .

---

[1]. ابن الفوطي/ تلخيص مجمع الآداب/ القسم الأول من الجزء الرابع/ ٦٠٥/ وطاش كبري زاده/ مفتاح السعاده/١٣١/١.

[2] . حاجي خليفة / كشف الظنون / ١٣٧٠/٢/وطاش كبري زاده / مفتاح السعادة / ١٣٣/١.

[3] . الذهبي / سير أعلام النبلاء / ٣١٩/٢٣ - ٣٢٢.

[4] . المنذري / التكملة لوفيات النقلة / ٢٩٢/٣.

[5] . ابن عصفور /شرح جمل الزجاجي / ١٩/١ / طاش كبري زاده /مفتاح السعادة / ١٣٥/١.

١٠- **ابن مالك**[1]**(٦٧٢هـ)**: محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الله ، جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، ولد في جيان بالأندلس سنة (٦٠٠هـ)، وتلقى علومه الأولية هناك، ورحل في شبابه المبكر الى دمشق، وبعد أن سمع من ابن يعيش في بعلبك، أقام في دمشق معلماً، وسمع من السخاوي وجماعة، وذكر بعض تلامذته أنّه قال: جلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً، وله الخلاصة المشهورة، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والكافية الشافية، وغيرها.

١١- **العُكبَري**[2]**(٦١٦هـ)**: عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين الإمام العلامة، محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير الحنبلي، ولد (٥٣٨هـ) قرأ على ابن الخشاب، أضر بصباه بالجدري، وله تفسير القرآن، وإعراب الشواذ، إعراب الحديث، البيان في إعراب القرآن، وغيرها الكثير.

١٢- **الشلوبين**[3]**(٦٤٥هـ)**: عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبو علي الاشبيلي الأزدي، من أهل اشبيلية، يكنى أبا علي، ويعرف بالشلوبين، وهي بلسان أهل الأندلس الأشقر الأزرق العينين، وقيل: نسبة إلى شلوبينه من حصون غرناطة الساحلية، ولد سنة (٥٦٢هـ) باشبيلية عكف في صباه على النحو حتى برع فيه، وكان إماما في العربية، اقرأها نحوًا من ستين سنة حتى علا صيته، شرح الجزوليّة، وله تعليقات على كتاب سيبويه، وله التوطئة في النحو.

١٣- **ابن خروف**[4]: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين، أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية، رحل عن الأندلس، فطاف في البلدان العربية يقرأ النحو فيها، ثم أقام بحلب مدة واختلّ في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عُريان، بادي العورة، واشتهر بمناظراته في العربية مع السهيلي، وله شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، والرد على ابن مضاء في كتاب تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من

---

[1] . حاجي خليفة /كشف الظنون / ١٥١/١ /وبروكلمان / تاريخ الأدب العربي / ٢٧٧/٥.

[2] . العكبري / اللباب / ٢٩ -٣٩ .

[3] . انظر: ابن عصفور / شرح جمل الزجاجي / ١/ ٢٣ -٣٠ /وانظر: السيوطي / بغية الوعاة / ٢٢٤/٢- ٢٢٥ .

[4] . انظر : السيوطي / بغية الوعاة / ٣٢٣/١ / و٢٠٣/٢ – ٢٠٤ .

الخطأ والسهو، ولما بلغ هذا الكتاب إلى ابن مضاء، قال:"نحن لا نبالي بالأكباش الناطحة، وتعارضنا أبناء الخرفان".

١٤- **ابن الضائع**[١] **(٦٨٠هـ)**: علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع بلغ الغاية في النحو ولازم الشلوبين، له شرح الجمل وشرح كتاب سيبويه، مات وقد قارب السبعين.

وهناك الكثير غيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم، هذا بالإضافة إلى تلاميذ ابن معطي ممن سبق ذكرهم، وبعض شرّاح مصنفاته ممن عاصروه، وهناك أيضًا أصحاب التراجم كالقفطي، وياقوت الحموي، وابن خلكان، وغيرهم.

---

[١] . السيوطي / بغية الوعاة / ٢٠٥/٢ .



الفصل الثاني

آراؤه البصرية والكوفية

المبحث الأول

آراؤه البصرية

لم أجد في مصنفات ابن معطي التي اعتمدتها في هذا العمل، أيّة اشارة منه إلى اتجاهه النحوي، بمعنى: أنّه لم ينسب نفسه إلى مذهب نحوي معين، وكذلك فعل شرّاح مصنفيه (الدّرّة الألفية، والفصول الخمسون) فلم يقولوا إنّه ذو ميل بصري أو كوفي.

ولكنني بعد الوقوف على مصنّفيه وشرحهما، أستطيع أن أقول إنّه بصري الميل والهوى بامتياز، وأقول بامتياز لأنني وجدت أنّه غلب عليه المذهب البصري، بل تجد عنده بعض التعصب للبصريين بوجهٍ عام، ولشيخهم وإمامهم سيبويه بشكل خاص.

أمّا تعصبه للبصريين، فيتمثّل بأمور منها:

أولا : في أثناء حديثه عن اشتقاق الاسم قال بإنّ المذهب المقدم الجليّ هو الذي دليله الأسماء والسّمي، اشارةً الى المذهب البصري، قال في ألفيته[1] :

وَاشْتَقَّ الِاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّونْ وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّونْ
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدّمُ الجَلِيُّ دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسُّمَيُّ

ثانياً : في حديثه عن اشتقاق الفعل قال بأنّ المذهب الذي تليق به النصرة هو مذهب أهل البصرة، قال في ألفيته[2]:

وَاشْتَقَّ كُوفِيُّونَ أَيْضًا مَصْدَرَاً مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ : نَظَرْتُ نَظَرَا
وَاشْتَقَّ منه الفعل أهل البصرهْ وَذَا الّذِي بِهِ تَلِيقُ النّصْرَهْ

---

[1] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/١(البيتين :٢٨ ، ٢٩).

[2] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /١٨(البيتين : ٣٠ ،٣١).

ونلحظ في البيت السابق ذكره للكوفيين بصيغة النكرة (واشتق كوفيون)، وان كان في ذلك ضرورة لإقامة الوزن، وفي المقابل قال: أهل البصرة.

ثالثاً : متابعته للبصريين في أغلب آرائه النحوية ، واستعمال اصطلاحاتهم في النحو.

أمّا ميله وانحيازه لسيبويه فهو أيضًا بيّن واضح في مصنّفيه:

أولا : لم يذكر اسم علم من أعلام النحو، مثل ما ذكر سيبويه، فقد ذكره في الأبيات (١٢٨، ٢٩٩، ٣٤٣، ٣٤٥)،وذكره في فصوله في الصفحات (١٩١، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٤، ٣٤٥)، ولم يذكر غيره سوى ذكره للخليل[١] مرةً واحدة في فصوله، وللمبرّد[٢] مرةً واحدة في ألفيته، وذكره بكنيته وليس باسمه، ولكن شارح الألفية[٣] قال بأنّه المقصود، ومن الغريب في هذا المقام أنّ ابن معطي لم يأت على ذكر شيخ من شيوخه بالاسم أو بالإشارة إليه كعادة النحاة بقولهم:"قال شيخي".

ثانياً : ذكر سيبويه باسمه كما ذكرت، وذكر غيره بالإشارة إلى مذهبه تارةً، وكأنّه يترفّع عن ذكر اسم من يخالف سيبويه، قال في ألفيته[٤]:

فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِـــلُ الأَخِيرَا فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أَسْبَقِ الفِعْلَيْنِ وَهْوَ أَوْلَى وَعَكَسَ الكُوفِيُّ[٥] هَذَا القَوْلاَ

وتارةً يكتفي بقوله: (غير)، أو (غيره)، ولقد تكرر ذلك منه في كتاب الفصول، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء[٦]:"والمتردد بين النصب والجر: وهو المستثنى بحاشى، عند غير سيبويه".

---

[١] . انظر : ابن معطي/ الفصول/٢٠٢.
[٢] . انظر : ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٤(البيت : ١٢٩).
[٣] . انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/٣٧٨/١ – ٣٧٩.
[٤] . انظر : ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٦(البيتين : ٣٤٣، ٣٤٤).
[٥] . هو الكسائي كما ذكر ابن القوّاس في شرحه/ (انظر : شرح الألفية/٦٥٢/١).
[٦] . ابن معطي / الفصول/١٩١.

وكرر ذلك في حديثه عن حروف الجر، فقال[1]: " والمتردد بين الحرفية والفعلية: حاشا عند غير سيبويه"، وفي باب الوقف، قال[2]: " وما كان مقصورًا فالوقف عليه بالألف لاغير،...، وهو مذهب سيبويه، وقال غيره:...".

ثالثاً : قال ابن معطي في ألفيته[3]:

يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقرَءُوا كِتابِيَهْ[4] لِسِيبَوَيْـهِ وَاللّغَـاتِ العَالِيَـهْ

قال ابن القوّاس[5]: "لا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى وهو المراد بقوله: هاؤم اقرءوا كتابيه".

ولعل أبرز دليل إلى صحة ما ذهبت إليه هو تتبع الآراء والاختيارات التي تابع فيها ابن معطي أئمة المذهب البصري ونحاته، التي كانت كالآتي:

أولاً : ما يأتلف منه الكلام ،واشتقاق الاسم والفعل :

١- **تحدّث ابن معطي عمّا يأتلف منه الكلام،** فقال[6]: "وهو الكلم الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف،...، ودليل حصرها: أن المنطوق به إمّا أن يدلّ على معنى يصح الإخبار عنه وبه، وهو الاسم، وسمّي بذلك لسموّه على قسيميه، وإمّا أن يصح الإخبار به لا عنه، وهو الفعل، وسُمّي باسم أصله، وهو المصدر، والمصدر فعلٌ حقيقة[7]، وإمّا لا يصح الإخبار لا عنه ولا به، وهو الحرف، وسمّي بذلك لوقوعه طرفاً، وفضلة، يتم الكلام بدونه.

---

[1] . ابن معطي / الفصول /٢١٨.

[2] . ابن معطي / الفصول /٢٦٨.

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٦(البيت : ٣٤٥).

[4] . سورة الحاقة /١٩.

[5] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٦٥٢/١.

[6] . ابن معطي / الفصول /١٤٩ - ١٥٠ .

[7] . قال ابن إياز: شارحا قول ابن معطي:"والمصدر فعلٌ حقيقةً"، إنّ الفعل يدل على المصدر، فسمّي باسم ما يدل عليه/ (انظر : ابن إياز/ المحصول/٢٦/١).

يرى ابن إياز[1] أنّه لو وضع مكان، قوله:(الإخبار عنه)، (الإسناد إليه) كما فعل الزمخشري[2] لكان أحسن، وذلك لأن الإسناد أعم من الإخبار، والإخبار لا يطلق إلا على ما يحتمل الصدق والكذب، والإسناد يطلق على هذا، وعلى ما ليس كذلك، ومثله قال ابن القوّاس[3] في شرحه لقول ابن معطي في ألفيته[4]:

فَالاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْعَنْهُ وَثَنِّـــــهِ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ

ومما تقدم يظهر لي أن ابن اياز، وتلميذه ابن القوّاس لم يطلعا، أولم يقفا على رأي البصريين في هذا الاستخدام، وأن ابن معطي إنّما أخذه عن البصريين.

قال الأنباري في معرض حديثه عن رأي البصريين في اشتقاق الاسم[5]:"ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا إنه مشتق من السّمّو، وذلك لأن الثلاثة الأقسام – التي هي الاسم والفعل، والحرف – لها ثلاث مراتب؛ فمنها ما يخبر به، ويخبر عنه وهو الاسم، نحو:"الله ربّنا"، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل نحو:"ذهب زيد".
ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف، نحو:"من، ولن، ولم، وبل"، فلما كان الاسم يخبر به، ويخبر عنه، فقد سما "الاسم" على الفعل والحرف: أي علا، فدلّ على أنه من السمو". وقول الأنباري[6]:فقد سما الاسم على الفعل والحرف نفسه هو ما قاله ابن معطي في فصوله[7] بأنّ الاسم سمِّي بذلك لسمّوه على قسيميه (أي: الفعل والحرف). ولقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر[8] قول ابن معطي في تقسيمه للكلمة، باختصار ودون تعليق.

---

[1] . ابن إياز/ المحصول / ٣٣/١- ٣٤ .

[2] . انظر : ابن يعيش/شرح المفصّل/١٨/١.

[3] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٢٠٣/١.

[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ١٨ (البيت:٢٣).

[5] . الأنباري / أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين/(تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)/ ١٩٨٢م/٧/١.

[6] . الأنباري/ الإنصاف/٧/١.

[7] . ابن معطي / الفصول /١٥٠ .

[8] . انظر : السيوطي/ الأشباه والنظائر/٧/٢ - ٨ .

٢- **اشتقاق الاسم من السّمو، قال في ألفيته[1]:**

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّونْ وَاشْتَقَّهُ مِـنْ وَسَـمَ الكُوفِيّـونْ
وَالَمذْهَـبُ المُقَـدّمُ الجَلِـيُّ دَلِيلُـهُ الأَسْمَـاءُ وَالسُّمَـيُّ

بيّن ابن القوّاس[2] اختلاف النحاة في اشتقاق الاسم، فذهب البصريون إلى أنه من السّمو وهو العلو ووزنه إمّا فِعْل كعِدْل، وأما فُعْل كقُفْل، وذهب الكوفيون إلى أنه من السِّمة وهي العلامة، لأن الاسم علامة على المسمى، وأصله عندهم وسْمٌ، فحذفت فاؤه وعوض عنها بالهمزة، فوزنه حينئذ (إعلُ)، والأول أظهر كما يرى ابن القوّاس.

ولقد فصّل الأنباري القول في هذه المسألة الخلافية، فقال[3]:" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسَم، وهو العلامة، وذهب البصريون إلى انه مشتق من السّموِّ، وهو العلوّ. أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوسم، لأن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسْمٌ على المسمّى، وعلامة له يعرف بها. واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا: إنه مشتق من السّمّو، لأن السّمّو في اللغة هو العلوّ، يقال سما يسمو سموّاً: إذا علا ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى".

٣- **اشتقاق الفعل من المصدر، قال في ألفيته[4]:**

وَاشْتَقّ كُوفيُّونَ أَيْضًا مَصْـدَرَا مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ : نَظَرْتُ نَظَرَا
وَاشْتَقَّ مِنْهُ الفِعْلَ أَهْلُ البَصْرِهْ وَذَا الّذِي بِـهِ تلِيـقُ النّصْـرَهْ
إذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِـي الأَصْلِ وَلَيْسَ فِي الَمصْدَرِ مَا فِي الفِعْلِ

قال الأنباري[5]:"ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو:"ضَرَبَ ضَرْباً، وَقَامَ قِيَاماً" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه. أمّا

---

[1] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ١٨(الأبيات :٢٨ ،٢٩)
[2] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٢١٨/١ .
[3] . الأنباري / الإنصاف / ٦/١ .
[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ١٨ (الأبيات :٣٢،٣١،٣٠)
[5] . الأنباري / الإنصاف/ ٢٣٥/١ .

الكوفيون[١] فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، واحتج البصريون بأن قالوا[٢]: الدليل على أن المصدر أصل للفعل، أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل".

ولقد أطال السيوطي[٣] في الأشباه والنظائر القول في هذه المسألة، ووقف على آراء المتأخرين منها.

ثانياً: الإعراب والبناء:

١- **إعراب الفعل المضارع لمضارعته الاسم،** قال في ألفيته[٤]:

فَالْمُعْرَبُ الإِسْمُ الذِي تَمَكّنَا ثُــمَّ مُضَــارِعٌ سَيَـأْتِي بَيِّنَــا

ثم ذكر بعد ذلك في ألفيته علامات إعراب المضارع[٥]، وفصّل فيها القول، وقال في فصوله[٦]: "ووجه مضارعته للاسم، أنه يكون مبهماً كما يكون الاسم مبهماً، ويختصُّ كما يختصّ، وتدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الأسماء".

قال ابن إياز[٧]:"وإعراب هذا النوع من الأفعال إنما كان لمشابهته الاسم، واختلف النحويون في وجه الشبه:..، قال الأكثر، وهو اختيار المصنِّف: وجهُهُ أنّه مبهم، ألا ترى أنك إذا قلت: (أفْعَلُ)، فإنه صالح لزماني: الحال والاستقبال، وكذلك (رجُلٌ)، وهو صالح لكل مفرد في أمته،...، وأنّه يدخل عليه لام الابتداء، كقولك:"إنّ زيداً ليضرب"، والأصل أن لا تدخل هذه اللام إلا على الأسماء، أو ما أشبهها".

---

[١] . انظر : الأنباري / الإنصاف / ٢٣٥/١ – ٢٣٦.

[٢] . انظر : الأنباري / الإنصاف / ٦/١ .

[٣] . انظر : السيوطي / الأشباه والنظائر/٨٢/١ – ٩١.

[٤] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/١٩(البيت : ٤٣).

[٥] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٢٣ – ٢٤(الأبيات : ١٠٨ – ١٢٢).

[٦] . ابن معطي/ الفصول/١٧١.

[٧] . ابن إياز/ المحصول/٢١١/١ – ٢١٢.

وينقل لنا الأنباري[1] إجماع الكوفيين والبصريين على أنّ الأفعال المضارعة معربة، اختلفوا في علة إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنّها: إنّما أُعْرِبَتْ لأنها دخلتها المعاني المختلفة الأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنّها إنما أعربت لثلاثة أوجه:"

أحدها : أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: "يذهب"، فيصلح للحال والاستقبال،...، كما تقول: "رجل" فيصلح لجميع الرجال.

والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لام الابتداء، تقول:"إنّ زيداً ليقوم"،...، فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الأسماء دل على مشابهة بينهما.

والوجه الثالث : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى ان قولك: "يَضْرِبُ" على وزن "ضَارِبُ، في حركته وسكونه".

٢- إعراب الأسماء الستة، قال في ألفيته[2]:

وَسِتَّةٌ بِالــوَاوِ رَفْعــاً إنْ تُضَــفْ   وَاليَاْءُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الأَلِفْ
أَخٌ أَبٌ حَــمٌ هَــنٌ وَفُــوهُ ذَو المَالِ قُـلْ وَلا يَجــُوزُ دُوهُ

وقال في فصوله[3]:"ستة أسماء، رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرُّها بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم،وهي: أخوك، وأبوه، وحموها، وهنوك، وفوه، وذو مال، وإن أفردت أعربت بالحركات، وكلها تفردُ إلا ذو، وإن أفرد فوك، أبدل من واوه ميمٌ".

يرى ابن القوّاس في شرح البيتين[4] أنّ قوله:"بالواو رفعاً"، ولم يقل علامة الرفع، إنّما هو مذهب سيبويه بأنّ هذه الحروف حروف إعراب، والإعراب مقدر عليه لثقله في الواو والياء، وتعذره في الألف، لأن الأصل في الإعراب الحركات".

---

[1] . الأنباري/ الإنصاف/٥٤٩/١ – ٥٥٠.

[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٢٠ (الأبيات:٥٤ ، ٥٥).

[3] . ابن معطي / الفصول / ١٥٩- ١٦٠.

[4] . ابن القوّاس / شرح الألفية /٢٥١/١.

أما ابن إياز[١] فيرى أنّ قوله:"رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرّها بالياء" يحتمل أن يكون على مذهب أبي على[٢]، وابن جني[٣]، وأصحابهما، فإن هذه الحروف عندهم حروف إعراب، ودلائله، ويحتمل أن يكون على مذهب أبي الحسن الأخفش[٤]، فإنها عنده دلائل الاعراب، ولا حروف إعراب،...، وفي هذه الأسماء مذاهب كثيرة .

ويفصّل الأنباري[٥] آراء هذه المذاهب، والاختلاف في إعراب الأسماء الستة، فيقول:"ذهب الكوفيون إلى أنّ الأسماء الستة المعتلة – وهي:أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع".

إلا أنني أرى أنّه تبنّى مذهب سيبويه في أنّها حروف إعراب، وعليه فلا بدّ لي من القول هنا أنّ ابن إياز قد جانب الصواب فيما ذهب إليه، وأصاب ابن القوّاس، ويعزز ذلك ما قاله سيبويه في باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة، قال[٦]:"أمّا ما لا يتغيّر فأبٌ وأخٌ ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأن العرب لّما ردّته في الإضافة إلى الأصل والقياس، تركته على حاله في التسمية، كما تركته في التثنية على

---

[١] . ابن إياز/ المحصول /١٥٩/١.

[٢] . قال الفارسي:"وحركات الإعراب ثلاث:رفع ونصب وجر"/ (الفارسي /أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي/الإيضاح العضدي/(تحقيق: كاظم بحر المرجان)/ دار الكتب – بيروت/ ط١٩٩٦/٢م/٧٣).

[٣]. قال ابن جنّي:"واعلم أن الأسماء الآحاد ستة أسماء: تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجرّ بالياء، وهي: أبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال"/ (ابن جنّي/ أبو الفتح عثمان ابن جنّي/ اللمع في العربية/ (تحقيق: سميح أبو مغلي) / دار مجدلاوي/عمّان/١٩٨٨م /٢٣).

[٤] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١٧/١.

[٥] . الأنباري / الإنصاف/١٧/١.

[٦] . سيبويه /أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر/الكتاب/(تحقيق: عبد السلام محمد هارون)/دار الجيل/ بيروت/ط١/(د.ت)/٤١٢/٣.

حاله، وذلك قولك: (أبو) في رجل اسمه (أبٌ): فأمّا (فمٌ) اسم رجل، فإنك إذا أضفته قلت (فَمُك)، وكذلك إضافة (فم)، والذين قالوا: (فوك)، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، (ففوك) لم يغيّر له (فمٌ) في الإضافة، وإنّما (فوك) بمنزلة قولك: ذو مال، فإذا أفردته وجعلته اسماً لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم يقل: ذوك، لأنه لم يكن له اسمٌ مفردٌ ولكن نقول: ذواكَ".

٣- بناء فعل الأمر على السكون، قال في ألفيّته[١] :

وَالأَمْرُ كاضْرِبْ بِالسُّكُونِ يُبْنَى وَاحْذِفْ عَلِيلاً كَامْضِ وَاغْزُ وَاعْنَا

وقال في فصوله[٢]:"وبناء الاسم على السكون، نحو مَنْ، وكَمْ، والفعل جميع أمثلة الأمر"، وقال أيضاً[٣]:"والمستقبل بوضعه مبني على السكون، وهو أمثلة الأمر، نحو: قُمْ، واقعُدْ".

وذهب ابن القوّاس[٤] إلى أنّ فعل الأمر للمخاطب الفاعل، إن كان آخره حرفا صحيحاً بني على السكون نحو: اضرب وانطلق وأكرم، لأنه الأصل في البناء، وإن كان معتلاً، حذف منه حرف العلة مطلقاً كامض واغزُ واغنَ، وذهب الكوفيون[٥] إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدّرة .

وذهب ابن إياز[٦] إلى أنّ فعل الأمر مبني على السكون عند أهل البصرة[٧]، لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب منها قسم بشرط، وهو أن يكون أوله أحد حروف المضارعة، فلما فقد في فعل الأمر ذلك الشرط، بقي على بنائه.

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٢٢(البيت:٩٦).

[٢] . ابن معطي / الفصول /١٦٩.

[٣] . ابن معطي / الفصول /١٧١.

[٤] . ابن القوّاس/ شرح الألفية /٣١٠/١.

[٥] . ابن القوّاس/ شرح الألفية /٣١٠/١، وانظر : الأنباري / الإنصاف/٥٢٤/٢.

[٦] . ابن إياز / المحصول /٢٥٩/١- ٢٦٠.

[٧] . الأنباري/ الإنصاف /٥٢٤/٢.

ثالثا : التعريف والتنكير :

١- تابع سيبويه في اعتبارا لمعرّف باللام ، قال في ألفيته[١] :

أمَّـــا المَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذكَـرُ أوَّلُهَـا الأعْلامُ ثمَّ المُضْمَـرُ
والمُبْهَمُ المَخْصُوصُ وَالمُعَرّفُ باللاّمِ وَالمُضَافُ لاسْمٍ يُعْرَفُ

وكرر ذلك في آخر ألفيتة ، فقال[٢]:

وَألِــفُ الوَصْلِ أتَـــى فِـي الاسْـمِ فِـي امْـرَأةٍ واثنَيْـنِ وَابْـنٍ وَاسْـمِ
وَاسْتِ وَفِي امْرِئٍ وَفِي الحَرفِ كَألْ لَكِنَّـهُ يُفتَـــحُ كايْمُـنٍ جُعِـــلْ

لقد أفرد ابن معطي فصلاً كاملاً في الباب الرابع من فصوله للحديث عن المعرف باللاّم[٣]. واتفق ابن إياز[٤] وابن القوّاس[٥] على أنّ المعرّف عند سيبويه[٦] اللام فقط، والهمزة أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، وعند الخليل[٧]: كلاهما.

٢- **في حديثه عن التنازع اختار مذهب البصريين في إعمال الثاني،** قال في ألفيّته[٨]:

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ تَنَازَعَ اسْماً انْجَلَـى
كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عمْـــرَا وَمِنْهُ آتُونِيَ أفْرِغْ قِطـــرًا[٩]
فَسِيبَوَيْـهِ يُعْمِـلُ الأخِيـــرَا فِي ظاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أسْبَقِ الفِعْلَيْنِ وَهْوَ أوْلَـى وَعَكَسَ الكُوفِيُّ هَذا القَـوْلاَ
يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقرَءُوا كِتَابِيَهْ[١٠] لِسِيبَوَيْهِ وَاللّغَاتُ العَالِيَـةْ

---

[١] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٥(البيتين : ٣٢٣، ٣٢٤).
[٢] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٦٩(البيتين : ٩٤٥، ٩٤٦).
[٣] . ابن معطي/ الفصول/٢٣٢
[٤] . ابن إياز/ المحصول/١٠٤٨/٢.
[٥] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢٠٢/١، ١٣١٠/٢.
[٦] . سيبويه/ الكتاب/٥/٢.
[٧] . ذهب الخليل: إلى أنّ حرف التعريف في الأصل على حرفين: الهمزة واللام،لكنّ الهمزة وُصِلت لكثرة الاستعمال/ (انظر : ابن إياز/ المحصول/١٠٤٨/٢).
[٨] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣٦ (الأبيات: ٣٤١ -٣٤٥)
[٩] . الكهف / ٩٦.
[١٠] . الحاقة / ٩.

وقال في فصوله[1]: " فمذهب البصريين[2] في هذا الباب أن يعطوا الظاهر للثاني، والضمير للأول، والكوفيون بعكسهم[3]: وهو أن يعطوا الظاهر للأول، والمضمر للثاني فيقولون: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زيدٌ".

والقارئ للأبيات السابقة يلحظ الانحياز والتأييد لسيبويه[4] ومذهبه في باب التنازع، وكأنه في مقابل سيبويه لم يجد أحداً من نحاة الكوفة ليذكره، فتكلم بصيغة تلحظ فيها التحيّز الواضح لسيبويه ومذهبه.

٣- اعتبر النون في "تفعلين" ضميراً للمخاطبة، وهو مذهب سيبويه، قال في ألفيته[5]:

ثُـمَّ ثبُـوتِ نُـونِ يَفعَلونَا وَتَـفْـعَـلانِ مَـعَ تفعَلِيـنَــا

عَلامَــةٌ لِرَفعِــهِ المُبيــنِ وَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِحَذفِ النُّونِ

وقال في فصوله[6]: "وإن اتصل بالمضارع ضمير المثنّى، نحو: يفعلان، أو ضمير جمع المذكر، نحو: يفعلون، أو ضمير المخاطبة، نحو: تفعلين، فإثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها علامة النصب، والجزم، نحو قوله تعالى[7]: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾.

ويرى ابن القوّاس[8] وابن إياز[9] أنّ ابن معطي قد تابع سيبويه في هذه المسألة، وما ذهبوا إليه هو نفسه ما قاله سيبويه في كتابه[10]: " واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، فجعلوا إعرابه في الرّفع ثبات النون لتكون له في

---

[1] . انظر : ابن معطي / الفصول /٢٢٨ -٢٢٩ .

[2] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/٨٣/١ – ٩٣.

[3] . الأنباري/ الإنصاف /٨٣/١.

[4] . انظر : سيبويه / الكتاب/ (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعَلُ به وما كان نحو ذلك)/ ٧٣/١ -٧٤/ وانظر : الأنباري / الإنصاف / ٨٣/١ – ٩٦.

[5] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٢٤ (البيتين : ١١٨ ،١١٩).

[6] . ابن معطي / الفصول / ١٦٤.

[7] . سورة البقرة / ٢٤.

[8] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٣٦١/١.

[9] . ابن إياز / المحصول / ٢٢٦/١.

[10] . سيبويه / الكتاب /١٩/١ -٢٠.

التثنية علامة للرّفع، ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم، وذلك قولك: هما يفعلانِ، ولم يفعلا، ولن يفعلا، وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتهما زائدتين، وهو قولك: هم يفعلونَ ولم يفعلوا ولن تفعلوا، وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة، وذلك قولك: أنت تفعلين ولم تفعلي ولن تفعلي، وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضمار".

٤- **وافق البصريين بأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب** قال في فصوله[١]:"ويختص هذا المضمر بالفصل الذي يسميه الكوفيون العماد، ويقع بين المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين أو قريباً من المعرفة، كقوله تعالى[٢]:﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾. ومما دخل على المبتدأ: كقوله تعالى[٣]:﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾. ولا موضع له من الإعراب".

وقال ابن إياز في[٤]:"وهذا الضمير عند البصري[٥] لا موضع له من الإعراب، والمشهور عند الكوفي أن حكمه في الإعراب حكم ما قبله، واختاره ابن الحاجب لأنه جار مجرى التوكيد".

وإلى مثله ذهب ابن القوّاس في شرح الألفية، حين قال[٦]:"وذهب الخليل، وغيره من البصريين إلى أنه لا موضع له من الإعراب مع القول باسميته، لأنّه إنّما دخل الفصل كما دخلت الكاف في أولئك وذلك، ولهذا لا يعطف عليه ولا يؤكد".

---

[١] . ابن معطي / الفصول /٢٣٠.

[٢] . سورة لقمان / ٢٦.

[٣] . سورة يوسف / ٩٨.

[٤] . ابن إياز / المحصول / ٨١٦/٢.

[٥] . انظر : الأنباري / الإنصاف /٧٠٦/٢ -٧٠٧.

[٦] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦٧٠/١.

٥- **وفي أثناء حديثه عن الموصولات اختار مذهب سيبويه في بناء (أيّا) إذا حذف من صدر صلتها شيء، قال في ألفيته**[١]:

وَأَيٌّ المَوْصُولُ وَاللّامُ الّتِي تُوصَلُ كَالمُعْطَى بِهِ بالصِّفَة

وقال في فصوله[٢]:"وهذه الموصولات كلها مبنيّة إلا (أيّا)، فإنها معربة، إلا إذا حذف من صلتها شيء، فإنها تبنى".

قال ابن القوّاس[٣]:"وأي الموصول، فإذا وصلت بالجملة الاسمية، فإن لم يحذف صدر صلتها كانت معربة، وإن حذف كانت مبنيّة، وهو اختيار سيبويه[٤]، وقيل: هي معربة مطلقاً لقيام المقتضي للإعراب، وقال الخليل[٥]: إن (أيّا) استفهام ورفعها على الحكاية".

ويرى ابن إياز[٦] أنّ قوله:"إلا إذا حذفت من صلتها شيءٌ"، يعني: أنها إذا حذف شطر صلتها، وهي جملة اسمية، فالأكثر من العرب يبنيها على الضمِّ، وهو اختيار سيبويه، وذلك لأن قياسها البناء، وإعرابها مخالف له، والكوفيون[٧] يعربونها.

رابعاً : المبتدأ والخبر:

١- **يرى أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، قال في ألفيته**[٨]:

القوْلُ فِي بَيَانِ الاسْمِ المبتَدَا المُبْتدَا يُــرْفَعُ إذْ تَجَــرّدَا

مِنْ كُلّ عَامِلٍ لَهُ لفْظِـــيٍّ فَارْفَعْ بأمْـرٍ فِيهِ مَعْنَوِيٍّ

أَعْنِي ابْتِدَاءً وَهْوُ رَافِعُ الخَبَرْ مِثالُهُ : زَيْدٌ مُصِيخٌ[٩] للخَبَـرْ

---

١ . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٣٧ (البيت: ٣٧١).

٢ . ابن معطي / الفصول / ٢٣٢.

٣ . ابن القوّاس/ شرح الألفية / ٦٩٧/١ -٦٩٨ .

٤ . انظر : سيبويه / الكتاب/ ٣٩٨/٢.

٥ . انظر : سيبويه / الكتاب / ٣٩٩/٢.

٦ . ابن إياز / المحصول / ٨٤٨/٢ -٨٤٩

٧ . انظر : سيبويه /الكتاب / ٣٩٩/٢ / والأنباري / الإنصاف /٧٠٩/٢ - ٧١٦.

٨ . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٣ (الأبيات:٦٦٢ :٦٦٤).

٩ . مصيخٌ : أي مستمع ، أصاخ له ، وإليه: استمع (ابن القوّاس / شرح الألفية/٨١٦/٢).

وقال في فصوله[1]: "العامل في المبتدأ والخبر، وهو عامل معنوي، وحقيقته: تجرّد الاسم من العامل اللفظي، وإسناد الخبر إليه نحو قولك: الله اكبرٌ".

ويذكر ابن القوّاس[2] في شرح الأبيات أنّ في العامل في المبتدأ والخبر أقوالاً:

أحدها: الابتداء، وهو ما اختاره المصنّف، واليه ذهب المحققون من البصريين[3].

والثاني: أنّ الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر، وإليه ذهب أبوعلي[4]، وأبوالفتح[5].

الثالث: للمبرّد[6] وهو أنّ الابتداء عمل في المبتدأ وكلاهما في الخبر قياسا على حرف الشرط وفعله العاملين في الخبر.

الرابع[7]: للكسائي والفراء: أن المبتدأ والخبر يترافعان".

وأمّا ابن إياز[8]، فلم يفصِّل وإنّما اكتفى بقول أنّ أئمة البصرة ذهبوا إلى أنّ رافع المبتدأ الابتداء. وقال في موضع أخر من شرحه[9]: "وأمّا رافع الخبر، فاختار صاحب الفصول أن يكون هو الابتداء أيضاً، وهو رأي الجزوليّ[10] والزمخشري[11]".

وما ذهب إليه ابن معطي هو رأي سيبويه، وان صاغ سيبويه كلامه بطريقة مختلفة تماماً، حيث قال: "فأمّا الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عَبْدُ اللهِ مُنْطلِقٌ، ارتفع عبد الله، لأنّه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لان المبنيّ على المبتدأ بمنزلته".

---

[1] . ابن معطي / الفصول /١٩٨.

[2] . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٨١٦/٢.

[3] . انظر : الأنباري / الإنصاف/ ٤٤/١ / وابن يعيش / شرح المفصل/ ٨٣/١ -٨٥ .

[4] . أبو علي الفارسي/ الإيضاح العضدي /٩١.

[5] . ابن جنّي/ اللمع في العربية/٢٩/ وانظر : الأنباري / الإنصاف / ٤٧/١ .

[6] . المبرّد/أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد/ المقتضب/ (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)/ عالم الكتب/ بيروت/ ٢٠١٠م/ ٤٩/٢/ ١٢/٤، ١٢٦.

[7] . المبرّد/ المقتضب / ٤٤/١.

[8] . انظر : ابن إياز/المحصول /٥٥٧/١

[9] . ابن إياز/ المحصول /٥٦٠/١ .

[10] . الجزوليّ/أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي/المقدمة الجزولية في النحو/(تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد)/مطبعة أم القرى/ السعودية/ ١٩٨٨م/ ٩٣.

[11] . انظر : ابن يعيش / شرح المفصّل/ ٨٥/١.

٢- اختار مذهب سيبويه[١] في جواز تقديم الخبر إذا حمل معنى التعجب، قال في ألفيّته[٢]:

أَوْ قَدِّمِ الخَبَرَ ظَرْفًاً أَوْ وِعَا مَعْنَى تَعَجُّبٍ وَنَفيٍ وَدُعَا

قال ابن القوّاس[٣]:" أن يكون فيها (أي: النكرة) معنى التعجب عند سيبويه[٤] نحو: ما أحسن زيداً، لأن مبني التعجّب على الإبهام، ولأن المقصود ليس الإخبار بل التعجب، وإليه أشار بقوله: معنى تعجب".

٣- قال بأن الخبر إذا كان جامداً لا يتحمّل الضمير، قال في ألفيّته[٥]:

وَيَسْتوِي التّعْرِيفُ وَالتنكِيرُ وَفِـي الذِي تَشْتقُّهُ ضَمِيـرُ
تقولُ: رَبِّي اللهُ وَاللهُ أحَدْ وَالنَّضْرُ خـوَّافٌ وَخَالِدٌ أَسَدْ

وقال في فصوله[٦]:"ويلزم الضميرُ إذا كان مشتقاً، نحو[٧]:﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

ويرى ابن القوّاس[٨] أنّ قوله:"وفي الذي تسبقه ضمير"، يريد: أنّ الخبر إذا كان مشتقاً لم يكن له بد من تحمل الضمير،...، وقد مثله بقوله:"والنضرُ خوّافٌ"،...، وأمّا الجامد فلا يتحمل ضميراً عند جمهور البصريين خلافاً للكوفيين[٩] والرمّاني[١٠] والربعي[١١] واحتج الأول بأن الاسم لا يتحمل الضمير إلا إذا كان في معنى الفعل، والجامد ليس كذلك".

---

[١] . انظر : سيبويه / الكتاب/٧٢/١.
[٢] . ابن معطي / الدّرَة الألفية/٤٣ (البيت:٤٦٦).
[٣] . ابن القوّاس/ شرح الألفيّة /٨٢١/٢.
[٤] . سيبويه/ الكتاب/٧٢/١ – ٧٣/ وانظر : المبرّد/ المقتضب/١٩٠/٣.
[٥] . ابن معطي / الدّرَة الألفيّة /٤٣(البيتين:٤٧٢، ٤٧٣).
[٦] . ابن معطي / الفصول/١٩٩ .
[٧] . سورة البقرة / ٢١٨.
[٨] . ابن القوّاس / شرح الألفيّة / ٨٢٦/٢ .
[٩] . انظر : الرماني/ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني/ كتاب معاني الحروف/ (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي)/ مكتبة الطالب الجامعي/ مكة المكرمة/ط٢ /١٩٨٦م/١٧٠/ وانظر : الأنباري/ الإنصاف/٥٥/١- ٥٦.
[١٠] . الأنباري / الإنصاف/٥٦/١ .
[١١] . الربعي / الحسين بن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعَى، النحوي ابن النحوي ،كان نحويا فاضلاً قرأ على أبيه (انظر : السيوطي/ بغية الوعاة /٥٣٧/١).

ولم يخرج ابن إياز[1] عن ما قاله ابن القوّاس، ولكنه ذكر إلى جانب الكوفيين بالإضافة إلى الرماني، الزجّاج ولم يذكر الربعي.

٤- أجاز تقديم الخبر على المبتدأ على مذهب البصريين، قال في ألفيّته[2]:

وَقَـدْ يَجِـيءُ الْمُبْتَـدَا مُـؤَخَّرَاً   وَقبْلَـهُ الـذِي بِـهِ قَـدْ أُخْبِـرَا
نَحْـوُ:عَلَـى التَّمْـرَةِ زُبْـدٌ مِثْلُهَـا   وَكَيْـفَ زَيْـدٌ ولِخَالِـدٍ لَهَـا
وَتَـارَةً يَـسْتَوجِبُ التـصَـدُّرَا   إنْ يعتَمِـدْ أوْ عُرِّفَـا أوْ نكِّـرَا
أوْ مُخْبِـراً عَنْـهُ بِفِعْـلٍ أُخِّـرَا   وَقَـدْ تَكُـونُ تَـارَةً مُخَيَّـرَا

وقال في فصوله[3]:" وقد يتقدم خبر المبتدأ، كقولك: كَيْفَ زَيْدٌ؟ وأيْنَ عَمْرُو؟ و ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[4]، وعلى التمرة مثلُها زُبْداً. وجوّز ابن القوّاس[5] أن يتقدم الخبر واشترط[6] أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة أو ظرفاً أو جملة، وأشار إليه بقول ابن معطي:"وقَدْ تكونُ تارَةً مُخَيَّرَا".

وقال بأنّ البصريين[7] يجيزون في هذا النحو تقديم الخبر على المبتدأ لفظاً، توسعاً في العبارة، واهتماماً به خلافاً للكوفيين[8] والأخفش[9]. فإنهم منعوا من تقديمه مطلقاً، لأن بتقديمه يرتفع به الظاهر عندهم، ويخرج عن كونه خبراً. وأيّد ابن إياز[10] ذلك في شرحه للفصول.

---

[1] . انظر : ابن إياز / المحصول / ٥٦٧/١ - ٥٦٨.
[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة /٤٣ (الأبيات:٤٨١ -٤٨٤).
[3] . ابن معطي / الفصول /٢٠٠.
[4] . سورة البقرة / ٢.
[5] . ابن القوّاس / شرح الألفيّة /٨٣٩/٢ .
[6] . ابن القوّاس / شرح الألفيّة / ٨٤٢/٢.
[7] . انظر : المبرّد/ المقتضب/١٢٧/٤/ وانظر : الأنباري / الإنصاف /٦٥/١ -٦٨.
[8] . انظر:الأنباري/الإنصاف/٦٥/١ -٦٨/وابن يعيش/شرح المفصل/٩٢/١/وابن عقيل/شرح ابن عقيل/ ١٩٥/١.
[9] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٨٤٢/٢ .
[10] . ابن إياز / المحصول /٥٨١/١.

خامساً :كان وأخواتها :

١- في باب النواسخ منع تقدم خبر أخوات كان المقترنة بـ (ما) عليها، قال في ألفيّته[١]:

وَلا تُقَــدِّمْ خَبَــرَ الْمُقتَرِنَــهْ   بِمَا عَلَيْهَا وَهْيَ خَمْسٌ بيِّنَـهْ

وقال في فصوله[٢]:" والأربعة التي أولها ما النافية يجوز تقديم خبرها على اسمها، ولا يجوز تقدُّمه عليها،...، وأما ما دام، فلا يجوز تقدم خبرها عليها".

والأربعة التي في أوائلها حرف نفي هي: ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح. وهذه لا يجوز تقديم أخبارها عليها عند جمهور البصريين[٣]، وأجازه[٤] ابن كيسان وبعض الكوفيين،وأضاف الأنباري[٥] إلى المانعين أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين .

ويرى ابن إياز[٦] أنّ تقديم أخبارها على أسمائها جائز بغير خلاف، وأما تقديمُهُ عليها، كقولك: (قائِماً مَا زَالَ زَيْدٌ) فلا يجوز عند أهل البصرة[٧]، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان نظراً إلى المعنى. وأمّا الفعل الخامس من هذه الأفعال والمقصود بقول ابن معطي[٨]:"وهي خمسٌ بينه" هو الفعل (دام) ولم يذكرها مع الأفعال السابقة، لأن(ما) فيها مصدرية زمانية[٩] وليست نافية، ولكنها تأخذ حكم أخواتها في منع تقديم خبرها عليها.

---

١ . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٥(البيت:٥٠٦).

٢ . ابن معطي/ الفصول ،١٨١.

٣ . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٨٦٠/٢ .

٤ . انظر : الأنباري / الإنصاف/ ١٥٥/١/ ابن يعيش / شرح المفصل/١١٣/٧ .

٥ . الأنباري / الإنصاف / ١٥٥/١.

٦ . ابن إياز / المحصول / ٤٠٥/١.

٧ . قال ابن يعيش: إن هذا مذهب سيبويه والبصريين، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين/ (انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/ ١١٣/٧).

٨ . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٥(البت:٥٠٦).

٩ . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية /٨٦٢/٢ .

٢- **أجاز تقديم خبر ليس عليها،** قال في فصوله[١]:" وأما ليس فيجوز تقدّم خبرها على اسمها، وعليها في الأشهر".

قال ابن إياز[٢]:" وأما تقديم خبرها عليها، كقولك:"قائِماً لَيْسَ زَيْدٌ"، فأجازه جماعة[٣]، ولهذا قال المصنّف:"وعليها في الأشهر"، وقال أبوعلي في الإيضاح العضدي[٤]:وهو القياس عندي، وهو قول المتقدمين من البصريين، ودليله قوله تعالى[٥]:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، وذهب الكوفيون[٦] والأنباري[٧] إلى أن ذلك لا يجوز. وأضاف ابن القوّاس[٨] إلى المانعين المبرِّد[٩]، والسيرافي[١٠]، والكوفيين. ويرى أنّه اختيار عبد القاهر وابن الأنباري".

٣- اختار مذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين في (لات)، قال في ألفيّته[١١]:

وَشَـبَّهُوا لاَتَ بِلَـيْسَ فِـي العَمَـلْ   وَالاِسْمُ مَحْذُوفٌ بِهَا قَدِ اتَّصَلْ

قال ابن القوّاس[١٢]:"وأما لات فهي لا المشبهة عند سيبويه ومن تبعه من البصريين، لأن تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل، فوجب أن تكون بمعنى ليس، ليقوى شبهها،...، وفي التنزيل[١٣]:﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾.

---

١ . ابن معطي / الفصول /١٨١.

٢ . ابن إياز / المحصول /٤٠٦/١.

٣ . قال ابن يعيش:"من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو(قائما ليس زيد) وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي واليه ذهب الفراء من الكوفيين"/(ابن يعيش/ شرح المفصل /١١٤/٧)/ وانظر : الأنباري/ الإنصاف/ ١٦٠/١ - ١٦٤.

٤ . قال أبو علي:"ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم،...، وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس"/الإيضاح العضدي/١١٧/ وانظر : الأنباري/ الإنصاف/١١٤/٧.

٥ . سورة هود / ٨.

٦ . انظر : ابن يعيش / شرح المفصّل/ ١١٤/١/ والأنباري / الإنصاف/ ١٦٠/١.

٧ . قال الأنباري :" والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيّون" الإنصاف/ ١٦٣/١ .

٨ . ابن القوّاس / شرح الألفيّة /٨٦١/٢ .

٩ . انظر : المبرّد/ المقتضب/١٩٤/٤، ٤٠٦.

١٠ . اختلف فيه فمنهم من وضعه في صف المانعين وبعضهم في صف المجوزين (انظر: ابن يعيش/ شرح المفصّل/١١٤/٧/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/ ٨٦١/٢).

١١ . ابن معطي/ الدّرّة الألفيّة / ٤٦(البيت:٥٢٧).

١٢ . ابن القوّاس / شرح الألفية /٨٩٥/٢.

١٣ . سورة ص / ٣.

أمّا سيبويه فقال[1]:"أمّا أهل الحجاز فيشبهونها[2] بليس إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصةً، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول فيه".

وقال ابن هشام في تذكرته[3]:"نظر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث إنه لا يستعمل معهما إلا الاسمين والأخر مضمر دائماً".

سادساً : إنّ وأخواتها :

١- اختار مذهب البصريين في عمل (إنّ) وأخواتها، قال في ألفيّته[4]:

القَـوْلُ فِيمَـا يَرْفَـعُ الأَخْبَـارَا ... وَيَنْـصِبُ الأَسْـمَاءَ حَيْـثُ صَـارَا

وَهْـيَ حُـرُوفٌ عَـامِلاتٌ عَمَـلاً ... تَخْـتَصُّ بِالاسْـمِ تُعَـدُّ عَـنْ وَلا

إنّ وَأَنّ وَكَـأَنّ وَلَـعَـلَّ ... وَلَيْـتَ خَامِسٌ وَلَكِـنّ وَعَـلَّ

وقال في فصوله[5]:"فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها، تشبيهاً بالمفعول، وترفع ما كان خبراً على أنه خبرها، تشبيها بالفاعل، وتلك الحروف: إنّ، وأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وكأنّ، وليت".

ويرى ابن إياز في المحصول[6] أنّه يعني أن اسمها مشبَّهٌ بالمفعول، وكذا خبرها مشبه بالفاعل لذلك أيضا، فقولك:"إنّ زَيْداً قَائِمٌ"، كقولك:"ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ"، وهذا مذهب أئمة البصريين[7].

ولقد ذكر الأنباري هذه المسألة الخلافية، وحصر الخلاف فيها برافع الخبر بعد (إنّ) وأخواتها، فقال[8]:"ذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو:"إنّ زيداً قائم"، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر".

---

[1] . سيبويه / الكتاب / ٥٧/١ .

[2] . الضمير في (فيشبهونها) عائد على الحرف (ما) / (انظر : سيبويه / الكتاب/ ٥٧/١).

[3] . السيوطي / الأشباه والنظائر/٧٥/٢.

[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٧(الأبيات :٥٣٧، ٥٣٨ ، ٥٣٩)

[5] . ابن معطي / الفصول /٢٠٠.

[6] . ابن إياز / المحصول/ ٥٨٧/١.

[7] . انظر : ابن يعيش / شرح المفصّل / ١٠١ -١٠٢ .

[8] . الأنباري / الإنصاف / ١٧٦/١.

سابعاً : حروف النفي :

١- قال بأنّ (لا) النافية للجنس لا تدخل إلا على نكرة، وهو رأي بصري، قال في ألفيّته[١]:

وَيَجْعَلُونَ لا كَإِنّ فِي العَمَلْ　　　　تَقُولُ: لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ

وقال في فصوله[٢]: وشبهوا بأنّ حرف النفي، وهو لا، إذا أريد به المبالغة في النفي، كقولك: لا ذا نجدةٍ غيرُ بَطَلٍ،...، ولكنها لا تدخل إلا على نكرة".

شرح ابن القوّاس[٣] البيت السابق، وذكر أن قول المصنّف:"لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ"، إنمّا يشير به إلى قضية دخول لا على النكرة، ولكنه لم يشر إلى أنّ ذلك رأي بصري". وأشار ابن إياز إلى أنّه رأي بصري، حيث قال[٤]:"اعلم أنّ (لا) تستعمل على وجوه كثيرة، والنافية حينئذ تنقسم قسمين: فتارة تشبه بـ (ليس) فترفَعُ، وتنصِبُ، وتارة تشبة بـ (إنّ) وهي المذكورة في هذا الباب، وعلى كل حال، فلا تعمل إلّا في النكرات عند البصريين، وأجاز الكوفيُّون إعمالها في المعارف".

لقد عبّر سيبويه عن هذا الرأي في باب النفي بلا فقال[٥]:"فلا لا تعمل إلّا في نكرة كما أن رُبّ لا تعمل إلا في نكرة". وقال أيضا[٦]:"كلّ شيء حسن أن تعمل فيه رُبّ، حسن أن تعمل في"لا"،وقال في موضع آخر[٧]:"ورُبّ لا يكون ما بعدها إلّا نكرةً".

وإلى مثله ذهب ابن يعيش[٨]، قال:"نظير لا في اختصاصها بالنكرة رُبّ، وكم، لأن رُبّ للتقليل، وكم للتكثير، وهذه معاني الإبهام أولى بها".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٨(البيت:٥٦٠).

[٢] . ابن معطي / الفصول /٢٠٢.

[٣] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية / ٩٣٦/٢.

[٤] . ابن إياز / المحصول / ٥٩٩/١ -٦٠٠ .

[٥] . سيبويه/ الكتاب /٢٧٤/٢ / وانظر : نفسه/ (٢٧٥/٢ ،٣٠٠).

[٦] . سيبويه/ الكتاب/٢٨٦/٢/ والزجاجي/ الجمل/٢٣٧/ والسيوطي/ الأشباه والنظائر/٧٩/٢/ وابن إياز/ المحصول/١/ ٦٠٠/ - ٦٠١

[٧] . سيبويه/الكتاب/١٠٨/٢/وبه قال الزمخشري في مفصله/(انظر: ابن يعيش/شرح المفصل/١٠٨،٢/٨،١٠٢/٢٦).

[٨] . السيوطي / الأشباه والنظائر/ ٧٩/٢ .

٢- **قال بأنّ (لا النافية للجنس)، تنصب الاسم، وترفع الخبر**، قال في فصوله[١]:"كقولك: (لا رَجُلَ فِي الدّارِ)، فهي تنصب الاسم، وترفع الخبر".

ويرى ابن إياز[٢] أنّ قوله:"فهي تنصب الاسم، وترفع الخبر"، هو رأي الأخفش، والمبرّد[٣]، والزمخشري[٤]، وحجتهم أنّ (لا) عامله في المبتدأ، فوجب أن تعمل في الخبر، بالقياس في عوامل المبتدأ والخبر، ولأنها تقتضي اسمين، كما تقتضيهما (كان)، فوجب أن تعمل في الخبرين. وهو أيضاً قول الرماني في معاني الحروف، قال[٥]:"وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر بمنزلة (إنّ) لأنها نقيضتها".

٣- **قال بأنّ اسم (لا) مبني إذا كان مفرداً ، قال في ألفيّته[٦]:**

وَابْنِ عَلَى الفَتْحِ الّذِي قَدْ وَرَدَا مُنَكّراً غَيْـرَ مُضَـافٍ مُفْـرَدَا
مُرَكّباً مَعْ لا كَخَمْسَةَ عَشَـرْ مُضَمَّناً مِنْ نَحْوِ قَوْلِـي : لا وَزَرْ
وَالأَصْلُ لا مِنْ وَزَرٍ ثمّ حُذِفْ وَيُحذَفُ الخَبَـرُ فِي لا إذْ عُرِفْ

وقال في فصوله[٧]:"ولكن الاسم معها مبني، إذا كان مفرداً". وشرح ابن القوّاس الأبيات قائلاً[٨]:"واختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبني، فالأكثر على أنه مبني اللفظ منصوب المحل، وذهب الزجاج، والسيرافي، والرماني[٩]، إلى أنه معرب، وفتحته

---

١ . ابن معطي / الفصول/ ٢٠٢.

٢ . ابن إياز / المحصول / ٦٠١/١.

٣ . انظر : المبرّد/ المقتضب/٣٥٧/٤.

٤ . قال الزمخشري :"وهي كما ذكرت محمولة على إنّ فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر"(انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/١٠٠/٢)

٥ . انظر : الرماني / علي بن عيسى الرماني/ كتاب معاني الحروف/ (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي)/ مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة/ ط١٩٨٦/٢م/ ٨١.

٦ . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٨(الأبيات:٥٦١ ،٥٦٢ ،٥٦٣).

٧ . ابن معطي / الفصول/٢٠٢.

٨ . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٩٣٨/٢ -٩٣٩ .

٩ . قال الرماني :" إنها مبنية مع ما بعدها وذلك أنها جواب لمن قال :هل من أحد ؟ فوجب البناء لتضمن معنى الحرف"وهذا مخالف لما جاء به ابن القوّاس (انظر : الرماني/ كتاب معاني الحروف/٨١).

إعرابية، وإليه ذهب الكوفيون[1] أيضاً. أما ابن إياز فيرى[2] أنّ الأكثرين من البصريين ذهبوا إلى أنّ اسم (لا) هذه المفرد مبني اللفظ، منصوب المحل".

٤- قال بأنّ (لا) النافية إذا دخلت على معرفة، أو تقدّم خبرها على اسمها، وجب إلغاؤها، وتكريرها[3]، كقوله تعالى[4]: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾، قال في ألفيّته[5]:

وَانْصِبْ أوِ ارْفَعْ بَعْدَ وَاوٍ عَاطِفَا وَإِنْ تُكَرِّرْ "لا" فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا
تَقُولُ : لا حَــــوْلَ وَلا قُوَّةَ لِي سِتَّـةَ أَوْجُـهٍ بِهَـذَيْنِ اجْعَـلِ

ناقش ابن إياز[6] اختلاف النحاة في وجوب التكرار، ويرى أنّ الأكثرين مع وجوبه، وعلّلُوهُ بأنّهُ: جواب لما هو كذلك، وذكر رأى سيبويه[7] رحمهُ الله حيث قال:"اعلم أنّك إذا فصلت بين (لا) واسمها بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية، لأنّه جُعِـل جواب: إذا عندك أم ذا؟".

ويضيف ابن إياز[8] أنّ بعضهم ذهب إلى جوازه، فقال المبرّد[9]:"لا أرى بأساً في أن تقول: (لا رَجُلٌ فِي الدّارِ) تجعله جواب من قال: (هَلْ رَجُلٌ فِي الدّارِ؟)".

وأضيف إلى ما قاله ابن إياز أنّ سيبويه قال[10]:"ومما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله جلّ ثناؤهُ[11]: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ ، ولا يجوز، لا فيها أحدٌ إلا ضعيفا،

---

[1] . الأنباري / الإنصاف /٣٦٦/١ .
[2] . ابن إياز / المحصول/ ٦٠٣/١ .
[3] . ابن معطي/ الفصول/٢٠٢ .
[4] . سورة الصافات / ٤٧.
[5] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٤٨ (البيتين : ٥٦٩ ، ٥٧٠).
[6] . ابن إياز / المحصول/ ٦٠٥/١ .
[7] . انظر : سيبويه / الكتاب/٢٩٨/٢ .
[8] . ابن إياز / المحصول/ ٦٠٥/١ .
[9] . المبرّد / المقتضب/٣٥٩/٤.
[10] . سيبويه / الكتاب / ٢٩٩/٢.
[11] . سورة الصافات / ٤٧.

ولا يحسن لا فيك خيرٌ، فإن تكلمتَ بهِ لم يكن إلا رفعاً، لأنّ (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبة".

٥- تابع سيبويه في أنّ الاسم المنفي مضاف إلى المجرور قال في ألفيّته[١]:

وَقَدْ تَقُولُ : لا أبا لِعَمْرِو وَلا يَدَيْ لَهُ بِدَفْعِ الشَّرِّ

وَاللاَمُ مُقحَمٌ كَأنْ لَمْ يَثْبُتِ وَمِثْلُهُ :يَا بُؤْسَ لِلحَرْبِ الّتِي[٢]

وابن معطي هنا يتحدث عن اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه، فهي لام فاصلة أتت لتأكيد الإضافة، وعليه يرى أبن القوّاس أنّ في هذه اللام، وفيما أشبهها ثلاث لغات[٣]:"

الأولى: وهي الأفصح: أن تقول: لاَ أَبَ لكَ – فأب اسم لا وهو مبني لأنه مفرد، ولك خبره.

الثانية : لاَ أَبَا لكَ – وهي التي ذكرها في الكتاب، فالمنقول عن سيبويه ومن تابعه أنّ الاسم المنفي مضاف إلى المجرور، بدليل ثبوت الألف،فإنها لا تعود إلا في الإضافة، ولما لم تعمل لا إلا في النكرات، أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة .

الثالثة : لاَ أَبَاكَ – بغير لام وهي أضعفها".

ومعنى مقحم أي زائدة في محل لا تزاد فيه، فالمقحم زائد مخصوص، كما يرى ابن القوّاس[٤].

وذكر سيبويه ذلك في باب المنفي المضاف بلام الإضافة وقال[٥]:"اعلم أن التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت:"لاَ غُلاَمَ لكَ"، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا

---

[١] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٨(البيتين:٥٦٤ ،٥٦٥).

[٢] . البيت من مجزوء الكامل، وهولسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، جد طرفة بن العبد، وتتمة البيت:
وضَعَتْ أراهِطِ فاستراحوا (انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٢\٩٤٤/ وانظر: سيبويه / الكتاب/ ٢/٢٠٧/ وابن يعيش/ شرح المفصّل/ وابن جنّي/ الخصائص/٣/١٠٢/ والزجاجي / الجمل في النحو/١٨٩).
والشاهد في البيت قوله:"يَا بُؤْسَ لِلحَرْبِ" حيث جاءت اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتأكيد الإضافة.

[٣] . ابن القوّاس / شرح الألفية /٢/ ٩٤١ -٩٤٤.

[٤] . ابن القوّاس / شرح الألفية /٢/٩٤٤.

[٥] . سيبويه / الكتاب /٢/٢٧٦.

قلت:"لاَ مِثْلَ زَيْدٍ". والدليلُ على ذلك قول العرب: لاَ أَبَا لكَ، وَلاَ غُلاَمى لكَ، لا مُسْلَمِيْ لكَ".

ثامناً : المنصوبات :

١- اختار مذهب سيبويه في عدم جواز تقدم الحال على الظرف، قال في ألفيّته[1]:

فَلاَ تُقدّمْهَا عَلَى تَنْبِيهِ وَلا إِشَارَةٍ وَلاَ تَشْبِيهِ
وَلاَ عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلْ وَفِي سِوَاهَا إنْ تُقَدَّمْ لَمْ تُبَلْ

قال ابن القوّاس[2]:"أجاز الأخفش تقديم الحال على الظرف مطلقاً إن تقدم المبتدأ، نحو: زَيْدٌ وَاقِفاً خَلفكَ، ولم يجزه سيبويه"[3].

٢- اختار مذهب البصريين في أنه اشترط في التمييز أن يكون منكراً ، قال في ألفيته[4]:

وَمَا أَتَى مِثْلَ الحِسَانِ الأَعْبُدَا وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّراً مُوَحَّدَا
فَلَيْسَ تَمْيِيزاً وَوَجْهُ نَصْبِهِ تَشْبِيهُهُ لَفْظاً بِمَفْعُولٍ بِهِ

وقال في فصوله[5]:"التمييز: وهو تفسير مبهمٍ بجنس نكرة منصوبة مقدرة بمن". وأجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفةً مطلقاً[6]، واحتجوا بقوله تعالى[7]:﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ ، وذكر ابن اياز رأي المذهبين، فقال[8]:"وقوله: (نكرةٍ) يعني: أنّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا عند أهل البصرة، وأجاز الكوفيون تعريفه، وتعلقوا بقوله تعالى:[9]﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾

---

[1] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٣٢ (البيتين :٢٦٤ ،٢٦٥)
[2] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٥٦٢/١.
[3] . انظر : سيبويه / الكتاب / ١٢٤/٢.
[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة/٣٢ (البيتين: ٢٧٨،٢٧٩). الفصول / ١٨٨.
[5] . ابن معطي/ الفصول/١٨٨.
[6] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفيّة / ٥٨٠/١.
[7] . سورة البقرة / ١٣٠.
[8] . ابن إياز/ المحصول / ٤٦٢/١/ (وانظر : نفس المصدر /٥٠٨/١)
[9] . سورة البقرة/ ١٣٠.

٣- اختار مذهب سيبويه[١] والبصريين في ناصب المفعول معه، قال في ألفيّته[٢]:

ثُمَّ الّذِي سُمِّـيَ مَفْعُـولاً مَعَـهْ   تَنْـصِبُهُ إذْ مَـعَ وَاوٍ مَوْضِـعَهْ
نَحْوُ:اسْتَوَى المَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ   وَمَا لِزَيْـدٍ وَارْتِكَـابَ العَـارِ

وقال في فصوله[٣]:"المفعول معه، وهو اسم تصل إليه بواسطة واو تنوب عن مع، في المعنى لا في العمل،...، وتارة يلزم النصب، كقولك: سِرْتُ واللَّيلَ، ومالك وزيدا؟".

ويرى ابن القوّاس[٤] أنّهم اختلفوا في ناصب المفعول معه، والمختار النصب، أنه الفعل وهو رأي سيبويه[٥] ومن تابعه وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف لأنه ناب عن مع الظرفية، وذهب الزجاج: إلى أن الناصب له فعل مضمر بعد الواو، وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف.

وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن إياز[٦] في شرحه للفصول، وفصّل الأنباري[٧] القول في هذه المسألة الخلافية في الإنصاف.

تاسعاً : حروف الجر :

١- اختار رأي البصريين في عدِّ (كي) في نحو (كيمه) حرف جر، قال في ألفيته[٨]:

مِثَالُ: كَيْ كَيْمَهْ فِي الاسْتِخْبَارِ   فَمَـا عَلَيْـهَا احْكُمْ بِالانْجِـرَارِ

ذهب ابن القوّاس[٩] إلى أنّ جمهور البصريين[١٠] ذهبوا إلى أنّ "كي" في نحو "كيمه" حرف جر دخل على ما الاستفهامية، فحذِفَ ألفها، وعوض عنها هاء السكت، كما تحذف مع فيمه، وعمه وكمه وما في محل الجر.

---

[١] . انظر : سيبويه / الكتاب / ٣٠٧/١ -٣١٠.
[٢] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٣٣(البيتين: ٢٨٥، ٢٨٦).
[٣] . ابن معطي / الفصول / ١٩٣.
[٤] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٥٧٨/١.
[٥] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٢٩٨/١، ٢٩٩، ٣٠٢.
[٦] . انظر : ابن إياز / المحصول / ٥١٨/١ – ٥٢١ / وانظر : هامش صفحة٥١٩.
[٧] . انظر : الأنباري / الإنصاف / ٢٤٨/١ -٢٥٠ .
[٨] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/ ٢٤ (البيت:١٢٧).
[٩] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٣٧٧/١ ، (انظر: الأنباري/ الإنصاف / ٥٧٠/٢ -٥٧٤)
[١٠] . قال سيبويه:"ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام".(انظر:سيبويه/الكتاب/٦/٣/والأنباري/الإنصاف/٥٧٠/٢).

وذهب الكوفيون[1] إلى أنها الدّاخلة على الفعل و(ما) في محل النصب بالفعل المقدر بعدها، وهو اختيار صاحب المفصل[2].

٢- وافق البصريين في عدِّ (ربّ) حرفاً من حروف الجرِّ، قال في ألفيته[3]:

وَرُبَّ لِلتَّقلِيلِ فِـي المُنَكَّـرِ كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلاً قُرِي

وقال في فصوله[4]:" ورُبّ: وهي للتقليل، نظيره كم في التكثير، ولها صدر الكلام، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها، ظاهراً أو مقدراً محذوفاً، فالظاهر نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لقيتُ، والعامل في رُبَّ: لقيتُ".

جزم ابن القوّاس[5] بأنّ معنى رب: التقليل في أصل الوضع، وهي عند جمهور البصريين[6] حرف جر، وذهب الأخفش والكوفيون[7] إلى أنّها اسم. وإلى مثله ذهب ابن إياز[8]، فقال:" ربَّ: حرف جرّ عند البصري، ومعناه: التقليل".

٣- عدّ حاشى وخلا من حروف الجر على مذهب سيبويه والبصريين، قال في ألفيّته[9]:

القَوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوفِ الجَرِّ وَالقَسَمُ اعْتَقَبَهَا فِي الذِّكْـرِ

مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَى وَعَنْ وَحَاشَى وَعَدَا ثُمَّ خَلاَ

وقال في موضع آخر من ألفيته[10]:

وَعِنْـدَ سِـيبَوَيْهِ حَاشَـا تَخْفِـضُ وَمَـنْ سِـوَاهُ الجَـرَّ لا يَعْتَـرِضُ

وقال في فصوله[11]:"والمتردّدُ بين الحرفية والفعلية: حاشا،عند غير سيبويه، وخلا وعدا".

---

[1] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/٥٧٠/٢ -٥٧٤.

[2] . قال الزمخشري:" وكي في قولهم كيمه من حروف الجر بمعنى لمه "بذلك يكون على رأي البصريين وليس الكوفيين كما ذكر ابن القوّاس،(انظر: ابن يعيش/شرح المفصّل/٤٩/٨).

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / (البيت:١٤٢).

[4] . ابن معطي / الفصول /٢١٥.

[5] . ابن القوّاس/ شرح الألفيّة /٤٠١/١..

[6] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٤٢٠/١ / وانظر : الأنباري/ الإنصاف/٨٣٢/٢.

[7] . الأنباري/ الإنصاف /٨٣٢/٢.

[8] . ابن إياز / المحصول/ ٧٠٧/٢ /وانظر : سيبويه / الكتاب /٤٢٠/١ / والأنباري / الإنصاف ٨٣٢.

[9] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٢٤ (البيتين: ١٢٣ ،١٢٤).

[10] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٣٤ (البيت: ٢٩٩).

[11] . ابن معطي / الفصول / ٢١٨.

وأكّدّ ابن إياز في شرحه[1] أنّ سيبويه[2]، وأكثر البصريين[3] ذهبوا إلى أنّ (حاشا) لا تكون إلا حرف جرٍّ، وذهب الكوفيون[4] إلى أنها فعلٌ أبدا. وذهب المبّرد[5] إلى الاشتراك، ونقل عن الفراء أنّه قال: (حاشا) فعل لا فاعل له، وأما (خلا) فالأكثر فيها النصب، وحكى سيبويه، وغيره الجرّ بها، وتعلُّقها بالفعل أيضا إذا جرَّتْ.

وما قاله سيبويه[6]:"وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: مَا أَتَانِي القوْمَ خَلاَ عبداللهِ، فيجعل خلا بمنزلة حاشا".

٤- اختار مذهب سيبويه في زيادة حرف الجرّ (مِنْ) قال في ألفيّته[7]:

وَالبَاءُ لِلإلْصَاقِ قَدْ تُزَادُ كَمَا تُزَادُ مِنْ فَلاَ تُرَادُ
شَاهِدُهُ كَفَى بِهِ شَهِيدَاً[8] وَمَا بِهِ مِنْ أَحَدٍ مِنْ زِيدَا

وقال في فصوله[9]:"فللازم الحرفية والجرّ: مِنْ، وهي لابتداء الغاية، وزائدة مع الفاعل والمفعول والمبتدأ، والباء للإلصاق، وزائدة كمِنْ". وذهب ابن القوّاس[10] إلى أنّ (مِنْ) لا تزاد عند سيبويه إلا في غير الموجب مطلقا أي النفي والنهي والاستفهام داخلة على نكرة، وأجاز الكوفيون والأخفش[11] زيادتها في الموجب محتجين بقوله تعالى[12]:﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾".

---

[1] . ابن إياز / المحصول/ ٧٢٨/٢، ٧٣٠.
[2] . سيبويه / الكتاب / ٣٠٩/٢.
[3] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/٢٧٨/١، ٢٨٠.
[4] . الأنباري/ الإنصاف /٢٧٨/١.
[5] . قال المبرّد:" وما كان حرفا سوى (إلا) فحاشا، وخلا، وما كان فعلا فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف/ (المقتضب/٣٩١/٤).
[6] . المبرد/ المقتضب/ ٣٤٩/٢ -٣٥٠ / وانظر: الأنباري / الإنصاف /٢٧٨/١ - ٢٨٠.
[7] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٢٥ (البيتين :١٣٨، ١٣٩).
[8] . سورة النساء / ٧٩/وسورة الرعد / ٤٣/وسورة الإسراء / ٩٦.
[9] . ابن معطي / الفصول / ٢١٣.
[10] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٣٩٨/١، ٣٩٩/وانظر: ابن إياز /المحصول/٦٩٢/٢ – ٦٩٦.
[11] . انظر : الأنباري / الإنصاف /٣٧٦/١.
[12] . سورة نوح / ٤.

وما قاله سيبويه[1]:"وأمّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن[2]...،وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه لكان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنّها تجر لأنها حرف إضافة وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رجلٍ...،ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً ولكنه أكّد بمن".

٥- ذكر "عداً" مع حروف الجر، قال في ألفيته[3]:

القَوَلُ فِي ذِكْرِ حُرُوفِ الجَرِّ وَالقَسَمُ اعْتَقَبَهَا فِي الذِّكْرِ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبّ وَعَلَـى وَعَنْ وَحَاشَى وَعَدَا ثمّ خَلَا

وقال في فصوله[4]:" والمتردِّدُ بين الحرفِّية والفعليّة: حاشا عند عنبر سيبويه[5] وخلا، وعداً".وقال ابن إياز في المحصول شارحاً لقوله[6]:"وأما "عداً" فالأكثر النصب بها، كما تبين، قال السيرافي: لم يرو الجرَّ بها إلا أبو الحسن الأخفش[7]، فإذا جرّت تعلقت بالفعل قبلها".

عاشراً: التعجب :

١- اختار مذهب البصريين في (ما) في نحو: ما أفَعَلَ، وقال إنها مبتدأ منكّر، قال في ألفيّته[8]:

تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ خَالِداً فـ"مَا" مُبْتَدَأٌ مُنَكَّــرٌ قَدْ أُبْهِمَــا

وقال في فصوله[9]:"وإعراب: مَا أَحْسَنَ زَيْداً:"ما": اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة".أما ابن القوّاس فقال في شرح البيت[10]:"فاعلم: أن (ما) في نحو: مَا أَفْعَلَ، اسم

---

[1] . سيبويه / الكتاب / ٤/٢٢٤ -٢٢٥.

[2] . أجاز الكوفيون أن تكون لابتداء الغاية في الزمان (انظر : الأنباري / الإنصاف / ١/٣٧٠ -٣٧٦).

[3] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٢٤(البيتين :١٢٣، ١٢٤).

[4] . ابن معطي/ الفصول/٢١٨.

[5] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٢/٣٠٩، ٣٤٩.

[6] . ابن إياز/ المحصول/٢/٧٣٠.

[7] . قال ابن يعيش:"ولم يذكر أحد من النحويين الخفض بـ (عدا) إلا أبو الحسن الأخفش، فانّه قرنها مع (خلا) في الجرّ/(انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٨/٤٩).

[8] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٩ (البيت:٥٧٥).

[9] . ابن معطي / الفصول /١٧٩.

[10] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٢/٩٥٨.

بدليل عود الضمير عليها، واختلف فيها بعد اتفاقهم على أنها مبتدأ، فذهب سيبويه[١] والخليل ومن تابعهما إلى أنها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة، وهو اختيار المصنِّف". وذكر ابن القوّاس[٢] رأي الأخفش[٣] والفراء في هذه المسألة.

وما قاله ابن القوّاس، قاله قبله ابن إياز[٤] في المحصول، إلا أنه لم يأت على ذكر الخليل، واكتفى بذكر سيبويه، وقال: هو اختيار الأكثر.

وأعرب ابن معطي (أَحْسَنَ) في نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، فعلٌ ماض، قال في فصوله[٥]:"وأَحْسَنَ: فعلٌ ماضٍ". وقال ابن إياز[٦] :" وقوله: (وأَحْسَنَ : فعلٌ ماضٍ)، هذا مذهب البصريين[٧]".

٢- قال بأن صيغة التعجب (أفعِل بِهِ) في لفظها فعل أمر ومعناها التعجب، قال في ألفيّته[٨]:

وَخَالِدٌ مُنْتَصِبٌ بـ "أَحْسَنَا" وَإِنْ تَقُلْ : أَحْسِنْ بِخَالِدٍ هُنَا
فَاللّفْظُ لفْظُ الأمْرِ وَالمَعْنَى خَبَرْ مَعْنَاهُ : مَا أَحْسَنَهُ وَقَدْ ظَهَرْ

يرى ابن القوّاس[٩] أنّ قوله:"وإن تقل أحسن بخالدٍ هنا"، فيها مذهبان:

أحدهما: لجمهور النحاة، واختاره المصنِّف، وهو أن لفظه الأمر، ومعناهُ التعجب، فالأصل في أحسن بزيد: أحسن زيد.

وثانيهما: للأخفش، وحُكيَ عن الكوفيين، والزجاج، واختاره الزمخشري[١٠] في المفصل أنّه: أمرٌ حقيقة".

---

١ . انظر : سيبويه/ الكتاب / ٧٢/١ - ٧٣

٢ . ابن القوّاس / شرح الألفية/٩٥٨/٢ .

٣ . انظر : رأي الأخفش بالتفصيل في شرح المفصل لابن يعيش/٧ /١٤٩ .

٤ . انظر : ابن إياز / المحصول ٣٧٦/١ -٣٧٧.

٥ . ابن معطي / الفصول/ ١٧٩.

٦ . ابن إياز / المحصول/ ٣٧٧/١ -٣٧٨.

٧ . ذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ، واليه ذهب الكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم،(انظر: الأنباري/ الإنصاف/١٢٦/١).

٨ . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٩ (البيتين: ٥٧٦، ٥٧٧).

٩ . ابن القوّاس / شرح الألفية /٩٥٨/٢.

١٠ . لم يقل الزمخشري أنّه أمر حقيقة ،والصحيح أنّه قال أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، وقال ابن يعيش شارحاً:" اللفظ لفظ الأمر، ومعناه الخبر (انظر : ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١٤٧/٧).

٣- يذهب في فصوله[١] إلى أن فعلي التعجب لا يتصرّفان، ولا يفصل بينهما وبين معموليهما، ولا يتقدم معمولاهما، وكذلك قال في ألفيته[٢]:

وَلا تُصَرّفْهُ وَلا تُقَدِّمَا مَعْمُولَهُ وَلا تَحُلْ بَيْنَهُمَا

قال ابن إياز[٣]:"وأمّا الفصل بينهما وبين معموليهما ففيه تفصيل: فإن كان بغير ظرف أو جار ومجرور، فقد اتفقوا على أنه لا يجوز، وان كان بأحدهما ففيه خلاف. واختيار المصنّف أنّه لا يجوز، وهو رأي الأخفش، والمبرّد[٤]، واحتجوا بأشياء، واختار آخرون[٥] جواز الفصل، واحتجوا بأشياء".

٤- منع التعجب من البياض والسواد، فلا يجوز: ما أبيضه، ولا ما أسوده، قال في ألفيته[٦]:

وَاللَّـوْنُ وَالخِلَـقُ إنْ عَجِبْتَـا بَنَيْـتَ مِنْهَـا مَـصْدَرًا وَجِئْتَـا

بِالفِعْـلِ نَحْـوُ: ماأشَـدَّ حُمْرَتَـهُ وَنَحْوَ : مَـا أوْضَـحَ مِنْـهُ بُلجَتَـهْ[٧]

إِذْ فِعْـلُ كُـلِّ خِلْقَـةٍ وَلَـوْنِ مُجَاوِزٌ ثلاثـةً فـي اللَّـونِ

وقال في فصوله[٨]:"وإن أردت التَعَجُّبَ من اللون والخِلقةِ أو الزائد على ثلاثة أحرف أتيت بأشدّ أو أكثر، ولا تقول: مَا أَبْيَضَهُ وَلا مَا أَسْوَدَهُ، ولكن: ما أَشَدَّ سَوَادَهُ، فإن قلت: مَا أَسْوَدَ زَيْداً، من السِّيادة جاز".

اتفق ابن إياز[٩]، وابن القوّاس[١٠] على أنّ الكوفيين أجازوا التعجب من فعل السواد والبياض لأنهما أصل الألوان. وذهب البصريون[١١] إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

---

[١] . ابن معطي / الفصول/١٧٩.

[٢] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤٩ (البيت:٥٧٨).

[٣] . ابن إياز / المحصول /٣٧٩/١ -٣٨١.

[٤] . انظر : المبرّد/ المقتضب/١٧٨/٤ / وابن القوّاس / شرح الألفية /٩٦١/٢.

[٥] . أجازه الجرمي، وغيره قياساً على أن وعلى نعم و بئس (انظر : ابن القوّاس /شرح الألفية ،٩٦١/٢) وأجازه الشلوبين وقال أنّه الصّواب (انظر : ابن إياز/ المحصول/ ٣٨١/١).

[٦] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٤٩(الأبيات : ٥٨٠ ،٥٨١، ٥٨٢).

[٧] . البلجة ، بياض ما بين الحاجبين/(ابن القوّاس/ شرح الألفية/ ٩٦٥/٢).

[٨] . ابن معطي / الفصول/ ١٧٩.

[٩] . ابن إياز / المحصول /٣٨١/١.

[١٠] . ابن القوّاس/ شرح الألفية / ٩٦٣/٢ .

[١١] . انظر : الأنباري / الإنصاف /١/ ١٤٨ -١٥٥.

حادي عشر : التوابع :

١- اشْتَرَطَ في (لكن) العاطفة أن تكون للاستدراك بعد الجحد قال في فصوله[١]:"ولكن للاستدراك[٢] بعد الجحد".

قال ابن إياز[٣]:"هذا مذهب البصريين[٤]، كقولك: (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو)...، لأن معناها: الاستدراك، فلا بد من مخالفة ما بعدها ما قبلها، وأجاز الكوفيّ[٥] العطف بها في الإيجاب قياساً على بل، وقوله بعد الجحد: فيقصد به ما قاله سيبويه[٦]:"فإن قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ طالِحٍ، فهو محالٌ لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي".

٢- اختار مذهب البصريين بأنّ (الواو) العاطفة تفيد الجمع بلا ترتيب، قال في ألفيته[٧]:

الوَاوُ لِلجَمْعِ بِلاَ تَرْتِـيبِ وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَعْـقِـيبِ

وقال في فصوله[٨]:"وعطف النّسَقِ بالحروف، وهي عشرة: الواو للجمع بلا ترتيب".

وذكر ابن القوّاس أنّ[٩] ابن بابشاذ قال بأنّه مذهب البصريين مطلقاً وأكثر الكوفيين، ونقل عن الكسائي والفراء وثعلب أنّها تفيد الترتيب، وبه قال بعض الفقهاء. وكان لابن إياز[١٠] رأي أخر مخالف لما قاله ابن بابشاذ حيث قال نقلا عن السيرافي:" إن هناك إجماعاً بين نحاة المذهبين (الكوفي والبصري) على أن الواو للجمع من غير ترتيب". ولكني أرى أنّ الرأي الراجح هو ما قاله ابن بابشاذ، وذلك لوجود ما يؤيده في كتب النحو[١١].

---

[١] . ابن معطي / الفصول / ٢٣٧ .

[٢] . انظر : ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤١(البيتين :٤٤٢، ٤٤٣)

[٣] . ابن إياز / المحصول/ ٨٨٩/٢.

[٤] . انظر : المبرّد/ المقتضب/١٠٧/٤ – ١٠٨.

[٥] . اعتاد ابن إياز أن في محصوله أن يعبّر عن أتباع المذهب البصري بقوله:"البصريّ"، وعن أتباع المذهب الكوفي بقوله: "الكوفيّ"، وهذا منهجه في كتابه.

[٦] . سيبويه / الكتاب / ٤٣٥/١.

[٧] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤١(البيت:٤٣٩).

[٨] . ابن معطي / الفصول /٢٣٦.

[٩] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٧٧٦/١.

[١٠] . انظر : ابن اياز / المحصول /٨٨٢/٢.

[١١] . انظر:سيبويه/الكتاب/٤٣٧/١ -٤٣٨/وابن يعيش/شرح المفصل/ ٩٠/٨/وشرح ابن عقيل/ ١٩١/٢ -١٩٢.

٣- لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار، قال في ألفيّته[1]:

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إنْ عَطَفْتَا عَلَيْه جِـــيءْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا

نَحْـــوُ : مَضَــى بِهِ وَبِالغُلاَمِ وَشَــذَّ مِنْــهُ بِكَ وَالأَيّامِ

وقال في فصوله[2]:"وكلُّ الأسماء يعطفُ بعضُها على بعض، وكذلك الأفعال، إلا المضمر المجرورَ، فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجارِّ".المضمر المجرور المحل لا يجوز العطف عليه عند البصريين[3] كما يرى ابن إياز[4]، وابن القوّاس[5] إلا بإعادة الجار، نحو: مَرَرْتُ بِكِ وَبِزَيْدٍ، وفي التنزيل[6]: ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾، وأجازه الكوفيون[7] مطلقاً. وهناك رأي آخر لابن برهان نقلاً عن الجرمي أنّه يجيز العطف على المضمر المجرور بعد تأكيده، ولا يعيد الجار، فيقول: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيدٍ)[8].

٤- لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده، قال في ألفيّته[9]:

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إنْ وَصَلْتَهُ فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ

كَمِثْلِ : سِرْنَا نَحـْنُ وَالْغُــلامُ وَلا تَسِرْ أَنْتَ وَلا الأَقْوَامُ

وقال في فصوله[10]:"وأمّا المضمر المرفوع المتصل فلا يعطف عليه إلا بتأكيد، أو ما يسدّ مسدَّ التأكيد". وذكر ابن القوّاس[11] أنّه لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل عند البصريين[12] إلا إذا أكد بمضمر منفصل، أو يكون في الكلام ما يقوم مقام التوكيد، وهذا ما أكده ابن إياز[13].

---

[1] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٢(البيتين :٤٥١، ٤٥٢).
[2] . ابن معطي / الفصول / ٢٣٧.
[3] . انظر: الأنباري / الإنصاف / ٤٦٣/٢ - ٤٧٤.
[4] . ابن إياز/ المحصول/ ٨٩٤/٢ .
[5] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٧٩٦/٢.
[6] . سورة الأحزاب / ٧.
[7] . ابن القوّاس / شرح الألفية/٧٩٦/٢.
[8] . ابن إياز/ المحصول / ٨٩٦/٢ .
[9] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٤٢ (البيتين:٤٤٨، ٤٤٩).
[10] . ابن معطي / الفصول /٢٣٧ .
[11] . ابن القوّاس / شرح الألفيّة / ٧٩٣/٢.
[12] . الأنباري/ الإنصاف /٤٧٤/٢ - ٤٧٧ .
[13] . انظر: ابن إياز / المحصول / ٨٩٦/٢ -٨٩٩ .

٥- قال إنّ العطف على الموضع في (إنَّ) يكون بالرفع بعد الخبر قال في ألفيّته[١]:

وَاعْطِفْ عَلَى المَوْضِعِ فِي إنَّ كَـ (لا) بِالرَّفْـعِ بَعْـدَ خَبَـــرٍ تَكَمَّـــــلا

يرى ابن القوّاس[٢] أنّ جواز العطف بالرفع على الموضع فمما تتفرد به (إن) اتفاقا، نحو:إنّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ وَعَمْراً وَعَمْرٌو، ويرى أنّ البصري لا يجيز العطف على الموضع إلا بعد مضي الخبر مطلقاً، وأما العطف قبل الخبر فالنصب لا غير نحو: إنّ زيداً وعمراً قائمان، ولا بدّ من تثنية الخبر.

وينقل ابن القوّاس[٣] أجازة الكوفيين العطف قبل الخبر بشرط عدم ظهور الإعراب في الاسم، نحو: إنِّي وَزَيْدٌ نَائِمَان، وأجازه الكسائي مطلقاً.

وعالج الأنباري[٤] هذه المسألة، وأطال في شرحها، وسبق فيها ما ذكره ابن القوّاس، إلا أن ابن القوّاس لم يشر إلى رأي الفراء[٥] فيها.

٦- **منع توكيد النكرة في التكرار المعنوي على مذهب البصريين،** قال في ألفيّته[٦]:

وقل لأُنثى : جُمَعٌ إذ تُجْمَعُ والنّكِرَاتُ لم تُؤَكَّدْ جُمَعُ

وقال في فصوله[٧]:"ويتبع أجْمَعَ: أكْتَعُ، أبصَعُ، أبتعُ، ولا يؤكَّدُ بها إلا المعارِفُ، دون النكرات".وذهب ابن القوّاس[٨] إلى أنّ قوله:"والنكرات لم تؤكد جمع"، يريد به: المعنوي، لأن التوكيد إذا كان لفظياً، فلا خلاف بين النحاة في جواز توكيد النكرة مطلقاً نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ رَجُلٌ، وأمّا المعنوي فمنعه البصريون[٩] مطلقاً، وأجازه الكوفيون[١٠] في النكرة المحدودة.

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٤٨ (البيت:٥٧٣).

[٢] . ابن القوّاس / شرح الألفية /٩٥١/٢ -٩٥٥ .

[٣] . ابن القوّاس / شرح الألفية /٩٥٥/٢ .

[٤] . انظر : الأنباري /الإنصاف / ١٨٥/١ -١٩٥ .

[٥] . ذهب أبو زكريا يحيى ين زياد الفراء إلى أنه لا يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) (انظر : ابن الأنباري/ الإنصاف /١٨٦/١).

[٦] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٤١ (البيت:٤٣١).

[٧] . ابن معطي / الفصول /٢٣٦.

[٨] . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ١/ ٧٦٣ - ٧٦٤

[٩] . انظر : الأنباري / الإنصاف / ٤٥١/٢ -٤٥٥

٧- **ووافق مذهب المبرِّد بإحلال المبدل مكان البدل،** قال في ألفيّته[٢]:

وَالْبَدَلُ اقدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ   مِنْهُ فَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الأَوَّلِ

وقال في فصوله[٣]:"وهو تفسير اسم باسم، يقدّرُ إحلاله في محل الأول".

وعلّق ابن القوّاس[٤] بقوله:" وقول المصنِّف:"والبدل اقدره مكان المبدل" يحتمل أنه يريد بقوله أقدره مكان المبدل اطرح الأول، لأنه يرى مذهب المبرّد[٥]، ولوجوب ذلك في بدل الغلط".

وقال ابن إياز[٦]:" وبقوله:" يقدر إحلاله محل الأول"، يخرج الوصف، والتوكيد، وعطف البيان، فإن كلَّ واحد منها ليس حالاً محلّ الأول، وهذا مذهب المبرِّد".

ثاني عشر: الجوازم :

١- **اختار مذهب البصريين في العامل في فعلي الشرط والجزاء،** قال في فصوله[٧]:" وأمَّا ما يجزم فعلين، فهو: إنْ، وما يتضمّن معناها، والذي يتضمّن معناها: أسماء وظروف زمان، وظروف مكان.

ويرى ابن إياز[٨] في شرح الفصول أنّ المصنّف قد اختار إنَّ الجازم للفعلين حرف الشرط، وهو رأي جماعة، وذلك لأنه اقتضاهما وربط أحدهما بالآخر، فوجب أن يعمل فيهما قياساً على حرف التشبيه، و(ظننت) وأخواتها. واكتفى بقوله:" وهو رأي جماعة"، ولكنه لم يسم أحداً من هذه الجماعة.

ولكن ابن القوّاس فصّل في هذه المسألة مجموعة من الآراء، فقال[٩]:"

أحدها: لسيبويه وجمهور البصريين[١]: وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط ، وكلاهما عمل في الجزاء، ونقل عن سيبويه: أن أداة الشرط عملت فيهما، لأنها تقتضيهما، لكن عمله في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بواسطة الشرط.

---

١ . انظر : الأنباري/ الإنصاف / ٢/ ٤٥١ -٤٥٥/ وانظر: ابن إياز / المحصول / ٢/ ٨٧٤ .

٢ . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٤٢(البيت :٤٥٣).

٣ . ابن معطي / الفصول /٢٣٨.

٤ . ابن القوّاس / شرح الألفيّة / ٢/ ٨٠١ .

٥ . المبرّد/ المقتضب/٤/٣٩٩.

٦ . ابن إياز / المحصول /٢/ ٩٠١.

٧ . ابن معطي/ الفصول/٢٠٦.

٨ . ابن إياز/ المحصول/٢/٦٣٣

٩ . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١/٣٣١.

وثانيها: لأبي الحسن – الأخفش الأوسط –: وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط ، والشرط عمل في الجزاء، لئلا يعمل عاملان في معمول واحد.

وثالثها: أنها عملت فيهما معاً من غير توسط، لاقتضائها الفعلين.

ورابعها: للكوفيين[2]: وهو أنها عملت في الشرط، والجزاء مجزوم، إما على الجواب، أو لأنه مجاور المجزوم، كما يجر الاسم إذا جاور المجرور.

خامسها: للمازني[3]: وهو أنّ الفعلين سكنا، لأنهما وقعا حيث لا تقع الأسماء، فهما مبنيان، وقيل مذهبه أنّ الثاني مبني دون الأول.

ثالث عشر: النداء والترخيم :

١- **العامل في المنادى،** قال في ألفيته[4]:

وَكُــلُّ مَــا نَادَيْتَــهُ مَفْعُــولُ وَهْوَ لِفِعْـلٍ مُـضْمَرٍ مَعْمُـولُ

ذكر ابن القوّاس[5] العامل في المنادى قائلاً:"ذهب سيبويه[6] وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار، وهو اختيار المصنف، بدليل قوله: وهو لفعلٍ مضمرٍ معمول".

٢- **اختار أن يعوض عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى،** فيقال: اللّهُمَّ، قال في ألفيّته[7]:

وَأَحْــرُفُ النِّــدَاءِ قَــدْ تَنْحَــذِفُ كَمِثْــلِ :"رَبَّنَــا"[8] وَمِثْــلِ "يُوسُــفُ"[9]

---

[1] . انظر : الأنباري / الإنصاف /٢/٦٠٢.

[2] . الأنباري / الإنصاف /٢/٦٠٢.

[3] . انظر : الأنباري / الإنصاف /٢/٦٠٢.

[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٥٢ (البيت:٦٤١).

[5] . ابن القواس / شرح الألفية /٢/١٠٣٤ .

[6] . قال سيبويه:"إعلم أن النداء، كلّ اسم مضاف فيه فهو نصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره/ (الكتاب/٢/١٨٢).

[7] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/ ٥٣(البيتين:٦٤٨، ٦٤٩) /وانظر : الدّرّة الألفية/٥٥(البيتين:٦٨٥، ٦٨٦).

[8] . سورة البقرة /٢٨٦.

[9] . سورة يوسف /٢٩.

إلَّـا عَــنِ اسْــمِ اللّــهِ وَالإشَــارَهْ فَالحَـذْفُ فِيهِمَـا احْـذَرِ اخْتِـصَارَهْ

وقال في فصوله[١]:"وقد يعوَّض عن حرف النداء الميمُ في اسم الله تعالى: فتقول: اللّهُمَّ". والميم عوض من (يا) النداء عند البصريين[٢]، كما قال ابن إياز[٣]، بدليل أنّه لا يجوز الجمع بينهما إلا في ضرورة، وفي التعويض محافظة على سلامة هذا الاسم المعظّم، جلَّ مسمّاه وصيانته عن الحذف، وهو اختيار ابن جني في الخصائص[٤].

٣- **منع نداء ما فيه ألف ولام،** قال في ألفيته[٥]:

وَمَا لَنَـا اسْـمٌ فِيـهِ لامٌ وَأَلِـفْ نُودِي بِلا أيٍّ سِـوَى اللَّـهِ[٦] وُصِـفْ

تَمْثِيــلُ "أيّ" فِـــي نِــدَاءِ المَعْرِفَـــهْ يَا أَيُّهَا الإنْسَانُ وَالقَـصْدُ الـصِّفَــه

وَلاَ تَقُلْ: رَجُـلُ تَعْنِـي :يَـا رَجُــلْ وَمَا عَدَا ذَيْـنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُــلْ

وقال في فصوله[٧]:"لا يدخل حرف النداء على اسم فيه الألف واللام إلا هذا الاسم ولكن يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام بأيّ فتقـول يـا أيّهـا الرَّجُـلُ، وإن شـئت: يـا أَيُّهَـذَا الرّجُلُ".

صرّح ابن القوّاس[٨] بأنّه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام عند البصريين لامتناع اجتماع معرفتين على معرِّف واحد، لأن حرف النداء يفيد تعريف القصد،واللام إما

---

[١] . ابن معطي/ الفصول/٢١٢.

[٢] . قال الخليل رحمه الله:"اللهمّ نداءٌ والميم ها هنا بدل من يا"(انظر : سيبويه/الكتاب /١٩٦/٢)/وقال سيبويه:" وقولهم اللّهم، حذفوا"يا" وألحقوا الميم عوضاً"/(سيبويه/الكتاب/٢٥/١) /والأنباري/الإنصاف/٣٤١/١- ٣٤٥.

[٣] . ابن إياز /المحصول/ ٦٨٣/٢ / وانظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٠٨٢/٢.

[٤]. ابن جني / عثمان ابن جنّي/الخصائص/(تحقيق: محمد علي النجار)/دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١٩٩٠/٤م/٢٦٦/١/ وانظر : ابن جني/اللمع/ ٨٣.

[٥] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٣ (الأبيات : ٦٥٣،٦٥٢،٦٥١).

[٦] . انظر : سيبويه/ الكتاب /١٩٥/٢ – ١٩٦ .

[٧] . ابن معطي/ الفصول/٢١٢.

[٨] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٠٤٢/٢ – ١٠٤٣ .

لتعريف العهد أو الحضور، وأجاز الكوفيون[1] نداء ما فيه الألف واللام مطلقاً قياسا على نداء المضاف والعلم.

ومن الجدير ذكره هنا أنّ هذه المسالة قد أخذت حظاً وافراً من الدراسة، ولكني لم أجد من شرّاح ابن معطي من تطرق إلى رأي سيبويه فيها واكتفوا بالإعمام، فسيبويه كان قاطعاً في هذه المسألة فقال[2]:"واعلم أنّهُ لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام ألبتّـة، إلا أنهم قد قالوا: يَا اللهُ اغْفِرْ لَنَا، وذلك من قبل أنّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم".

٤- **ذهب إلى أن الترخيم هو: حذف آخر الاسم الزائد على ثلاثة أحرف**، قال في ألفيته[3]:

ثُمَّ إِذَا زَادَ الْمُنَادَى العَلَمُ   عَلَـى ثلاثـةٍ فَقَـدْ يُـرَخَّمُ

وقال في فصوله[4]:"ومن خصائص النداء الترخيم، وهو حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف، تقول في حارث: يا حارِ".

قال ابن إياز[5]:" وقوله:"الزائد على ثلاثة أحرف"، هذا معتبر عند البصريين[6]، وذلك لأن أقل أصول الأسماء المعربة الثلاثية، وهي خفيفة، فلو رخِّم الثلاثي لنقص عن أقل الأصول، ولأجحف به". وإلى هذا الرأي ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي[7] من الكوفيين، وأجاز الفراء[8] ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، ومن الكوفيين[9] من يجوز ترخيمه مطلقاً.

---

[1] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١/٣٣٥.

[2] . سيبويه/ الكتاب/٢/١٩٥.

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٤(البيت : ٦٧٠).

[4] . ابن معطي/ الفصول/٢١١.

[5] . ابن إياز/ المحصول/٢/٦٧١.

[6] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١/٣٥٦ – ٣٦٠.

[7] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١/٣٥٧.

[8] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٢/٦٧١، وابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٠٦٧/ والأنباري/ الإنصاف/١/٣٥٦.

[9] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٠٦٧.

٥- **اختار مذهب سيبويه بأنّ الاسم المرخّم لا يكون مضافاً،** قال في فصوله[١]:"الترخيم، هو: حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف، إذا لم يكن مضافاً".وسيبويه[٢] يرى بأنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف لأنهما غير مناديين، ولا يرخم مضافاً ولا اسم منّون في النداء.

ولم يشر أحد من شرّاح ابن معطي إلى هذا الاختيار، ولكنّي وفي كثير من الآراء أعرضها على الكتاب لسيبويه لعلّي أجد لها أساسا عنده، وأجاز الكوفيون[٣] ترخيم المضاف إليه قياسا على المركب.

٦- **في باب الترخيم ، قال بأنّ ما يحذف منه حرفان إذا زيدا معا، يكون الحذف للحرفين الزائدين معا، قال في ألفيته**[٤]:

وَتَحْـذِفُ الحَـرْفَيْنِ إنْ زِيـدَا مَعَـا   تَقُولُ:"يَـا عُـثْمَ وَيَـا أَسْـمَ اسْـمَعَا"

تُرِيـدُ عُثْمَـانَ وَأَسْمَـــاءَ وَقُـــلْ   يَا مَنْصُ يَا عُـمَّ وَيَـا زِحْـلِ فَـزِلْ

وقال في فصوله[٥]:" وأما المحذوف منه حرفان، وهو ما آخره ألف التأنيث ممدودة، أو ما قبل آخره حرف مدٍّ ولين زائدٌ".

قال ابن القوّاس[٦]:"ما يحذف منه حرفان، فعلى أقسام: **أحدهما:** الألف والنون نحو:عثمان ومروان، فقال: يا عثم ويا مرو، **وثانيهما:** ألف التأنيث نحو حمراء، وأسماء فيقال يا حمر ويا أسم، وهذا مذهب سيبويه".

وقول ابن القوّاس: إنّما هو إشارة إلى قول سيبويه[١]:"هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد، وذلك قولك في عثمان: يا عُثْمُ أقبلْ، وفي مروان: يامَرْوَ أقبل، وفي أسماء: يا أَسْمَ أقبلي".

---

[١] . ابن معطي/ الفصول/٢١١.

[٢] . سيبويه/ الكتاب/٢/٢٤٠.

[٣] . انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٠٦٧/ والأنباري/ الإنصاف/١/٣٤٧.

[٤] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٤ – ٥٥(البيتين : ٦٧٨،٦٧٩).

[٥] . ابن معطي/ الفصول/٢١١.

[٦] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٠٧١ – ١٠٧٢.

رابع عشر: العدد :

١- **اختار تعريف الأول عند حديثه عن العدد المركب، قال في ألفيته**[٢]:

وَعَرِّفِ الثَّانِيَ فِي الآحَادِ   وَأَوّلاً رُكِّبَ فِي الأَعْدَادِ

وقال في فصوله[٣]:"وفي المركّب تعرِّف الأول، فتقول: الأحَد عشَر درهماً".

وقال ابن القوّاس شارحاً البيت السابق[٤]:" وأما المركب ففيه ثلاثة أقوال:

أحدهما: جمهور البصريين[٥]، وهو أن يعرّف الاسم الأول لانفراده نحو: الأحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، والاثْنَتَي عَشْرَةَ امْرَأَة، إلى التِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وهو اختيار المصنّف، وأشار إليه بقوله: وأولا رُكِّبَ فِي الأَعْدَادِ.

وثانيهما: للكوفيين والأخفش[٦] وهو أن يعرّف الاسمان معاً دون المميز، فيقال: الأحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَماً.

وثالثهما: لقوم من الكوفيين وهو أن يعرّف الاسمان معاً والمميز، فيقال: الأحَدَ الْعَشَرَ الدِرْهَمْ".

٢- **لا يجوز إضافة النـّيـّف إلى العشرة، قال في ألفيته**[٧]:

فَإِنْ تَجَاوَزْتَ أَقلَّ العَدَدِ   جِـئْـتَ بِنَيِّـفٍ كَمِثْلِ أحَدِ

وقال في فصوله[٨]:"فإذا جاوزت العشرةَ ركّبت مع النّيّف، فتقول: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة".

ولم يذكر شارح الفصول ولا شارح الدرّة الألفية هذه المتابعة للبصريين من قِبَل ابن معطي، ولكنّه رأي بصري بلا شك وعالجها صاحب الإنصاف فقال[١]:"ذهب

---

[١] . سيبويه/ الكتاب/٢/٢٥٦ – ٢٥٧.
[٢] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٦(البيت : ٧٠٥).
[٣] . ابن معطي/ الفصول/٢٤٣.
[٤] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١١٠٩.
[٥] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١/٣١٢ – ٣١٣.
[٦] . الأنباري/ الإنصاف /١/٣١٢.
[٧] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٦(البيت : ٧٠٠).
[٨] . ابن معطي/ الفصول/٢٤١.

الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النّيّف إلى العشرة، نحو: خمسَةَ عَشَرٍ، وذهب البصريون[2] إلى أنه لا يجوز[1].

ولقد عالج الإمام ابن الحسن الأسنوي (٧٧٢هـ)، مسألة (النيف) ودلالته في العدد، فقال[3]:" النـيّـف، يكون بغير تاء، للمذكر والمؤنّث، ولا يستعمل إلا معطوفاً على العقود، فإن كان بعد العشرة فهو لما دونها، وإن كان بعد المائة فهو للعشرة فما دونها، وان كان بعد الألف فهو للعشرة فأكثر".

٣- **قال ابن معطي في فصوله[4]:"وفي المركب تبني الجميع على الفتح**، فتقول:"حادِيَ عَشَرَ أحَدَ عَشَرَ"، وإن شئت:"حَاديَ أحَدَ عَشَرَ" وإن شئت:" حادِيَ عَشَرَ". وقال في ألفيته[5]:

وَابْـنِ اسْـمَ فَاعِـلٍ كَحَـادِيَ عَـشَرا وَثَالِثٍ وَرَابـعٍ كَمَــا تَـرَى

قَـال تعالــى : ثانِــيَ اثـْنَيْنِ[6] كَمَـا قَـدْ قالَ : ثالِثُ ثلاثـةً[7] ومَــا

أي أحَـــدُ اثـْنَـــيْنِ فَـإنْ نَوَّنْتَـا كَرابِـــعٍ ثلاثـَــةً نَـصَبْتَـا

قال ابن إياز[8]:" إذا جاوزت العشرة، وأردت أن تشتق اسماً على حدِّ ما ذكَرَ، جاز عند البصريِّ، ومنع الكوفيّ منه، لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل لا يشتق من لفظين".

وإلى مثله ذهب ابن القوّاس[9]، فقال:"واختلف في الأول، فالبصري يرى أنّه مبني على الفتح لكونه مركباً مع عشر، والكسائي والفراء، ذهبا إلى أنّه معرب، وأما الثاني وهو عشر فمبني على الفتح بالاتفاق لتضمنه معنى حرف العطف كما كان قبل الحذف".

---

[1] . الأنباري/ الإنصاف/٣٠٩/١.

[2] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٩٢١/٢.

[3] . الأسنوي/ الإمام جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي/الكوكب الدّرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحويّة/(تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي) / دار الأنبار - العراق/ودار سعد الدين - دمشق/ط٢/٢٠١١م/٣٦٦.

[4] . ابن معطي/ الفصول/٢٤٣.

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٦(الأبيات : ٧٠٨،٧٠٧،٧٠٦).

[6] . التوبة / ٤٠.

[7] . المائدة / ٧٣.

[8] . ابن إياز/ المحصول/٩٣٩/٢.

[9] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١١١٣/٢.

خامس عشَرَ : المقصور والممدود :

١- **حذف ياء الإعلال من المنقوص، قال في ألفيّته**[١]:

وَقِفْ عَلَـى الْمُنْـصَرِفِ الْمَنْـصُوبِ   بِأَلِـفٍ عَـنْ نُونِـهِ مَقلُـــــوبِ

وَفــِي سِوَاهُ قِـفْ بِغَيْـرِ إِبْـدَالْ   وَاحْـذِفْ مِـنَ الْمَنْقُـوصِ يَـاءَ الإِعْـلاَلْ

قال ابن القوّاس[٢]: "وقوله: "واحذف من المنقوص ياء الإعلال"، إنّما يشير إلى المعتل، وهو إما منقوص أو مقصور، أمّا المنقوص فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألفٍ كالصحيح، نحو: رَأَيْتُ قاضِياً، وان كان مرفوعاً أو مجروراً ففيه وجهان:
أحدهما: وهو اختيار سيبويه، إبقاء الياء على حذفها، وحذف التنوين وإسكان ما قبلها نحو: جَاءَنِي قاضْ وَجَوَارْ، وَمَرَرْتُ بِقاضْ وَجَوَارْ. **وثانيهما** : إثبات الياء".
ولقد عرّف ابن معطي الاسم المنقوص في فصوله، بقوله[٣]:"المنقوص، وهو ما آخره ياءٌ، قبلها كسرة، نحو:"القاضي"، فأعربه نصبًا بفتحة ظاهرة، وفي رفعه وجرّه تقدّر الضمّة والكسرة استثقالاً". وذكر ابن إياز[٤] عدّة وجوه لتسمية المنقوص منقوصاً، منها: أنّه ينقص منه ياؤه مع التنوين، وحركته في الرفع والجرّ، كقولك:"هَذا قَاضٍ" و "مَرَرَتُ بِقَاضٍ"، وذكر أنّ هذا الوجه هو أجود الوجوه. وقول ابن القوّاس إنّ حذف ياء الإعلال من المنقوص هو اختيار سيبويه: "إنّما هو إشارة إلى قول سيبويه[٥]: "واعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب للجميع، حذفت منه الياء التي هي آخره".

٢- **ما كان مقصوراً فالوقوف عليه بالألف، قال في ألفيته**[٦]:

وَإِنْ تُـعَـرِّفْـهُ فأَثْـبِـتْـهُ وَقِـــــفْ   وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتْماً بِالأَلِفْ

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٢٠ (البيتين ٥٧ ، ٥٨).

[٢] . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٢٦٢/١.

[٣] . ابن معطي/ الفصول /١٥٩.

[٤] . انظر : ابن إياز/ المحصول/ ١٤٦/١.

[٥] . سيبويه / الكتاب / ٤١٤/٣- ٤١٥.

[٦] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٢٠ (البيت:٥٩).

وقال في فصوله[1]:"وما كان مقصوراً، فالوقوف عليه بألف لا غير، إلا أنها لام الكلمة رفعاً وجراً، وبدل من التنوين نصباً، وهو مذهب سيبويه[2]، وقال غيره: هي لام الكلمة في الأحوال الثلاثة، بدليل الإمالة في قوله تعالى[3]:﴿ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ﴾.

وشرح ابن القوّاس وجوه الاختلاف في الألف، فقال[4]:"واختلف فيها، فقال سيبويه، الألف في الرفع والجر حرف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، وقال: المازني[5] الوقوف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين، لأن الموجب للبدل في النصب، فتح ما قبل التنوين في الصحيح، وهو متحقق في المقصور مطلقاً، وقال الكسائي[6] والمبرّد[7]، وأبوعمرو، والسيرافي[8]:

الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف التي هي حرف الإعراب بدليل إمالتها في موضع النصب في قوله تعالى[9]:﴿ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ﴾.

وحكى الخليل[10]:أنّ من العرب من يبدل من الألف في الوقف همزة مطلقاً، كانت للتأنيث أم لم تكن نحو: (هَذِهِ حُبْلأ، وهو يَضْرِبُهَا) وإذا سكن ما قبل الواو والياء نحو: دَلْو، وظَبْي، فحكمه في الوقوف حكم الصحيح".

وإلى مثل هذا ذهب ابن إياز[11] في شرح الفصول وأضاف ابن برهان الأسدي إلى جماعة الكسائي والسيرافي، وذكر الفارسي مع أتباع المازني بالوقف بالأحوال الثلاثة بالألف.

---

[1] . ابن معطي/ الفصول /٢٦٧.

[2] . سيبويه/ الكتاب/٣٠٩/٣، ٣٨٦، ٥٣٦ .

[3] . سورة طه / ١٠.

[4] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢٦٥/١ .

[5] . انظر : ابن إياز/ المحصول/١٠٩٩/٢.

[6] . ابن إياز/ المحصول /١٠٩٩/٢.

[7] . انظر : المبرّد/ المقتضب/ ١٧/٣.

[8] . المبرّد/ المقتضب ١٠٩٩/٢.

[9] . سورة طه /١٠.

[10] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢٦٥/١.

[11] . انظر : المبرّد/ المقتضب /١٠٩٩/٢.

٣- **تابع البصريين في إعراب الاسم المقصور، قال في ألفيته**[١]:

وَإنْ يَكُــنْ آخِــرُهُ مُعْــتَلاً بِألِفٍ نَحْوَ: الفَتَى وَحُبْلَـى
سُمِّــيَ مَقْـصُوراً بِـهِ تُقـَـدَّرُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لا تَظْهَــرُ

وقال في فصوله[٢]:"المقصور، وهوما آخره ألف مفردة، نحو: عصا، ورمى، وحُبْلى، فإعرابه بحركات مقدرة في الألف تعذّراً".

يرى ابن إياز[٣] بأنّ قوله:"فإعرابه بحركات مقدرة"، مذهب سيبويه والمحققين من البصريين، فإذا قلت: (هَذِهِ عَصاً) ففي الألف ضمة مقدّرة، وإذا قلت: (رَأَيْتُ عَصاً) ففي الألف فتحة مقدّرة.

٤- **تابع البصريين في (كلا)، و(كلتا)، قال في فصوله**[٤]:"ومنه – أي من المقصور- اسمان يعربان كالمثنى، وهما: كلا وكلتا، إذا أضيفا إلى مُضْمر،نحو: كليهما، وكلتيهما".

يرى ابن إياز[٥] أنّ (كلا)، و(كلتا) مثنيان في المعنى دون اللفظ عند البصريين[٦]، وعند الكوفيين أنهما مثنيان في اللفظ والمعنى .

٥- **قال ابن معطي في ألفيته**[٧]:

وَكُــلُّ مَقْــصُورٍ ثُلاثِــيّ البِنَــا فِيهَا بِــرَدّ أصْلِـــهِ تَعَيُّنَـا
فَقــلْ بِــوَاو : عَــصَوَانِ كَالقَنَــا وَقُلْ بِيَاءٍ : رَحَيَـانِ كَـالفَتَى

قال سيبويه[٨]:"فأمّا "ما كان من بنات الواو" فمثل قفاً، لأنه من قَفَوْتُ الرَجُلَ، تقول: قَفَوَانِ، وعَصاً عَصَوَانٍ، لان في عصاً ما في قفاً".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /١٩(البيتين: ٤٧، ٤٨).
[٢] . ابن معطي/ الفصول/ ١٥٩.
[٣] . ابن إياز/ المحصول/ ١٣٨/١.
[٤] . ابن معطي/ الفصول/١٥٩.
[٥] . ابن إياز/ المحصول/ ١٤٢/١، ١٤٣.
[٦] . انظر: الأنباري/ الإنصاف/ ٢/ ٤٣٩ – ٤٤٩.
[٧] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/ ٢٠ (البيتين : ٦٥، ٦٦).
[٨] . سيبويه/ الكتاب/ ٣٨٦/٣.

وقال أيضاً [1]:"وأما الفتى فمن بنات الياء، وأمّا ما كان من بنات الياء فرحىً، وذلك لأن العرب لا تقول: إلا رَحَى ورَحَيان، والعمَى كذلك".

وذهب الكوفيون[2] إلى أن مكسور الفاء، نحو: الرِّبا، ومضمومها نحو، البكا، يثنى بالياء، وهذا خلافٌ لمذهب سيبويه الذي يقول[3]:"فأمّا رِبَا فَرَبَوان،لأنك تقول: رَبَوت".

٦- **قال إن من أقيسة الممدود ما يكون على "فُعَالٍ" من الأصوات، كالبكاء وإذا قصرت تقصر على معنى الحزن، قال في ألفيته[4]:**

نَحْوُ: الزِّنَاءِ وَالبُكَاءِ وَالرِّبَا وَكالصَّلاءِ[5] وَالفِـدَاءِ وَالكِبَا[6]

وقال في فصوله[7]:"ومنها ما يكون على"فُعَالٍ"من الأصوات، كـ"العواء"، و"الدعاء"، و"البكاء"،وقد يقصر"البكاء"على معنى الحزن".

ذهب ابن إياز[8] إلى أنّ "البكاء" المشهور فيه المّد على قياس باب الأصوات، وقد حكي فيها القصر، وقال الخليل رحمه الله[9]: الذين قصروه لم يجعلوه صوتا، وإنّما جعلوه كالحزن، وهذا ما قاله ابن معطي. ويرى ابن القوّاس[10] أن "البُكا والبكاء" يضم الأول فيهما، والمقصور بينهما يكتب بالياء مطلقاً.

---

[1] . سيبويه/ الكتاب /٣٨٧/٣.

[2] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢٧٧/١.

[3] . سيبويه/ الكتاب/٣٨٧/٣.

[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٦(البيت : ٩٠٣).

[5] . الصّلاء: قال ابن القوّاس: الصلاء بالكسر والمد، والصَّلاَ بالفتح والقصر لحر النار، (شرح الألفية/١٢٧٨/٢).

[6] . الكبا : قال ابن القوّاس: الكبا والكباء بكسر الأول فيهما، فالمقصور الكناسة، والممدود العود الذي يتبخر به/(شرح الألفية/١٢٧٨/٢).

[7] . ابن معطي/ الفصول/٢٥٥.

[8] . ابن إياز/ المحصول/٩٩٥/٢.

[9] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٥٤٠/٣.

[10] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٧٨/٢.

٧- **قال بأن ذوات الياء تكتب بالياء في المقصور، قال في ألفيته**[1]:

وَكُـــلُّ مَقْصُـورٍ بِيَـاءٍ تُـنِيَا كَمَا إذَا أُمِيلَ فَاكْـتُبْهُ بِيَا

كَمِثْلِ : حُبْلَى وَرَحًى فَقِسْ تُصِبْ كُـلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ بِالْيَاءِ كُتِبْ

وقال في فصوله[2]:"وكل ما أميل كُتب بالياء، وكل ما ظهرت الياء في تثنية أو بنيانة[3] للمتكلم، نحو: رَمَيْتُ، وفَتَيان، فإنه من الياء".

قال ابن القوّاس[4]:"وقوله: كل ذوات الياء بالياء كتب، إنما هو على رأي البصري كما مر، وهو مراده".

ويرى سيبويه[5] أنّ المنقوص إن كان من بنات الياء أظهرت الياء، وقال[6]:"وأمّا الفتى فمن بنات الياء، قالوا: فِتيان وفتيةٌ"، وقال[7]:"وأما ما كان من بنات الياء فرحىً، وذلك لأنّ العرب لا تقول إلا: رَحىً ورَحَيانْ".

٨- **قال بأن ذوات الواو تكتب بالألف، قال في ألفيته**[8]:

وَالاسْمُ وَالفِعْلُ بِـذَا لا يَخْتَلِـفْ وَاكْتُبْ ذَوَاتَ الوَاوِ كُلاً بِـالألِفْ

يُـبِينُ أصْلُـهُ لَـكَ الخِطَـابُ هَذَا عَلَيْـــهِ اصْطَلَحَ الكُتَّابُ

وقال في فصوله[9] :"وما كان أصله بالواو، نحو: غزاة ،والعصا، فإنه يكتب بالألف، وإن ظهرت[10] الواو فهو من الألف، نحو: عصوان، وهذا اصطلاح الكتاب ".

---

[1] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٧(البيتين :٩١٢، ٩١٣).

[2] . ابن معطي/ الفصول/٢٥٧.

[3] . في المحصول كتبت :" إسناده إلى المتكلم" بدل بنيانه (انظر : ابن إياز/ المحصول/١٠٠٦/٢).

[4] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٨٦/٢.

[5] . سيبويه/ الكتاب/٣٨٦/٣.

[6] . سيبويه/ الكتاب /٣٨٧/٣.

[7] . سيبويه/ الكتاب /٣٨٧/٣ و ٣٩٠.

[8] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٧(البيتين : ٩١٤، ٩١٥).

[9] . ابن معطي/ الفصول/٢٥٧.

[10] . قوله:"وان ظهرت" معطوف على قوله:"وكل ما ظهرت الياء في تثنيته أو بنيانه للمتكلم"/ (انظر : ابن معطي/ الفصول/٢٥٧).

ويرى ابن القوّاس[1] أنّ قوله:"هَذا عَلَيْهِ اصْطَلَحَ الكُتَّاب"، يريد: أن ما ذكره هو الأعرف وهو مذهب البصريين[2] بخلاف الكوفيين، فإنهم يجيزون أن يكتب من كان ما ذوات الياء بالألف، نحو: رحى وفتى.

سادس عشر : التصغير :

١- **قسم أبنية التصغير إلى ثلاثة، قال في ألفيته**[3]:

عَلَى فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِمٍ بُنِي ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ بِيَاءٍ لَيِّنِ

أوّلُهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضُمَّا فَلِلثُّلاثِيِّ فُعَيْلٌ حَتْمَا

وَفِي الرّبَاعِيِّ فُعَيْعِلٌ وَجَبْ وَفِي الخُمَاسِيِّ الأَصِيلُ يُسْتَحَبّ

وقال في فصوله[4]:"وأبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيعيلٌ، كفُلَيْسٍ، ودُرَيْهمٍ، ودُنَيْنِيرٍ".

وذهب ابن إياز[5] في المحصول إلى أنّ هذا وضع الخليل[6] رحمه الله وقيل له: لم بنيت المصَغَّرَ على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة النّاس على فلس ودرهم، ودينار.

وقسّم سيبويه أبنية التصغير إلى ثلاثة فقال[7]:"اعلم أنّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيلٍ، وفُعَيْعلٍ، وفُعَيْعيلٍ"، ولكنه لم ينسب هذا التقسيم إلى الخليل.

٢- **قال بأن التصغير يشبه التكسير، فقال في ألفيته**[8]:

القَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ التَصْغِيرِ أشْبَهُ شَيءٍ هُوَ بِالتَكْسِيرِ

---

[1] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٢٨٧.

[2] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٣/٣٨٦، ٣٨٨.

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٠(الأبيات : ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٨).

[4] . ابن معطي/ الفصول/٢٤٨.

[5] . ابن إياز/ المحصول/٢/٩٦١.

[6] . قال ابن يعيش:" إن شئت هذا نصّ سيبويه في أصل الباب أن التصغّير على ثلاثة أمثلة، وقيل للخليل: لِمَ تثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة، فقال: وجدت معاملة الناس على فلس، ودرهم، ودينار" (ابن يعيش/ شرح المفصّل/٥/١١٦).

[7] . سيبويه/ الكتاب/٣/٤١٥.

[8] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٠(البيت : ٧٨٤).

وقال ابن القوَاس في شرح البيت[1]:"اعلم أن التصغير يشبه التكسير من وجوه، ولذلك قال سيبويه: التصغير والتكسير من واد واحد".

وأقول إن ما ذهب إليه ابن القوّاس صحيح، إلا أن سيبويه لم يقل: التصغير والتكسير، وإنما قال[2]:"التصغير والجمع من باب واحد".

٣- **في حديثه عن تصغير الخماسي المجرد من الزيادة، يرى أنّه يردُّ إلى مثال الرباعي بحذف الأخير**، قال في ألفيته[3]:

وَفِـي الرُّبَـاعِيِّ فُعَيعِـلٌ وَجَـبْ   وَفِي الخُمَاسِـيِّ الأصِـيلُ يـستَحَبَّ

إذْ كُنْـتَ تَحْـذِفُ الأخِيـرَ مِنْـهُ   نَحْـوَ : سُفَيْرِجٍ فَعـوِّضْ عَنْـهُ[4]

نَحْـوُ :سُـفَيْرَيجٍ وَطـوْراً أَلْزِمَـا   نَحْـوَ : دُنَيْنِيـرِ بِيَـاءٍ حُتِمَـا

يرى ابن القوّاس[5] أنه قد اختلف في المحذوف، أما سيبويه[6] فيوجب حذف الأخير كما ذكره المصنف، لأن الزيادة به حصلت، ولأن الاسم لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع، وإنّما يحذف ما ارتدع عنده، ولأنه ظرف، وهو أولى بالتفسير.

سابع عشر : مسائل متفرقة :

١- **وافق ابن معطي البصريين في واو رُبّ**، قال في ألفيته[7]:

فَيَقَعُ الفِعْـلُ وَالاسْمُ بَعْـدَهَا   وَأَضْـمَرُوا فِـي الـشِّعْرِ رُبَّ وَحْـدَهَا

وَحَيْثُمَـا لَهَـا دَلِيـلٌ بَاقِـي   كَقَوْلِـــهِ : وَقَاتِـمِ الأعْمَـاقِ[8]

---

[1] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٠٣/٢.

[2] . سيبويه/ الكتاب/٤١٧/٣.

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٠- ٦١(الأبيات :٧٨٨ – ٧٩٠).

[4] . قوله:"فعوض عنه"أي: وعوض عن المحذوف في الخماسي، فيأتي على مثل فعيعيل، نحو: سفيريج، وفريزيد، وجحيمير. فالياء عوض عن الحرف الخامس/(ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٠٦/٢).

[5] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٠٦/٢.

[6] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٤١٧/٣، ٤٤٨.

[7] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٢٥(البيتين :١٤٣، ١٤٤)

[8] . الشاهد من الرجز لرؤبة بن العجاج،وتمامه:

وقال في فصوله[١] :" وربما أضمرت إذا نابت عنها الواو، كقول الشاعر[٢]:

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرِقْنْ ....

قال ابن القوّاس[٣]:"وقوله:"وربما أضمروا في الشعر رب وحدها"، فاعلم: أن رب تضمر وحدها، أي: دون حرف الجر بعد ثلاثة أحرف عاطفة، الواو وهو الأكثر، والفاء وبل، فمذهب سيبويه أن الجر بربّ مقدرة بعد الواو خلاف للكوفيين والمبرّد[٤]، فإن الجر عندهم بالواو نفسها، قياساً على واو القسم والأول أظهر".

وقال ابن إياز[٥]:"فعند سيبويه جرّه بـ (رُبّ) المضمرة، ومحبة التمسك بالأصل، وأن الواو حرف عطف".

أما رأي سيبويه في هذه المسألة فيتمثل بقوله[٦]:"وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلدٍ، تريد: ورُبّ بلدٍ، وتقول: زيداً، وتريد: عليك زيداً، وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلال، فكلّه يعمل عملاً مظهراً".

٢- **قال بأنّ نعم وبئس فعلان**، قال في ألفيته[٧]:

وَمِنْــهُ نِعْــمَ وَهْــوَ فِعْــلُ المَــدْحِ وَبِئْسَ لِلــذَّمِّ وذِكْــرِ القُبْـــحِ
فالمَـــدْحُ نِعْــمَ العَبْــــدُ عَبْــدُ اللهِ وَالذَّمُّ بِئْسَ العَبْـدُ عَبْـدٌ لاهِـي

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرِقْنْ مُشْتَبِهِ الأعْلَامِ لمَّاعِ الخَفَقْ
(ديوان رؤبة/١٠٤/وانظر: ابن إياز/ المحصول/١/٢، ٣٩/٧١٠،وابن القوّاس/شرح الألفية/١/٤٠٩/وابن يعيش/ شرح المفصّل/٩/٣٤/ وابن جنّي/ الخصائص/٢/٢٢٨/ وابن عقيل/ شرح ابن عقيل/١/١٩).
والشاهد في البيت، قوله:"وقاتم" حيث جرَّ "قاتم" بربّ المحذوفة بعد الواو

[١] . ابن معطي / الفصول /٢١٥.

[٢] . الشاهد في قوله:"وقاتم" حيث جرّ "قاتم" بربّ المحذوفة بعد الواو/(انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/١/٤٠٩).

[٣] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ١/٤٠٩ -٤١٠ .

[٤] . المبرّد/ المقتضب/٢/٣١٩، ٣٤٧.

[٥] . ابن إياز / المحصول/ ٢/٧١١ .

[٦] . سيبويه/ الكتاب/ (١/ ١٠٦/٢٦٣)/(٢/١٦٣)/(٣/ ٩/١٠٤/١٢٨/٤٩٨)/وانظر: تفصيل هذه المسألة عند الأنباري/ الإنصاف/ ١/٣٧٦ - ٣٨٠.

[٧] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٩ (البيتين :٥٨٤، ٥٨٥).

وقال في فصوله[1]: "فعلان ماضيان، أحدهما للمدح، وهو نِعْمَ، والآخَر للذّمِّ وهو بئسَ". وذهب ابن القوّاس[2] إلى أنّ قوله:"فِعْلٌ" ينبّه به على الخلاف الذي فيهما لأنهما فعلان ماضيان عند البصري والكسائي[3] خلافاً للكوفيين[4].

وكان ابن إياز أكثر تحديداً[5] بأنّ قوله :"فعلان"، هو رأي البصريين، وقوله:"ماضيان"، لأنهما ليس فيهما حرف مضارعة، ولا معناهما الأمر.

٣- **وافق سيبويه في اطراد اسم الفعل على وزن (فَعَالِ) كنَزَالِ في الثلاثي،** قال في ألفيّته[6]:

فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا[7]
مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا[8] وَقِيلَ : يَحْتَاجُ إلى سَمَاعِهَا
وَقيل : بل يُبنى على فَعَالِ كُلُّ ثلاثيٍّ من الأفعالِ

---

[1] . ابن معطي / الفصول/ ١٧٧.

[2] . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٢/٩٦٧.

[3] . الأنباري / الإنصاف /٩٧/١ ، وابن يعيش / شرح المفصّل/١٢٧/٧ .

[4] . انظر : الأنباري / الإنصاف /٩٧/١ ، وابن يعيش / شرح المفصّل/١٢٧/٧ .

[5] . ابن إياز/ المحصول/٣٥٦/١.

[6] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٥٢(الأبيات:٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧)

[7] . البيت من الرجَز،قال ابن منظور: انه للطفيل بن يزيد الحارثي، وتمامه:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

والشاهد في قوله:"تَرَاكِهَا"، حيث جاء اسم فعل من الفعل الثلاثي"ترك" على وزن "فَعَالِ"، وبني على الكسر وجوبا، وكان حقه السكون، وكسر لالتقاء الساكنين، وخُص بالكسر لأنه مؤنث، والكسر يختص بالمؤنث (انظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/ ١٠٢٣/٢/ وسيبويه/٢٧١/٣/ والمبرّد/ المقتضب/٣٦٩/٣/ والأنباري/ الإنصاف/٥٣٧/٢/ وابن منظور/ لسان العرب/مادة"ترك").

[8] . البيت من الرّجز لنفس الشاعر في البيت السابق،وتمامه:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى المَوْتَ لدى أَوْرَاكِهَا

والشاهد في قوله: "مناعها"حيث استعمل"فَعَالِ" المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر، وبناه على الكسر، ومَنَاع اسم فعل أمر بمعنى امنع، وهو مبني على الكسر، (انظر : ابن القواس/ شرح الألفية /١٠٢٣/٢/ وسيبويه /٢٧٠/٢/ الأنباري/ الإنصاف/٥٣٧/٢).

وقال في فصوله[1]: "ومما جاء على فَعَالِ، نحو: دَرَاكِ، ونزَالِ، ومَنَاعِ، وحَذَارِ". وقال أيضا[2]: "المعدول على فَعالِ، نحو: نَزَالِ، وخَرَاجِ، وتَرَاكِ، وهو مقيسٌ عند سيبويه في الثلاثيّ، وأمّا حَذَامِ، وقَطَامِ، وسَيَارِ، وفَجَارِ، ممّا ليس فعلٍ، فمشبّه بـ (نزال)".

وأشار ابن القوّاس[3] إلى الاختلاف في اطرادها في الثلاثي، فذهب سيبويه[4] إلى جواز اطرادها فيه، وهو اختيار المصنّف بدليل قوله :"فحاكِهَا" أي: قس عليها.

ويوجز ابن إياز رأي سيبويه، بقوله[5]:" بناء (فَعَالِ) من كلِّ فعل ثلاثي لازم، أو متعد، وذلك لأن (فعَالِ) كثرت في كلامهم فجرت مجرى فعل الأمر، وكما أنّ لك بناء فعل الأمر من كلّ فعل متصرف، فكذلك حكم (فَعَالِ)".

٤- **في حديثه عن معاني الأدوات قال إنَّ (كَلاَّ) للردع والزجر**، قال في ألفيته[6]:

قَـدْ لِتَوَقُّـعٍ وَتَقْرِيـبٍ وُضِـعْ   كَلَـا لِـرَدْعٍ وَلِزَجْـرٍ مُرْتَـدِعْ

أمّا كَلاَّ، فقال ابن القوّاس[7]:"حرف مفرد على الأصح، لأن دعوى التركيب مع كونه على خلاف الأصل لا دليل عليه، واختلفت العبارات في معناه، فقال سيبويه[8]: معناه الردع والزجر، وهو النهي عن ارتكاب الشيء، وقال الزجاج[9]: معناه الردع والتنبيه".

٥- **ذكر من علامات التأنيث ، التاء التي تبدل في الوقوف هاءً**، قال في ألفيته[10]:

أَمَّـا الَّـذِي أَنَّـثَ بِالعَلاَمَـهْ   فَالْهَـاءُ نَحْـوُ : غُرْفَـةٍ وَرَامَـهْ

فَعَلَـمُ التَّأْنِيـثِ تَـاءٌ وَأَلِـفْ   وَالْهَاءُ عَـنْ تَـاءٍ تَنَـشَّا إِذْ تقِـفْ

---

[1] . ابن معطي / الفصول/٢٢٣.
[2] . ابن معطي / الفصول/ ٢٢٤.
[3] . ابن القوّاس / شرح الألفية/ ١٠٢٣/٢.
[4] . سيبويه / الكتاب / ٢٧٠/٣ - ٢٧٤ .
[5] . ابن إياز / المحصول/ ٧٦٢/٢ -٧٦٣ .
[6] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٧(البيت : ٦٢٥).
[7] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١١٣٤/٢.
[8] . انظر: ابن يعيش/ شرح المفصّل/١٦/٩.
[9] . ابن يعيش/ شرح المفصّل /١٦/٩.
[10] .ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٣(البيتين : ٨٢٩،٨٣٤).

وقال في فصوله[1] :" فعلامة التأنيث على أقسام: التاء التي تبدل في الوقوف هاءً".

وذكر ابن القوّاس[2] أن النحاة اختلفوا في هذه التاء والهاء أيهما الأصل فقال[3]:"ذهب البصري[4] إلى أنه التاء، والهاء فرع عليها، لأنّها لا تثبت في الوصل تاءٍ بالاتفاق، وذهب الكوفي[5] إلى أن الهاء هي الأصل".

ويرى ابن القوّاس[6] أنّ ابن معطي عندما استخدم الهاء كان يريد التاء معبراً عنها بما تؤول إليها في الوقف بدليل قوله فيما بعد:

فَعَلَمُ التأنِيثِ تَاءٌ وَأَلِفْ   وَالهَاءُ عَنْ تَاءٍ تَنَشَّأُ إذ تَقِفْ[7]

أما ابن إياز فقال[8]:" وقوله: (والتاء التي تبدل في الوقف هاءً)، اعلم أنّ البصريَّ يرى أنّ التاء هي الأصل والهاء بدلٌ منها، والكوفي يذهب إلى أن الهاء الأصل، والتاء مبدلة منها".

٦- اختار مذهب سيبويه والأخفش في النسبة إلى محذوف الفاء، نحو: شيّه وأصلها وَشْيَه، فقال في ألفيته[9]:

وَرُدَّ مَـا تَحْذِفُ مِثْـلُ : أَخَـوِيّ   وَدَمَـوِيَّ إنْ تَـشَأْ وَشَفَهِـــيّ
فِي شَفَةٍ وَانْسُبْ إلى اسْـتٍ سَـتَهِيّ   كَـذا إلى شِـيَةٍ انْـسُبْ وَشَـــوِيّ
وَقَدْ يَقولُ بَعْضُهُـمْ : وَشْيِـــيُّ   وَانْسُـبْ لِمِثْـلِ عِـدَةٍ عِـــدِيُّ

وذكر ابن القوّاس[10] أنّ سيبويه[11] يرد الواو التي هي الفاء مكسورة، ويبدل من كسرة العين التي هي الشين فتحة فتنقلب اللام ألفاً، والألف واواً، فيقال: وَشَوِيّ. والأخفش[12]

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/٢٤٦.

[2] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٣٩/٢.

[3] . ابن القوّاس/ شرح الألفية /١٢٣٩/٢ ،١٢٤٠.

[4] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٨٩/٥.

[5] . ابن يعيش/ شرح المفصّل /٨٩/٥.

[6] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٤٠/٢.

[7] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٣(البيت :٨٣٤).

[8] . ابن إياز/ المحصول/٩٥٢/٢ ،١٠٦٢.

[9] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٤(الأبيات :٨٦٧ – ٨٦٩).

[10] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٦٠/٢ ،١٢٦١.

[11] . قال سيبويه :" وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ : وِشَوِيٌّ ".(الكتاب/٣٦٩/٣).

[12] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٤/٦/ وابن إياز/ المحصول/٩٨٤/٢/ وابن هشام/ أوضح المسالك/٢٨٢/٣.

يحذف حركة العين مطلقاً ويرد الكلمة إلى أصلها، إذ أصلها الإسكان إجماعاً، فيقال: وَشْيٌ بسكون الشين.

٧- **قال بأن الهمزة في (ايمن الله) همزة وصل على رأي البصريين، قال في ألفيته**[١]:

وَفِي لَعَمْرُ وايْمُنُ الرَّفْعُ وَجَبْ وعَمْرُ مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انتَصَبْ
وَأَلِفُ الوَصْلِ أتَى فِي الاسْمِ فِي امْرَأَةٍ وَاثنَيْنِ وَابْنِ وَاسْمِ
وَاسْتٍ وَفِي امْرِئٍ وَفِي الحَرْفِ كَأَلْ لكِنَّهُ يُفتَحُ كَايْمُنِ جُعِلْ
وَأَلِفُ الوَصْلِ مَتَى يُوصَلْ حُذِفْ كايْمُنِ اللّهِ وَبِاسْمِهِ حُلِفْ

ذكر ابن القوّاس[٢] أنّ "ايمن" عند البصريين[٣] اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة، وهمزته للوصل، وعند الكوفيين[٤] هو جمع يمين وهمزته قطع ووزنه أفعل.

وقال سيبويه[٥]:"وزعم يونس أن ألف ايمُ موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرَّجُل، وكذلك ايْمُن".

٨- **وقال في فصوله متحدثاً عن المثنى**[٦]:"وهو ما ألحقته ألفا رفعا، وياء مفتوحاً ما قبلها، نصباً وجراً، نوناً في الأحوال الثلاثة، مكسورة بدلاً من التنوين، فتحذف للإضافة كحذفه". وقال في ألفيته[٧]:

فِي الرّفْعِ قُلْتَ :خَالِدَانِ بِالألِفْ وَالنُّونُ كَالتَنْوِينِ فَاحْذِفْ إنْ تُضِفْ

ذهب ابن إياز[٨] إلى أنّ قوله:"فتحذف للإضافة كحذفه"[٩] ظاهرٌ، وأجاز الكوفيون[١٠] حذف نون التثنية لغير الإضافة، والبصريون منعوا[١١].

---

[١] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٥(البيت :١٥٣)،و٦٩(الأبيات :٩٤٥ – ٩٤٧).
[٢] . ابن القوّس/ شرح الألفية/٤٢٦/١ – ٤٢٧.
[٣] . انظر : ابن الأنباري/ الإنصاف/٤٠٤/١ – ٤٠٧.
[٤] . الأنباري/ الإنصاف /٤٠٤/١ – ٤٠٧.
[٥] . سيبويه/ الكتاب/٥٠٣/٣.
[٦] . ابن معطي/ الفصول/١٦٠.
[٧]. ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٠(البيت :٦٣).
[٨] . ابن إياز/ المحصول/١٧٨/١.
[٩] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/١٤٧/٤،و ٧/٥.
[١٠] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/٤٣٩/٢.
[١١] . الأنباري/ الإنصاف /٤٣٩/٢.

ثامن عشر : حروف الزيادة :

١- **قال في باب حروف الزيادة أنّ الألف تزاد للإلحاق في نحو: أرْطى،** قال في ألفيته[١]:

والألف السّاكِنُ نحو : فاعِلِ   وفي الفِعَالِ زيدَ والفَوَاعِلِ

وزيدَ للتأنيثِ أمَّا أرْطىَ   فزيد إلحاقاً كَذَا حَبَنْطَى

ناقش ابن القوّاس[٢] الخلاف في ألف أرطى، فمن قال إن همزته أصل، بدليل ظهورها في اسم المفعول في قولهم: أديم مأروط[٣] ، قال بأن ألفه للإلحاق بجعفر[٤]، لأنها ليست للتأنيث، وهو رأي سيبويه[٥]، ولذلك تدخلها التاء والتنوين نحو: أرطأة وأرطى.

٢- **قال بأن السين في نحو: اسطاع زيدت للتعويض،** قال في ألفيته[٦]:

وَالسِّينُ فِي اسْتَفعَلَ كَاسْتَطاعَا   وَزِيدَ لِلتّعْوِيضِ فِي أسْطَاعَا

وذهب ابن القوّاس[٧] إلى أنّ السين في "استطاع" بفتح الهمزة في الماضي، وقطعها، وضمها في المستقبل، عند سيبويه زائدة للعوض عن ثقل حركة العين إلى الفاء، وأشار إليه ابن معطي بقوله:" وزيد للتعويض في اسطاعا". وما قاله سيبويه[٨]:"أسطاع يُسْطِعُ، جعلوا العِوَضَ السين، لأنّه فِعلٌ فلما كانت السين تزاد في الفعل زيدت في العوض، لأنها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل".

٣- **وافق الخليل في زيادة الهاء في نحو :" هركولة[٩] " إذ أصلها ركل ،** قال في ألفيّته[١٠]:

وَالْهَاءُ فِي هِرْكُولَةٍ إذْ أصْلُهَا   رَكْلٌ وَهَاءُ أمَّهَاتِ مِثْلُهَا

يرى ابن القوّاس[١١] أنّ الهاء تزاد غير مطردة كزيادتها في هركولة عند الخليل[١٢] لأنه من الركل.

---

[١] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٦٩(البيتين : ٩٥٤، ٩٥٥).

[٢] . ابن القوّاس/شرح الألفية/١٣١٨/٢.

[٣] . أديم مأروط: إذا دبغ بالأرطى، وهو الشجر(ابن القوّاس/شرح الألفية/١٣١٨/٢).

[٤] . المقصود بـ (جعفر) : هو الوزن الرباعي (فَعْلَلَ)، أي جعفر على وزن فَعْلَلَ، (انظر: ابن القوّاس/شرح الألفية/١٣٢٩/٢).

[٥] . سيبويه/الكتاب/٣٠٧/٤ – ٣٠٨.

[٦] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٧٠(البيت :٩٦٦).

[٧] . ابن القوّاس/شرح الألفية/١٣٢٦/٢.

[٨] . سيبويه/الكتاب/٢٨٥/٤.

[٩] . الهركولة : العظيمة الخلق، وهي تركل في مشيها (ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٢٧/٢).

[١٠] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٧٠(البيت :٩٦٧).

[١١] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٢٧/٢.

[١٢] . انظر: سيبويه/ الكتاب/٢٣٦/٤.

تاسع عشر : الإبدال :

١- قال بأن حروف الإبدال أحد عشر حرفا، وجمعها بقوله :"أجهدتم طاوين"، قال في ألفيته[١] :

وَأَحْرُفُ الإِبْدَالِ يَأْتِي التَّبْيِينْ   بِحَصْرِهَا فِي أَجُهِدْتُمْ طَاوِينْ

وقال في فصوله[٢]:"وحروف الإبدال فيجمعها : أجهدتم طاوين". ونقل ابن القوّاس[٣] اختلاف النحاة في حروفه، فذكر المصنف أنها أحد عشر يجمعها أجهدتم طاوين، ثمانية من حروف الزيادة والجيم والطاء والدال من غيرها، وإليه ذهب أبو علي في التكملة[٤]، وأبو الفتح، وابن السراج[٥]، وقال الزمخشري[٦]: إنها ثلاثة عشر يجمعها: استنجده يوم طال، وهي حروف الزيادة مع ثلاثة أحرف، وقال قوم[٧]: إنها خمسة عشر حرفاً: الزوائد العشرة والطاء والدال والجيم والضاد والزاي يجمعها: استنجده يوم طال زض".

ومال ابن إياز إلى التفصيل في هذه الحروف والاختلاف فيها، فقال[٨]:"وأمّا عدة حروفه ففيها ثلاثة أقوال، منها: قول سيبويه[٩]، وابن السراج، وابن جنيٍّ، واختاره المصنِّف وهي أحد عشر حرفاً، ثمانية من حروف الزِّيادة، وهي ما عدا السين واللام، وثلاثة من غيرها، وهي الطاء والدال المهملتان والجيم ويجمعها : (أجهدتم طاوين).

ويرى ابن يعيش[١٠] أنها احد عشر حرفا، وهو رأي سيبويه وهو المشهور، ولكن بالعودة الى كتاب سيبويه، نجد أن ابن معطي قد اتفق معه في عدد الحروف، واختلف في

---

[١] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٧٠(البيت :٩٨٠).

[٢] . ابن معطي/ الفصول/٢٦٣.

[٣] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٤٠/٢.

[٤] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٤٠/٢.

[٥]. قال ابن السرّاج:"الإبدال لغير ادّغام، وهو أحد عشر حرفاً، ثمانية منها من حروف الزوائد، وثلاثة من غيرهنّ". (ابن السرّاج/ الأصول/٢٤٤/٣).

[٦] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٧/١٠.

[٧] . هذا الرأي للزمخشري، ولقد أخطأ ابن القواس في نسبته الى غيره، فهو يرى أن حروف الإبدال خمسة عشر حرفا ويجمعها قولك:"استنجده يوم صال زطّ"، وليس ثلاثة عشر،(انظر: ابن يعيش/ شرح المفصّل/٧/١٠).

[٨] . ابن إياز/ المحصول/١٠٦٥/٢ – ١٠٦٦.

[٩] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٢٣٧/٤.

[١٠] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٨/١٠.

بعض الحروف، فحروف الإبدال عند سيبويه هي[1]:"الهمزة، الألف، الهاء، الياء، التاء، الدال، الطاء، الذال، الميم، النون، الواو"، وابن معطي ذكر الجيم بدل الذال عند سيبويه، وقد يكون خطأً في الطبع أو التحقيق، والله أعلم. وجعل الرماني[2] حروف الإبدال أربعة عشر حرفاً، وجعلها ابن مالك[3] تسعة أحرف جمعها في قوله:"هدأت موطياً".

٢- **يرى أن الهمزة تبدل من الألف إما وجوباً وإما شذوذاً، قال في ألفيته[4]:**

وَأَبْدَلُوا الأَلِفَ هَمْزاً لِيَصِحْ فِي مِثْلِ:حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ يَضِحْ

قال ابن القوّاس[5]:"إبدال الهمزة من الألف ضربان: واجب مطرد، وجائز شاذ، أما الأول: فمن ألف التأنيث الواقعة بعد الألف الزائدة عند سيبويه[6]، نحو: حمراء و صحراء، فالهمزة فيهما بدل ألف التأنيث لوقوعها طرفاً بعد ألف المد، لأن الأصل أن يقال: حمرا وصحرا، بألف واحدة بوزن سكرى، فلما اجتمعت ألف المد وألف التأنيث، قلبت الثانية همزة لامتناع اجتماعهما لسكونهما وامتناع حذفهما أو حذف احدهما لاختلال المعنى المقصود".

عشرون : صرف ما لا ينصرف :

١- **قال بأن كل ما لا ينصرف معرفة، إذا نكرته صرف كأحمر**، قال في ألفيته[7]:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرّفاً كأَحْمَرَا

وقال في فصوله[8]:" وكل ما لم ينصرف معرفة، إذا نكَّرتَهُ صُرِفَ". وذكر ابن إياز[9] أن هناك خلافاً[10] بين سيبويه، والأخفش في صرف (أحمر)، فسيبويه[11] لا يصرفه اعتباراً بأصله، وردّه إليه، والأخفش يصرفه كما يصرف (سعدان) إذا نكره.

---

[1] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٢٣٧/٤ – ٢٤١.

[2] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٨/١٠/ وابن إياز/ المحصول/١٠٦٦/٢.

[3] . انظر : ابن هشام/ أوضح المسالك/٣١٢/٣/ وابن عقيل/ شرح ابن عقيل/٤٦٤/٢.

[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٧١(البيت : ٩٨٦)/ وانظر : الفصول/٢٦٤.

[5] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٤٤/٢.

[6] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٦٠٩/٣.

[7] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٧(البيت :١٨٦).

[8] . ابن معطي/ الفصول/١٥٨.

[9] . انظر : ابن إياز/ المحصول/١١٩/١.

[10] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٧٠/١.

[11] . انظر : سيبويه/ الكتاب/١٩٨/٣.

ويرى ابن إياز[1] أن في قول ابن معطي تسامح، لأنه لو سميت رجلاً بـ (أحمر) لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، فإن نكّر فسيبويه لا يصرفه، فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة، إلا أنّ ابن إياز يستبعد أن يكون ابن معطي قد وافق الأخفش في صرف (أحمر) اسم رجل بعد التنكير.

وكان لابن القوّاس[2] رأي آخر في هذه المسألة، وهو أن الاسم الذي لا ينصرف منكر، إذا سمّي به انصرف عند الجمهور، فإن نكر بعد التسمية فقياس، وهنا موطن الخلاف بين سيبويه والأخفش. والى مثل هذا ذهب ابن يعيش[3] في شرح المفصل، وهو الراجح عندي وعليه يكون ابن معطي قد وافق الأخفش وخالف سيبويه.

[1] ـ ابن إياز/ المحصول/١/١٣٠.
[2] ـ انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/١/٤٦٤.
[3] ـ انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/١/٧٠.

المبحث الثاني

ابن معطي وآراؤه الكوفية

بحثت بحثاً مستفيضاً في مصنّفي ابن معطي (الألفية، والفصول)، وفي شرحيهما، ولم أقف له إلا على تسعة آراء كوفيّة، خلط في اثنين منها بين المذهبين البصري والكوفي، وذلك عند حديثه عمّا يأتي:

أولاً : العطف على المضمر المجرور، فتارة لم يجز العطف عليه الا بإعادة الجار،وهذا هو رأي أتباع المذهب البصري[١]،وتارة عطف على المضمر المجرور في ألفيّته في بيت له[٢] دون إعادة الجار، وهو رأي أتباع المذهب الكوفي[٣].

ثانياً : قال بأن تاء التأنيث هي الأصل وتنقلب في حال الوقف هاء، وهو رأي البصريين، ولكنه في المقابل قال في مصنفيه وفي أكثر من موضع (هاء التأنيث)[٤] مما أوهم شرّاحه أنّه يوافق الكوفيين في أن الهاء هي الأصل والتاء هي الفرع .

ولقد ذكرت هاتين المسألتين في آرائه البصريّة والكوفية، وحاولت كشف اللَّبْسِ فيهما.أما بقية آرائه الكوفية فقد شكك ابن إياز في أكثر من رأي فيها، أن يكون قد وافق فيها الكوفيين، وإنّما ما فعله هو متابعة لشيخه الجزوليّ تارة، ومتابعة لبعض أئمة النحو ممن أخذ عنهم، كالفارسي، وغيره تارة أخرى، وأمّا آراؤه الكوفية فهي كالآتي:

١- **ذكر (آلِهِ) مجروراً عطفاً على المضمر المجرور دون إعادة الجارّ**، قال في ألفيّته[٥]:

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ثُمَّ سَلَّمَا وَآلِــهِ وَصَحْبِــهِ وَكَرَّمَــا

قال ابن القوّاس[٦]:"وجرَّ آله بالعطف على المضمر المجرور، ولا يجيزه البصريون إلا للضرورة، وأجازه الكوفيون".

---

١ . انظر : ابن معطي / الدّرّة الألفية/٤٢ (البيت:٥٤١)/والفصول/٢٣٧/والأنباري/الإنصاف/٤٦٣/٢ .

٢ . انظر : ابن معطي / الدّرّة الألفية/١٧(البيت:٦)

٣ . الأنباري / الإنصاف/٤٦٣/٢/ وابن القوّاس / شرح الألفية/١٨١/١ – ١٨٢.

٤ . انظر :ابن معطي /الدّرّة الألفية/٦٣(الأبيات :٨٢٩، ٨٣٤).

٥ . ابن معطي / الدّرّة الألفية/١٧(البيت:٦).

٦ . ابن القوّاس / شرح الألفية/١٨٢/١.

وابن معطي هنا يوافق الكوفيين في العطف على المضمر المجرور، ولكنه أيضاً يوافق البصريين[١] فيما ذهبوا إليه، بأنّه لا يجوز العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار، ولقد ذكرت هذا الاختيار في آرائه البصرية.

٢- **ذكر من العلل المانعة للصرف الوصف مع الألف والنون**، قال في ألفيّته[٢]:

وَزَائِداً الوَصْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانْ　　　مُقابِلا سَكْرَى كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ

وقال في فصوله[٣]:"والوصف مع الألف والنون، نحو: سكرانَ، وكلِّ بناءٍ على فَعْلانَ يكون مؤنثُهُ فَعْلى".واتفق ابن القوّاس[٤]، وابن إياز[٥] في شرحيهما على أن العلة المانعة من الصرف في نحو: سكران، وعريان هي المشابهة لألفي التأنيث عند البصريين[٦]، والوصف، والألف والنون عند الكوفيين. وأضاف ابن إياز[٧] أنّ ابن معطي قد وافقهم في ذلك، وهو غريب، وليس سهواً منه، بل الظاهر أنّه اتبع الجزوليّ[٨] في ذلك.

ويرى ابن القوّاس[٩] أن ما ذهب إليه الكوفيون، وابن معطي باطل لتحققه في ندمان وعريان، مع كونهما مصروفين بالاتفاق.

٣- **أجاز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً**، قال في ألفيّته[١٠]:

وَلا تُؤَخِّرِ عَامِلَ التَّمْيِـيـزِ　　　وَحَكَمُوا فِي الفِعْلِ بِالتَّجْوِيـزِ

وقال في فصوله[١١]:"فالمنتصب عن تمام الكلام: إمّا فاعلٌ في المعنى، إذا اشتغل الفعل عنه بما لابسه، فانتصب على التمييز، نحو قوله تعالى[١٢]: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ ،

---

[١] . انظر : ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٢ (البيت:٤٥١)/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/٢ /٧٩٦ / وابن إياز/ المحصول/٢ /٨٩٤.

[٢] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٢٧(البيت:١٨١).

[٣] . ابن معطي / الفصول/١٥٨.

[٤] . ابن القوّاس / شرح الألفية/١/٤٥٨.

[٥] . انظر : ابن إياز / المحصول/١/١١٧ – ١١٨.

[٦] . انظر : سيبويه / الكتاب/٣/٢١٥ – ٢١٦.

[٧] . انظر : ابن اياز / المحصول/١/١١٧ – ١١٨.

[٨] . انظر : الجزوليّ / المقدمة/٢٠٩.

[٩] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية/١/٤٥٨.

[١٠] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٣٢(البيت:٢٧٧).

[١١] . ابن معطي/ الفصول/١٨٨.

[١٢] . سورة مريم / ٤.

وقوله[1]: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾، أصله اشتعل شيب الرّأس، وطابت أنفسهن، وأما ما يكون مفعولاً في الأصل، نحو قوله تعالى[2]: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾". وذهب ابن القوّاس[3]، وابن إياز[4] إلى أنّ عامل التمييز إن كان معنى الفعل كالعامل في مميز المفرد، امتنع تقديم المعمول عليه اتفاقاً، فلا يقال: درهماً عشرون، لضعف العامل، وإن كان فعلا أو ملحقاً به: فسيبويه ومن تابعه من البصريين[5]: لا يجوزون تقديم التمييز عليه وأجازه الكوفيون والمازني[6] والمبرّد[7].

ويُنبّه ابن إياز إلى أن القياس يقتضي تقديم هذا التمييز على الناصب له، لكونه مفعولاً، والمفعول لا يمتنع تقديمه على الفعل تارة، وعلى الفاعل أخرى، لكن أئمة العربية يطلقون المنع، ولا يخصّونه.

٤- في باب القسم أجاز الجمع بين اللام، ونون التوكيد مشدّدة ومخفّفه في الفعل المضارع، قال في ألفيّته[8]:

وَفِـي الْمُـضَارِعِ ايـتِ بِاللّـامِ وَزِدْ   نُوناً مُؤَكّـداً عَلَيْـهِ يَعْتَمِـدْ
شُـدِّدَ أوْ خُفِّـفَ بالـسَّـوَاءِ   وَمِنْهُ مَـا بِاللَّامِ حَسْـبُ جَـاءِ

ويرى ابن القوّاس أنّ اللام الداخلة على خبر إنّ: لام ابتداء، وإن أريد به الاستقبال، فله ثلاثة أحوال[9]:"

أحدها : وهو الأكثر، الجمع بين اللام ونون التوكيد مشدّدة ومخففة.

---

[1] . سورة النساء / ٤.

[2] . سورة القمر / ١٢.

[3] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١/٥٧٨.

[4] . ابن إياز/ المحصول/١/٤٦٧ – ٤٦٨.

[5] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/٢/٨٢٨ – ٨٣٢.

[6] . قال ابن هشام:"لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان اسماً كـ"رِطل زيتاً"، أو فعلا جامداً، نحو:"ما أحسنه رجلاً"، وندر تقدمه على المتصرف كقوله:...، وقاس على ذلك المازني، والمبرد، والكسائي" (انظر: ابن هشام/ أوضح المسالك/٢/١١٥ – ١١٦).

[7] . انظر : المبرّد/ المقتضب/٣/٣٦ - ٣٧.

[8] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٦(البيتين:١٥٩، ١٦٠).

[9] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١/٤٣٢ – ٤٣٣.

وثانيها : أن تأتي بالنون وحدها ... التنزيل[1]: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾.

وثالثها : أن تأتي باللام وحدها كقوله تعالى[2]: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ ، واعلم أن جواز تعاقب اللام والنون، إنما هو رأي الكوفيين[3]، ونقل جوازه عن أبي علي[4]".

٥- **أجاز تقديم خبر ليس على اسمها،** قال في فصوله[5]:"وأما ليس فيجوز تقدُّم خبرها على اسمها، وعليها في الأشهر".

يرى ابن إياز[6] أنّ تقديم خبر (ليس) على اسمها، كقولك:"(لَيْسَ قائِماً زَيْدٌ) جائز بالإجماع[7]، وأما تقديم خبرها عليها، كقولك:(قَائِماً لَيْسَ زَيْدُ) فأجازه جماعةٌ، ولهذا قال المصنِّف:"وعليها في الأشهر".

وكان ابن يعيش أكثر تفصيلاً في هذه المسألة فقال[8]:"وأما ليس ففيها خلاف، فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو: قَائِماً لَيْسَ زَيْدُ، وهو قول سيبويه[9]، والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي[10]، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين، ومنهم من منع تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرّد[11]".

---

[1] . سورة يوسف / ٣٢.

[2] . سورة القيامة / ١.

[3] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١/٢٠٨.

[4] . انظر : الفارسي/ الإيضاح العضدي/٢٠٨.

[5] . ابن معطي/ الفصول/١٨١.

[6] . ابن إياز/ المحصول/١/٤٠٦.

[7] . قال السيرافي وأبو علي: لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، وإنّما الخلاف في تقديم الخبر عليها، وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أنّ فيه خلاف، (انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٧/١١٤).

[8] . ابن يعيش/ شرح المفصّل /٧/١١٤.

[9] . قال الأنباري:"زَعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنّه ليس له في ذلك نص"، (الإنصاف/١/١٦٠).

[10] . انظر : ابن إياز/ المحصول/١/٤٠٦.

[11] . انظر : السيوطي/ الأشباه والنظائر/٢/٧٣/ والأنباري/ الإنصاف/١/١٦٠.

واختار الأنباري[1] المذهب الكوفي في هذه المسألة، وقال ابن هشام[2]:"وتوسيط أخبارهن جائز، إلا (دَامَ) اتفاقا، و(ليس) عند جمهور البصريين".

٦- ذكر في أكثر من موضع في ألفيّته، وكذا في فصوله (هاء التأنيث) مما يوحي بأنّها الأصل وهو مذهب الكوفيين[3]، قال في ألفيّته[4]:

أَمَّا الذي أُنِّــثَ بِالْعَلامَهْ فَالْهَاءُ نَحْوُ : غُرْفَةٍ وَرَامَهْ

وقال أيضاً [5]:

وَالْهَـــــاءُ لِلتَّأْنِيثِ قَــدْ أُمِيلَتْ بَعْـــدَ حُرُوفٍ بَعْـــدُ ذَا أُبِينَتْ

أما في فصوله فقال[6]:"وكلٍّ بناء فيه ألفٌ ونون زائدتان، مجرّداً من هاء التأنيث، يكون علماً".وقال في موضع آخر من الفصول[7]:" وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها: ستشحثك حَصفةٌ[8]". وكرر ذلك بقوله[9]:"وألف التأنيث وهاؤه، ونون فعلان،وسين مستفعل، ولا عبد، وتعدل نون فعلان ألف التأنيث بدليل أنه يمتنع عليها هاء التانيث، كما يمتنع على حمراء وصفراء".

ويرى ابن إياز[10] أنّ قوله:"هاء التأنيث" تسامح، إذ التاء هي الأصل والهاء بدلٌ منها في الوقف". أما قوله:"وقد أميلت هاء التأنيث" فيقول فيه ابن إياز[11]:"وقد شُبِّهت هاء

---

[1] . انظر : الأنباري/ الإنصاف/١٦٣/١.

[2] . ابن هشام/ أوضح المسالك/١٧٠/١ – ١٧٢.

[3] . انظر: ابن يعيش / شرح المفصل /٨٩/٥/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٤٠/٢.

[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٣(البيت:٨٢٩).

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٦٧(البيت:٩٠٩).

[6] . ابن معطي/ الفصول/١٥٧.

[7] . ابن معطي / الفصول/٢٥٦.

[8] . ينبه ابن إياز أن قول المصنّف:"ستشحثك حصفة'، يجمع الحروف المهموسة، فاشتبه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو انّه من غلط النسّاخ - وأرجّح بدوري أنه من غلط النساخ لأنه قال في ألفيته متحدّثاً عن حروف الإمالة:

وَالهَــــاءُ لِلتأنِيــــثِ قَــــدْ أُمِيلَـــــتْ بَعْـــــدَ حُـــــرُوفٍ بَعْـــــدُ ذَا أُبِينَـــــتْ

فِــــي ذَوْدِ كَلـــبِ نَهَـــرٍ شَـــمْسٌ"جَثَـــتْ كَخِيــــفَةٍ وَقْـــفاً وَقَـــدْ تَبَيَّـــنَتْ

ولكنه زاد الهاء، ولم تحك إمالتها عن الكسائي وليس ببعيد في القياس، ومثاله:"نبيهة'. (ابن إياز/ المحصول/ ١٠٠٤/٢/ وابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٧/البيتين:٩٠٩، ٩١٠).

[9] . ابن معطي/ الفصول/٢٦٣

[10] . ابن إياز/ المحصول / ١٠٧/١

[11] . ابن إياز/ المحصول /١٠٠٣/٢ .

التأنيث بألفه، فأميلت الفتحة التي قبلها في الوقف،وذلك قراءة الكسائي إذا وليت خمسة عشر حرفا يجمعها قولك:"فجثت زينب لذود شمس"[1].

إلا أن ابن إياز وبعد الذي ذكره، يعود ويقول إنّه يستبعد أن يكون ابن معطي قد وافق الكوفيين، فإنهم يذهبون إلى أنَّ الهاء هي الأصل، والتاء بدل منها،خلافاً للبصريين.

علماً بأن سيبويه ذكر باباً في كتابه، واطلق عليه (باب هاءات التأنيث) وقال فيه[2]: واعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث، فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة"- أرى أن ابن معطي قد جمع[3] بين المذهبين في هذه المسألة، والله أعلم.

٧- **أجاز في العدد المركب تعريف الاسمين دون المميز،** قال في فصوله[4]:"وفي المركّب تعرِّف الأول، فتقول: الأحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً، وإن شئت عرّفتهما، فتقول: الأحَدَ العَشَرَ دِرْهَماً".وذهب ابن إياز[5] إلى أنّه إذا كان العدد مركباً، ألحقت به حرف التعريف الأول فقلت: الأحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً، ولم تلحقه الثاني[6]، وأجاز الكوفي والأخفش[7] تعريفهما، كقولك:"الأحَدَ العَشَرَ دِرْهَماً" لأنهما في الحقيقة اسمان.

وكان ابن القوّاس أكثر تفصيلاً لهذه المسألة،فذكر لها ثلاثة أقوال، قال[8]:"أما المركب ففيه ثلاثة أقوال[9]:

أحدها: جمهور البصريين وهو أن يعرّف الاسم الأول بمفرده نحو: الأحد عشر رجلاً، إلى التسعة عشر رجلاً،وهو اختيار المصنف[1]،

---

[1] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٢/ ١٢٨٣ .

[2] . سيبويه / الكتاب / ٢٢٠/٣.

[3] . انظر : ابن معطي / الدّرّة الألفيّة /٦٣ (البيت:٣٨٤) / والفصول / ٢٤٦.

[4] . ابن معطي / الفصول/ ٢٤٣.

[5] . ابن إياز / المحصول /٩٣٥/٢.

[6] . هذا رأي البصري/(انظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/ ١١٠٩/٢/ وابن معطي / الدّرّة الألفية/٥٦ (البيت:٧٠٥))/ والأنباري/ الإنصاف /٣١٢/١ .

[7] . انظر: الأنباري/ الإنصاف/٣١٢/١ .

[8] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١١٠٩/٢.

[9] . انظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/٣٣/٦ .

وثانيها: للكوفيين والأخفش، وهو أن يعرّف الاسمان معاً دون المميز فيقال: الأحد العشر درهماً.

وثالثها: لقوم من الكوفيين وهو اختيار جماعة من الكتاب. وهو أن يعرف الاسمان معا والمميز فقال: الأحد العشر الدرهم[1].

٨- **ذكر من علامات التأنيث (الياء في هذي)**، قال في ألفيّته[2]:

وَالْيَاءُ فِي هَذِي وَتَاءُ قَامَتْ   وَنُـونُ قُـمْـنَ وَيَقُـمْـنَ بَائِـتْ

وقال في فصوله[3]:"والياء في هذي".

وشرح ابن القوّاس[4] قوله:"الياء في هذي"، قائلاً: فاعلم أن منهم من زاد في علامة التأنيث الياء في هذي، وهو مذهب الكوفي، لأن اسم الإشارة عنده عبارة عن الذال وحدها".وشرح ابن إياز[5] قوله (الياء في هذي) بأنّه قد سبقه إليه الزمخشري في مفصله، ويعقّب بأنّ ليس الأمر كما ظنّ، بل الياء عين الكلمة،والتأنيث معلوم من الصيغة، وأما الكوفي فيستقيم ذلك على مذهبه، لأن الاسم عنده الذال، والألف زائدة".

وعرّف الزمخشري المذكّر بقوله[6]:"المذكر ما خلا من العلامات الثلاث: التاء والألف والياء في نحو: غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي والمؤنث ما وجدت في إحداهن".

وقال ابن يعيش في شرح قوله[7]:"أما الياء في "هذي" فليست علامة التأنيث كما ظن، وإنما هي عين الكلمة، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة وعلى قياس مذهب الكوفيين".

٩- **قال إنّ "كذا دِرهمٍ" تفسر بعدد يضاف**، قال في فصوله[8]: فإذا قال:كذا درهمٍ، فتفسيره بعدد يضاف إلى المفرد، وهو المائة والألف".

---

[1] . هذا اختيار ابن معطي في ألفيّته، ولكنه في فصوله اختار المذهبان (انظر : الدّرّة الألفية/٥٦(البيت: ٧٠٥) وابن القوّاس/ شرح الألفية/١١٠٩/٢).

[2] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٣(البيت:٨٣٥) .

[3] . ابن معطي/ الفصول/٢٤٧ .

[4] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٢٤٥/٢ .

[5] . ابن إياز/ المحصول/٩٥٣/٢ -٩٥٤ .

[6] . ابن يعيش/ شرح المفصل/٨٨/٥.

[7] . ابن يعيش/ شرح المفصل / ٩١/٥ .

[8] . ابن معطي / الفصول / ٢٤٤.

لم أجد أية إشارة صريحة من ابن إياز شارح الفصول إلى أنّ ابن معطي قد وافق المذهب الكوفي في (كذا درهم)، ولكني التقطت الإشارة الأولى من أبي حيان في الارتشاف إذ قال[١]:" تفرد هي نحو: له كذا درهم،وقد وافق الكوفيين على هذا المذهب الأخفش فيما نقله صاحب البسيط والمبرّد[٢]، وابن الدهان، وابن معط[٣]".

واكتفى ابن إياز بقوله:"وكلام المصنّف جار على مذهب أصحاب الإمام المعظم أبي حنيفة[٤] رضي الله عنه".

وذكر ابن هشام مثل ذلك في "المغنى" دون ذكر الإمام أبي حنيفة، ولكنه قال:"قال فقهاؤهم"[٥]، قال ابن هشام[٦]:"من مخالفة كذا لأي: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرُّه بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافا للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ، قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: أنّه يلزم بقول القائل:"له عندي كذا درهم" مئة، وبقوله: "كذا دراهم" ثلاثةٌ، وبقوله:"كذا كذا درهماً" أحد عشر، وبقوله: "كذا درهماً" عشرون، وبقوله: "كذا وكذا درهماً" أحدٌ وعشرون".

ويضيف ابن هشام فيقول[٧]:"ووافقهم على هذه التفاصيل -غير مسألة الإضافة- المبرِّد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور".

١٠- استخدم ابن معطي في مصنّفيه بعض الاصطلاحات الكوفية[٨]، منها ما لم يسم فاعله[٩]، والتفسير، والتبيين، والجحد، والخفض، والنعت، والأدوات، والاسم المبهم، والنسق، والعماد، والاستقبال، ولام الجحود، وحروف الجحد.

---

[١] . أبو حيان / ارتشاف الضرب / ٣٩٠/١ .

[٢] . بحثت في المقتضب ولم أجد ما يشير إلى أنّ المبرّد قد وافق الكوفيين في"كذا درهم" (انظر : المبرّد/ والمقتضب/ ١٥٣/٢).

[٣] . "معط": هكذا وردت في الارتشاف، والأصح أن نقول: "ابن معطي"بإثبات الياء (أبو حيان/ ارتشاف الضرب/٣٩٠/١).

[٤] . أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن كاوس بن هرمز بن مرزبان المتوفى سنة (١٥٠هـ)، عاصر جماعة من التابعين (انظر : الجواهر المضية/٢٦/١) .

[٥] . لقد عالج الإمام الأسنوي هذه المسألة من الناحية الفقهية(انظر: الأسنوي/ الكوكب الدرّيّ/٢٦٢ – ٢٦٥).

[٦] . ابن هشام / مغنى اللبيب / ٢٠٥/١/ وابن معطي / الفصول/ ٨٢ .

[٧] . ابن هشام / مغنى اللبيب / ٢٠٥/١.

[٨] . انظر: القوزي / المصطلح النحوي /١٦٢ .

[٩] . جعل ابن معطي هذا الاصطلاح عنواناً لفصل في ألفيّته /٣٤، وعنواناً للفصل السادس من الباب الثاني في فصوله/١٧٦.

الفصل الثالث

متابعاته وما انفرد به من آراء

المبحث الأوّل

متابعات ابن معطي للنحاة من خارج المذهبين

أولاً :ابن معطي وابن السراج (٣١٦هـ) :

١- **تحدث ابن معطي عن موانع التصريف، فقال في ألفيّته**[١] :

وَالصَرْفُ مَمْنُوعٌ مِنِ اسْمٍ مُشْبِهٍ لِلفِعْلِ مِــنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِــنْ اوْجِهِ
وَهْــيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعْ مِنْهَا فِي الِاسْمِ اثْنَانِ فَالصَرْفُ امْتَنَعْ

وقال في فصوله[٢]:"وإنما يُمْنَعُ الاسم من الصرف لوجود علتين فرعيتين فيه من فروع تسعة". ونقل لنا ابن القوّاس[٣] اختلاف النحاة في الأوجه التي أشبه الاسم فيها الفعل، فذهب جمهور النحاة إلى أنّها تسعة، وهي التي ذكرها المصنِّف، وذهب السيرافي إلى أنها عشرة، فزاد شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، وذهب عبد القادر[٤] إلى أنّها ثمانية، فحذف منها الألف والنون الزائدتين، وزادها ابن بابشاذ[٥] الشبة بالاسم الأعجمي، وهو الجمع إذا سمي به، وأبو علي[٦] الحمل على الموازن كما في سراويل". ونقل ابن إياز[٧] هذه الآراء وذكر أنّ أول من عدّها تسعة ابن السراج[٨]، وأبو علي[٩]، وابن جني[١٠]، والزمخشري[١١].

---

١ . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٢٦ (البيتين: ١٦٦، ١٦٧)

٢ . ابن معطي / الفصول / ١٥٦ .

٣ . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٤٤٠/١ -٤٤١ .

٤ . ذكره ابن إياز في المحصول باسم عبد القاهر الجرجاني وعدّها ثمانيه، ولعله هو المقصود بكلام ابن القوّاس/ (انظر : ابن إياز/ المحصول/٨٥/١ – ٨٦).

٥ . ابن بابشاذ / طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوي المصري المتوفى سنة (٤٦٩هـ)، له شرح جمل الأحاجي، المحتسب في النحو/ (انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية / ٤٤١/١) .

٦ . ابن يعيش/ شرح المفصل / ٦٤/١ .

٧ . ابن إياز / المحصول / ٨٥/١ - ٨٦ .

٨ . انظر : ابن السرّاج/الأصول/٨٠/٢.

٩ . الفارسي / الإيضاح العضدي/ ٢٢٨ .

١٠ . ابن جني / اللمع / ١٠٤ .

١١ . ابن يعيش / شرح المفصل / ٥٨/١ .

٢- **عرّف الحال بأنّه بيان هيئة الفاعل أو المفعول،** قال في ألفيّته[١]:

وَالحَـــالُ هَيْئَـــةٌ شَـــبِيهُ الوَصْـــفِ   كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفاً يَـسْتَخْفِـــي
مَنْـــصُـــوبَةٌ مُـــشْتَـقَّـةٌ مَنْكـــورَهْ   حَـالٌ مِـنَ المَعْرِفَـةِ المَـذْكُورَهْ
بَعْـدَ كَـــــلاَمٍ تَـمَّ فَهْـيَ فَـضْلَهْ   فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُـــونُ جُمْلَـــهْ

وقال في فصوله[٢]:"الحال هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول، بنكرةٍ مشتقّةٍ بعد معرفةٍ قد تمَّ الكلام دونها، متنقلة، كقولك: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً".

ويوضّح لنا ابن إياز معنى قوله: (بيان هيئة الفاعل أو المفعول) فيقول[٣]: إنك إذا قلت (جَاء زيدُ راكباً) فالركوب هيئة زيدٍ حال وقوع المجيء منه، وهو الفاعل، وإذا قلت: (ضَرَبْتُ زَيْداً مَكْتُوفاً)، فالكتف هيئة زيدٍ في حال وقوع الضرب عليه، وينبّه ابن إياز إلى أنّ ما ذكره، قد سبقه إليه أبو بكر بن السّراج في أصوله، يبطل بالوصف في قولك: (جَاءَنِي زَيْدُ الرَاكِبُ)، و(ضَرَبْتُ زَيْداً المَكْتوفُ)". أقول ما قاله ابن إياز صحيح، وأضيف أن ابن السرّاج[٤] قد اشترط حتى يصح هذا التعريف أنّ يتم في وقت ذلك الفعل المخبر عنه، وأنّه لا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمه، ولا يجوز أن تكون خلقه.

٣- **في باب الأسماء الموصولة ذكر (الألف)، و(اللام) ،** قال في ألفيّته[٥]:

نَحْوُ: الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي   وَمَنْ وَمَا وَالجَمْعُ وَالتَّـثْـنِـيَه

وقال في فصوله[٦]:"وهي الذي، والتي وتثنيتهما و جمعهما، ومَنْ، وما، وهما بمعناهما، وذو في لغة طيِّء وذا إذا كان معها ما الاستفهامية، والأُلى بمعنى الذين، وأيُّ، والألف واللام".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣١ (الأبيات :٢٦٠ ،٢٦١ ، ٢٦٢).
[٢] . ابن معطي / الفصول/ ١٨٦ .
[٣] . ابن إياز / المحصول / ١/ ٢٤٣.
[٤] . انظر : ابن السرّاج/ الأصول/٢١٣/١.
[٥] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/ ٣٧ (البيت ٣٦٧)
[٦] . ابن معطي / الفصول / ٢٣١ .

وذكر ابن القوّاس[1] في شرحه أن الألف واللام وما المصدرية، مختلف في اسميتها، أمّا الألف واللام فالأخفش والمازني[2] ذهبا إلى أنها حرف التعريف، وهو اختيار أبي علي[3]، وذهب ابن السَّراج[4] والرماني[5] إلى أنها اسم، وهو اختيار المصنِّف.

ثانياً :ابن معطي والزجاجي (٣٣٧هـ) :

١- **قسم التوابع إلى أربعة أقسام**، قال في ألفيّته[6]:

القَوْلُ فِي تَوَابعِ الكَلْمِ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

وقال في فصوله[7]:"والتوابع أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد ، والبدل".

يأخذ ابن إياز على ابن معطي أنّه عدَّ التوابع أربعة، وهي خمسة برأيه، لأن العطف قسمان: عطف بيان، وعطف نسق، وقال[8]:" فلا يتوهّمن موافقته للزجاجي في قوله".وما قاله ابن إياز حقيقة لا توهم فيها، علماً بأنّ الزجاجي سبق ابن معطي بتقسيمها إلى أربعة أقسام، حيث قال في جُمَلِه[9]:"وهي أربعة أشياء: النعتُ والعطف والتوكيد والبدل".

٢- **قال بان النعت أسبق التوابع** ، قال في ألفيّته[10]:

القَوْلُ فِي تَوَابعِ الكَلْمِ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

وقال في فصوله[11]:" الفَصل السابع في أسبق التوابع، وهو النعت" .

---

[1] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ١/ ٦٩٨.

[2] . قال ابن إياز :" الاسم عند البصري (لَذِي) والألف واللام زائدةٌ ، لازمة" (المحصول / ٨٣٤/٢) .

[3] . الفارسي / الإيضاح العضدي / ٢٥٥ .

[4] . انظر : ابن السرّاج/ الأصول/٣١٨/٢، ٢٦١/٢ - ٢٦٢ .

[5] . قال الرمّاني:"أن تكون بمعنى (الذي)، وذلك قولك: القائم عندك زيد، أي الذي قام. (الرماني/ معاني الحروف/٦٧).

[6] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٤٠ (البيت :٤٠٨) .

[7] . ابن معطي / الفصول / ٢٣٤ .

[8] . ابن إياز / المحصول/ ٨٥٨/٢ .

[9] . الزجاجي / الجمل في النحو / ١٣ .

[10] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/ ٤٠ (البيت:٤٠٨) .

[11] . ابن معطي / الفصول /٢٣٤ .

ويرى ابن إياز[1] أنّ زعم ابن معطي بأنّ النعت أسبق التوابع فيه نظر، لأن ابن السّرّاج[2]، وأبا عليّ[3]، والزمخشري[4] قدموا التوكيد، وشفّعوه بالنعت وهو حسن.

ثم يضيف[5] بأنّ عذره في ذلك هو موافقته لأبي الفتح[6]، فإنه قدم النعت، وكذلك الزجاجي[7]، والجزوليّ[8].

وأرى أنّه تابع الزجاجي[9] في ذلك ،لأنه قسم التوابع إلى أربعة أقسام، وبدأ بالنعت ثم العطف ثم التوكيد ثم البدل، وكذلك فعل ابن معطي في ألفيّته وفي فصوله. أما ابن جني فقد قسمها إلى خمسة أقسام وبدأ بالنعت ولكنه سماه (وصفاً) فقال في لمعه[10]:"وهي على خمسة أضرب: وصف وتوكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"، ولأن الزجاجي توفي سنة (٣٣٧هـ) فهو اسبق زمنياً من ابن جني الذي توفي سنة (٣٩٢هـ) فيكون السبق للزجاجي في هذا الرأي.

٣- **أطلق على كاد وأخواتها اسم (أفعال المقاربة)** ، قال في ألفيّته[11]:

وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضاً وَكَرَبْ   بِغَيْرِ أنْ كَكَاد فِي الَّذِي اقْتَرَبْ

وقال في فصوله[12]:"وأفعال أخرى ، تسمّى أفعال المقاربة".

---

[1] . ابن إياز / المحصول / ٨٥٨/٢ .

[2] . انظر : ابن السرّاج/ الأصول/١٧/٢.

[3] . الفارسي / الإيضاح العضدي/ ٢١٤ .

[4] . قال الزمخشري:"وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفه وبدل وعطف بيان وعطف بحرف"/(ابن يعيش/ شرح المفّصل /٣٨/٣).

[5] . ابن إياز/ المحصول/٨٥٨/٢ .

[6] . انظر : ابن جنّي/ اللمع/٦٥.

[7] . انظر : الزجاجي/ الجمل في النحو/١٣.

[8] . الجزوليّ/ المقدمة/٥٦.

[9] . انظر : الزجاجي/ الجمل في النحو/١٣ .

[10] . ابن جنّي/ اللمع / ٦٥ .

[11] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٧ (البيت:٥٣٦).

[12] . ابن معطي / الفصول/ ١٨٠ .

وذكر ابن إياز[1] أنّ تسمية هذه الأفعال بأفعال المقاربة كما فعل الزجاجي والزمخشري، فيه نظر، وذلك لأن معنى المقاربة مقاربة الفعل، وليست بأسرها للمقاربة. ولقد سمّى الزجاجي[2] في جمله باباً باسم "باب أفعال المقاربة". وقال: هي لمقاربة الفعل واستدناء وقوعه، ومثله فعل الزمخشري في مفصله، فسمّى فصلاً بقوله[3]:"ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة".

والحقيقة أن سيبويه وإن لم يسم هذه الأفعال بأفعال المقاربة إلا أنه أشار إلى هذا المعنى في أكثر من موضع في الكتاب، فنراه يقول في موضع[4]:"وتقول عسيت أن تفعل، فإنْ ها هنا بمنزلتها في قولك: قاربْت أنْ تفعل،أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعلَ "وفي موضع آخر يقول[5]:"توشك أن تجيء، فـ"إن" في موضع نصب، كأنك قلت قاربت أن تفعل".

ثالثا : ابن معطي والسيرافي (٣٦٨هـ) :

١- **وافق ابن معطي السيرافي في إعراب حبّذا، قال في ألفيّته**[6]:

وَجَعَلُـوا لِلمَـدْحِ أيْـضاً حَبَّـذَا فَـ"حَـبَّ" فِعْـلٌ وَبِـهِ يُرْفَـعُ "ذَا"
وَاقْتَرَنَـا مَعـاً فَـصَارَا مَـدْحَا كَـ"حَبَّـذا" نُـصْحُ الـشَّقِيقِ نُـصْحَا

وقال في فصوله[7]:"فـ"حبّذا":فعل رُكِّبَ مع فاعله، واقترنا معاً، فصارا اسماً واحداً، يُرْفَع بالابتداء".

قال ابن إياز[8]:" وأصل :(حَبَّ) :(حَبُبَ) بزنة (ظَرُفَ)،...، إلا أنّه ركّبَ مع (ذا)، وجعلا بمنزلة شيء واحدٍ، وحُكِم لهما بحكم الأسماء فإذا قلت: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، و(حَبَّذا)

---

[1] . ابن إياز / المحصول / ٣٩٣/١ .
[2] . الزجاجي / الجمل في النحو/٢٠٠ .
[3] . ابن يعيش / شرح المفّصل / ١١٥/٧ .
[4] . سيبويه / الكتاب / ٣/ ١٥٧ .
[5] . سيبويه / الكتاب / ١٦٠ .
[6] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/٤٩ (البيتين: ٥٩٠ ، ٥٩١) .
[7] . ابن معطي / الفصول/ ١٧٨ .
[8] . ابن إياز / المحصول / ٣٦٩/١ -٣٧٠ .

مبتدأ، و(زَيْدٌ) خبره، كأنك قلت: المَحْبُوبُ زَيْدٌ، وهذا اختيار المصنّفِ، وهو رأي أبي سعيد السيرافي".

وأقول: هو رأي سيبويه في كتابه، قال سيبويه[1]:"زعم الخليل رحمه الله أنّ "حَبّذا" بمنزلة حبّ الشيء، ولكن "ذا" و"حبّ" بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا،وهو اسم مرفوع".

ومثله قال المبرّد[2]:"وأمّا "حَبّذا" فإنّما كانت في الأصل : حَبّذا الشيءُ لأنّ (ذا) اسم مبهم يقع على كلِّ شيء، فإنما هو حَبّ هذا، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت (حَبّ) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ،...، فتقول حَبّذا عَبْد الله". وهو أيضاً اختيار الجرجاني[3] في كتابه الجمل .

٢- **قال بأن العَلَمَ هو أعرف المعارف،** قال في ألفيّته[4]:

أمَّا المَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ   أوّلُهَا الأعْلامُ ثمَّ المُضْمَرُ

وقال في فصوله[5]:"المعرفة: ما خصَّ واحداً دون الآخر، وهي خمسة أقسام: العَلَمَ والمضمر، والإشارة، وما عرِّف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأسماء".

ويرى ابن القوّاس[6] أنّ قوله:"أولها الأعلام"، هو مذهب السيرافي[7]، ونُـقِل عن الكوفيين[8]، ثم المضمر ثم المبهم ثم المعرّف باللام ثم المضاف، وذهب سيبويه[9] إلى أن أعرفها المضمر، وذهب ابن السراج[10] إلى أن أعرفها المبهم.

---

[1] . سيبويه / الكتاب / ١٨٠/٢ .

[2] . المبرّد / المقتضب / ١٤٥/٢ .

[3] . الجرجاني/ الجمل /٣٢ .

[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣٥ (البيت: ٣٢٣).

[5] . ابن معطي / الفصول /٢٢٥ ،

[6] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦٣٢/١ -٦٣٣ .

[7] . انظر : الأنباري/ الإنصاف / ٧٠٨/٢ / وابن يعيش / شرح المفصل /٨٧/٥ .

[8] . ذهب إلى مثل هذا ابن يعيش في شرح المفصل (انظر : شرح المفصل/ ٨٧/٥)

[9] . انظر : الأنباري/ الإنصاف /٧٠٧/٢ .

[10] . انظر : الأنباري/ الإنصاف / ٧٠٨/٢ / وابن يعيش / شرح المفصل / ٨٧/٥.

أما ابن إياز فقال:"والمصنّف بدأ بالعَلَمِ ولعله يراه أعرف المعارف، وقال بعضهم: إنّه مذهب سيبويه ولذلك قدمه". والأصح ما ذهب إليه ابن القوّاس في شرحه، ولكنّ قوله: ونقل عن الكوفيين، فيه نظر لأنّ الكوفيين[1] قالوا: بأن الاسم المبهم هو أعرف المعارف، كما أن ابن السراج لم يوافقهم في تقديم المبهم على باقي المعارف، وإنما قدّم الاسم المكني، حيث قال في أصوله[2]:"المعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني، المبهم، العلم، وما فيه ألف ولام، وما أضيف إليها".

رابعاً : ابن معطي والفارسي (٣٧٧هـ) :

١- **قال بأنّ فاعل نعم و بئس إمّا ظاهرٌ وأمّا مضمر،** قال في فصوله[3]:"وفاعلهما إمّا ظاهرٌ، وإما مضمر، فالمضمر يلزم تفسيره بمفردٍ نكرة منصوبة على التمييز، نحو: نِعمَ رَجُلاً زيْدٌ...، فإن كان فاعلها ظاهراً لزمته الألف واللام، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام".

ويرى ابن إياز[4] أنّ ابن معطي قد تابع أبا عليٍّ في تقديمه الكلام على الفاعل المضمر دون الظاهر. ويرى أنّه لو تابع الجزولي[5] في ذلك حيث بدأ بالظاهر، لكان أحسن.

وذهب الفارسي[6]: إلى أن "نعم"، و"بئس" فعلان ماضيان، وفاعلهما على ضربين:" **أحدهما**: أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر فيفسره بنكرة منصوبة، **والآخر**: أن يكون مظهراً"، مما يؤيد ما ذهب إليه ابن إياز.

٢- **قال بأنّ الخبر قد يكون جملة، وقسّمها إلى أربعة أقسام:** قال في فصوله[7]: وتارة يكون الخبر جملةً، فيلزم فيها الضمير،وذلك:إما مبتدأ وخبر،كقوله تعالى[8]: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

[1] ـ الأنباري/ الإنصاف / ٢/ ٧٠٧ .

[2] ـ ابن السرّاج/ الأصول/١/١٤٩.

[3] ـ ابن معطي/ الفصول/١٧٨.

[4] ـ انظر : ابن إياز/ المحصول/١/٣٦٠.

[5] ـ الجزوليّ/ المقدمة الجزولية/١٦٠.

[6] ـ الفارسي/ الإيضاح العضدي/١١٠.

[7] ـ ابن معطي/ الفصول/١٩٩.

[8] ـ سورة البقرة/ ٥.

ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ وإما جملة من فعل وفاعل، كقوله تعالى[1]: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ ، وإما شرط وجزاء، وظرف وما اتصل به، أو جارٌّ ومجرور".

ويقول ابن إياز[2] إنّ هذا التقسيم قد تبع فيه أبا عليٍّ، والزمخشري[3]. وأما ابن جنيّ[4] فإنّه قسمها إلى قسمين: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وهذا هو المرضي عند الحذاق كما يرى ابن إياز، لأنّ كلّ جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تقدَّر.

قال أبو علي الفارسي في الايضاح العضدي[5]:" وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفاً".

٣- **في حديثه عن المضمر قدم المنفصل على المتصل في المرفوع والمنصوب، أما المجرور فلا يكون إلا متصلاً**، قال في ألفيّته[6]:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ البِنَا　　　مَفْصُولُهُ فِي الرّفْعَ نَحْنُ وَأَنَا

وقال في فصوله[7]:"والمرفوع ينقسم إلى منفصل ومتصل...، والمجرور لا يكون إلا متصلاً".

ويرى ابن القوّاس[8] أنّ قوله في البيت السابق: مفصوله في الرفع: إنما بدأ بالمنفصل، لأنه يجري مجرى المظهر لقيامه بنفسه، فهو أصل للمتصل، وإليه ذهب أبو علي[9]، وقيل: المتصل هو الأصل في باب المضمرات، لأنه أحضر وهو رأي الأكثر.

---

[1] . سورة النور / ٤٥.

[2] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٥٧٠/١ – ٥٧١.

[3] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٨٨/١.

[4] . انظر : ابن جنّي/ اللمع/٣٠.

[5] . الفارسي/ الإيضاح العضدي/٩٢.

[6] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٦(البيت:٣٤٩).

[7] . ابن معطي / الفصول/٢٢٩ – ٢٣٠.

[8] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٦٦٢/١.

[9] . لم أجد في الإيضاح العضدي حديثاً عن المضمرات، لا المنفصلة، ولا المتصلة، ولعل ابن القوّاس استقى هذه المسألة من مصدر آخر.

وذكر ابن إياز[1] في المحصول: أنّ ابن معطي قد بدأ بالمنفصل لشبهه بالظاهر، ولكنه لم يشر إلى الفارسي بشيء.

٤- **في باب الحروف الناهية للأفعال المضارعة (إنّ وأخواتها)، قال: إذا اعتقب الاسم والفعل (إنّ) فيجب كسرها،** قال في ألفيّته[2]:

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالاسْمِ انْفَرَدَا أَوْ كَانَ مَخْصُوصاً بِفِعْلٍ أَبَدَا
تُفْتَحُ إنَّ فِيهِ نَحْـوُ : قِيـلَ لَـوْ أَنَّـهُ أَتَاكَ أَنِّـي مُولَـى
وَكُلُّ مَوْضِـعٍ عَلَيْهِ يَعْتَـقِـبْ الاسْمُ وَالفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

قال ابن القوّاس[3]:" قوله: كل موضع عليه: أي: يعتقب الاسم والفعل عليه، ولا يختص بأحدهما، فكسر الحرف وهي (إنّ) يجب فيه...، واعلم أنّ الضابط الذي ذكره المصنِّف وهو قوله: وكل موضع عليه يعتقب إلى آخره، ذكره أبو علي مع الذي قبله، وليس بضابط تام، لأنه يتخرج بما بعد فاء الجزاء، نحو قولك: مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ".

ولقد أصاب ابن القوّاس فيما ذهب إليه، وما قاله الفارسي تحديداً هو[4]:" وأمّا المكسورة، فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة.

٥- **في باب حروف الجرّ قال إنّ (ربّ) تدخل على الظاهر والمضمر،** قال في ألفيّته[5]:

وَرُبَّ لِلتَقْلِيـــلِ فِـي الْمُنَكّـــرِ كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلاً قُرِي
وَبَعْدَ وَصْفِ الاسْمَ يَأْتِي مُظْهَرَاً عَامِلُ رُبَّ أَوْ يَكُـونُ مُضْمَرَا

---

[1] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٢/٨٠٦ – ٨٠٧.
[2] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٧(الأبيات:٥٤٩ – ٥٥١).
[3] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/٩٢٨ – ٩٢٩.
[4] . الفارسي/ الإيضاح العضدي/١٢٦ – ١٢٧.
[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٥(البيتين:١٤٠، ١٤١).

وقال في فصوله[1]:" ورُبَّ: وهي للتقليل...، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها، ظاهراً أو مقدراً محذوفا، فالظاهر نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُ، والعامل في رُبَّ، لقيتُ، وتدخل على الظاهر إذا كان نكرة موصوفة، وعلى المضمر، فيفسّر بنكرة منصوبة".

وذهب ابن القوّاس[2] إلى أنّ النحاة اختلفوا في العامل في "رُبّ"، فمنهم من ذهب إلى أنّه لا يجوز إظهاره، إلا في الضرورة لكون لزوم الوصف عوضاً عنه، ومنهم من أجاز إظهاره، وحذفه مطلقاً، وهو الصحيح، والأكثر حذفه لكثرة الاستعمال. إلا أن ابن إياز كان أكثر تحديداً من ابن القوّاس، وقال[3]:"كلام المصنّف يوافق رأي أبي عليّ".

وما ذهب إليه ابن إياز صحيح، قال الفارسي[4]:"ومنها "رُبّ" وهي في التقليل نظير "كم" في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة وذلك قولهم: رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ، وتقديره: رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ أدْرَكْتُ أوْ لَقِيتُ".

٦- **ذكر (هات) مع أسماء الأفعال،** قال في ألفيّته[5]:

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا   وَهَاتِ[6] زَيْداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

قال ابن القوّاس في شرح البيت[7]:"وأما "هات" فقال أبو علي: هي اسم فعل، ومعناه: أعطى، وهو اختيار المصنِّف لذكره إياه في أسماء الأفعال، وقوله:"وهاتِ زيداً"، فزيد منصوب على المفعول به بهات، لأنه متعد على الأظهر، وكسرت التاء لسكونها وسكون الألف قبلها".

إلا أنّ أبا علي لم يذكر "هات "مع أسماء الأفعال في الإيضاح العضدي[8]، وذكرها الزمخشري[9] في المفصّل، وعدّها اسم فعل، ووافقه في ذلك ابن يعيش[10] الذي ذكر بدوره

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/٢١٥.
[2] . انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/٤٠٤/١.
[3] . ابن إياز/ المحصول/٧٠٩/٢.
[4] . الفارسي/ الإيضاح العضدي/٢٠٠.
[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٢(البيت:٦٢٤).
[6] . لم يذكر ابن معطي " هات " في فصوله/(انظر : الفصول/٢٢٣).
[7] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٠٢٢/٢.
[8] . انظر : الفارسي/ الإيضاح العضدي/١٤٧.
[9] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٣٠/٣.
[10] . ابن يعيش/ شرح المفصّل/ ٣٠/٣.

أنّ فيها مذهبين، وأنّ المذهب الأول يعزى للخليل، وهو أنّ "هات" من (آتى يؤاتي) والهاء فيه بدل من الهمزة، والرأي الآخر لم ينسبه إلى أحد، ذكر أنّ "هات" اسم فعل، وهذا الرأي أنكره ابن هشام[١] ورجّح أنّ "هات" فعل أمر.

٧- **قال بأن كل مالا ينصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف دخله الجر،** قال في فصوله[٢]:"وكل ما لم ينصرف معرفةً إذا نكَّرته صرف، وإذا أضيف، أو دخله لام التعريف دخله الجرُّ في موضع الجر، نحو:بالأحسنِ، وأحسَنِكم، قال تعالى[٣]: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾".

قال ابن إياز[٤]:"اختلف أهل العربية فيما لا ينصرف، إذا دخله الألف واللام، أو الإضافة، فبعضهم يذهب إلى أنّه باقٍ على حاله، وهذا اختيار المصنّف، ألا تراه قال: (دخله الجرُّ في موضع الجرِّ) ولم يقل: انصرف، وإنّما دخله الجرُّ معها، لأنهما يبعدانه عن شبه الفعل، إذ الفعل لا يضاف، ولا تدخله اللام". وقال أبو علي الفارسي[٥]:"لو جرّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل: مَرَرْتُ بأحْمَدِ وَإبْرَاهِيمِ، لأشبه المبنيات نحو أمْسِ وجَيْرِ".

خامساً : ابن معطي وابن جنّي (٣٩٢هـ):

١- **ذكر ابن معطي من علامات الحرف، أنّه لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال،** قال في ألفيّته[٦]:

وَالحَــرْفُ لا يُفِيــدُ مَعْنًــى إلّــا ... فِــي غَيْــرِهِ كَهَــلْ أتَــى المُعَلَّــا

وَالحَــرْفُ فَــضْلَةٌ بِلَفْــظٍ خَــالِ ... مِــنْ عَلِــمِ الأسْــمَاءِ وَالأفْعَــالِ

يَجِـــيءُ إمَّـــا رَابِطـــاً أوْ نَاقِـــلاً ... أوْ زَائِـــداً مُؤَكِّـــداً أوْ عَامِـــلا

---

[١] . ابن يعيش/ شرح المفصّل ،٣٠/٣.

[٢] . ابن معطي/ الفصول/١٥٨ – ١٥٩.

[٣] . سورة النحل / ٩٦.

[٤] . ابن إياز/ المحصول/١٣١/١ – ١٣٢.

[٥] . ابن يعيش/ شرح المفصّل/٥٨/١.

[٦] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ١٨(الأبيات :٢٦،٢٢، ٢٧).

قال في فصوله[1]:"وعلاماته: ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما يؤتى به رابطاً بين اسمين أو فعلين، أو بين جملتين، أو بين اسم وفعل، أو مخصصاً للاسم أو الفعل أو قالبا لمعنى الجملة أو مؤكداً لها عاملاً أو زائداً[2]".

قال ابن إياز في المحصول[3]:"يعني: أنه ذكر للاسم علامات الأفعال، علم أنّها حرف، وقاله ابن جني في اللّمع".

وما ذهب إليه ابن إياز صحيح ، فقد قال ابن جني في لمعه[4]:" والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غير، نحو: هل وبل وقد، لا تقول: من هل ولا قد هل، ولا تأمر به".

٢- **وتابع ابن معطي ابن جنّي في أنّ "جيرِ" حرف مبني على الكسر،** قال في ألفيّته[5]:

مَعْنَى كَأَيٍّ كَمْ وَمَنْ لَهَا التزِمْ جَيْرِ وَأَيْ مِثْلُ :نَعَمْ قَبْلَ القَسَمْ

وقال في فصوله[6]:"وبناء الاسم على الكسر، نحو: أمس، وهؤلاءِ، والحرف، نحو: بزيدٍ، وجَيْرِ".

وقال ابن القوّاس[7]:"وأما جَير: فحرف في الأظهر، ومعناه: التصديق كنعم، وبنيت على الكسر لأنه الأصل في التقاء الساكنين...، وقد تقسم بها العرب نحو: جَيْرِ لأفْعَلَنْ، ومعناه: حَقاً لأفْعَلَنْ، ومنهم من ذهب إلى أنها اسم".

أمّا ابن إياز فقال[8]:"وأمّا (جَيْرِ) فذهب أبو الفتح إلى أنها حرف يجاب بها، كـ (نَعَمْ)، و(بلى)، و(أجل)، و(إنّ) وهو رأي المصنِّف".

---

[1] . ابن معطي / الفصول/ ١٥٣ .

[2] . قال ابن السراج:"إنّه لا زائد في كلام العرب لأن كل ما يحكم بزيادته، فإنه يفيد التوكيد، فهو داخل في قسم المؤكد "/ (انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٢١٦/١) .

[3] . ابن إياز / المحصول / ٥٤/١ .

[4] . ابن جنّي / اللمع/ ١٦.

[5] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٥٧ (البيت:٧١٩)

[6] . ابن معطي / الفصول/ ١٦٩ .

[7] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/ ١١٢٨/٢ ، وانظر: نفسه / ٢٣٣/١ .

[8] . ابن إياز / المحصول / ٢٧٦/١ .

وأصاب ابن إياز مرة أخرى فيما ذهب إليه، قال ابن جني في لمعه[1]:"والبناء أربعة أضرب: ضم وفتح وكسر، ووقف...، والكسر يكون في الاسم نحو: أمْسِ، وهَؤُلاءِ، وفي الحرف في "جَيْرِ وفي لام الإضافة وبائها نحو قوله: لِـزَيْدٍ وبِـزَيْدِ، ولا كسر في الفعل".

وقصر سيبويه[2] الكسر في الحرف، في (باء الإضافة ولامها) نحو: بزيد، ولزيد، وعدّ "جير" من الظروف المبهمة غير المتمكنة.

وما ذهب إليه سيبويه علله بقوله[3]:"وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرّف تصرُّف غيرها، ولا تكون نكرة، فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان، حرّكوا الأخير منهما، وقالوا: جيرِ فحرّكوه لئلا يسكَنْ حرفان".

٣- **قال بأن المقصور في آخره ألف مفردة، قال في ألفيّته[4]:**

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلّاً وَالجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِرِ
سُمِّيَ مَقْصُوراً بِهِ تُقَدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلُّهَا لا تَظْهَرُ

وقال في فصوله[5]:"والمقصور، وهو ما آخره ألف مفردة، نحو: عصاً، ورحىً، وحُبلَى".

قال ابن إياز[6]:"وقوله: (ألف مفردة) سبقه إليها ابن جنّي في لمعة، وإنّما قال ذلك احترازاً من الممدودة نحو: (كساء)، و(حمراء)، فإنّ الهمزة كالألف، ولو تركا ذلك لم يكن إليه حاجة، إذ الألف لا تكون إلا مفردة، ومحال اجتماع ألفين".

ووافق ابن القوّاس شيخه ابن إياز في قوله حيث قال في شرح الأبيات السابقة[7]:" فالمقصور هو الاسم الذي في آخره ألف، فبالاسم يخرج نحو: يخشى، وبالمعرب نحو: ذا، ومتى، وآخره ألف يحترز به من قسمه، وقول أبي الفتح ألف مفردة لا حاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين، إلا أن ينظر إلى الأصل".

---

[1] . ابن جنّي / اللمع / ١٧ - ١٨ .
[2] . سيبويه / الكتاب / ١٧/١ .
[3] . سيبويه / الكتاب / ٣/ ٢٨٥ - ٢٨٦ .
[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ١٩ (البيتين :٤٧، ٤٨)
[5] . ابن معطي / الفصول /١٥٩ .
[6] . ابن إياز / المحصول / ١٣٧/١ .
[7] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٢٤٤/١ .

وما قاله ابن جنّي تحديداً هو[1]:"وأما المقصور فكل اسم في آخره ألف مفردة مفتوح ما قبلها نحو عصا ورحى".

٤- **لقد عرّف ابن معطي التمييز في ألفيّته وفي فصوله ،** فقال في ألفيّته[2]:

وَالأَصْـلُ فِـي التَمْيِيـزِ تَفْـسِيرُ العَـدَدْ   وَالكَيْلِ وَالـوَزْنِ وَمَمْـسُوحٍ يُحَـدّ

بِوَاحِـــــدٍ مَنْكُـــورٍ اسْـمَ جِنْـــسِ   مُـقَـدَّرٍ بِمِـــــنْ مُـزِيلِ اللَّبْـــسِ

وقال في فصوله[3]:" التمييز : وهو تفسير مبهم نكرةٍ مقدّرةٍ بمنْ".

قال ابن إياز[4]:"وقوله: (مقدَّرةٍ بـ "من") يعني: أنّ التمييز لا بد من تقدير (مِنْ)، وقد اغترَّ بكلام أبي الفتح في لمعه، وهو قوله[5]:" ولا بدّ في جميع التمييز من معنى (مِنْ)". ويرى ابن إياز أنّ هذا الإطلاق فيه نظرٌ ويعلل بقوله[6]:"لأنّا إذا قلنا: (طابَ زَيْدٌ نَفْساً)، و(أَنْتَ أَحْسَنُ النّاسِ وَجْهاً)، يلزم من إطلاقه أنّه تقدر (مِنْ) فيه" .

ولكن ابن القوّاس[7] شارح الألفيّة لم يعترض على قول ابن معطي: مقدر بمن في ألفيّته لأن الغرض من المميز البيان ، والتبيين أحد معاني(من).

٥- **أخذ تعريف المستثنى عن أبي الفتح ابن جنّي،** قال في فصوله[8]:"المستثنى وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأوّل "بإلا" أو ما كان في معناها".

قال أبو الفتح[9]:"ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غَيرَهُ". ويقول ابن إياز[10] أن ما ذكر ابن جني يشمل الاستثناء المتصل، والمنقطع، ويكون في الجميع حقيقة، فإخراجك الشيء مما دخل فيه غيره، كقولك: (قامَ

---

[1] . ابن جني / اللمع / ٢٢.
[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفيّة / ٣٢(البيتين: ٢٧٠ -٢٧١).
[3] . ابن معطي / الفصول/ ١٨٨ .
[4] . ابن إياز / المحصول / ٤٦٤/١ .
[5] . ومثّل عليه ابن جنّي بقوله :" أي من شجاع ، ومن فارس ، ونحو ذلك/(ابن جنّي / اللمع / ٥٤)
[6] . ابن إياز/ المحصول / ٤٦٤/١ .
[7] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٥٧٣/١ .
[8] . ابن معطي / الفصول / ١٨٩ .
[9] . ابن إياز / المحصول / ١/ ٤٧٥ / وانظر: ابن جنّي / اللمع/ ٥٤ .
[10] . ابن إياز / المحصول / ١/ ٤٧٥ .

القَوْمُ إلاّ زَيْداً)، أخرجت زيداً من القيام الذي حكمت به على القوم، لا من القوم،وإدخالك إياه فيما تخرج منه غيره، كقولك: (مَا قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً) أخرجت زيداً من الحكم بنفي القيام المحكوم به على القوم، وتعريف المصنّف مأخوذ من كلام أبي الفتح[1]" .

٦- **قال إن النعت المشتق قد يكون حلية، قال في ألفيّته**[2]:

وَالنَعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ وَنَسَبُ   وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلاجٌ يُنْصَبُ

وقال في فصوله[3]:" والمشتق: إما حلية ، أو نسبٌ أو فِعلٌ ، أو صناعة"

قال ابن إياز[4]:" الحلية[5]: الأمر الظاهر على الموصوف، كالطول، والقصر، والسواد والبياض، والعمى، والعور، والتحلية منها، وقد أتى بها أبو الفتح[6]، فقال:"الوصف لفظٌ يتبع الاسم الموصوف تحلية"، ولا شبهة في أنها مشتقة[7].

لكني وجدت أنّ المبرّد قد أتى بها في مقتضبه قبل ابن جني، فقال[8]:"وإنما الصفات تحلية الشيء، نحو: الظريف، والطويل، وما أشبه ذلك مما أخذ من الفعل أو نسب، نحو: الفلانيّ، والتميمي، والبكري، وما اعتوره شيء من هذين المعنيين" وهو أيضا اختيار عبد القاهر الجرجاني[9] في كتابه (الجُمل).

سادساً : ابن معطي والجرجاني (٤٧٤هـ) :

١- **وافق ابن معطي البصريين في أن رافع المبتدأ والخبر هو الابتداء، ثم اختلفوا في معنى الابتداء،** فقال ابن معطي في ألفيّته[10]:

القَـوْلُ فِـي بَيَانِ الاسْمِ المُبْتَدَا المُبْتَـدَأُ يُـرْفَـعُ إذْ تَجَـرَّدَا

---

[1] . ابن إياز / المحصول / ٤٧٦/١ .

[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٠ (البيت:٤١٣) .

[3] . ابن معطي / الفصول / ٢٣٥ .

[4] . ابن إياز / المحصول / ٨٦٢/٢ .

[5] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفيّة / ٧٤٩/١ .

[6] . ابن جنّي / اللمع /٦٥ .

[7] . ابن إياز / المحصول / ٨٦٢/٢ .

[8] . المبرّد / المقتضب /٢٦/١ .

[9] . الجرجاني / الجمل / ٣٢ .

[10] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٣(الأبيات:٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤).

مِـــنْ كُـلِّ عَامِـلٍ لَهُ لَفْظِـيُّ فارْفَـعْ بِأمْـرٍ فِيـهِ مَعْنَـوِيّ

أَعْنِي ابْتِدَاءً وَهْـوَ رَافِعُ الخَبَرْ مِثالُهُ: زَيْـدٌ مُصِيـخٌ لِلخَبَـرْ

وقال في فصوله[1]:"في العامل في المبتدأ والخبر، وهو عامل معنوي، وحقيقته: تجرد الاسم من العامل اللفظي، وإسناد الخبر إليه، نحو قولك :اللهُ أَكْبَرُ".

ويرى ابن القوّاس[2] أنّ الابتداء عبارة عن مجموع وصفين هما: التجرد والإسناد، وقال الجزولي[3]:"هو جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر". فكلتا العبارتين تدل على أنه معنى مركب من وصفين، ومنهم[4] من جعله علة ذات أوصاف ثلاث.

أما ابن إياز فقال[5] نقلا عن بعضهم:"المبتدأ كل اسم ابتدأته، وجرّدته من العوامل اللفظية، للإسناد إليه، والعوامل اللفظية أفعال وحروف، فالأفعال (كان وأخواتها)، و(ظننت وأخواتها)، والحروف على قسمين:

أحدهما: ما يعمل فيهما، وذلك (ما المجازية) و(لا) المشبّه بـ (ليس) و(لات).

والثاني : ما يعمل في أحدهما، وهو الباء في: (بحسبك زيدٌ)".

ثم يضيف فيقول[6]:"اعلم أنّه ذهب أئمة البصرة إلى أنّ رافع المبتدأ الابتداء، وهو معنى، ثمّ اختلفوا: فقال بعضهم: هو التعدي، وإسناد الخبر، وحكى عبد القاهر عن شيخه عبد الوارث[7] أنّهُ مجموع التعدِّي والإسناد، وهو اختيار الزمخشري[1]، وصاحب الفصول".

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/١٩٨.

[2] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٨١٤/٢.

[3] . الجزوليّ/ المقدمة/٩٣.

[4] . انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/٨١٤/٢.

[5] . ابن إياز/ المحصول/٥٥٥/١.

[6] . ابن إياز / المحصول /٥٥٨/١.

[7] . هو محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبو الحسن الفارسي النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية، استوطن جرجان، وقرأ عليه عبد القاهر الجرجاني، مات سنة (٤٢١هـ)/ (انظر : ابن إياز/ المحصول/٥٥٨/١).

وينبّه ابن إياز[2] إلى أن العامل عند هؤلاء مركّبٌ من عدميّ، وهو: التجرّد، ووجوديّ وهو: الإسناد.

٢- **في باب التمييز، قال في ألفيّته[3]:**

وَالأصْـلُ فِـي التَّمْييـزِ تَفْـسِيرُ العَـدَدْ وَالكَيْـلِ وَالـوَزْنِ وَمَمْـسُوحٍ يُحَـدَّ
بِوَاحِـــدٍ مَنْكُــورٍ اسْــمَ جِنْــسِ مُـقَـدّرٍ بِمِـــنْ مُـزِيلِ اللَّبْـــسِ
نَحْـــوُ: ثَلاثِيــنَ مَنــاً[4] شَرَابَـــاً وَنَحْـــوُ: قَــدْرِ رَاحَـةٍ سَحَــابَا
يُنْـصَـــبُ عــَنْ نُــونٍ وَعَــنْ تَنْــوينِ وَعَــنْ إضَــافَةٍ عَلَــى التَّـبْـيِـيــنِ
مُشَبَّـــهٍ بِـضَارِبِيـــنَ رَجُـــــــلاً تَقُـولُ لِـي: مِـلْءُ الإنـاءِ عَـسَـلاً

وقال في فصوله[5]:" وأما المنتصب عن تمام الاسم، فيقع في المكيل والموزون والمعدود، وما في معناه[6]، نحو: قفيزين بُرّاً[7]، وَمنَوَينِ سَمْناً، وعشرينَ دِرهَمًا"، وقوله تعالى[8]: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾.

ويبيّن ابن إياز في المحصول المقصود من كلامه قائلاً[9]:"مميّز العدد لا ينتصب إلا عن تمامه، ومن تمامة امتناعه عن الإضافة، كذا قال عبد القاهر الجرجاني، والذي يتم به ثلاثة أشياء:

الأول: التنوين، وله قسمان: ظاهر ومقدّر، فالظاهر، كقولك: (هَذا رَطْلٌ زَيْتاً)، والمقدر، كقولك: (أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً)، إذ الأصل: أحَدٌ وعَشْرٌ.

---

[1] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/٨٣/١
[2] . ابن إياز/ المحصول/٥٥٩/١.
[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٢(الأبيات:٢٧٠ – ٢٧٤)
[4] . "مَناً" وتثنيته "منوان" وهو: موزون، ويعادل مائه وثمانون مثقالاً،كل مثقال درهم وثلاثة أسباع، فجملته مائتا درهم وسبع درهم، والرطل نصفه. (ابن القوّاس/ شرح الألفية/٥٧٤/١).
[5] . ابن معطي/ الفصول/١٨٨ – ١٨٩.
[6] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٤٧٢/١.
[7] . "قفيزان براً":وهو مكيال للبر، والشعير، وغيرها/ (انظر : ابن إياز/ المحصول/٤٧١/١/ وابن القوّاس/ شرح الألفيه/٥٧٤/١).
[8] . سورة يوسف / ٤.
[9] . ابن اياز/ المحصول /٤٧٠/١.

وثانيها: النون، وله ثلاثة أقسام: نون تثنيةٍ، ونون جمع، ونون عدد مشبّه" بنون الجمع، ونون تثنية، كقولك: (عِنْدِي قَـفِيْزَانِ بُرَّاً)، ونون الجمع الحقيقي، كقولك: (هَؤُلاءِ حَسَنُونَ وُجُوهاً)، ونون العدد، كقولك: (لِي عِشْرُونَ كِتَاباً).

والثالث: الإضافة، كقولك: (مِلءُ الإِنَاءِ عَسَلاً)".

سابعاً:ابن معطي والزمخشري (٥٣٨هـ) :

١- **رتّب موانع الصرف وبدأ بالتعريف، قال في فصوله**[١]:" فترتيب موانع الصرف التعريف: وهو العلمية مع التأنيث، نحو فاطمة، وحمزة".

ويرى ابن إياز[٢] أنّه بدأ بالتعريف وقدّمه على باقي الأسباب، كما فعل الزمخشري وهو حسن برأيه، لأنّ له قوة ومزية على غيره من الأسباب، ألا ترى أنّ (أذربيجان) فيه خمسة أسباب، وهي التعريف، والألف والنون، والتركيب، والعجمة والتأنيث، ومع ذلك إذا نكّر انصرف، وإن كان بعد ذلك فيه أربعة أسباب".

وما قاله الزمخشري[٣]:" أنّ الاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة وتكرر واحد، وهي العلمية والتأنيث لفظاً أو معنى نحو: سعاد وطلحة".

٢- **قال إن التمييز ينتصب عن تمام الكلام، وتمام الاسم،** قال في فصوله[٤]:" التمييز هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدّرة بمن، وينتصب عن تمام الكلام، وعن تمام الاسم".

وذهب ابن إياز[٥] إلى أنّ المصنّف بدأ بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام اقتداءً بالزمخشري، وهو جيد لقوة عامله، إذ العامل فيه فعل، وهذا خلاف مذهب أبي الفتح[٦]، فإنه بدأ بالمنتصب عن تمام الاسم، وعذره كثرة هذا الضرب وقلة الأول.

وقال الزمخشري[٧]:"لا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تام، والذي يتم به أربعة أشياء".

---

[١] . ابن معطي/ الفصول/ ١٥٦ .

[٢] . ابن إياز / المحصول / ٩٣/١ .

[٣] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٥٨/١ .

[٤] . ابن معطي / الفصول / ١٨٨ .

[٥] . ابن إياز / المحصول / ٤٦٥/١ -٤٦٦ .

[٦] . انظر : ابن جنّي / اللمع / ٥٣ .

[٧] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٧١/٢

٣- **وذكر من علامات التأنيث "الياء في هذي"**، قال في ألفيّته[١]:

فَعَلَــــمُ التَّأنِيـــــثِ تَـاءٌ وَأَلِـــفْ   وَالهَـاءُ عَـنْ تَـاءٍ تَنَـشَّا إذْ تَقِـفْ

وَاليَـاءُ فِــي هَــذِي وَتَــاءُ قَامَــتْ   وَنُونُ قُمْــنَ وَيَقُمْــنَ بَانَـــتْ

وقال في فصوله[٢]:"فعلامة التأنيث على أقسام: التاء التي...، والياء في هذي، والهاء في هذه، التي تبدل من الياء في هذي".

قال ابن إياز في المحصول[٣]:"وقوله: (والياء في هذي)، قد سبقه إليه الزمخشري في مفصله[٤]، وليس الأمر كما ظنّا بل الياء هي عين الكلمة والتأنيث معلوم في الصيغة، وأما الكوفي[٥] فيستقيم ذلك على مذهبه، لأن الاسم عنده الذال، والألف زائدة".

ولقد ذكرت هذه المسألة في آرائه الكوفية، وذكرت رأي الزمخشري فيها.

٤- **قال بأنّ الباء تدخل على (ما) الحجازية، فتعطف على موضعه نصباً**، قال في ألفيّته[٦]:

وَأَدْخَلُـوا البَـاءَ عَلَـى خَبَـرِ مَـا   كَلَيْـــسَ لِلتَّأكِيـــدِ زِيـدَ فِيهِـمَــا

تَقُـــولُ : لَـيْسَ قَوْلُـهُ بِكَــذِبِ   وَجُــرَّ مَـــا تَعْطُفُــهُ أَوْ انْــصِبِ

تَقُـــولُ : مَـا زَيْــدٌ بِعَالِــمٍ وَلا   مُفَــضَّـلٍ وَإِنْ تَــشَـأْ مُفَــضَّــلا

وقال في فصوله[٧]:"وقد تدخل الباء في خبرها، فتعطف على موضعه نصباً، وعلى لفظه جراً، كما قال ذلك في ليس".

وينبّه ابن إياز[٨] إلى أنّه خصَّ الباء بـ (ما المجازية)، وهو اختيار الزمخشري، الذي قال في مفصله[٩]:"إنما ذلك على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول (زَيْدٌ بِمُنْطَلِقِ)".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٦٣ (البيتين:٨٣٤ ،٨٣٥)

[٢] . ابن معطي / الفصول /٢٤٦ - ٢٤٧ .

[٣] . ابن إياز /المحصول/٢/٩٥٣.

[٤] . انظر : ابن يعيش / شرح المفصل/ ٨٨/٥ .

[٥] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية / ١٢٤٥/٢ .

[٦] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/ ٤٦(البيتين : ٥٢١، ٥٢٣،٥٢٢)

[٧] . ابن معطي / الفصول / ٢٠٨ .

[٨] . ابن إياز / المحصول / ١١٤/٢ .

[٩] . ابن يعيش / شرح المفصّل / ١١٤/٢ .

ويبدو لي أنّ ابن إياز قد اقتبس من قول الزمخشري ما يريده ولم ينقله كاملاً، وما قاله الزمخشري في مفصله[1]:"ودخول الباء في الخبر نحو قولك: (مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ)، إنّما صحّ على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول :(زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ)".

٥- **قال أنّ (لا حول ولا قوّة) تحتمل ستة أوجه، قال في ألفيّته**[2]:

وَانْصِبْ أَوْ ارْفَعْ بَعْدَ وَاوٍ عَاطِفَا وَإِنْ تُكَرِّرْ "لا" فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا
تَقُولُ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ لِي سِتَّةَ أَوْجُهٍ بِهَذَيْنِ اجْعَلِ
فَتْحُهُمَا وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعَا وَفَتْحُ قُوَّةٍ وَحَوْلٌ رُفِعَا
وَعَكْسُهُ وَجَعْلُ "لا" المُؤَخَّرَهْ كَـ"لَيْسَ" أَوْ زَائِدَةً مُكَرَّرَهْ

واعترض ابن القوّاس[3] على قول ابن معطي: "ستة أوجه" ويرى أنّ الصواب أن يقول: خمسة أوجهٍ، لأن الأول إمّا أن يكون مفتوحاً أو مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون منصوباً منوناً، لأنه مفرد، فإن كان مفتوحاً جاز في الثاني ثلاثة أوجه، الفتح بناء على الاستئناف، والنصب على لفظ المبني، والرفع على محل (لا) مع اسمها، وإن كان مرفوعاً فليس في الثاني إلا الفتح والرفع، لأن نصبه إما عاطفاً على محل الأول، أو على لفظه، وكلاهما باطل لرفعه، فهذه خمسة أوجه لا مزيد عليها، وجهان في الأول وثلاثة في الثاني".

وتناول ابن الوردي في شرحه للتحفة الوردية هذه المسألة، فقال فيها[4]:"وقولي:"إن كرّرت لا"، أي: وإذا عطفت النكرة المفردة على اسم لا، وكررت "لا" وجاز لك خمسة أوجه، وقال الزمخشري وابن معطي ستة أوجه، يعنيان من جهة الحكم، وقد قدح في هذا".

ونص كلام الزمخشري في مفصله هو[5]:"وفي (لا حول ولا قوة إلا بالله) ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تعكس هذا".

---

[1] . ابن يعيش / شرح المفصّل /١١٤/٢/.
[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٨ (الأبيات :٥٧٢،٥٧١،٥٧٠،٥٦٩)
[3] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٩٤٨/٢ .
[4] . ابن الوردي ، عمر بن مظفر بن الوردي شرح التحفة الوردية/ (تحقيق: عبد الله علي الشلال)/ مكتبة الرشد – الرياض/١٩٨٩م/١٦٢.
[5] . ابن يعيش / شرح المفصل / ١١٢/٢.

لكن ابن يعيش في أثناء شرحه لقول الزمخشري لم يقدح فيما ذهب إليه الزمخشري، كما فعل ابن القوّاس في شرحه لأبيات ابن معطي في ألفيّته، أو كما ذكر ابن الوردي في شرح التحفة الوردية، ولكنه قال في شرح الوجه السادس[1]:" ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني، ويكون رفع الأول على أن تكون "لا" بمعنى "ليس"، ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس[2]، وهو المذهب الضعيف عند سيبويه، وحسّن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بأن، ولذلك ركبت معها وبنيت، فهذه خمسة أوجه في اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فاعرفه".

ثامناً: ابن معطي والجزولي ّ(٦٠٧هـ):

١- عرّف ابن معطي الكلام بأنه:"اللفظ المركب المفيد بالوضع"[3]. كقولك:" زَيْدٌ أخُوكَ " و"قَامَ زَيْدٌ".

قال ابن إياز[4]:"قوله :"بالوضع" وكذا قال الجزولي[5] في حواشيه، وكان شيخي سعد الدين المغربي[6] يقول: فيه نظر؛ وذلك لأن واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات، بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلّم ، يبيّن ذلك لك أن حال الجمل لو كانت كحال المفردات، لكان استعمال الجمل وفهم معانيها متوقفاً على نقلها عن العرب كما كانت المفردات كذلك، ولوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل ويودعونها كتبهم كما فعلوا ذلك بالمفردات، وهذا بيّن".

---

[1] . ابن يعيش / شرح المفصل / ١١٣/٢ .

[2] . انظر : المبرّد / المقتضب / ٣٨٧/٤ -٣٨٨ .

[3] . ابن معطي/ الفصول/١٤٩.

[4] . ابن إياز/ المحصول/٩.

[5] . قال الجزوليّ:" الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع/(الجزوليّ/ المقدمة الجزوليّة/٣).

[6] . سعد الدين المغربي/ سعد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله، أبو عثمان الجذامي الأندلسي البياني النحوي المالكي، قرأ عليه ابن إياز ببغداد، ونقل عنه في شرح الفصول في مواضع عديدة، وسماه سعد الدين،وذكر أنه شرح الجزولية.(انظر: السيوطي/ بغية الوعاة/٥٧٧/١/ وانظر: حاجي خليفة/كشف الظنون/١٨٠٠/٢).

وكأن سعد الدين المغربي بكلامه هذا، إنّما يشير إلى تعريف الزمخشري في "المفصّل" للكلمة، إذ يقول[1]: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف".

إلا أنّ ابن معطي ربما أخذ هذا التعريف عن شيخه الجزولي كما يقول ابن إياز[2]، على أنّ الجزولي لم يسبق إلى هذا القول، وإنما سبق إليه الزجاجي (٣٣٧هـ) في جمله، إلا أن الزجاجي توسع فيه، فأورد عدة تعريفات للكلام فقال[3]:"منها اللفظ المركب غير المفيد، يقال:"تكلّم" وإن لم يفد، ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع، يقال:"تَكَلّمَ سَاهِياً وَنَائِماً"، ومعلوم ان الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة، ولا قصداها، ومنها اللفظ المركب المفيد بالوضع".ويعلق ابن عصفور على هذه التعريفات بقوله[4]:"وهذا الأخير هو الذي أراده أبو القاسم بالكلام، لأن هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاماً".

ويرى ابن هشام في الملحة البدرية[5]: أنّ الكلمة قول موضوع لمعنى المفرد، ويعلّق هادي نهر شارح الملحة على ابن هشام فيقول[6]:" قدّم النظر في الكلمة قبل النظر في الكلام، لأن الفرد سابق على المركب طبعاً، فينبغي أن يسبقه وضعاً، ومن ثم عيّب على الجزولي وابن معطي، فإنهما عكسا هذا المنهج، وربما حسّن بعضهم صيغتهما،لأن الكلام هو المطلوب بالذات، لأنه يقع به التخاطب فتقديمه أهم".

ويضيف هادي نهر[7]:"إن قول الجزوليّ وابن معطي:"اللفظ المركب المفيد بالوضع" قد وافقهما فيه ابن عصفور في المقرب[8]، وابن مالك في ألفيّته[9]. ويقول هادي نهر إن

---

[1] . ابن يعيش/ شرح المفصّل/١/١٨.

[2] . انظر : ابن إياز/ الحصول/٩.

[3] . ابن عصفور/علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور/ شرح جمل الزجاجي/(تعليق: إميل بديع يعقوب)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ط١/١٩٩٨م/١/١٩.

[4] . ابن عصفور/ شرح جمل الزجاجي/١/١٩.

[5] . نهر/ هادي نهر/شرح الملحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري/ دار اليازوري – الأردن/ط١/٢٠٠٧م/ ١/ ٢٣٧.

[6] . نهر/ شرح الملحة البدرية /١/٢٣٧.

[7] . نهر/ شرح الملحة البدرية/١/٢٣٧.

[8] . انظر : ابن عصفور/ شرح جمل الزجاجي/١/١٩.

[9] . انظر : ابن عقيل/ شرح ابن عقيل/١/١٨.

شرط الكلام الإفادة، هو اختيار الحريري، والجزولي، وابن معطي، وابن مالك، وغيرهم. و الزمخشري[١]، وابن الحاجب، وابن هشام[٢] لا يشترطون أن يكون الكلام مفيداً.

٢- **قال إن الحرف لا يدل على معنى بنفسه**، قال في ألفيّته[٣]:

وَالحَـرْفُ لا يُفِيـدُ مَعْنًـى إلَّـا ... فِـي غَيْـرِهِ كَهَـلْ أَتَـى الْمُعَـلاّ

وَالحَـرْفُ فَـضْلَةٌ بِلفْـظٍ خَـال ... مِنْ عَلِمِ الأَسْـمَاءِ وَالأَفْعَـال

يَجِـيءُ إمَّـا رَابِطـاً أَوْ نَاقِـلاً ... أَوْ زَائِـداً مُؤَكِّـداً أَوْ عَامِـلاً

وقال في فصوله[٤]:" في حدِّ الحرف وعلاماته وفائدته: فحدُّه، كلمة لا تدلُّ على معنى إلا في غيرها".

يقول الطناحي[٥] نقلاً عن شرح الفصول للخُويِّي:"إن ابن معطي قد وافق الجزولي في حدِّ الحرف"، ولم يشر ابن إياز إلى هذا في المحصول، وكذلك ابن القوّاس في شرح الألفيّة.

وما نقله الطناحي عن الخويّي قد ذكره الجزولي في مقدمته قائلاً[٦]:"الحرف: كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها". كما ذكر الجزولي[٧] أن الحرف يأتي لثمانية معانٍ، منها: أنّه يأتي رابطاً أو زائداً لمجرد التوكيد.

٣- **قال بأن إعراب الفعل المضارع لمضارعته الاسم**، قال في ألفيّته[٨]:

وَالْمُبْهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ ... بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ أَنَيْتُ[٩] فِيهِ

---

[١] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصّل/١٨/١.

[٢] . اشترط ابن هشام الإفادة في أوضح المسالك، فقال:"الكلام – في اصطلاح النحويين – عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة". (ابن هشام/ أوضح المسالك/١١/١).

[٣] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/١٨(الأبيات:٢٢، ٢٦، ٢٧).

[٤] . ابن معطي/ الفصول/١٥٣.

[٥] . ابن معطي/ الفصول /١١٣.

[٦] . الجزولي/ المقدمة الجزولية/٤.

[٧] . الجزولي/ المقدمة الجزولية /٥.

[٨] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٢(البيت:٩٧).

[٩] . أنيت: هي حروف المضارعة، وهي الزوائد الأربعة الدالة على التكلم والخطاب والغيبة، وتجمعها كلمة (أنيت)، (ابن القوّاس/ شرح الألفية/٣١٢/١).

وقال في فصوله[1]: "في إعراب الفعل المضارع، ووجه مضارعته للاسم: أنّه يكون مبهماً كما يكون الاسم مبهماً، ويختص كما يختصُّ، وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم".

وقال أيضاً[2]:"والمبهم بوضعه معرب مرفوع، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، نحو: يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ".

ويرى ابن إياز[3] أنّه قد سلك مسلك الجزوليّ في حواشيه، فإنّه قال: والمضارع بالوضع، وهو لا يكون بغيره.

وما ذكره الجزولي[4] تحديداً في مقدمته أنّ الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماض بالوضع كـ (فعل)، ومستقبل بالوضع كـ (إفْعَلْ)، ومُبهم بالوضع كـ (يَفْعَلُ).

٤- **قال كل فعل لا يتعدى يجوز أن يعدّى بحرف الجر**، قال في ألفيته[5]:

الآخَــرُ التّالِيــهِ ذُو الوُصُـــولِ بِأحْـرُفِ الجَــرِّ إلـــى مَفْعُــولِ
وَهْــوَ عَلَــى ضَــرْبَيْنَ : أمَّــا الأوَّلُ فَـالحَرْفُ حَتْمـاً عَنْـهُ لَـيْسَ يُفْـصَلُ
وَالآخَــرُ الَّـــذِي أجَـــازُوا فَـصْلَهُ مِثَالُـهُ اشْـكُرْ خَالِـداً وَاشْـكُرْ لَـهُ

وقال في فصوله[6]: "وكلُّ فعل لا يتعدّى، فإنّه يجوز تعديته بحرف الجر، فتارة يلزم الحرف، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وتارة يحذف، فينتصب المفعول به بإسقاط الجارِّ، نحو: نَصَحْتُ زَيْداً وَشَكَرْتُهُ، وأصل ذلك تعديته بحرف الجرِّ".

ذكر ابن إياز[7] ثلاثة أسباب لتعدي الفعل هي: حرف الجر الذي ذكره ابن معطي، والهمزة نحو: (أذْهَبْتُ زَيْداً)، وتضعيف العين نحو: (فَرَّحْتُ زَيْداً).

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/١٦٣.

[2] . ابن معطي/ الفصول /١٧١.

[3] . انظر : ابن إياز/ المحصول/١/٢٩٣.

[4] . الجزولي/ المقدمة/٣٣.

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٨(الأبيات:٢٠٥ – ٢٠٧).

[6] . ابن معطي/ الفصول/١٧٢.

[7] . ابن إياز/ المحصول/١/٣٠٠.

ثم أضاف قائلاً[1]:" وإنما اقتصر المصنّف على حرف الجرِّ، لأنّه هو الوصلة الحقيقية، ألا تراه واقعاً بينهما، ولأنه أيضاً أكثرها استعمالاً، وأوسعها مجالاً، وقد اقتدى في ذلك بالجزولي".

لقد عرّف الجزولي المتعدى بقوله[2]:"ما نصب المفعول به، ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر، وأصله أن يلزم، إلا أن يحذف العرب شيئاً فيحفظ، وقد اطرد حذفه في أنّ وأنْ".

٥- **في حديثه عن ظرف المكان في فصوله،** قال[3]:" فالمبهم من الأمكنة، ما لا يستحقُّ ذلك الاسم إلا بالإضافة إلى غيره، وهي الجهات السِّت، وما في معناها".

قال ابن إياز[4]:"وقوله: فالمبهم من الأمكنة"، وهو لفظ الجزولّي في حواشيه، ويعني به أنّه لا يصدق عليه هذا الاسم نحو: (فوق)، (تحت)، إلا بالنسبة إلى غيره فلا يقال: (فوق) إلا بالنسبة إلى (تحت)، ولا يقال: (تحت) إلا بالنسبة إلى فوق، وكذلك باقيها".

والصحيح هو أن الجزوليّ قسّم ظرف المكان إلى مبهم ومختص ومعدود، وقال:"إنّ المبهم هو[5]:"ما له اسمه بالإضافة إلى غيره" فما قاله ابن إياز ينطبق على قسم من أقسام المبهم بحسب الجزولي، وابن معطي أطلقه على ظرف المكان ككل، أي: دون تقسيمه إلى مبهم ومختص ومعدود.

٦- **قال: إن الاسم مع (لا النافية للجنس) اذا كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وجب نصبه،** قال في ألفيّته[6]:

وَيَجْعَلُـونَ لا كَـإنّ فِـي العَمَـلْ   تَقُـولُ :لا ذَا نَجْـدَةٍ غَيْـرُ بَطَـلْ
وَابْنِ عَلَـى الفَـتْحِ الَّـذِي قَـدْ وَرَدَا   مُنَكَّـراً غَيْــرَ مُـضَافٍ مُفْــرَدَا

---

[1] . ابن إياز/ المحصول /١/٣٠٠ – ٣٠١.
[2] . الجزوليّ/ المقدمة/٧٩.
[3] . ابن معطي/ الفصول/١٨٦.
[4] . ابن إياز/ المحصول/١/٤٣٧.
[5] . الجزوليّ/ المقدمة/٨٧.
[6] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٨(البيتين:٥٦٠، ٥٦١).

وقال في فصوله[1]:" وشبّهوا بـ "أنّ" حرف النفي وهو: "لا"...، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، ولكن الاسم معها مبني، إذا كان مفرداً، فإن كان مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف وجب نصبه، نحو قولك: لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ، والمشبه، كقولك: لا رَاكِباً فَرَساً عِنْدَكَ".

ويرى ابن القوّاس[2] أن المضاف والمشبه به لا خلاف في نصبهما، وامتناع بنائهما.

أما ابن إياز فيقول[3] :"قوله: (وجب نصبه)، قد سبقه إليه الجزولي" . ويرى[4] أنّ مراد الجزولي وابن معطي بقولهما: (وجب نصبه)، أنّه وجب الإعراب، لأنه في مقابله بناء المفرد، ولا يعنيان بالنصب، هذا النوع المخصوص من الإعراب.

واعتمد الجزولي الاصطلاح الكوفي في (لا النافية للجنس) وقال في باب (لا التبرئة):" شرط وجوب بناء الاسم مع (لا التبرئة)[5] ألا يتكرر وألا يفصل بينهما، وإن وليها وكان نكرة مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وجب النصب على رأي".

٧- **قال بأن الإضافة الاسمية إمّا أن تكون محضة، وإمّا أن تكون غير محضة، أمّا المحضة فإمّا أن تكون مقدرة باللام أو "من"**، قال في فصوله[6]:" في الإضافة الاسمية وهي ضربان: محضة، وغير محضة، فالمحضة إمّا مقدرة باللام...، والمقدرة بمن نحو: خَاتَمُ فِضَّةٍ...، وغير المحضة: وهي التي يراد بها الانفصال، وهي خمسة أقسام:...، والثالث: افعل في التفضيل، كقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمِ النَّاسِ" .

قال ابن إياز[7]:"وهنا تنبيه، وهو أنّ الجزولي قيّد إضافة (أفعَلَ) بأن يكون مراداً به معنى (مِنْ)؛ وذلك لأن إضافته تارة تكون بمعنى (مِنْ)، وتارة لا تكون كذلك. والى تقييد الجزولي أشار المصنّف بقوله[8]: (أفعَلَ) في التفضيل، لأنها إذا لم تكن بمعنى (مِنْ) لم تفد التفضيل".

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/٢٠٢.
[2] . انظر : ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/٩٣٧.
[3] . ابن إياز/ المحصول/١/٦٠٤.
[4] . ابن إياز/ المحصول /١/٦٠٤.
[5] . الجزوليّ/ المقدمة/٢١٨ – ٢١٩.
[6] . ابن معطي/ الفصول/٢٢٤.
[7] . ابن إياز/ المحصول/٢/٧٧٤.
[8] . ابن إياز/ المحصول /٢/٧٧٤.

قال الجزولي في (باب الإضافة)[1]: " الإضافة :محضة وغير محضة، ونعني بالمحضة ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً، وهي: إمّا مقدرة باللام، وإمّا مقدرة بمن...، وإضافة (أفْعَلَ) إلى جنسه مراداً به معنى (مِنْ)".

٨- **قسم الجوازم إلى قسمين،** قال في فصوله[2]: " الجوازم وتنقسم إلى قسمين: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين".

وقال ابن إياز[3]: " وتقسيمه إيّاها إلى جازم فعلٍ واحدٍ، وجازم فعلين، هو رأي الجزولي".

وأصاب ابن إياز فيما ذهب إليه حيث قال الجزوليّ[4]:"جوازم المضارع والجوازم قسمان: جازم فعلٍ واحد وجازم فعلين".

٩- وفي باب حروف الجرّ قال بأن الياء للالتصاق وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية، قال في ألفيّته[5]:

وَالبَـاءُ لِلإلْـصَاقِ قَـدْ تُـزَادُ كَمَـا تُـزَادُ مِـنْ فَـلا تُـرَادُ
شَاهِــدُهُ: كَفَـــى بِـهِ شَهِيــدَا[6] وَمَا بِهِ مِـن أحَـدٍ مِـنْ زِيـدَا

وقال في فصوله[7]: " والباء للإلتصاق، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية بدلاً من الهمزة وبمعنى مع، وزائدة كمِنْ".

وقال ابن القوّاس[8]: " للباء معان أعمها: الإلصاق[9]، لأنها وضعت لتعدية الفعل القاصر إلى المفعول، وإذا عديته إليه فقد ألصقته به". وقال ابن إياز[10]: " أما التعدِيَةُ فقد سبقه إلى جعلها قسماً الجزوليّ".

---

[1] . الجزوليَ/ المقدمة/١٣١.
[2] . ابن معطي/ الفصول/٢٠٦.
[3] . ابن إياز/ المحصول/٦٣٠/٢.
[4] . الجزولي/ المقدمة الجزولية/٤٠.
[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٥(البيتين:١٣٨، ١٣٩).
[6] . سورة الرعد /٤٣.
[7] . ابن معطي/ الفصول/٢١٣.
[8] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٣٩٤/١.
[9] . قال سيبويه:"وباء الجر إنّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خَرَجْتُ بِزَيْدٍ، وَدَخَلْتُ بِهِ، وَضَرَبْتُهُ بِالسَّوْطِ: ألزقت ضربك إيّاه بالسوط"، (الكتاب/٢١٧/٤).
[10] . ابن إياز/ المحصول/٦٩٤/٢.

وأقول لقد توسع الجزوليّ في معاني الباء، فقال[١]:"الباء تكون للالتصاق، وبداخلها معنى الاستعانة ومعنى المصاحبة، ومعنى الظرف، وتكون للتعدية، وتكون زائدة في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر،إلا أن زيادتها في الخبر مقصور على النفي والاستفهام في الأعرف".

١٠- **في باب حروف الجر قال بأن (ربَّ) إذا كفّت بـ (ما) جاز أن يليها الأسماء والأفعال،** قال في ألفيّته[٢]:

وَرُبَّ إنْ كُـــفَّتْ بِمَـــا كَـــرُبَّمَا صَارَتْ كَمِثْـلِ إنّمَـا وَقلَّمَــــا
فَيَقَـــعُ الفِعْـــلُ وَالاسْـــمُ بَعْدَهَـــا وَأَضْمَرُوا فِـي الـشِّعْرِ رُبَّ وَحْدَهَــا

وقال في فصوله[٣]:" وإن كُفَّت بـ"ما" جاز أن يليها الأسماء والأفعال، كما كان ذلك في إنّما وكأنّما وليتما وطالما".

وقال ابن إياز[٤]:"إن المصنّف تبع الجزولي في جواز ايقاع الجملتين بعد ربّما، وهو الظاهر من كلام المتأخرين".

وذهب الجزولي[٥] إلى أنّ (رُبَّ) لا يتعلق بفعل متأخر عنه، ومتى كفته "ما" ساغ أن تليه الجملتان الاسمية والفعلية.

١١- **وفي فصل المبهمات قال بأنّ أسماء الإشارات لها ثلاث مراتب[٦]**، قال في فصوله[٧]:" الإشارات[٨] ولها مراتبُ، دنيا ووسطى وقصوى".

وقال ابن إياز[٩]:" واستعماله (دنيا) وأختيها بغير ألف ولام، ولا إضافة، خطأ وافق فيه شيخه الجزولي، فقد وقع ذلك في حواشيه".

---

[١] . الجزوليّ/ المقدمة/١٢٧.
[٢] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٥(البيتين:١٤٢، ١٤٣).
[٣] . ابن معطي/ الفصول/٢١٥ – ٢١٦.
[٤] . ابن إياز/ المحصول/٧١٤/٢.
[٥] . الجزوليّ/ المقدمة/١٢٦.
[٦] . انظر: السيوطي / الأشباه والنظائر / ٣٦٦/١.
[٧] . ابن معطي / الفصول / ٢٣٠
[٨]. قسمها ابن معطي في ألفيته إلى رتب حسب القرب والبعد قال:
أَمَّا الإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ كَمَا تُرَتَّبُ
(ابن معطي / الدّرّة الألفية /٣٨ (البيت:٣٨٤) / وانظر : ابن القوّاس / شرح الألفية /٧١٦/١) .
[٩] . ابن إياز / المحصول / ٨٢٦/٢ .

وأقول ما ذكره ابن إياز في حق ابن معطي صحيح، فقد ذكرها بدون الألف واللام، أما الجزولي فقد ذكرها مع الألف واللام، فقال في مقدمته[1]:" مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام: الدّنيا، والوسطى والقصوى"، ولعل ما بنى عليه ابن إياز يعود إلى خطأ النسّاخ، والله أعلم.

١٢- **قسم التوكيد الى قسمين،** قال في ألفيّته[2]:

وَهَـاكَ فِـي التَّأكِيـدِ حَـدًّا يَجْمَعُـهْ   تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَـخْصٍ يَـسْمِعُهْ
كَجَـــاءَ زَيْـــدٌ نَفْسُـــهُ أوْ عَيْنُـــهُ   كُـــرِّرَ مَعْنَـــى لِيَـــزُولَ لَبْسُـــهُ
وَثَنِّ وَاجْمَـــــعْ ثُـمَّ فِـي الإحَاطَـهْ   قُـلْ كُلُّهُ وَاعْـرِفْ لِـذَا اشْـتِرَاطَهْ

وقال في فصوله[3]:" وينقسم إلى توكيد تكرار، وتوكيد إحاطة".

وقال ابن إياز[4]:" وقوله :وينقسم إلى:.. فيه نظر، وقد سبقه إليه شيخُهُ الجزوليّ، وذلك أنّه توهم أنّ الإحاطة ليست بتكرار، وهو باطل".

نعم لقد وافق ابن معطي شيخه الجزولي في باب التوكيد، حيث قسّمه في مقدمته قائلاً[5]:" التوكيد تكريرٌ وإحاطة".

---

[1] . الجزولي / المقدمة /٦٨ .

[2] . ابن معطي/ الفصول/٤٠(الأبيات:٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤).

[3] . ابن معطي/ الفصول/٢٣٥.

[4] . ابن إياز/ المحصول/٢/٨٧٠.

[5] . الجزولي/ المقدمة/٧٣.

المبحث الثاني

ما انفرد به من آراء نحوية

إذا كان ابن معطي قد وافق البصريين في أغلب آرائهم النحوية، وأخذ بعدد بسيط من الآراء الكوفية، وتابع بعض العلماء ممن يعرفون بميولهم البصرية كابن السراج والسيرافي والزجاجي والفارسي وابن جني وغيرهم، إلا إن جهوده النحوية لم تقتصر على الموافقة فقط ، بل كان صاحب فكر ثاقب هداه إلى الانفراد ببعض الآراء النحوية ، وهذا نابع عن حصيلة ثقافة عميقة، تجعلني أصنفه تحت باب ما يعرف بـ "المجتهد المطلق".

علماً أنني ذكرت سابقاً في مقدمة المبحث الأول من هذا الفصل أنه ذو ميل بصري بامتياز، مع أنّه كما ذكرت لم ينسب نفسه لمذهب بعينه في مصنفيه (الألفيّة والفصول) .

وحديثاً اختلف الباحثون فيه: فوضعه شوقي ضيف[١] ، في باب ما أطلق عليه "المدرسة المصرية"، وعندما تحدثت خديجة الحديثي[٢] عن النحو في بيئات أخرى، وضعته في خانة نحاة الشام، في حين صنفه عبد العال سالم مكرم[٣] وإبراهيم السامرائي[٤] من نحاة المدرسة النحوية في مصر والشام فحُسِبَ على الإقليمين معاً لأنّه تنقل بينهما.

أما ما أرجحُ أنّه انفرد به من آراء:

١- قال في فصوله[٥]: " وقد يحذف حرف القسم ، فيبقى المقسم به، فيقول: "اللهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا" إن شئت جررت، وإن شئت نصبت".

ويرى ابن إياز أن كلام ابن معطي فيه إطلاق وعبَّر عن ذلك بقوله[٦]: " وكلام المصنف فيه إطلاق يتغير بالتمثيل"، لأن ابن إياز يرى أن الأصل في هذا النوع من القسم هو[٧]: "أَحْلِفُ بِاللهِ"

---

١ . ضيف/ شوقي ضيف/ المدارس النحوية / دار المعارف - مصر/١٩٨٦م /٤٣٠

٢ . الحديثي / خديجة الحديثي / المدارس النحوية / دار الأمل –اربد – الأردن/ ط٣ /٢٠٠١م/ ٣٤٧.

٣ . مكرم/ عبد العال سالم مكرم/ المدرسة النحوية في مصر والشام/ دار الشروق/ بيروت/ ط١ / ١٩٨٠م/ ٥٣.

٤ . السامرائي / إبراهيم السامرائي/ المدارس النحوية / دار المسيرة - عمان/ ط١ /٢٠٠٧م/ ٢٠٠.

٥ . ابن معطي / الفصول / ٢١٤/٢ / وانظر : الدّرّة الألفية / ٢٥ (البيتين:١٤٩ ،١٥٠)

٦ . ابن إياز/ المحصول / ٢/ ٧٠١

٧ . ابن إياز/ المحصول /٧٠٠/٢.

ولكن لما كثر استعمال هذا في لفظ الجلالة، حذفوا الباء فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه، ثم حذف الفعل، فقيل:"اللهَ لأفعَلَنّ".

كما يرى ابن إياز[1] أن أتباع المذهب البصري[2] اختاروا الجرّ، فقالوا:"اللهِ لأفعلَنّ" والجرّ عندهم مخصوص بلفظ الجلالة، وأما أتباع المذهب الكوفي فأجازوا الجرَّ مطلقاً.

٢- رأيه بأن "القول يعم الجميع" أي:(الكلام والكلم والكلمة) والأصل استعماله في المفرد[3].

وذكر ابن إياز[4] اختلاف الناس في القول، فذهب بعضهم إلى أنه عبارة عن كلّ ما نطق به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، مفيداً، أو غير مفيد، وهو مصدر "قال"، قال الله تعالى[5]:﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ ، أي: ما يطرح ويلقى.

ويرى ابن إياز[6] أن كثيراً من النحاة قد وافق ابن معطي في "القول" ولكنّ قوله:"والأصل استعماله في المفرد" لم يقل به غيره من النحاة، بل قال بعضهم : استعماله في المفرد والمركب على حدٍّ سواء. وذهب بعضهم إلى أنه لا فرق بين الكلام والقول، وذهب آخرون إلى أنَّ القول يطلق على المركب خاصّة سواء مفيداً كانَ أم غير مفيد.

وإلى مثل هذا ذهب ابن القوّاس[7] في أثناء شرحه لقول ابن معطي في ألفيته:

القَوْلُ فِي حَدّ الكَلاَمِ وَالكَلِـمْ   بِاللهِ رَبِّي فِي الأُمُورِ أَعْتَصِمْ

قال ابن القوّاس: أما "القول": فهو اللفظ الدال على معنى مطلقاً، وهو أخص من اللفظ لأنه لا بد له من دلالة إما وصفية: كالمفردات الحقيقية أو عقلية: كالمؤلفات

---

[1] . ابن إياز/ المحصول / ٢/ ٧٠٠ / وانظر : ابن القوّاس / شرح الألفية / ١/ ٤٢٤ .

[2] . انظر : سيبويه / الكتاب / ٣/ ٤٩٦ -٥٠٢ .

[3] . ابن معطي/ الفصول /١٤٩

[4] . ابن إياز/ المحصول /١/ ١٥ .

[5] . سورة ق / ١٨.

[6] . ابن إياز/ المحصول / ١/ ١٧.

[7] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١/ ١٩٠ .

والمجازيات، وأما اللفظ فلا يشترط فيه ذلك...، وقيل لا يطلق القول على المركب، والأول أصح، لقوله تعالى[1]: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾".

وعرّف ابن هشام[2] (٧٦١هـ) "القول" بأنه: اللفظ الدّال على معنى، فهو أعم من الكلام، والكلم، والكلمة؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وجه[3].وقال ابن عقيل (٧٦٩هـ) في شرحه لقول ابن مالك في ألفيته[4]:

كَلاَمُنَـا لَفْـظٌ مُفِيـدٌ : كَاسْـتَقِمْ   وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ، حَـرْفٌ- الكَلِـمْ

وَاحِـدُهُ كَلِمَـةٌ ، وَالقَـوْلُ عَـمّ   وَكِلْمَـةٌ بِها كَـلاَمٌ قَـدْ يُـؤَمْ

إنه يقع على الكلام انه قول، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد. ولعله قصد هنا ابن معطي دون ذكر اسمه صراحة، لأنه لم يقل بذلك غيره من النحاة، والله أعلم.

٣- **علل بناء أسماء الإشارات بشبهها للحرف.** فقال ابن معطي في فصوله[5]:"أما شبهه بالحرف، كالمضمرات والإشارات والموصولات"، وقال ابن إياز في شرحه[6]:" وقول المصنّف: (والإشارات)،يحمل على حذف مضاف، أي: وأسماء الإشارات، وتعليله بنائها بشبهها للحرف غريب، لم أر أحداً ذكره غيره".

ويقول ابن إياز[7]: إنَّ اسم الإشارة بني لتضمنه معنى حرف الإشارة، إذ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني للحروف فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة، علم أنّما كان

---

[1] . سورة ق / ١٨.

[2] . ابن هشام/ محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) /دار إحياء التراث العربي / بيروت/ ط٨ /١٩٨٦م/ ١١/١.

[3]. ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، وينفرد واحد منهما بالصدق على شيء لا يصدق عليه آخر، (انظر : ابن هشام/ أوضح المسالك /١١/١).

[4] . ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي المهراني المصري/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) / دار الخير / بيروت/ ط١/١٩٩٠م/ ١٨/١ ،٢٠.

[5] . ابن معطي/ الفصول / ١٦٦.

[6] . ابن إياز / المحصول / ٢٤١/١ .

[7] . ابن إياز / المحصول / ٢٤١/١.

القياس يقتضي أن يكون لها حرف، فلما تضمنت معناه بنيت، وهذا قول السيرافي[١]:
وهذا الرأي لابن إياز نقله السيوطي[٢] كما هو في الأشباه والنظائر، ويبدو أنّ ابن مالك في ألفيته قد تابع ابن معطي فيما ذهب إليه إذ يقول في ألفيته[٣]:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

قال ابن هشام[٤]:"هنا" متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، لكنه من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف، لأنه كالخطاب والتثنية فـ "هنا" مستحقة للبناء، لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع .

ومثله قال ابن عقيل[٥] إن "هنا" مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع. وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي "ما" وللنهي "لا" وللتمني "ليت" ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً.

٤- ذكر من العلل الموجبة لبناء الاسم:" إضافته إلى غير المتمكن كـ "يومئذٍ"[٦]، وقول النابغة الذبياني[٧](من الطويل):

عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ويقول ابن إياز[٨]:" إنَّ قوله: كـ "يَوْمَئِذٍ" يريد أنَّ "يوم" بني على الفتح حيث أضيف إلى المبنيّ الذي هو "إذْ" وعليه قراءة بعضهم[٩]:﴿ مِّنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، بفتح الميم، وهي قراءة

---

[١] . السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أخذ النحو واللغة عن ابن دريد وابن السراج، له شرح كتاب سيبويه وغيره، مات سنة (٣٦٨هـ) (انظر : ابن إياز / المحصول /٢٥/١).

[٢] . السيوطي / الأشباه والنظائر / ٢٨٥/١.

[٣] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٣١/١ -٣٢.

[٤] . ابن هشام/ أوضح المسالك /٢٣/١.

[٥] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٣٤/١.

[٦] . ابن معطي / الفصول / ١٦٦.

[٧] . البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني/ (انظر : أبو الفضل،محمد أبو الفضل إبراهيم/ ديوان النابغة الذبياني/ دار المعارف – مصر/ط٣٢/٣.
وهو من شواهد سيبويه، ونسبه للنابغة/٣٣٠/٢/ وابن معطي / الفصول /١٦٦ / وابن هشام / أوضح المسالك/ ١٩٨/٢/ ابن عقيل/ شرح ابن عقيل/٥٣/٢/ وابن إياز /المحصول/٢٤٦/١/ وابن يعيش/ شرح المفصل/٨٠/٣/ والأنباري/ الإنصاف/٢٩٢/١.
والشاهد في البيت أن"حين"مضافة إلى الجملة، وقد اكتسبت البناء من إضافتها إلى المبني، وهو الفعل الماض"عاتبت"

[٨] . ابن إياز / المحصول/ ٢٤٨/١

[٩] . سورة المعارج /١١.

نافع والكسائي وأبي جعفر[1]. وبعضهم أعربه على الأصل، وقرأ[2]: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ ، بكسر الميم. وتمثيله بقوله: " عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ ....."

ظاهرٌ؛ إذ حين فيه مبنية على الفتح، حيث أضيف إلى "عاتبت" وهو فعلٌ ماضٍ، وبعضهم يجرّه ولا يعتد بإضافته"[3].

ويضيف[4]:"فإن كان الفعل مستقبلا، كقوله تعالى[5]: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾، فالمشهور عند البصريين إعرابه، إذ هو مضاف إلى معرب، وجوّز الكوفيون بناءه نظراً إلى الأصل، وهو البناء على أن الأولى عندهم فيه الإعراب. وهذا الوجه أيضاً ليس بموجب البناء، بل هو مجوزٌ له، والمُصنِّف قد ذكره في معرض الوجوب، وهو تسامح بيّن".

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش[6] في شرح المفصل إذ يقول:" فأما "يومئذ" و"حينئذ" و"ساعتئذ" ففيه وجهان: البناء والإعراب، فالإعراب على الأصل والبناء لأنّه ظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن من الأسماء فاكتسى منه البناء، لأن المضاف لكثير من المضاف إليه كثيراً من أحكامه". ونقل ابن القوّاس[7] هذا الرأي بتمامه في شرحه لألفية ابن معطي، وهذا الرأي هو نفسه المقصود بكلام ابن مالك في ألفيته، إلا أنه لم يُغلّط من أوجب البناء، أي: بمعنى آخر لم يغلّط ابن معطي فيما ذهب إليه، يقول ابن مالك[8]:

وَابْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا   وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

---

[1] . انظر: الدمياطي / أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي/ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ (تحقيق: الشيخ أنس مهره)/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ط٣/٢٠٠٦م/٥٥٦/ وانظر: الأنباري/ الإنصاف/ ٢٩١/١.

[2] . سورة المعارج / ١١.

[3] . قال ابن هشام :"على" حرف جر مبني و"حين" مبني على الفتح في محل جر بعلى/ (انظر : ابن هشام/ أوضح المسالك/١٩٨/٢).

[4] . ابن إياز / المحصول/ ٢٤٩/١.

[5] . سورة المائدة / ١١٩.

[6] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٨١/٣.

[7] . ابن القوّاس / شرح الدّرّة الألفية /٢٣٦/١.

[8] . ابن عقيل/ شرح ابن عقيل / ٥٢/٢ .

وَقَبْــلَ فِعْـــلٍ مُعْـــرَبٍ أوْ مُبْتَـــدا أعْرِبْ ، وَمَـنْ بَنَـــى فَلَـــنْ يُفَنَّـدَا

ويرى ابن عقيل[1] في شرح البيتين إن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أأضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماض، أو جملة فعلية صُدِّرت بمضارع، أو جملة اسمية، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي وابن مالك، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماض البناء، وقد روي بالبناء والإعراب قوله:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبُ عَلَى الصِّبَا[2] ....

بفتح نون "حِينَ" على البناء، وكسرها على الإعراب، وما وقع قبل فعل معرب، أو قبل مبتدأ، فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله:"وَمَنْ بَنَا فَلَنْ يُفَنَّدَا" أي: فلن يغلّط. ويضيف ابن عقيل[3]، أن مذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدّرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية، إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماض. ويؤيد ابن عقيل ما ذهب إليه ابن معطي فيقول[4]:" هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأمّا ما يضاف إليها وجوباً فلازم البناء لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحيثُ، وإذْ، وإذا".

وذكر ابن الأنباري[5] هذه المسألة في الإنصاف تحت باب"هل يجوز بناء "غير" مطلقاً، فذهب الكوفيون إلى أن "غير" يجوز بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم :"مَا نَفَعَنِي غَيْرَ قِيَامَ زَيْدٌ"، و"مَا نَفعَنِي غَيْرَ أنْ قَامَ زَيْدٌ".وذهب البصريون إلى أنّها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن .

٥- لم يذكر من الأبنية الخمسة إلا ثلاثة وهي[6]:

ثُــمَّ ثُبُـــوتِ نُـونِ يَفْعَلُـــونَا وَتَفْعَـــلاَنِ مَـــعَ تَفْعَـلِينَـا

---

[1] . ابن عقيل/ شرح ابن عقيل / ٢/٥٥- ٥٦.

[2] . ابن عقيل/ شرح ابن عقيل / ٥٣/٢.

[3] . ابن عقيل/ شرح ابن عقيل /٥٤/٢.

[4] . ابن عقيل/ شرح ابن عقيل / ٥٤/٢ .

[5] . الأنباري/ الإنصاف / ٢٨٧/١.

[6] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٢٣- ٢٤ (الأبيات:١١٨ ،١١٩).

عَلاَمَـــــةٌ لِرَفْعِــــهِ المُبِيــــــنِ وَاجْزِمْـهُ وَانـصِبْهُ بِحَـذْفِ النُّـونِ

قال ابن القوّاس[1]:"الأفعال الخمسة من المضارع خمسة أمثلة رفعها بإثبات النون، ونصبها وجزمها بحذفه، وذلك إذا اتصل به ضمير الاثنين وهو الألف، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع، وهو الواو، وضمير الواحدة وهي الياء، وكان سالماً مما وجب له البناء، نحو: أنتما تفعلان وهما يفعلان، وأنتم تفعلون وهم يفعلون، وأنت تفعلين. ولم يذكر يحيى[2] منها إلا ثلاثة، لأن يفعلان وتفعلان في اللفظ واحد وكذا يفعلون وتفعلون".

ولقد تابعه ابن مالك في ألفيته، أو فعل مثل فعله، فلم يذكر من هذه الأفعال إلا ثلاثة، حيث قال[3]:

وَاجْعَــلْ لِنَحْــوِ "يَفْعَــلاَنِ" النُونَــا رَفْعــاً ، وَتَـدْعِينَ وَتَـسْأَلُونَا

وَحَـذْفُهَا لِلجَـزْمِ وَالنّـصْبِ سِـمَهْ كَلَـمْ تَكُـونِي لِتَرُومِـي مَظْلَمَـهْ

يقول ابن عقيل[4]:" فأشار بقوله "يفعلان" إلى كل فعل اشتمل على ألف الاثنين: سواء أكان في أوله ياء، نحو:"يَضْرِبَانِ" أو التاء نحو:"تَضْرِبَانِ"، وأشار بقوله:"تَدْعِينَ" إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة، نحو "أَنْتِ تَضْرِبِينَ" وأشار بقوله:"وَتَسْأَلُونَا" إلى كل فعل اتصل به واو الجمع، "أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ" سواء أكان في أوله التاء أو الياء، نحو:"الزَيْدُونَ يَضْرِبُونَ".

وهذا تقليد بيّن لنهج ابن معطي في ألفيته، مع ملاحظة أن ابن معطي استخدم الأفعال "يفعلونا" و"تفعلان" بالتاء، وقام ابن مالك باستخدام عكسها:" تسألونا" بالتاء، و"يفعلان" بالياء.

٦- **جواز حذف "ما" النافية في جواب القسم، قال في ألفيته[5]:**

وَإِنْ أَتَــى الجَــوَابُ مَنْفِيًّــا بِــلا أَوْ مَا كَقَوْلِي: وَالسَّمَا مَـا فَعَـــلاَ

فَإِنَّــهُ يَجُــوزُ حَــذْفُ الحَــرْفِ إِذْ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حَـالَ الحَـذْفِ

كَقَوْلِـهِ : تَاللّـهِ تَفْتَـؤُ[6] حُــذِفْ لاَ مِنْـهُ أيْ لا تَفْتَـؤُ المَعْنَـى عُـرِفْ

---

[1] . ابن القوّاس / شرح ألفية ابن معطي / ٣٦١/١ .

[2] . يحيى : هو يحيى بن معطي صاحب الألفية.

[3] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٧٢/١ .

[4] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٧٣/١ .

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٢٦ (الأبيات: ١٦١ ،١٦٢ ،١٦٣)

[6] . يوسف / ٨٥.

قال ابن القوّاس[1]: "يجوز حذف حرف النفي من المضارع لأمن اللبس، لأنه إذا كان مثبتاً كان باللام وأحد النونين في الأظهر، والمشهور أنه لا يحذف إلا كلمة "لا" دون "ما".

وذكر ابن هشام[2] في مغنى اللبيب أن ابن الخباز[3] قال: "وما رأيت في كتب النحو إلا حذف "لا" وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف "ما" لان التصرف في "لا" أكثر من التصرف في "ما".

ولقد نقل السيوطي[4] رأي ابن الخباز في الأشباه والنظائر، وقال: إن هذا الرأي نقله ابن الخباز عن شيخه معترضاً به على ابن معطي الذي قال في ألفيته، وذكر الأبيات موضع النقاش، ثم أضاف ابن الخباز معلقاً "وما رأيت في كتب النحو إلا حذف "لا".

ويؤكد ابن يعيش[5] في شرح المفصل ما ذهب إليه ابن الخباز، فيقول: "وأما حذف لا في جواب القسم فنحو قولك: وَاللهِ يَقُومُ زَيْدٌ، والمراد لا يَقُومُ وفي التنزيل[6]: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾، أي لا تفتؤ تذكر، ولم يجز حذف ما لأنّها تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز.

٧- جعل ابن معطي الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر فتنصبهما جميعاً ثمانية أفعال وهي[7]:

وَسَادِسٌ لَهَا ثَمَانٍ تُطْلَبُ ... مُبْتَدَأً وَخَبَراً فَتَنْصِبُ
وَهْيَ ظَنَنتُ مَعْ حَسِبْتُ خِلْتُ ... عَلِمْتُ مَعْ جَعَلْتُ مَعْ زَعَمْتُ
وَجَدْتُ مَعْ رَأَيْتُ وَهْيَ كُلُّهَا ... تُلْغَى أخِيرَةً وَقَدْ تُعْمِلُهَا

---

[1] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٤٣٥/١.

[2] . ابن هشام / جمال الدين ابن هشام الأنصاري/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/(تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله) / دار الفكر/بيروت/ ط١٩٨٥/٦م/ ٣٤٧.

[3] . ابن الخباز أحد شرّاح الألفية والفصول لابن معطي .

[4] . السيوطي / الأشباه والنظائر/٧٤/٢ ،.

[5] . ابن يعيش/ شرح المفصل / ٩٧/٩ – ٩٨ .

[6] . سورة يوسف / ٨٥.

[7] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٢٩ (الأبيات: ٢٢٢ – ٢٢٤).

ثم فصّل ابن معطي هذه الثمانية وبين شروط عملها في (فصوله) حيث قال[١]: "وهي ظَنَنْتُ، إذا لم تكن تهمةً، وحَسِبْتُ وخِلْتُ، مطلقاً، وزَعَمْتُ، إذا لم تكن قولا ولا كفالة، ووَجَدْتُ، إذا لم تكن حزناً، ولا غنى، ولا وجدان ضالّةٍ. وعَلِمْتُ، إذا لم تكن عرفاناً، ورَأَيْتُ، إذا لم يكن إبصاراً ولا مشورةً، وجَعَلْتُ، إذا لم يكن خلقاً، ولا إلقاء، ولا أخذا من الفعل.

وذهب ابن القوّاس[٢] إلى أنّ ما يتعدى إلى مفعولين، وأحدهما هو الأخر، على معنى أن ما يصدق عليه الأول يصدق عليه الثاني، لأنّهما مبتدأ وخبر في الأصل، والمشهور أنها سبعة[٣]، وزادها يحيى[٤] "جعلت" فهي ثمانية.

ولم يعلق ابن إياز[٥] في شرح الفصول على ما ذهب إليه ابن معطي من زيادة "جَعَلْتُ" إلى هذه الأفعال، وإنّما اكتفى بشرح قوله:"وجعلت إذا لم تكن خلقاً، ولا إلقاء، ولا أخذاً"[٦].

وذهب ابن عقيل[٧] إلى أنّ ابن مالك[٨] قيّد "جَعَلَ" بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من "جعل" التي بمعنى "صيّر"، فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

وهذا المقصود نفسه الذي أراده ابن معطي كما ذكر ابن إياز أي جعل التي معنى اعتقد، واستشهد بقوله تعالى[٩]: ﴿ فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، أي:لا تعتقدني.

٨- **وعرّف ابن معطي المفعول له[١٠] قائلاً**:"بأنه مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارناً له في الوجود، أعمّ منه، جواباً لقائل يقول لِمَ؟ ويكون نكرةً، كقوله تعالى[١١]: ﴿ حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾، ومعرفة كقوله تعالى[١٢]: ﴿ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾، وقال الشاعر[١٣]:

---

١ . ابن معطي / الفصول / ١٧٤ .

٢ . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٥٠٤/١ .

٣ . انظر : ابن يعيش / شرح المفصل / ٧٧/٧ – ٧٨ .

٤ . يحيى : هو يحيى بن معطي مصنِّف الألفية .

٥ . ابن إياز / المحصول / ٣٣٢/١

٦ . قوله: إذا لم تكن خلقا، أي: خلق، وقوله ولا إلغاءً نحو قولهم: (جعلت متاعك بعضه فوق بعض)، وقوله:"ولا أخذاً "نحو قولك: " جعل زيدٌ يفعل كذا "وهي حينئذ من أفعال المقاربة، (انظر : ابن إياز/ المحصول / ٣٣٢/١).

٧ . ابن إياز / المحصول / ٣٥٧/١ .

٨ . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ١/ ٣٤٨.

٩ . سورة الأعراف / ١٥٠.

١٠ . ابن معطي / الفصول / ١٩٢ .

١١ . سورة البقرة / ١٠٩.

١٢ . سورة البقرة /٢٠٧.

١٣ . البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه، (انظر: الطائي/ يحيى بن مدرك الطائي/ ديوان حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره/(تحقيق: عادل سليمان جمال)/ مكتبة الخانجي – القاهرة/ط١٩٩٠/٢م/٢٢٤/ وهو من شواهد سيبويه، ونسبه لحاتم بن عبدالله الطائي/ وابن يعيش / شرح

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ الَّـلئِيمِ تَكَرُّمَا

وذكر ابن معطي الشروط الواجب توافرها في المفعول له في ألفيته قائلاً[1]:

أَمَّا الَّـذِي سُـمِّيَ مَفْعُـولاً لَـهُ يُنْصَبُ نَحْوُ : جِئْتُ زَيْـداً قَتْلَـهُ

مُقَارِنـاً لِلفِعْـلِ فِعْـلِ الفَاعِـلِ أعَمُّ مِنْهُ لا بِلَفْـظِ العَامِـــلِ

بَلْ مَـصْدَراً جَـوَابَ لِـمَ مُقَـدَّرَا بِالـلَّامِ إلَّا فَيَكُـــونُ مُظهـرَا

وَجَـاءَ بِـالتَّعْرِيفِ وَالتَّـنْكِيرِ يَرْكَـــبُ كُـلَّ عَاقِـرٍ جُمْهُورِ[2]

مَخَافَـــةً وَزَعَـــلَ المَحْبُـــورِ وَالهَـوْلَ مِـــنْ تَهَـوُّلِ الهُبُـورِ

ما تقدم هو عرضٌ للشروط التي وضعها ابن معطي في مصنفيه للمفعول له، وقد شرحها ابن إياز[3] وقسمها إلى خمسة شروط، أمّا ابن القوّاس[4] فجعلها ستة شروط، الخمسة التي ذكرها ابن إياز وهي"أن يكون مصدراً، ومن غير لفظ العامل فيه، ومقارناً له

المفصل / ٥٤/٢/ وابن معطي / الفصول / ١٩٣ / و ونسبه ابن عقيل لحاتم الطائي الجواد المشهور / شرح ابن عقيل / ٤٨٠/١/ ونسبه ابن جني لحاتم الطائي / وانظر: ابن جنّي/ اللمع/ ٥٠).

والشاهد في البيت انتصاب"ادخارهُ" المعرفة، حيث وقع مفعول لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير، و"تكرمًا" مفعول لأجله، وهو منكّر غير معرّف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط.

[1] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣٢ (الأبيات: ٢٨٠ – ٢٨٤).

[2] . الأبيات الثلاثة من أرجوزةٍ للعجاج يصف فيها سرعة بعيره، يقول فيها:

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

(انظر: ابن الورد، وليم بن الورد/ ديوان رؤبة بن العجاج(مجموع أشعار العرب)/ دار الآفاق الجديدة – بيروت/٢٣٠/ وابن معطي/الدّرّة الألفية/٣٣(البيتين:٢٨٣، ٢٨٤)/ وابن إياز/ المحصول/٥١٥/١/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/٥٨٥/١).

والعاقر: الرمل الذي لا ينبت فيه شيئاً، والجمهور: الرملة المشرفة، والزعل: النشاط، والمحبور: المسرور، والهول:الفزع، والتهوّل: من الهول، والهبور: جمع هبر، وهو المطمئن من الأرض، وما حوله مرتفع.

والشاهد في الأبيات قوله:"مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ"حيث جاءت "مخَافةً" مفعولاً له وهو نكرة، وزعل والهول كذلك وهما معرفتان.

[3] . ابن إياز / المحصول / ٥١٤/١ .

[4] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٥٨٣/١.

في الوجود، وأعم منه، وجواب لِمَ"، وأضاف لها شرطاً سادساً وهو (أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل)، لأنه لما كان هو الباعث على الفعل، وجب أن يكون من أغراضه ومطلوباته .

أما ما انفرد به ابن معطي في هذه المسألة، فهو قوله "أعَمَّ مِنْهُ" أي: أن يكون المفعول أعمَّ من الفعل، وهذا ما ذكره ابن إياز[1] وقال: ألا ترى أنّ الرغبة يجوز أن تكون علة للقصد، ولغيره، كقولك:" قَصَدْتُ زَيْداً رَغْبَةً فِي عَطَائِهِ". أي: رغبة "المفعول "أعمّ من قصد"الفعل".

ونقل الطناحيّ رأي الخوَيّي أحد شرّاح الفصول الذي يقول: وقوله[2]:"أعَمَّ مِنْهُ" لم أجد من تعرّض له من النحاة غيره، ولعله أراد: أن يكون الفعل أعمَّ من المفعول، لأنّك إنما عللت المجيء في نحو: جِئْتُكَ إكْرَاماً لك. لأن المجيء قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره، فهو أعمّ من الإكرام والخوَيّي بهذا يناقض ابن إياز فيما ذهب إليه .

ولقد وقف ابن هشام على هذه المسألة عند أغلب النحاة وفصّل فيها القول، حيث قال في باب المفعول له[3]:" ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، ومثاله "جِئْتُـكَ رَغْبَةً فِيكَ". وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور: **كونه مصدراً**، فلا يجوز"جِئْتُـكَ السّمْنَ وَالعَسَلَ" قاله الجمهور، وأجاز يونس[4] "أمّا العبيدَ فذو عبيد" بمعنى مهما يذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه[5]. **وكونه قلبياً كالرغبة**: فلا يجوز"جِئْتُـكَ قِرَاءَةً لِلْعِلمِ" و "قَتْلاً لِلكَافِرِ"، قاله ابن الخباز وغيره، وأجاز الفارسي[6] "جِئْتُـكَ ضَرْبَ زَيْدٍ" أي: لِتَضْرِبَ زَيْداً. **وكونه علّةً**: عَرَضاً كان كالرغبة أو غير عرض، كـ "قَعَدَ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً"، **واتحاده بالمعلل به وقتاً**، فلا يجوز "تأهّبْتُ السَّفَرَ". **واتحاده بالمعلّل به فاعلاً**، فلا يجوز"جئتُكَ مَحَبَّتكَ إيَّايَ" قاله المتأخرون أيضا، وخالفهم ابن خروف".

---

[1] . ابن إياز / المحصول / ١/٥١٤ .

[2] . ابن معطي / الفصول / مقدمة التحقيق للطناحي / ٦٣ .

[3] . ابن هشام / أوضح المسالك / ٢/٤٣ .

[4] . أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ، بصري، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر، من تلاميذه سيبويه، وسمع منه الكسائي والفراء، من مؤلفاته:معاني القرآن، واللغات، والنوادر، وغيرها، مات سنة (١٨٢هـ)، (انظر: السيوطي/ بغية الوعاة/٣/٣٦٥).

[5] . انظر : سيبويه/ الكتاب/١/٣٨٧.

[6] . انظر : الفارسي/ الإيضاح العضدي/١٦٩.

أما الزمخشري[1] في المفصل فاشترط للمفعول له ثلاثة شروط قال:" وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل، ومقارنا له في الوجود، فان فقد شيئاً منها فاللام كقولك: جِئْتُكَ لِلسّمْنِ وَاللبَنِ، ولإِكْرَامِكَ الزَائِد، وخَرَجْتُ اليَوْمَ لِمُخَاصَمَتِكَ زَيْداً أَمْسِ".

وشرح ابن يعيش[2] معنى:"مقارناً له في الوجود" زمن علة الفعل، فلم يجز أن يخالفه في الزمان، فلو قلت: جِئْتُكَ إِكْرَامَكَ الزَائِر أَمْسِ" كان محالاً، لان فعلك لا يتضمن فعل غيرك، فان فقد شيئاً من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه به، ولم يكن بد من اللام، فنقول: جِئْتُكَ لِزَيْدِ وَلإِكْرَامِكَ الزَائِد".

ولقد تابع ابن مالك الزمخشري وابن يعيش، واشترط للمفعول له ثلاثة شروط، وتمثل ذلك في ألفيته[3]: وكذلك فعل ابن عقيل[4].

٩- **وذكر ابن معطي من أنواع المستثنى اللازم النصب ، المستثنى المكرر،** وانفرد عن غيره من النحاة بالاستشهاد بالمثال الآتي، قال[5]:" المستثنى المكرر، كقولك:"مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا إِخْوَتَكَ إِلَّا زَيْداً". وكرر المستثنى منه مع ذكر المستثنى.

ويرى ابن إياز[6] أنّ الذي ذكره أئمة العربية في نصوصهم، وشروحهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير المستثنى منه كقولك: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْراً)، و (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمْرٌو) بنصب أحدهما، ورفع الآخر، ولا يجوز رفعهما معاً ولا نصبهما. ويضيف[7] في موضع آخر، فيقول:" وهنا تنبيه، وهو أن المصنّف أظهر المستثنى منه، فقال: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا إِخْوَتَكَ إِلَّا زَيْداً)، ومرادُهُ: ما يجب نصبه، وغير خفي أنه يجوز إبدالهما من (أحدٍ)، أو إبدال أحدهما ونصب الآخر، فلا يحصل ما أراد، وهذا واضحٌ".

---

[1] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٥٣/٢.
[2] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٥٣/٢ – ٥٤ .
[3] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٤٧٦/١ .
[4] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٤٧٧/١ .
[5] . ابن معطي / الفصول / ١٩٠ .
[6] . ابن إياز / المحصول / ٤٨٦/١ .
[7] . ابن إياز / المحصول / ٤٨٩/١ .

ولقد أكد ابن القوّاس[1] ما ذهب إليه ابن إياز وقال:" التكرير نحو : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمْراً، فيجب نصب أحدهما ورفع الآخر، ولا يجوز رفعهما معاً ولا نصبهما معاً، ولا يجوز أن يرفع الثاني أيضاً على البدل[2]، لأنّه غير الأول، وليس هو بعضه، ولا مشتملاً عليه".

وقال ابن الدهان في (الغرة)[3]: إن تكرر إلا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب أحدهما، نحو: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمْراً وَإِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمْرٌو.

١٠- **ومنع ابن معطي توسّط خبر دام، قال في ألفيته[4]:**

وَلا تُـقَـــدِّمْ خَـبَـرَ الْمُـقْـتَـرِنَهْ بِمَــا عَلَيْهَا وَهْــيَ خَمْـــسٌ بَيِّنَـهْ

وَلا يَجُـــوزُ أَنْ تُـقَـــدِّمَ الخَـبَــرْ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَـازَ فِـي الأُخَـرْ

وقال في فصوله[5]:"الأربعة[6] التي في أولها ما النافية يجوز تقديم خبرها على اسمها، ولا يجوز تقدُّمُه عليها، وأما ليس فيجوز تقدم خبرها على اسمها، وعليها في الأَشْهَرِ. وأمّا (ما دام)، فلا يجوز تقدُّم خبرها عليها، ولا على اسمها، ولا تنفصل عنها "ما" بخلاف أخواتها".

وتعد هذه المسألة من أشهر المسائل التي خالف بها ابن معطي النحاة ، وقبل الحديث عن ردّ النحاة عليه نقف على تخريج هذه المسألة عند النحاة أولاً.

قال الأنباري[7] (٥٧٧هـ): ذهب الكوفيون إلى انه يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء[8] من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا

---

[1] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦٠٠/١.

[2] . انظر : هذه المسالة بالتفصيل عند ابن يعيش / شرح المفصل / ٨١/١ - ٨٣ / وابن عقيل / شرح ابن عقيل/ ٥٠٢/١ / وابن هشام / أوضح المسالك/ ٢٥/ ٦٧.

[3] . السيوطي / الأشباه والنظائر / ٩٨/٢.

[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٤٥ (انظر: الأبيات: ٥٠٢ – ٥٠٧).

[5] . ابن معطي/الفصول/١٨١.

[6] . الأربعة التي في أولها ما النافية، هي: ما زَالَ، وما انْفَكّ، وما فَتِىءَ، وما بَرِحَ، (انظر : ابن معطي/الدّرّة الألفية/٤٥(البيت :٥٠٣).

[7] . الأنباري / الإنصاف / ١٥٥/١ .

[8] . الفراء: يحيى بن زياد الديلمي، أبو زكريا الفراء، إمام العربية، ولد بالكوفة، تلمذ على يد الكسائي ويونس بن حبيب، وله: معاني القرآن وغيره، مات سنة (٢٠٧هـ) بطريق مكة (انظر: السيوطي/ بغية الوعاة/٣٣٣/٢).

يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها". وأما "ما دام"[1] فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لأن "ما" فيها مصدرية لا نافية، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت:"لا أفْعَلُ هَذا مَا دَامَ زَيْدٌ قائماً كان التقدير فيه: زَمَن دوام زيدٍ قَائِماً، إلا أنه حذف المضاف الذي هو الزمن، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مقامه، وإذا كانت "ما" في "ما دام" بمنزلة المصدر لا يتقدم عليه. والله أعلم".

وأضاف ابن القوّاس[2] فقال:" وأمّا (ما دام)[3] ... فقول المصنّف: لا يجوز أن يقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الآخر، فمما انفرد به، وقيل نقله ابن الخشاب عن قوم، وأبطل بقوله[4]:

وأحْسِبُهَا[5] مَا دَامَ لِلزِّيْتِ عَاصِرٌ   وَمَا طَافَ فَوْقَ الأَرْضِ حَافٍ وَنَاعِلُ

ولأنها فعل كسائر أخواتها،ولأنها أولى من ليس بالجواز،لكون جمودها عرض بالتركيب، ولهذا إذا زال التركيب،عادت إلى الأصل.

ثم حاول ابن القوّاس في شرحه أن يلتمس العذر لابن معطي، فقال[6]:" وقد اعتذر له بأنها لما لزمت طريقة واحدة، وهي الماضي جرت مجرى الأفعال، والأفعال لا تتغير، ولأن "ما" معها مصدرية، وهي وما حيزها صلتها، وكأنه يرى الترتيب في آخر الصلة، ولأنها لما لم تكن مصدراً صريحاً، كانت فرعاً عليه، فلم يتصرف فيها بالتقديم كما تصرف في المصدر، وقيل: لم يسمع خبرها مقدماً صريحاً في نظم ولا نثر، وأجيب أيضاً عن البيت، بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفاً، والتقدير: مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ فِي الوُجُودِ،

---

[1] . الأنباري / الإنصاف/ ١٦٠/١ .

[2] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٨٦١/٢ .

[3] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٨٦٢/٢ .

[4] . البيت من الطويل،وهو للمُزَرِّد بن ضرار أخي الشماخ /(انظر: الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي/(تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون)/ بيروت/٩٨/ ونسبه ابن القوّاس لفيرد بن ضرار، أخي الشماخ /انظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/٨٦٢/٢ / وانظر: ابن إياز/ المحصول/ ٤٠٩/١).

والشاهد في البيت هو تقدم خبر "ما دام"وهو "لِلزَيْتِ" على اسم "ما دام" وهو "عَاصِرٌ"

[5] . قال ابن إياز:"وأعْصِرُهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرُ "/(انظر: ابن إياز/ المحصول/٤٠٩/١).

[6] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٨٦٣/٢

هذا أبلغ، والزيت متعلق بعاصر، والتقدير: مَا دَامَ إِنْسَانٌ عَاصِرٌ لِلزَّيْتِ مُسْتَقِراً فِي الوُجُودِ".

أما ابن إياز فيقول[1]:"ما وقفت في تصانيف أهل العربية، متقدميهم، ومتأخريهم على نص يمنع من ذلك، وقد أكثرت السؤال والفحص عنه، فما أُخبرت بأن أحداً يوافق المصنف في عدم جوازه، وحكى لي من أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي[2] أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك، وقال: هذا جار مجرى المثل، وحكى ابن الخباز أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق واجتمع بالمصنّف، وسأله عن ذلك، فقال: أفكرُ فيه، ثم اجتمع به مرة أخرى، وأعاد سؤاله، فقال له: لا تنقل عني شيئاً، وأخبرني الصاحب بهاء الدين عليّ بن عيسى الأربلي[3]، أن الذي أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضي الدين الأربلي النحوي[4]. وقال ابن الخباز[5]: ويبطل ما ذهب إليه أمران:

أحدهما : نقلي وهو قول الشاعر[6]:

وَأَعْصِرُهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ   وَمَا طَافَ فَوْقَ الأَرْضِ حَافٍ وَنَاعِلُ

فـ (عَاصِرُ) اسمها، (ولِلزَّيْتِ) خبرها، وقد تقدم على الاسم.

والثاني : قياسيٌّ، وهو أن (مَا دَامَ) أقوى من (لَيْسَ)، بدليل أنّ عدم تقدم خبر (مَا دَامَ) إنّما كان عند اقترانهما ب(ما)، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة، و(لَيْسَ) لا تتصرف بوجه، وإذا كانت (لَيْسَ) مع عدم تصرفها لم تمنع من تقديم خبرها على اسمها، كانت "ما دام" أولى بذلك.

---

[1] . ابن إياز / المحصول / ١/٤٠٨ .

[2] . تقي الدين الحلبي : هو موفق الدين يعيش بن يعيش الحلبي، (انظر: ابن إياز/ المحصول/١/٤٠٨).

[3] . أبو الحسن بهاء الدين علي بن عيسى الأربلي، أديب شاعر،له ديوان شعر، وكشف الغمة عن معرفة الأئمة، والمقامات الأربع، وغيرها، مات سنة (٦٩٢هـ)(الزركلي/ الأعلام/٤/٣١٨ - ٣١٩).

[4] . رضي الدين الأربلي هو إبراهيم بن جعفر الأربلي، وهو من شيوخ ابن إياز، وله شرح المقدمة الجزولية الموسوم بـ (المنهاج الحلبي في شرح القانون للجزولي) وقد حقق الكتاب في رسالتين للدكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود (انظر: ابن إياز / المحصول/١/٨)

[5] . ابن إياز / المحصول / ١/٤٠٩ .

[6] . البيت للمُزَرِّد بن ضرار ، وتوثيق البيت وتخريجه والشاهد فيه في الصفحة السابقة.

ويعلق ابن إياز على هذا البيت بقوله[1]:"ولقائل أن يقول: لا دلالة في البيت ؛ لوجهين:

الأول : أن (ما دام) تامّةٌ، كقوله تعالى[2]: ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾.

والثاني : أن يكون خبرها محذوفا ، أي : ما دام للزيت عاصر موجوداً.

وكلام ابن إياز هو نفسه الذي ساقه ابن القوّاس من عذر لابن معطي، وقد يكون ابن القوّاس قد أخذ عن شيخه ابن إياز.

وكذلك فعل ابن الوردي[3] إذ قال وعندي في الاستشهاد بهذا البيت[4] نظر، إذ يجوز أن تكون "ما دام" هنا تامة. وكان ردّه هذا بعد ان نقل ردّ ابن مالك على ابن معطي في منع توسيط خبر (دام) في شرح عمدة الحافظ.

أما معاصرو ابن معطي فاختلفت ردودهم عليه في هذه المسألة، فمنهم من رماه بالوهم، أو بضعف الحجة، أو الخروج على القياس، ومنهم من حاول تأويل كلامه عله يجد له عذراً أو مخرجاً.

أمّا ابن مالك (٦٧٢هـ) في شرح عمدة الحافظ، فقال[5]:"وقد ضمَّن ابن معطٍ ألفيته منع توسيط خبر "دام"، ولا حجة له ولا متبوع من المتقدمين والمتأخرين، ولا يتقدم خبر "دام" بإجماع".وأجاز ابن هشام (٧٦١هـ)[6] توسط أخبارهن، خلافاً لابن معطي في "دام"، واستشهد بقول الشاعر[7]:

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً   لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ

---

[1] . ابن إياز / المحصول / ٤١٠/١ .

[2] . سورة هود / ١٠٧.

[3] . ابن الوردي عمر بن مظفر بن عمر الوردي/ شرح التحفة الوردية/ (تحقيق: عبد الله على الشلاّل)/ ١٩٨٩م/ ١٧٥ -١٧٦.

[4] . نسب ابن الوردي هذا البيت: (وَأَحْسِبُهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ) للمفضل أبي العباس ابن محمد بن يعلي بن عامر الضبّي، وهو كوفي المولد والمذهب، توفي (١٧٠هـ) (انظر: شرح التحفة الوردية / ١٧٦+ هامش الصفحة).

[5] . ابن مالك ، جمال الدين محمد بن مالك/ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ (تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري)/ ٢٠٥/ مطبعة العاني / بغداد/ الكتاب العشرون /١٩٧٧م.

[6] . ابن هشام / أوضح المسالك / ١٧٠/١ .

[7] . البيت من البحر البسيط ، وهو مجهول القائل (انظر: ابن هشام/ أوضح المسالك /١٧١/١/ وابن عقيل / شرح ابن عقيل /٢٣٤/١ / والسيوطي / همع الهوامع/ ٨٧/٢).

الشاهد فيه قوله:"مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ" حيث قدم خبر "دامْ"، وهو قوله!" مُنَغَّصَةً" على اسمها وهو قوله:"لذاتهُ" فلذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء مضاف إليه.

أما ابن عقيل (٧٦٩هـ)[1] فيقول:" ذكر ابن معطٍ أن خبر "دام" لا يتقدم على اسمها فلا تقول "لا أَصْحَابَكَ مَا دَامَ قَائِماً زَيْدٌ" والصواب جوازُهُ". واستشهد ابن عقيل بنفس الشاهد السابق نفسه،" لا طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ".

وذكر السيوطي[2] أن ابن معطي منع توسيط خبر "دام" ورُدّ بأنه مخالف لقول الشاعر:"لا طيب للعيش"، وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع.

ويعلق محمد محيي الدين[3] على استشهاد ابن هشام، وابن عقيل والسيوطي بالبيت السابق وتوجيه كلامهم فيه رداً على ابن معطي ويقول:" أنّ فيه خللاً[4]، من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين "مُنَغَّصَةً" ومتعلقه، وهو قوله " بِادِّكَارِ" بأجنبي عنهما وهو "لَذَّاتُهُ".

ويرى أن في البيت توجيهاً آخر، وهو أن يكون اسم "دام" ضميراً مستتراً وقوله "مُنَغَّصَةً" خبرها، وقوله: " لَذَّاتُهُ" نائب فاعل لقوله: "مُنَغَّصَةً"، لأنه اسم مفعول يعمل محل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد، فلا يكون رداً على ابن معطي ومن يرى رأيه. وسار الأشموني[5] على نهج شرّاح ألفية ابن مالك في تخريج هذه المسألة، ولم يزد فيها شيئاً.

وذكر أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) هذه المسألة في التذكرة، وفي ارتشاف الضَّرَبِ، فقال في التذكرة[6]:"خالف ابن معطي الناس قاطبة، فمنع توسيط خبر "ما دام". وقال في الارتشاف[7]:" وأمّا توسيط خبر ليس فثابت من كلام العرب فلا التفات لمن منع ذلك، وأما خبر "ما دام" فكذلك، ووهم ابن معط في توسيط خبر ما دام".

---

[1] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٢٣٣/١ – ٢٣٤ .

[2] . السيوطي/همع الهوامع/٨٧/٢.

[3] . محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

[4] . انظر: (ابن هشام / أوضح المسالك / ١/ هامش ١٧١/ وابن عقيل / شرح ابن عقيل / ١/ هامش٢٣٤).

[5] . الأشموني، نور الدين، أبو الحسن على بن محمد الأشموني/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ (تحقيق: حسن حمد وإميل بديع يعقوب) / دار الكتب العلمية –بيروت / ط١ /١٩٩٨م/ ٢٣١/١.

[6] . أبو حيان الأندلسي / تذكرة النحاة / ٦١٨ .

[7] . أبو حيان الأندلسي / ارتشاف الضرب / ٨٦/٢

١١- **قسم ابن معطي حروف النداء إلى قسمين: بعيد وقريب، فقال في ألفيته[١]:**

القَـوْلُ فِـــي النِّـــدَاءِ وَالْمُنَـــادَى "يَـــا" وَ"أيَـــا" وَ"أيْ" بِهَـــا يُنَـــادَى

"يَـــا" لِلبَعِيـــدِ وَ"هَيَـــا"، وإنْ قَـــرُبْ نُـــودِيَ بِـــالهَمْزِ وَ"أيْ" نَحْـــوُ: أرَبْ

ثم فصّل ابن معطي هذه الحروف في فصوله، فقال[٢]:"وهي: يا، وهَيَا، وأيَا، والهمزة، ووا، في النُّدبة. فيا وهَيَا و أيا، للبعيد، وأيْ، والهمزة، للقريب".

ويرى ابن القوّاس[٣] أنّ المشهور أن حروف النداء هي التي ذكرها المصنّف وهي: يا و أيا و هيا و أي والهمزة، وأما "وا" فليس في الحقيقة منها، لاختصاصها بالندبة، والمندوب ليس بمنادى، لأن المنادى هو المطلوب، والمندوب هو المتفجع عليه فتنافيا، ومنهم من يذكرها في حروف النداء لمشاركة المندوب في كثير من أحكامه .

وروي عن الكسائي[٤] "آي" بالمد، فهي إذن سبعة، وجعلها الزجاجي (٣٤٠هـ)[٥]، وابن جني (٣٩٢هـ)[٦] خمسة ، وهي نفسها التي ذكرها ابن معطي، ولكنهما قالا "الألف" بدل "الهمزة"، ولكنه مثل عليها بقوله: "أزيد" أي: أنّه قصد الهمزة، ولكنهما لم يقسما حروف النداء من حيث القرب والبعد كما فعل ابن معطي لاحقاً.

أما ابن إياز[٧] فقال:" والمصَنّفُ جعل المنادى مرتبتين، للبعد والقرب، فـ (يا)، و(هيا)، و(أيا) للأول، و(أيْ)، و(الهمزة) للثاني، وابن برهان[٨] (٤٥٦هـ) جعل له ثلاث مراتب: بُعْدَى، وقُرْبَى، ووُسْطى بينهما، فللأول (يا)، و(هيا)، وللثانية الهمزة، وللثالثة (أيْ)، وجعل (يا) مستعملةً في الجميع، لما قدّمنا".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٥٢ (الأبيات :٦٣٩ -٦٤٠)

[٢] . ابن معطي / الفصول /٢١٠ .

[٣] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١٠٣٣/٢.

[٤] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١٠٣٣/٢.

[٥] . الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي/الجمل في النحو/ (تحقيق: علي توفيق الحمد)/ /١٥٥ / مؤسسة الرسالة/ و دار الأمل – إربد – الأردن/ ط١٩٨٤/١م.

[٦] . ابن جني / اللمع / ٨٠.

[٧] . ابن إياز / المحصول / ٦٦٤/٢ - ٦٦٥ / ونقل السيوطي قول ابن إياز كما هو في الأشباه والنظائر/ ٣٦٦/١.

[٨] . ابن برهان ، عبد الواحد بن على الأسدي البغدادي العكبري، أبو القاسم، وعكبر: بلد على دجلة فوق العراق، وله الاختيار في الفقه وأصول اللغة واللمع، توفي سنة (٤٥٦هـ)/(انظر: ابن مالك/ شرح عمدة الحافظ/ الكتاب العشرون/٢٠٧).

وجعلها ابن مالك ثلاث مراتب[1]: إمّا أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد، أو قريباً، وتمثل ذلك في ألفيته.

وجعل ابن هشام[2] حروف النداء ثمانية أحرف هي:"الهمزة، وأيْ، مقصورتين وممدودتين، ويا، وأيا، وهيا، ووا؛ فالهمزة المقصورة للقريب، إلا أنه نُزِّل منزلة البعيد، فله بقية الأحرف، كما أنها للبعيد الحقيقي، وأعمها "يا"، فإنها تدخل على كل نداء".

١٢- منع ابن معطي حذف حرف النداء مع الاسم الأعظم، وعلل سبب المنع بالاشتباه بين المنادى وغير المنادى، قال في ألفيته[3]:

وَأَحْــرُفُ النِّـدَاءِ قَـدْ تَنْحَـذِفُ كَمِثْـلِ :"رَبَّنَـا[4]" وَمِثْـلِ:"يُوسُـفُ[5]"
إِلَّـا عَـنِ اسْـمِ اللهِ وَالإِشَـارَهْ فَالحَـذْفُ فِيهِمَـا احْـذَرِ اخْتِـصَارَهْ
لَـوْ قُلْـتَ :"هَـذا" فِـي النِّـدَا وَ"اللهُ" وَشِبْهَ هَـذَا وَقَـعَ اشْتِبَاهُ
وَمَـا لَنَـا اسْـمٌ فِيـهِ لامٌ وَأَلِـفْ نُـودِي بِـلا أيٍّ سِـوَى اللهِ وُصِـفْ

وذهب ابن القوّاس[6] إلى أنّه لا يحذف من حروف النداء إلا "يا"، لكونها أمّ الباب[7]، كما ذكر الرماني[8]، ولا يحذف إلا إذا كان المنادي مضافاً، كمثل (ربّنا) في مقاله[9]، أو كان علماً كقوله تعالى[10]:﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ،أو كان المنادى أيا نحو: أَيُّهَا الرَجُل، ويمتنع عن اسم الله والإشارة والنكرة المقصودة والمبهمة، أما امتناع حذفه عن اسم الله تعالى، فلئلا يلتبس في بعض الصور الخبر بالنداء، لأنك لو قلت: اللهُ رَبِّي، وأنت تريد: يَا الله رَبِّي لأوهم أنه مبتدأ، وربي خبره.

---

[1] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٣١٥/٢ .
[2] . ابن هشام / أوضح المسالك / ٧٠/٣ .
[3] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٥٣ (الأبيات: ٦٤٨ -٦٥١)
[4] . سورة البقرة / ٢٨٦ .
[5] . سورة يوسف / ٢٩.
[6] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ١٠٤١/٢ .
[7] . شرح ابن إياز لماذا عدَّت"يا" أم الباب (انظر: ابن إياز / المحصول / ٢/ ٦٦٣).
[8] . انظر : الرماني / معاني الحروف / ٩٢.
[9] . انظر : ابن معطي / الفصول /٢١٢ / ويقصد : سورة البقرة/٢٨٦.
[10] . سورة يوسف / ٢٩.

ولقد ذكر السيوطي هذه المسألة[1]، فقال:" قال ابن فلاح[2] في (المغني):" يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى، إلا في خمسة مواضع: النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الإشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب"، انتهى، وزاد ابن مالك المضمر...، وفي (تذكرة) ابن الصائغ[3]:" حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نص على منعه ابن معطي في (درّته)، وعلل منع ذلك في الدّرة أيضا بالاشتباه، وقرره ابن الخباز[4] بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى، واعترض عليه بأنك تقول: الله اغفر لي، فلا يقع فيه اشتباه ولَبس".

فمَنْعُ ابن معطي حذف حرف النداء من اسم الله الأعظم، وتعليله سبب ذلك بالاشتباه، لم يسبقه إلى ذلك أحد، وهو رأي انفرد به وتابعه فيه كما ذكرت سابقاً ابن الخباز، وابن القوّاس وهما من شرّاح الدّرّة الألفية، ولقد بحثت كثيراً في كتب النحو للنظر في آراء من سبقوه في هذه المسألة، ورأيت ذكر آراء المذهبين البصري والكوفي في هذه المسألة.

قال الأنباري[5]:" القول في نداء الاسم المحلّى بـ (أل): ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو:"يَا الرَّجُلَ، وَيَا الغُلاَمَ" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا[6]:...، والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنّه يجوز أن نقول في الدعاء "يَا اللهَ اغْفِرْ لَنَا" والألف واللام فيه زائدان، فدل على صحة ما قلناه".
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا[7]:" إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك، لأن الألف واللام تفيد التعريف، و"يا" تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان".

---

[1] . السيوطي / الأشباه والنظائر / ١٢٦/٢.
[2] . السيوطي / الأشباه والنظائر /١٢٦/٢ .
[3] . السيوطي / الأشباه والنظائر /١٢٦/٢ .
[4] . ابن الخباز الموصلي / أحد شرّاح الدّرّة الألفية لابن معطي وقد سبقت ترجمته في الفصل الأول.
[5] . الأنباري / الإنصاف / ٣٣٥/١ .
[6] . الأنباري / الإنصاف / ٣٣٦/١.
[7] . الأنباري / الإنصاف / ٣٣٧/١ .

ويردُّ الأنباري على الكوفيين بقوله[1]:" وأما قولهم: "إنا نقول في الدعاء يا الله"، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف واللام عوض عن همزة "إله" فنزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، وإذا تنزّلت منزلة حرف من نفس الكلمة، جاز أن يدخل حرف النداء عليها، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة، أنه يجوز أن يقال في النداء: "يا الله" بقطع الهمزة، قال الشاعر[2]:

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِكَ الّلهُمَّ يَا اللهُ

والوجه الثاني[3] : أن هذه الكلمة كَثُرَ استعمالها في كلامهم، فلا يقاس عليها غيرها.

والوجه الثالث : أن هذا الاسم على غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه، فنزل منزلة سائر الأسماء والأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء والأعلام، فكذلك ها هنا".

ويقول الأنباري[4]:" إن المعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول، والله أعلم". واختار ابن جنيّ[5] الوجهين: الأول والثاني في (اللمع)، وقال: إلا أنهم قالوا: يَا اللهُ اغْفِرْ لِي، بقطع الهمزة، ووصلها، فجاء هذا في اسم الله تعالى خاصة، لكثرة استعماله، ولأن الألف واللام صارت فيه بدلاً من همزة إله في الأصل. وأضاف ابن جنيّ هنا: أنه لا يجوز أن تقول: يَا اللهُ إغْفِرْ لِي، بقطع الهمزة، ووصلها، خلافاً للأنباري الذي قال بالقطع فقط. واختار ابن عقيل[6] من المتأخرين القول:" يا الله، بقطع الهمزة ووصلها".

---

[1] . الأنباري / الإنصاف / ٣٣٩/١ .

[2] . ذكر محقق الإنصاف أنّ البيتان من مشطور الرجز، وقد انشدها ابن منظور ولم يسم قائلهما.

والشاهد في البيتان في قوله:"يا اللهُ" حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة، أي: قطع الهمزة يدل على أنها نزلت من اللفظ الكريم منزلة جزء منه، وإلا لجاءت همزة وصل غير مقطوعة؛ لكونها في الأصل همزة "الـ" المعرفة، وهي همزة وصل كما هو معروف. (انظر: الأنباري/ الإنصاف /٣٣٩/١/ وانظر ابن منظور/ لسان العرب/مادة"أله").

[3] . الأنباري/ الإنصاف/ ١/ ٣٤٠ .

[4] . الأنباري/ الإنصاف / ٣٤٠/١ .

[5] . ابن جني / اللّمع / ٨٢ .

[6] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٢٢٣/٢ .

أمّا الزمخشري فقال في (المفصل)[1]:"ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده، لأنهما لا يفارقانه كما لا تفارقان النجم مع أنهما خلف عن همزة إله". وقال ابن يعيش[2]:"إذا نزعت الألف واللام من النجم تنكر، والتنكير في اسم الله محال".

ومنع ابن هشام[3] حذف حرف النداء في ثماني مسائل، ذكر منها المستغاث نحو:"يا الله" لأن المراد فيه إطالة الصّوت، والحذف ينافيه.

١٣- **اختار ابن معطي الجار والمجرور ليكون نائبا من الفاعل في حال فُقِدَ المفعول به،** قال في ألفيته[4]:

وَأَحْـرُفُ الجَـرِّ مَـعَ الَمجْـرُورِ تُرْفَعُ مَـوْضِعاً عَلَـى التَّـقْـدِيـرِ
كَمُـرَّ بِـي وَسِـيرَ بِـي وَقَـدْ بُنِـي فِـعْـلُ الَمفَاعِيـلِ لِظَـرْفِ الـزَّمَنِ
وَلِلمَكَـانِ وَالْمَـصَادِرِ الأُوَلْ وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَـا شَـمِلْ
لِفَـقْـدِ مَفْعُـولٍ بِـهِ صَرِيـحِ تُـقَـامُ هَـذِهِ مَـعَ التّـرْجِيـحِ
فَالأَسْـبَقُ الَمجْـرُورُ وَالَمـصَادِرُ ثـمَّ الـزَّمَـانُ وَالَمكَـانُ آخِـرُ
وَإِنْ تَـقُـلْ : سِـيرَ بِزَيْـدٍ سَـيْرَا يَـوْمَيْـنِ فَرْسَخَيْنِ كَـانَ خَيْـرَا

وقال في الفصول[5]:"والاسم الذي يقام مقام الفاعل، إما أن يكون مفعولاً به، وهو الأصل، ومع وجوده لا يقام غيرهُ مقامه، وإن فُقِد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، نحو قوله تعالى[6]: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، ويقام المصدر مقام الفاعل في قوله تعالى[7]: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ ، وقد يقام الظرف من الزمان أو المكان، إذا كان مختصاً مقام الفاعل".

---

[1] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٨/٢ .
[2] . ابن يعيش / شرح المفصل / ٩/٢ .
[3] . ابن هشام / أوضح المسالك / ٧٢/٣.
[4] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣٤(الأبيات: ٣٠١ – ٣١٥) .
[5] . ابن معطي / الفصول / ١٧٧.
[6] . سورة الفاتحة / ٧.
[7] . سورة الحاقة / ١٣.

ويرى ابن القوّاس[1] أنّ الترجيح والأولوية إنما يكونان في هذه الأربعة إذا اجتمعت، فإذا قيل: سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْراً شَدِيداً يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ. فالأولى عند المُصنِّف أن يقام الجار والمجرور مقام الفاعل، والمصدر بعده، وبعد المصدر الزمان والمكان.

أمّا ابن إياز[2] فقد كان أكثر تفصيلا من ابن القوّاس، فقال:" يجوز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، وقد ذهب قوم إلى أنّه أولى من المصدر؛ بدليل أنه في حكم المفعول به، وأبو الفتح بن جنيّ سوى بينهما. فإذا أقيم (أي: الجار والمجرور)[3] مقام الفاعل، حكم على موضعه بالرفع، يدل على ذلك وجهان:

الأول : أنه لا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول في: "سِيْرَ بزيدٍ": بِزَيْدٍ سِيْرَ".

والثاني : أنّك لو عطفت عليه اسماً لجاز رفعه، كقولك:"سِيْرَ بِزَيْدٍ وَعَمْروٌ". وقوله تعالى[4]: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، الجار والمجرور الذي هو (عليهم) في موضع رفع لقيامه مقام فاعل (المغضوب)، وهذا ظاهر".

وقول ابن إياز إنّ أبا الفتح بن جنيّ سوَّى بينهما، فهذا صحيح، فقد ذكر ذلك ابن جنيّ في اللمع[5]، فقال:"...فإن اتصل به حرف جر، أو ظرف أو مصدر جاز، أن تقيم كلّ واحد منها مقام الفاعل، تقول: سِرْتُ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْراً شديداً، فإن أقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، قلت: سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْرا شديداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإن أقمت الفرسخين مقام الفاعل قلت: سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ سَيْراً شديداً. ترفع الذي نقيمه مقام الفاعل بفعله لا غير".

ومن خلال ما تقدم نرى ان ابن جني قد سوّى بين الجار والمجرور والظرف والمصدر فجاز عنده أن تقيم كلّ واحد منها، وليس كما قال ابن إياز بأن ابن جنيّ قد سوى بين الجار والمجرور والمصدر فقط[6].

---

[1] ـ ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦٢٤/١.

[2] ـ ابن إياز / المحصول / ٣٥٢/١ .

[3] ـ ما بين القوسين إضافة للتوضيح، وليس من كلام ابن إياز .

[4] ـ سورة الفاتحة / ٧.

[5] ـ ابن جني / اللّمع / ٣٥ - ٣٦ .

[6] ـ ابن جني / اللّمع / ٣٥ - ٣٦ .

وذهب أبو حيان[1] في الارتشاف إلى أنّه إذا لم يوجد مفعول به، فالخيار في إقامة ما شئت من المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمجرور، ويقول: بأن ابن عصفور اختار إقامة المصدر، وابن معطي تابعاً للأخفش اختار إقامة المجرور، واخترت إقامة ظرف المكان.

ولكن قول أبي حيّان "وابن معط تابعٌ للأخفش" لم يذكره أحدٌ من شرّاح الألفية ولا الفصول ممن وقفت على شروحهم.

وأبرز السيوطي[2] هذه المسألة في باب "إقامة غير المفعول به مع وجوده"، وقال:"اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: **أحدهما** : لا، وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل. **والثاني** : نعم، وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك، لوروده".

وينقل السيوطي[3] رأي ابن أم قاسم (٧٤٩هـ)[4]:" فالمذاهب على ثلاثة، فإن جوّزناه أولا ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر، أو ظرف، أو مجرور"[5].

ويقول السيوطي[6]:"إذا اجتمعت هذه الثلاثة، المصدر والظرف، والمجرور، فأنت مخير في إقامة ما شئت، هذا مذهب البصريين، وقيل: يختار إقامة المصدر نحو قوله تعالى[7]: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ ، وعليه ابن عصفور، وقيل يختار إقامة المجرور وعليه ابن معط، وقيل: يختار إقامة ظرف المكان، وعليه أبو حيّان".

ويعلق السيوطي[8] على هذه الاختيارات بقوله:" ووجهه بان المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم تكن في إقامته كبير فائدة، وكذا ظرف الزمان،

---

[1] . أبو حيان / ارتشاف الضرب/١٩٤/٢ .

[2] . السيوطي / همع الهوامع / ٢٦٥/٢.

[3] . السيوطي / همع الهوامع / ٢٦٥/٢.

[4] . الحسين بن القاسم بن عبدالله المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم، من شرّاح كتاب الفصول لابن معطي (انظر: شرّاح الفصول في الفصل الأول).

[5] . السيوطي/ همع الهوامع / ٢٦٦/٢

[6] . السيوطي/ همع الهوامع / ٢٦٩/٢.

[7] . سورة الحاقة / ١٣.

[8] . السيوطي/ همع الهوامع / ٢٦٩/٢

لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره، بخلاف المكان، فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة". أي: أن السيوطي اختار إقامة ظرف المكان للأسباب التي ذكرها في تعليقه على اختيارات النحاة.

١٤- **عدّ ابن معطي تصغير" زهير" وترخيمه شاذاً**، قال في درّته الألفية[١]:

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : زُهَيْرٌ صُغِّرَا   مُرَخّمَا كَذَا عُثَيْمُ حُقِّرَا

وقوله في فصوله[٢]:"وشذّ في هذا الباب تصغير الترخيم، تقول في أزهر: زهير.

ويرى ابن القوّاس[٣] أنّ هذا النوع من التصغير قياسي عند جمهور النحاة،ويرى أنّ قول المصنّف: هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والإلباس، فهو مقصور عنده على السماع، لأن الشاذ هو الذي لا يقاس عليه، وقال الفراء[٤]: لا يكون إلا في الأعلام دون الصفات قياساً على ترخيم النداء، فيجوز ترخيم "حارث" علماً وتمنعه صفة، وكذلك أسود وأحمر ونحوهما، ويبطله قولهم: حُميقٌ جملة، وهو تصغير أحمق، وقيل اسم رجل، فعلى هذا لا يرد نقصاً. ويرى ابن إياز[٥] أنّ في قوله:"وشَذّ" نظرٌ، لأنّهم لا يَنُصّون على شذوذ هذا".

ونقل الطناحي[٦]، ما قاله الخويّي في شرحه للفصول[٧]، حيث قال:"وإنّما شذّ لما يؤدّي إليه من اللّبْسِ، ألا ترى أن تصغير أزهر وزاهر، ومزهر، صيغة واحدة، وهي:"زُهَيرِ" بخلاف التصغير الآخر، فإنك تقول فيه، في أزهر: أزيهر، وفي زاهر: زويهر، وفي مُزْهِر: مُزيهر، وفي زُهْر: زُهَيْر".وكأنّ الخويّي يسوّغ ما ذهب إليه ابن معطي ويعتذر عن هذا

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٦١ (البيت :٨٠٧).

[٢] . ابن معطي / الفصول / ٢٥١.

[٣] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ١٢١٦/٢.

[٤] . ابن القوّاس / شرح الألفية /١٢١/٢.

[٥] . ابن إياز / المحصول / ٩٦٩/٢ .

[٦] . ابن معطي / الفصول / هامش صفحة ٢٥١ / والخويّي هو محمد بن أحمد بن الخليل أحد شرّاح الفصول لابن معطي، ولقد سبقت ترجمته.

[٧] . شرح الخويّي لفصول ابن معطي، وهو شرح لم أتمكن من الوقوف عليه ولكنه من الشروح التي اعتمدها الطناحي في تحقيق الفصول/(انظر: ابن معطي/الفصول/مقدمة التحقيق/١٣٩).

المذهب، خلافاً للقياس. كما نقل لنا الطناحي[1] شرح ابن الخباز[2] لهذه المسألة، قال ابن الخبّاز:"وقال يحيى[3]: هو شاذٌّ، والنحويون قد قاسوه".

ومن الجدير ذكره هنا أن ما ذهب إليه ابن إياز في شرح الفصول، وابن القوّاس في شرح الألفية هو نفسه الذي قاله ابن يعيش[4] في شرح المفصل، إلا أنّه لم يذكر رأي ابن معطي في هذه المسألة.

١٥- **في باب الإبدال،** قال ابن معطي في ألفيته[5]:

وَالوَاوُ إنْ يَسْكُنْ وَقَبْلَهُ انْكَسَرْ   فَاقْلِبْهُ يَاءً نَحْوُ : مِيزَانِ اشْتَهَرْ

وقال في فصوله[6]:" وكل واوٍ سكنت وقبلها كسرة لازمة قلبت ياء، نحو: ميزان وميقات".

وقال ابن إياز[7]:" وتقييدُهُ الكسرة هنا باللزوم لم أرَ أحداً ذكره". ويرى[8] أنّه إذا سكنت الواو، وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً، كما مَثَّلَ، وإنما قيد ذلك بالسكون...، ولو قيَّد الواو بالإفراد لكان جيداً، ألا ترى إلى صحّة (اجلوّاذٍ) و (اخروِّاط) مع سكون الواو الأولى، وكسر ما قبلها، إذ هي مدغمة في واو أخرى، وعلّة صحتها هنا، أنّ اللفظ بالمدغم كاللفظ بالحرف الواحد، فكأنها واو متحركة، وأيضاً فقد بعدت عنه شَبَهِ الألف بالإدغام، لامتناع ذلك فيها".

كما أن ابن إياز، قد احترز على تفسير ابن معطي الواو بالسكون، وقال ابن إياز[9]:"وإنّما قيد ذلك بالسكون...، ولو قيد الواو بالإفراد لكان جيداً، ألا ترى إلى صحة (اجلوّاذ) و(اخرّواط)".

---

[1] . ابن معطي / الفصول /٧٢ .

[2] . شرح ابن الخباز لألفية ابن معطي، وهو شرح لم أتمكن من الوقوف عليه.

[3] . يحيى : هو يحيى بن عبد المعطي صاحب الألفية.

[4] . ابن يعيش / شرح المفصل / ١٣٧/٥ .

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٧١ (البيت :٩٩١) .

[6] . ابن معطي / الفصول / ٢٦٤ .

[7] . ابن إياز /المحصول / ١٠٧٦/٢ .

[8] . ابن إياز /المحصول / ١٠٧٦/٢.

[9] . ابن إياز/ المحصول / ١٠٧٦/٢ .

ويبدو لي أن ابن هشام قد خالفه الرأي في هذه المسألة، وتابع ابن معطي فيما ذهب إليه، في مسألة السكون، قال ابن هشام[1] في إبدال الياء من الواو عشر مسائل، منها: أن تلي كسرة، وهي ساكنة مفردة، نحو: ميزان وميقات، بخلاف نحو: صِيوان وسِوَارَ واجلِوّاذ واعلِوَّاطَ.

١٦- **أجاز ابن معطي وقوع التنازع في الحال، والتمييز، والمفعول له،** وهذه الإجازة لم يذكرها ابن معطي في درّته الألفية، ولا في فصوله، لا في معرض حديثه عن الحال والتمييز والمفعول له، ولا عند حديثه عن التنازع في العمل.

وذكرت هذه الإجازة في شرحه للجزوليّة، كما ذكر أبو حيان في (التذكرة) و(ارتشاف الضرب)، قال أبو حيان[2]:" وأما الحال فقال ابن معطي في شرح بعض الجزوليّة له: وتقول في الحال: إنْ تَزُرْنِي أَلْقَكَ رَاكِباً، إن أعملت الثاني، فإن أعملت الأول قلت: إنْ تَزُرْنِي أَلْقَكَ فِي هَذِهِ الحَالَة رَاكِباً، على معنى: إنْ تَزُرْنِي رَاكِباً أَلْقَكَ فَي هَذِهِ الحَالَة، ولا يجوز الكتابة عنها، لأن الحال لا تضمر، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول".

أما السيوطي فقال[3]:"ويقع التنازع في كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال، لأنّها لا تضمر خلافاً لابن معطي. قال في الارتشاف: فإنّه جوّز التنازع فيها، ولكن يقول في مثل: أن تزرني ألقك راكبا"[4].وما قاله أبو حيان في التذكرة والارتشاف ونقله السيوطي في همع الهوامع، ردّده الأشموني في شرحه للألفية، حيث قال[5]:" ولا يتأتى التنازع في التمييز، وكذا الحال، خلافاً لابن معطٍ".

١٧- **في باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، أجاز ابن معطي تعدي أعلم إلى ثلاثة مفاعيل، بالهمزة، أو التضعيف،** قال في ألفيته[6]:

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يُدخَلُ الهَمْزُ أَوْ ضُعِّفَ ثمَّ يُنْقَلُ
إِلَى ثلاثَةٍ تَقُولُ أعْلَمَا القَوْمُ خَالِداً أَبَاكَ الأَكْرَمَا
كَذَا تَعَدّى لِثَلاثَةٍ أَرَى كَذَاكَ أَنْبَا وَكَذَاكَ أَخْبَرَا

[1] . انظر : ابن هشام / أوضح المسالك / ٣٢٧/٣ - ٣٢٩ .
[2] . أبو حيان / تذكرة النحاة / ٣٦٠ .
[3] . السيوطي / همع الهوامع / ١٤٧/٥ .
[4] . انظر: تتمة القول في الفقرة السابقة عند أبي حيان/ تذكرة النحاة / ٣٦٠ .
[5] . الأشموني / شرح الأشموني / ٤٦٤/١ .
[6] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣٠ (الأبيات: ٢٣٣ -٢٣٥) .

وقال في فصوله[1]: " فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي أفعالٌ نقلت من التّعدي إلى اثنين، بالهمزة أو التضعيف، وذلك نحو: أعلمْتُ وعَلّمْتُ، وأنبأت، ونبَّأْتُ، وأخبرتُ، و خبّرْتُ، تقول: أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً".

قال ابن القوّاس[2] في شرح الأبيات:"والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعه: أعلَمَ وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبَّر وحدّث، أما أعلم وأرى: فمنقولان من التعدي إلى اثنين بالهمزة بالاتفاق، واختلف فيما عداها من أفعال القلوب، فأجاز الأخفش قياساً عليهما، ومنعه سيبويه ومن تابعه، لأن التعدي بالهمزة من وضع اللغة، ولذلك يقال: كلّمت ولا يقال أكلمت، واللغة لا تؤخذ بالقياس على الأظهر، ولأنه لم يرد إلّا فيهما، ولم يأت التعدي بالتضعيف في: أعلمت وأرَيْتُ".

ويضيف ابن القوّاس[3]:"وأما: أنْبَأَ ونَبَّأتُ وأخْبَرْتُ وخَبّرْتُ وحَدّثْتُ، فإنها في أصل الوضع للتعدي إلى ثلاثة، وليست الهمزة والتضعيف فيها للنقل، لأنها لم تستعمل إلا كذلك، وإنما تعدت إلى ثلاثة تشبيهاً لها بأعلمت، لأنك إذا نبّأتَهُ أو خَبَرْتَهُ أو حَدَثْتَهُ فقد أعْلَمْتَهُ".

وعلى هذا يكون ابن القوّاس قد اختار ما ذهب إليه الأخفش في الفقرة السابقة، من أنّ هذه الأفعال تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل قياساً على أعلم وأرى[4]، وهو أيضا رأي الزجاجي[5] في جمله.

أمّا ابن إياز[6] فقال في شرح الفصول:" وهذه الأفعال تنقسم قسمين:

أحدهما: ما كان من الأفعال متعدياً إلى مفعولين، فنقل بالهمزة، فتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك أعْلَمْتُ، وأَرَيْتُ.

---

[1] . ابن معطي / الفصول / ١٧٥ .

[2] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ١/ ٥١٨.

[3] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٥٢٠/١ .

[4] . انظر: ابن القوّاس / شرح الألفية/ ٥١٩/١ .

[5] . الزجاجي / الجمل في النحو/ ٣٠ -٣١ .

[6] . ابن إياز/ المحصول / ٣٣٩/١ – ٣٤٠ .

والثاني : أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسها، والى آخر بحرف الجر، وهي: أَنْبَأتُ، نَبَّأتُ، وأَخْبَرْتُ، وخَبَّرْتُ، وحَدَّثْتُ، وقد أخل به المصنف،...، لكن شبهت بـ (أَعْلَمْتُ)، فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك لأن النَّبَأُ الخَبَرُ، والخبر إعلام".

وينبه ابن إياز[1] إلى أن قول المصنّف:"نقلت بالهمزة، أو التضعيف" يقتضي أن الأصل "نَبَأْتُ" و"خَبَرْتُ" مخففين، فنقلا بالهمزة والتضعيف، ولم ينطق بهما كذلك، فعُلِمَ أنّهُ تسامح وإرسال، والصواب ما ذكرته".

ومن الجدير ذكره أن معالجة ابن معطي لمسألة "أعلم" وتعديها إلى ثلاثة مفاعيل، لم تجد القبول من شرّاح مصنفيه (الألفية، والفصول) فقط، ولكنها تعدت هؤلاء إلى غيرهم من النحاة، من هؤلاء، أبو حيان الأندلسي، حيث قال[2]:" وقال ابن معطٍ: في شرح بعض الجزوليّة له: وأمّا في باب أعلمت، فإن أعملت الأول: قلت: أَعْلَمْتُ وأَنْبَأْتُهُمَا إيَاهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَيْدَين العمرين منطلقين، ليس لك إلا ذلك لاستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلا إعادته، ثم قال بعده بقائمة ونصف: ألا ترى أنك لو قلت في باب المخالفة: أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْداً شَاخِصاً، وقعت المنازعة في ثلاثة، ويبين ذلك بأن تعمل الأول فتقول: أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْنِيه إيَّاهُ زَيْداً بَكْراً شَاخِصاً، فلم تقع المنازعة في معمول واحد بل في ثلاثة، قلت، لا أعلم لم منع الشيخ أولاً الإتيان به مضمراً، وعلل استغراق الضمير حالتي: الاتصال والانفصال، وأجاز هنا، يحتاج ذلك إلى فضل تأمل، وقد نقلنا قبل جواز الإتيان بالثلاثة مضمرين".

مما تقدم نجد أن ابن معطي، قد انفرد بهذا الرأي ولم يسبقه إليه أحد من النحاة، كما لم يتابعه فيه أحد، وأجمع النحاة بعده كابن مالك[3] وابن هشام[4] وابن عقيل[5] وغيرهم، على أن "أعلم، وأرى" نقلت بالهمزة فقط فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل.

---

[1] . ابن إياز/ المحصول / ٣٤٠/١ .

[2] . أبو حيان / تذكرة النحاة / ٣٥٦ / وارتشاف الضرب / ٩٣/٣.

[3] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٣٧٧/١ .

[4] . ابن هشام / أوضح المسالك / ٣٣٥/١

[5] . ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٣٧٩/١ .

١٨- **جمع ابن معطي " رَجُل" على "رَجْلَة " على وزن "فَعْلَة" بفتح أوله وسكون ثانيه، قال في ألفيته[١] :**

وَفَـعْـلَـةٌ كَـرَجْـلَـةٍ وَفِـعَـلَـهْ　　　جِبَـبَـةٌ ثِـيَــرَةٌ وَحِـسَـلَـهْ[٢]

ذهب ابن القوّاس[٣] إلى أنّ "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين، لم يكسروا عليه إلا اسماً واحداً وهو (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين نحو: رَجُل ورَجُلَة، وقد أضافوا إليه العدد القليل، وقالوا: ثلاثة رَجْلَة استغناء به عن أرْجَالٍ، وقيل: إنه اسم جمع وليس بتكسير".

وقال بهذا أيضاً ابن الخباز[٤] في شرحه لألفية ابن معطي، وإلى هذا ذهب ابن يعيش[٥]، فقال:"وقد قالوا: رَجُلٌ وَرِجَالٌ وسَبْعٌ وَسِبَاعٌ جاءوا به على (فِعَال) على التشبيه بـ (فعل)، وقد قالوا: ثلاثةُ رَجْلَة كأنهم استغنوا بها عن (رِجَال) وليس (رَجْلَة) بتكسير (رَجُلٍ)، وإنّما هو اسم للجمع".

وقال سيبويه[٦]:" وأما ثلاثة أشياء فقالوها لأنهم فعلو أشياء بمنزلة: (أفْعَال) لوزنٍ كسّروا عليها (فَعْلٌ)، وصار بدلاً من (أفْعالٍ)، ومثل ذلك قولهم: ثلاثةُ رَجْلَةٍ؛ لأن رَجْلَةٍ صار بدلاً من أرْجالٍ". وأضاف سيبويه[٧] فقال:" وقد بني على (فِعَالٌ) قالوا: أرجُلٌ ورِجالٌ، وسبعٌ وسباعٌ، جاءوا به على (فعالٍ) كما جاءوا بالضلع على فُعُولٍ، وفِعَالٌ وفُعُولٌ أختان، وجعلوا أمثلته على بناء لم يكَسَّر عليه واحده، وذلك قولهم: ثلاثةُ رَجْلَةٍ، واستغنوا بها عن أرْجَالٍ".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٥٨ (البيت :٧٤٠) .

[٢] . جِبَبَه:جمع جُبّ وهو البئر العميقه، وثِيَرَه: جمع ثور، وقالوا: أثوره في القطعة من الأقط فرقاً بينه وبين الثور من الحيوان، وحِسَلَه: جمع حِسَل وهو ولد الضب.(انظر:ابن القوّاس/شرح الألفية/١١٧٣/٢).

[٣] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٢/ ١١٧٢ .

[٤] . انظر : ابن معطي / الفصول / ٧٣ .

[٥] . ابن يعيش / شرح المفصل / ١٩/٥ .

[٦] . سيبويه / الكتاب /٥٦٤/٣.

[٧] . سيبويه / الكتاب / ٥٧٣/٣ .

وذكر ابن هشام[1] لأبنية التكسير سبعةً وعشرين بناءً، منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهذه الأبنية ليس فيها ما ذكره ابن معطي، أي ليس فيها "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين، وإنّما استخدم ابن هشام "فِعْلَة" بكسر الفاء وسكون العين وهو محفوظ في نحو: غلام، ونحو: صبي، ولعدم اطراده قالوا: هو اسم جمع، لا جمعٌ، وجمع ابن مالك وابن هشام وابن عقيل وغيرهم، رَجُل على رِجَال.

[1] ـ انظر : ابن هشام / أوضح المسالك / ٢٥٤/٣ - ٢٦٩ ـ

المبحث الثالث

ما استحسنه شرّاحه، وما أخلّ به بنظرهم

١- قال ابن معطي في فصوله[١]:" وكل ما لم ينصرف معرفةً، إذا نكرته صرف، وإذا أضيف، أو دخله لام التعريف دخله الجرُّ في موضع الجرِّ نحو: بالأحسنِ، وأحسنكم، قال الله تعالى[٢]: ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ . ويرى ابن إياز[٣] ان تمثيل المصنّف بـ (الأحْسَنِ)، و(أحْسَنِكُمْ) أحسن من تمثيل أبي الفتح في اللمع[٤] بـ (مَرَرْتُ بِأحْمَدِكُمْ)، و(بِعُمَرِكُم)، وذلك لأن أحمَدَ وعَمَرَ لا تصح إضافة احدهما إلا بعد تنكيره، لأن العلم لا يضاف، وأمّا بـ (الأحسن)، و(أحسنكم) فإنّه يزول باللام أو الإضافة أحد سببية، فلولا أحدهما لم يدخل الجرّ عليه .

٢- وفي الفصل السادس تحدث ابن معطي عن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، فقال[٥]:"وعلامته أن يضمّ أوله، ويكسر ما قبل آخره[٦]، إن كان ماضياً".

ويرى ابن إياز[٧] أنّ قوله:" ويكسر ما قبل آخره، أحسن من قول كثير من النحاة:" ويكسر ثانية"، ألا ترى أن قولك: دُحْرِجَ، وقُرْطِسَ، لم يكسر ثانيهما، وإنّما كُسرَ ما قبل آخِرِهِما".

٣- وقال ابن معطي في فصوله في حدّ الاسم[٨] : "فحدُّه: كلمة تدل على معنى في نفسها، دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى، كرَجُل، وعلم".

ويرى ابن إياز[٩] أن استعمال ابن معطي للفظة (كلمة)، أحسن من استعمال الزمخشري[١٠] وابن الحاجب لفظة (ما) حين قالا:" الاسم ما دل على معنى"، وذلك لأنه

---

[١] . ابن معطي / الفصول / ١٥٨ - ١٥٩ .
[٢] . سورة النحل / ٩٦/ ٩٧.
[٣] . انظر : ابن إياز / المحصول / ١٣٣/١ -١٣٤ .
[٤] . انظر : ابن جنّي / اللمع/ ٤٦.
[٥] . ابن معطي / الفصول / ١٧٦.
[٦] . انظر : ابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٤١٦/١ .
[٧] . انظر : ابن إياز /المحصول / ٣٤٦/١.
[٨] . ابن معطي / الفصول/ ١٥١.
[٩] . ابن إياز / المحصول/ ٣٠/١- ٣١ .
[١٠] . انظر : ابن يعيش / شرح المفصل /٢٢/١ .

عام شمل الدالّ، سواء كان لفظاً أم غير لفظ، كالكتابة والإشارة، وعقد الأصابع، والكلمة لفظٍ، والاسم الممدود، إنما هو من قبيل الألفاظ، فقد بين بذلك أنهما تجوزا بوضع العام موضع الخاص، وليس هذا التجوز بحسن، إذ الحدود تصان عن الألفاظ المجازية.

وأقول: إن هذا الاستخدام لابن معطي لم يكن استخداماً عاماً في مصنفيه لأنه لم يستخدم لفظة (كلمة) في ألفيته وإنما استخدم لفظة (ما) متابعاً بذلك الزمخشري في مفصله، قال ابن معطي في ألفيته[1]:

فَالاسْمُ مَـا أَبَانَ عَـنْ مُسَمَّـى فِي الشَّخْصِ وَالمَعْنَى المُسَمَّى عَمَّا

ما أخل به ابن معطي بنظر شرّاحه :

١- **في باب حروف الجرّ ذكر (الباء) التي للإلصاق بعد (مِنْ) مباشرةً في أثناء ترتيبه لحروف الجرّ** قال في فصوله[2]:" مِنْ، وهي لابتداء الغاية، وقد تكون للتبعيض، ولتبيين الجنس، وزائدةً مع الفاعل والمفعول والمبتدأ...، والباء للإلصاق".

قال ابن إياز[3]:" النحاة يذكرون عقيب (مِنْ) (إلى) لأنها نظيرتها، فخرق إجماعهم هذا المصنِّف، فذكر الباء". وأقول: لم يكرّر ابن معطي هذا الترتيب في ألفيته، وجاءت (إلى) عقيب (من)، فقال[4]:

القَـوْلُ فِـي ذكـر حُـرُوفِ الجَـرِّ وَالقَسَـمُ اعْتَـقَـبَهَا فِي الـذِّكْرِ
مِنْ وَإِلَـى وَفِـي وَرُبَّ وَعَلَـى وَعَنْ وَحَاشَى وَعَدَا ثُـمَّ خَلَـا

٢- **وفي أثناء حديثه عن الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر،** قال ابن معطي[5]:"وإن خفِّفت "إنّ" وألغيت فلا بدّ من اللام في جملتها[6]، وان كانت مشدَّدة، كنت مخيّراً".

---

[1] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /١٨ (البيت:٢٠).
[2] . انظر : ابن معطي / الفصول/٢١٣ .
[3] . ابن إياز / المحصول / ٦٩٤/٢.
[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/ ٢٤ (البيت :١٢٤) .
[5] . ابن معطي / الفصول /٢٠١.
[6] . في شرح ابن إياز قال : (خبرها) بدل (جملتها) / المحصول / ٥٩٠/١.

ويرى ابن إياز[1] أن في قول ابن معطي- :" وإن خفّفت "إنّ" فلا بدّ من اللام في خبرها، وإنْ شدّدت كنت مخيراً - إرسال، لأنه اوجب مع التخفيف دخول اللام، وليس كذلك، وإن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها، إذ بعملها يحصل الفرق بينها وبين (إن) النافية". وأقول: لقد سقطت من نسخة المحصول كلمة (وَأُلْغِيَت)، التي كرّرها ابن معطي في ألفيته[2]، فقال:

وَإِنْ تُخَـفَّــفْ إِنَّ فَهِــيَ تَعْمَـــلُ نَحْـوُ : وَإِنْ كُـلاًّ[3] وَقَـوْمٌ ثُقِّلُـوا

وَأُلْغِيَـتْ فِـي نَحْــوِ : إِنْ كُـلٌّ لَمَـا[4] كَمِثْلِ مَا تُلْغَــى إذَا كُفَّـتْ بِمَـا

٣- **في أثناء حديثه عن "حتى" الجارة**، قال[5]:" فإنها تارةً تكون جارةً للاسم، نحو- قوله تعالى[6]:﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، وناصبة للفعل، بمعنى: كي أو إلى، على تقدير أنّ مضمر،نحو: سِرْتُ حَتّى أدْخُلَ البَلَـدَ".

ويرى ابن إياز أن قول ابن معطي:" وَنَاصِبَةً لِلفِعْلِ بمعنى: كَي، أو إِلَى "قد جعلها قسماً منفرداً، فقال[7]:"التي ينصب بعدها الفعل هي الجارّة عند البصري، فلا يتوهم أنها قسمٌ آخر، والمصنّف جعل هذا قسما، وأهمل العاطفة وليس بجيد".

وأقول بأن ابن معطي لم يهمل العاطفة وإنما ذكرها بعدها بفقرة واحدة فقال[8]:"وتارة تكون عاطفة"، وقوله:"وتارة" معطوفة على قوله:"وتارة تكون جارة للاسم" وأن قوله:"وناصبة للفعل" معطوفة على قوله:"وتارة تكون جارة للاسم" فلم يجعلها قسما كما ذكر ابن إياز.

---

[1] . ابن إياز/ المحصول/٥٨٨/١.

[2]. انظر : ابن معطي/ الدّرّة الألفية/ ٤٧ (الأبيات:٥٤٢ - ٥٤٦)/ وانظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/ ٢/ ٩١٥ - ٩١٨.

[3] . سورة هود/١١١.

[4] . سورة يس/٣٢.

[5] . ابن معطي/ الفصول /٢١٦ .

[6] . سورة القدر/٥.

[7] . ابن إياز/ المحصول/ ٧١٧/٢.

[8] . ابن معطي/ الفصول /٢١٦.

٤- **ذكر من أنواع المستثنى ، المتردد بين النصب على الاستثناء والبدل، وهو المستثنى من المنفي أو المنهي** فقال[١]:" والمتردّدُ بين النصب على الاستثناء، والبدل: هو المستثنى من المنفي أو المنهي، كقوله تعالى[٢]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾"، وقوله تعالى[٣]: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ .
وقال ابن إياز[٤]:" والمصنّف ذكر النفي والنهي، وأخلّ بالاستفهام والنحاة[٥] يذكرونه معها".

٥- **قدم المقصور على المنقوص في ألفيته وفي فصوله، قال في ألفيته**[٦]:

وَإِنْ يَكُـــنْ آخِــــرُهُ مُعْـــتَلاً   بِأَلِفٍ نَحْـوَ : الفَتَـى وَحُبْلَـى

سُمِّـــيَ مَقْـصُوراً بِــهِ تُـقَــدّرُ   الحَـــرَكَاتُ كُلُّهَـا لَـا تَظْهَـــر

وَإِنْ يَكُــنْ يَــاءً وَكَــسْرٌ قَبْلَــهُ   سُـمِّيَ مَنْقُوصـاً لِـنَقْصٍ حَلَّـهُ

وقال في فصوله[٧]:" المعتل، وهو ثلاثـة أضـرب: فالـضرب **الأول**: المقـصور...، الـضرب **الثاني**: المنقوص".

وذهب ابن إياز[٨] إلى أن المصنّف بدأ بما آخره ألف، وهو المقصور، والمشهور في كتب النحاة[٩] البدء بما آخره ياء قبلها كسرة وهو المنقوص، لأنه يرى أنّ المقصور أذهب في الاعتلال ولذلك قدّمهُ.

٦- **وفي باب (ما لم يسم فاعله)، لم يذكر من أسباب حذف الفاعل إلا الجهل به، والعلم به، قال في ألفيته**[١٠] :

القَـوْلُ فِـيمَـا لَـمْ يُسَـمَّ فَاعِـلُـهْ[١١]   قَــدْ يَحْــذِفُ الفَاعِــلَ لَفْظاً جَاهِلُـهْ

أَوْ عَالِـمٌ فِي حَذْفِـهِ لَــهُ غَــرَضْ   إِذْ ذَاكَ فِـــي المَفْعُـولِ رَفْـعٌ مُفْتَـرَضْ

---

[١] . ابن معطي/ الفصول/ ١٩١ .
[٢] . سورة النساء/٦٦.
[٣] . سورة هود/٨١.
[٤] . ابن إياز/ المحصول/٥٠٤/١ .
[٥] . انظر : ابن يعيش/ شرح المفصل/٨١/٢ -٨٢ .
[٦] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ١٩ (الأبيات :٤٧ -٤٩).
[٧] . ابن معطي / الفصول / ١٥٩ .
[٨] . انظر : ابن إياز / المحصول / ١٣٥/١ ، ١٧٨ .
[٩] . انظر : سيبويه/ الكتاب / ٣٨٥/٣، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٥٣٦ / والمبرّد / المقتضب / ٧٩/٣ .
[١٠] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٣٤ (البيتين: ٣٠١ ،٣٠٢) .
[١١] . قال ابن القوّاس :" يحتمل أن يراد بما لم يسم فاعله الفعل المبني للمفعول، أو الذي أقيم مقام الفاعل، والأول أظهر " (شرح الألفية/٦١٥/١) ، وانظر : ابن إياز/ المحصول / ٣٤٤/١.

وذكر ابن القوّاس[١] عشرة أسباب لحذف الفاعل ومثل عليها، وقال بعد ذكرها[٢]:"وقد اقتصر المصنِّف منها على ذكر الأمرين الأولين، وهما الجهل به، والعلم به".

٧- **وتحدّث في الفصل الثاني من الباب الرابع في فصوله، عن (العَلَمْ)، وقسمه إلى جنسي وشخصي،** قال في فصوله[٣]:"في ذكر العلم، وهو ما علَّق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، وهو إما موضوع للأجناس، كقولك للأسد، أسامة، وأبو الأشبال...، وإما موضوع للأشخاص".

ويرى ابن إياز[٤] أنَّ انقسام العلم إلى جنسي، وشخصي ظاهر، ولكن المصنِّف أساء الترتيب، فبدأ بالجنسي، والمشهور في الكتب خلافه[٥].

وأقول وان خالف أو أساء ابن معطي الترتيب في فصوله، فهو لم يفعل ذلك في ألفيته، فقدم الشخصي على الجنسي، قال في ألفيته[٦]:

فَالْعَلَمُ المَوْضُوعُ لِلْأُنَاسِي يَكُـون مِثْلُهُ لِغَـيْرِ النَّاسِ

٨- **ولم يقسِّم ظرف المكان إلى متصرف وغير متصرف،** فقال في فصوله[٧]:"الضرب الثالث: ظرف المكان. وينقسم إلى مبهم، ومعدود، ومختص. فالمبهم من الأمكنة:..، وهي الجهات السَّتّ. وأما المختصّ من الأمكنة:...، نحو: الدّار، والمسجد. والمعدود: ما صلح في جواب كم؟ ميلٍ، وفرسخٍ".

وقال ابن إياز[٨]:" وهنا تنبيه، وهو أنّ المصنِّف لم يقسِّم ظرف المكان إلى متصرف، وغير متصرف[٩] كما قسم ظرف الزمان[١٠] إلى ذلك، فربّما أوهم أنّ ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المكان، وليس الأمر كذا، بل هما فيه سيّان".

---

[١] . انظر : ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦١٥/١ - ٦١٦ .

[٢] . ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦١٦/١ .

[٣] . ابن معطي / الفصول / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

[٤] . ابن إياز / المحصول / ٧٨٦/٢ .

[٥] . ابن يعيش/ شرح المفصل / ٣٤/١ / انظر: ابن هشام / أوضح المسالك / ٨٨/١ .

[٦] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٣٥ (البيت: ٣٢٥)/ وانظر : ابن القوّاس / شرح الألفية / ٦٣٤/١ .

[٧] . انظر : ابن معطي/ الفصول / ١٨٥ -١٨٦.

[٨] . ابن إياز / المحصول / ٤٤٠ .

[٩] . انظر : ابن هشام / أوضح المسالك / ٥٣/٢ / وابن عقيل / شرح ابن عقيل / ٤٨٧/١ .

[١٠] . انظر : ابن معطي/ الفصول / ١٨٣ -١٨٤ .

٩- **قال في ألفيته مبيناً شروط الحال**[١]:

وَالحَــالُ هَيْئَــةٌ شَــبِيهُ الوَصْــفِ كَجَاءَ زَيْـدٌ خَائِـفـاً يَسْتَخْفِـي

مَنْــصُوبَةً مُــشْتَـقَّةً مَنْكُـــــورَهْ حَـالٌ مِـنَ المَعْرِفَـةِ المَـذْكُورَهْ

بَعْــدَ كَـلَامٍ تَـمَّ فَهْـيَ فَـضْلَهْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُـونُ جُمْلَـهْ

ذكر ابن القوّاس[٢] أنّ للحال سبعة شروط لا يصح نصبها إلا بها:

١- أن تكون منصوبة لفظاً أو محلاً لأنها أشبهت المفعول في أنّها فضله.

٢- أن تكون مشتقة أو في حكمها.

٣- أن تكون نكرة أو في حكمها.

٤- أن تقع بعد المعرفة.

٥- أن تأتي بعد كلام تام، أو ما في حكمه.

٦- أن تكون جواباً لكيف[٣].

٧- أن تقدر بـ (في) لشبهها بالظرف في التنقل.

وبعد ذلك يضيف ابن القوّاس قائلاً[٤]: ولم يذكر المصنِّف منها الآخرين، وقوله:"فيها ضمي" ليس بشرط، لأن شرط أنّها مشتقة يغني عنه وإنما هو حكم لها".

١٠- **ذكر أن في "لعلّ" خمس لغات،** قال في فصوله[٥]:"وفي "لعل" لغات: لعّل، وعلَّ، وعنَّ، ولَعَنَّ، وأنَّ، ولأنَّ".

ويرى ابن إياز[٦] أن فيها تسع لغات[٧]، وأن المصنف ذكر منها خمساً وأخلَّ بأربعٍ، هي:"لأنَّ" و"لَغَنَّ" بالعين المعجمة و "وعَنَّ" ورَغَنَّ" ويرى أنهم نصُّوا على أنَّ الحَسَنَ "لَعَلَّ" و"عَلَّ".

---

[١] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٣١ (الأبيات :٢٦٠ -٢٦٢) .

[٢] . ابن القوّاس / شرح الألفية /٥٥٥/١ .

[٣] . قال ابن إياز:" وبعضهم يضيف إليها تقديرها بـ (في)، وأنها جواب (كيف)، وهذا واضح" (المحصول/٤٤٦/١)/ وانظر : ابن يعيش / شرح المفصل / ٦٢/٢ .

[٤] . ابن القوّاس/ شرح الألفية /٥٥٥/١ -٥٥٦ .

[٥] . ابن معطي / الفصول /٢٠٢

[٦] . ابن إياز / المحصول / ٥٩٩/١ .

[٧] . قال ابن القوّاس:" وفيها لغات: لَعَلَّ، وعَلَّ،ولَعَنَّ، وعَنَّ، والأنّ، وأَنَّ،ورعَنَّ،ورَعَلَّ، ولَعَا"(ابن القوّاس/شرح الألفية /٩١٠/٢) / وانظر : ابن يعيش/شرح المفصل / ٨٧/٨.

١١- وذكر ابن معطي أن الأسماء الستة ترفع وعلامة رفعها الواو، وتنصب وعلامة نصبها الألف وتجر وعلامة جرِّها الياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم[١]، فقال في ألفيته[٢]:

وَسِـتَّةٌ بِالـــوَاوِ رَفْعـا إنْ تُـضَــفْ   وَاليَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّـصْبِ الألِـفْ

أَخٌ أَبٌ حَـــــــمٌ هَـــنٌ وَفُــوهُ   ذُو المَـالِ قُـــلْ وَلا يَجُــوزُ ذُوهُ

ويرى ابن إياز[٣] بأن ابن معطي قد أخلّ بشرط آخر، وهو أن تكون مكَبَّرَةً، أي: غير مصغّرةٍ[٤]، فيقول:" ألا ترى أنك إذا قلت: "جاءني أُبَيُّك"، و"رَأَيْتُ أُبَيَّك"، و"مَرَرْتُ بِأُبَيِّك"، فإعرابه بالحركات، وإن كان مضافاً إلى غير ياء المتكلم، حيث كان مصغّراً، والأصل:"أُبَيْوُك" فقلبت الواو ياءً لاجتماعهما، وسَبْقِ الأُولى مِنهما السُّكون. فاعرفه".

١٢- قدم ابن معطي في ألفيته، وفي فصوله، جمع التكسير على الجمع السالم، فقال في ألفيته[٥]:

وَأعْرَبُوا كَالفَرْدِ جَمْعَ التَّكْسِيرْ   وَسَالِمُ التَّأنِيثِ يَتْلُو التَّـذْكِيرْ

وقال في فصوله[٦]:" الجموع. وينقسم إلى جمع تكسير...، وإلى جمع سلامة. وهو إما مذكّر، أو مؤنّث".

وهذا الترتيب يراه ابن إياز[٧] غير موافق لترتيب أئمة أهل العربية، لأنهم يذكرون الجمع السالم عقيب التثنية، ثم يأتون بعده بجمع التكسير، ويقول:"عمل ابن معطي هذا غير حسن".

١٣- وذكر ابن معطي "أو" من حروف العطف، وقال بأنّه يفيد الشك والإبهام، أو للتخيير والإباحة، فقال في ألفيته[٨]:

وَأَوْ وَإِمَّا فِيهِمَا مَشْهُورُ   الشَّكُّ وَالإِبْهَامُ وَالتَّـخْـيِـيـرُ

---

[١] . ابن معطي / الفصول / ١٥٩ .

[٢] . ابن معطي / الدّرة الألفية / ٢٠ (البيتين :٥٤،٥٥).

[٣] . ابن إياز / المحصول / ١٦١/١

[٤] . لم يذكر الزمخشري هذا الشرط في مفصله، ولا ابن يعيش في شرحه للمفصل، (انظر: ابن يعيش / شرح المفصل/٥١/١ - ٥٤)، ولم يذكره ابن القوّاس في شرح الألفية / ٢٥٠/١ .

[٥] . ابن معطي / الدّرّة الألفية / ٢١ (الأبيات :٧٨- ٨٤)

[٦] . ابن معطي / الفصول / ١٦٠ -١٦٢.

[٧] . ابن إياز / المحصول/ ١٨٨/١ .

[٨] . ابن معطي/الدّرّة الألفية /٤١ (البيت:٤٤١).

وقال في فصوله[1]:" وأو، وإمّا،للشك والإبهام، والتخيير والإباحة". ويرى ابن إياز[2] أن النحاة يذكرون (أو) و(إمّا) في عقدٍ واحد لاتفاقهما في المعنى، ومعانيهما أربعة، وتخصيص المصنِّف (أو) بالإباحة، والتخيير تجوّزٌ منه، ولا خلاف في كون (أو) حرفاً عاطفاً.

١٤- **وعدَّ ابن معطي "إما" من حروف العطف،** قال في ألفيته[3]:

وَأَوْ وَإِمَّا فِيهِـمَا مَشْهُـورُ الشَّـكُّ وَالإِبْهَـامُ وَالتَّخْيِـير

وقال في فصوله[4]:"وهي عشرة:...، و أو وإمّا ، للشكّ والإبهام، والتخيير والإباحة".

ويرى ابن إياز[5] بأن (إمّا) في كونها عاطفة خلاف، فأبو عليّ[6]، وعبد القاهر منعا ذلك، لأنّها لو كانت حرف عطف، فإما أن يقع بالأولى أو بالثانية، أو بهما[7]. ويرى أن الأول باطل، لأنه لم يتقدم عليها ما تعطف الاسم الذي بعدها عليه، والثاني باطل، لأنّ الواو تلزمها، وحرفان بمعنى واحد لا يجتمعان، والثالث باطل بما بطل به الأول. ويرى أن بعض الفضلاء[8] اختار أن تكون (إمّا) حرف عطف مع الثانية، والواو جمعت بينهما، ففي قولك:"قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو" عطفان: عطف حرف على حرف بالواو، وعطف اسم على اسم بـ (إمّا).

---

[1] . ابن معطي/الفصول /٢٣٧ .

[2] . ابن إياز/ المحصول /٨٨٥/٢ -٨٨٦ / وانظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/ ٧٨١/١ - ٧٨٣ .

[3] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/ ٤١ (البيت :٤٤١).

[4] . ابن معطي/الفصول/ ٢٣٦ -٢٣٧ .

[5] . ابن إياز/المحصول /٨٨٧/٢.

[6] . انظر:أبو حيان/ ارتشاف الضرب / ٦٢٩/٢ /وابن يعيش /شرح المفصّل / ١٠٣/٨..

[7] . انظر: الرماني / معاني الحروف / ١٣٠- ١٣١ .

[8] . انظر: سيبويه/الكتاب/٩٦/١ ،٤٣٥ ،٤٣٦/وارتشاف الضرب/٦٢٩/٢/ والرماني/معاني الحروف/ ١٢٩ -١٣١/ وابن القوّاس/شرح الألفية/٧٨٢/١.

الفصل الرابع

الأصول النحوية عند ابن معطي

المبحث الأوّل

أصول النحو عند ابن معطي

أ- تعريف أصول النحو :

عرّف عبدالرزاق السعدي أصول النحو في اللغة بقوله[1]:"عَلَمٌ على عِلمٍ، وهو مركب إضافي من كلمتين، أما الأصول[2]: فجمع مفرده أصل، والأصل أسفل كل شيء وهو ما يبنى عليه غيره".

أما النحو في الاصطلاح فعرّفه ابن جني بقوله[3]:"انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها".

أما أصول النحو في الاصطلاح فعرّفه السيوطي بقوله[4]:"أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل". وقال الشاوي[5] بأنه العلم بالأحكام الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، كالعطف على الضمير المرفوع والمجرور.

---

[1] . أبو زكريا الشاوي / يحيى بن محمد بن أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري/ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي/ (تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي)/ دار الأنبار ودار سعد الدين – دمشق/ /ط١/٢٠١٠م/ مقدمة التحقيق /١٥ .

[2] . الشاوي/ ارتقاء السيادة/١٢ -١٣ .

[3] . ابن جني / الخصائص / ٣٥/١ / وانظر: الشاوي / ارتقاء السيادة/ ١٥ /والحديثي / المدارس النحوية /٣٩ .

[4] . السيوطي/جلال الدين/ الاقتراح في علم أصول النحو/(تحقيق: محمد حسن الشافعي)/ دار الكتب العلمية – بيروت/١٩٩٨م/١٣.

[5] . الشاوي / ارتقاء السيادة /٦٥ .

ب- **أدلة أصول النحو:**

وأدلة الأصول عند السيوطي أربعة[١]:"السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال". ولقد توسع ابن جني في الحديث على الأدلة الثلاثة الأولى في كتابه الخصائص، فتكلم عن مقاييس العربية[٢] وتقاود السماع[٣]، وجواز القياس على ما يقل[٤]، وتعارض السماع والقياس[٥]، والقول على إجماع أهل العربية[٦] متى يكون حجة، ولكنه لم يأت على ذكر الدليل الرابع في خصائصه.

كما تحدث ابن جني عن العلل النحوية والاطراد والشّذوذ والعامل، وغيرها، وهو بهذا يكون قد أرسى كثيراً من قواعد أصول النحو، وفتح آفاقاً رحبة لمن بعده، ووضع أصولاً في اللغة والنحو كان معظم الباحثين بعده عالة عليها[٧].

ويأتي بعده الأنباري[٨] في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) ورتب كتابه على ثلاثين فصلاً أجملها السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح، فكان بذلك أول من فكّر في جمع مباحث علم أصول النحو، وجعلها علماً مستقلاً.

ويرى عبدالرزاق السعدي[٩] أن مبادئ أصول الفقه والتأليف فيه قد سبق أصول النحو، وأن أصول النحو العربي تأثر تأثراً كبيراً بأصول الفقه في المنهج وطرق الاستنباط، لأن أغلب من كان أصولياً كان نحوياً، والعكس صحيح أيضاً، وهي طريقة العلماء القدامى الموسوعيين في علومهم.

وصفوة القول ولكي تتضح الرؤيا لا بدّ لنا من الوقوف على أدلة الأصول، ومناقشة كلّ دليل منها بشكل منفرد، وتعريف كلّ دليل، ومن ثم الوقوف على رأي بعض النحاة من كل دليل. وبعد ذلك شرح موقف ابن معطي من هذه الأدلة:

---

[١] . السيوطي / الاقتراح / ١٣ /والشاوي/ ارتقاء السيادة / ٦٥.

[٢] . ابن جني/ الخصائص / ١١٠/١ - ١١٥.

[٣] . ابن جني/ الخصائص /١٠١/١ -١٠٩.

[٤] . ابن جني/ الخصائص / ١١٦/١ -١١٨ .

[٥] . ابن جني/ الخصائص /١/ ١١٨ -١٣٤

[٦] . ابن جني/ الخصائص / ١٩٠/١ -١٩٤ .

[٧] . انظر : الشاوي / ارتقاء السيادة / مقدمة التحقيق /٢٢ .

[٨] . انظر : الشاوي/ ارتقاء السيادة / مقدمة التحقيق / ٢٣.

[٩] . الشاوي/ ارتقاء السيادة / مقدمة التحقيق /٢٥ .

السماع :

السماع لغةً عرّفه ابن منظور بقوله[1]: " ما سمعت به فشاع وتُكلِّم به، وكل ما الْتَذَته الأذن من صوت حسن سماع".

أما السماع اصطلاحاً فعرّفه ابن الأنباري بقوله[2]: " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حدّ الكثرة".

وقال السيوطي[3]:"بأنّه ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة لكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر".

أما الشاوي فعرف السماع بأنّه[4]: " الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله، ونبيِّه – حيث تُحُقِّقَ أنّه كلامه صلى الله عليه وسلم – ولم يحتجَّ المحققون بالحديث، لجواز نقله بالمعنى أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح".

ومن هذه التعريفات السابقة نستطيع أن نهتدي إلى مصادر السماع، المتمثلة بـ :

١- القرآن الكريم لأنّه كلام الله تعالى .

٢- كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

٣- كلام العرب قبل البعثة المحمدية وفي زمنها وبعدها إلى أن فسدت الألسنة.

وقد حدّد النحاة المدة الزمنية التي أطلقوا عليها[5]:"عصر الاستشهاد" بما يقرب من ثلاثة قرون في الحواضر، في حين أوصلوها إلى حوالي خمسة قرونٍ في البوادي، منها قرابة: قرن ونصف قبل الإسلام، وبقية المدة تمتدّ في العصور الإسلامية حتى تصل إلى العصر العباسي، ويتصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية، هي: سلامة نصوصها

---

[1] . ابن منظور / محمد بن مكرم / لسان العرب / دار صادر/ بيروت/١٩٩٤م/ مادة (سمع).

[2] . ابن الأنباري / أبو البركات عبد الرحمن بن محمد/ لمع الأدلة في أصول النحو/ (تحقيق: سعيد الأفغاني)/ دار الفكر/ بيروت/ط٢/١٩٧١م/٨١.

[3] . السيوطي / الاقتراح / ٢٤ .

[4] . الشاوي / ارتقاء السيادة / ٧٩ .

[5] . الزمخشري / جار الله محمود بن عمر الزمخشري/ المفصّل في صنعة الإعراب/(تحقيق: كمال جبري عبهري)/ الفصل الثاني/ مقدمة التحقيق/ شواهد المفصل/٢٢٩.

من الخطأ، وبرائتها من اللحن، وخلوصها من شوائب العجمة. ويشمل كلام العرب: الشعر، والأمثال، والأقوال، واللغات.

١ - الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته:

أ- الاحتجاج بالقرآن الكريم:

أنزل اللهُ تعالى القرآن الكريم باللّغة العربيّة على النّبي محمد صلى الله عليه وسلم؛ ليكون هادياً للناسِ ونذيراً ودستوراً دائماً لهم. قال تعالى[١]: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ ، ووعد جلَّ جلاله بصونه من النّسيان والتّحريف، قال تعالى[٢]: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾. وتحقّق هذا الوعد بفضل جهود النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ـ رضوان الله عنهم ـ وكان ذلك في مظهرين :

الأول: حفظي، ويتمثَّلُ في حفظ النبي وإقرائه الصحابة وعرضه الدّوري على جبريل[٣]، وفي جهود الصحابة الذين قام بعضهم بجمعه[٤]، ونشره في صفوف السَّواد من المسلمين. وحفظ القرآن في القلوب والصدور، حقيقة أشار إليها ابن الجزري بقوله[٥]:" ثمَّ إنَّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى".

والثاني: كتابي، ويتمثَّل في جهود الصّحابة الأوائل الّذين سجّلوا الوحي للنّبي على قطع متفرّقة من العسب واللِّخاف والرّقاع[٦]، وغيرها[٧]، ومن هـؤلاء[٨]: زيد بن ثابت، وأبي بن كعب ـ رضوان الله عنهم ـ .

---

[١] . سورة يوسف / ٢.

[٢] . سورة الحجر / ٩.

[٣] . النيسابوري/ للحاكم النيسابوري/ المستدرك/ مطبعة دائرة المعارف النظاميّة/ حيدرأباد الدكن/ ط١/ ١٣٤٠هـ /٢/ ٢٣٠.

[٤] . السيوطي / جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ الإتقان في علوم القرآن/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ مصر/ط٣/ ١٩٥١م/١/٧٤.

[٥] . ابن الجزري / محمد بن محمد شمس الدّين العمري ابن الجزري/ النشر في القراءات العشر/(تصحيح: علي محمد الضباع)/ مطبعة مصطفى محمد/ مصر/ نشر المكتبة التجارية الكبرى(د.ت)/١/٦.

[٦] . العسب: جمع عسيب، وهو جريدة النخل. اللخاف: حجارة بيض رقاق، واحدتها لخفة. والرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من ورق أو جلد.(الفيروز آبادي/ مجد الدين الفيروز آبادي/القاموس المحيط/ المكتبة التجارية الكبرى بمصر(د.ت)/ مواد: (عسب، لخف، رقع).

[٧] . انظر : حديث تأليف القرآن من الرقاع في المستدرك للحاكم النّيسابوري ٢/ ٢٢٩.

[٨] . الذهبي / شمس الدين أبو عبد الله الذهبي/ معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار/(تحقيق: محمد سيد جاد الحق)/ مطبعة دار التأليف بمصر/ط١٩٦٧/١م /١/ ٣٣ - ٣٦.

وتابع من بعدهم أبو بكر وعثمان بن عفّان ـ رضي الله عنهما ـ هذه الجهود بعد وفاة النبي، فجمع أبو بكر آيات القرآن المتفرّقة وسوره في صحف خاصة[1]، أسماها المصحف[2]، ووحّد عثمان مصاحف المسلمين[3]، وجعلها على رسم واحد.

وهكذا وصل إلينا القرآن الكريم بعيداً عن أيّ زيغ أو تحريف. ومن هذا المنظور كان لزاماً على علماء اللغة والنّحو الحفاظ عليه من أيّ لحنٍ قد يأتيه من أولئك الذين اعتنقوا الإسلام من غير العرب، أو ممَّن كان لاحتكاكهم بالشّعوب الأخرى أثر في لغتهم، فأصاب لسانهم اللحن الذي باعد بينهم وبين الفصاحة.

إنَّ القرآن الكريم هو السبيل للبحث في لغة العرب نثرها وشعرها؛ لتكون السبيل إلى فهمه وتفسيره، وهو وسيلة الاحتجاج التي يعتمدها النّحاة في ضبط اللغة وتقعيدها، حيث إنّ الكثير من قرَّائِهِ أسّسَ قواعد العربية على ما جاء في القرآن.

ولا عجب في ذلك فجلهمّ من النحاة كما يرى مهدي المخزومي[4]:" فمن البصريين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن زياد الفرّاء".

ومن هنا كان اعتماد النّحاة في كثير من شواهدهم على القرآن الكريم،وهناك لُحْمَةٌ بين النّحو والقرآن الكريم، فالنحويّ لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده لتقعيد اللغة، ولا فرق في ذلك بين نحاة البصرة والكوفة،فهم بنوا كثيراً من آرائهم النحوية على كتاب الله.

وعبّر ابن خالويه عن هذا المعنى بقوله[5]:" قد أجمع النَّاس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره".

---

[1] . السيوطي/ الإتقان في علوم القرآن/١/٥٩.

[2] . السيوطي/ الإتقان في علوم القرآن /١/٥٤.

[3] . الفضلي / عبد الهادي الفضلي/ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف/ دار المجمع العلمي/جدة/١٩٧٩م /ط١/ ٦٣.

[4] . المخزومي/ مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ دار الرائد العربي/ بيروت/ ط١٩٨٦/٣م/ ٣٨٢.

[5] . السيوطي/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ (تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين)/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ مصر/ط١/١/١٢٩.

ب- **ابن معطي والاحتجاج بالقران الكريم :**

أكثر ابن معطي من الاحتجاج بالقرآن الكريم، حيث بلغت شواهده من الآيات القرآنية في درّته الألفية اثنين وخمسين شاهداً، وكانت في فصوله مائة وواحداً وعشرون شاهداً قرآنياً، وتفاوت أسلوبه في الاستشهاد بالآيات القرآنية، فقد تحتل شطراً كاملاً في ألفيته، ومثال ذلك الأبيات[١]:

يَكُــونُ سَاقِطــاً وَمُسْتَبِينَــا كَاخْتَارَ مُوسَى قَـوْمَهُ سَبْعِينَا[٢]

كَحَـسِبُوا أنْ لا تَكُــونَ فِـتْنَــهْ[٣] كُــنْ فَيَكُــونُ[٤] مِثْلَــهُ اجْعَلَنَّــهْ

وَتَــرْكُ أَنْ أَوْلَــى بِــذَاكَ وَرَدَا كَادُوا يَكُــونُونَ عَلَيْـهِ لِبَــدَا[٥]

إِمَّــا أَضَـفْتَــهُ وَإِمَّــا نَـصْـبَا كَخَيْـرِ حَافِظٍ[٦] وَخَيْــرٍ عُـقْـبَا[٧]

وقد يستشهد بكلمة واحدة من آية قرآنية، أو كلمتين أو أكثر، ومثال الكلمة الواحدة، قوله في الأبيات[٨]:

ومثــل : حَامِيــمِ[٩] وَيَاسِيــنِ[١٠] بُنِــي وَقِيــلَ بَــلْ بِـتَرْكِ صَـرْفِهَا اعْـتُـنِي

أَمَّــا الَّـذِي تَفْـسِيـرُهُ فِــي الـنَّفْسِ نَحْوُ: تَوَارَتْ[١١] فِيـهِ ذِكْـرُ الـشَّمْـسِ

---

[١] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/الأبيات:(٢٢٠، ٥١٠، ٥٣٥، ٦١٧).

[٢] . سورة الأعراف / ١٥٥.

[٣] . سورة المائدة / ٩٦.

[٤] . سورة آل عمران / ٤٧.

[٥] . سورة الجن / ١٩.

[٦] . سورة يوسف / ٦٤.

[٧] . سورة الكهف / ٤٤.

[٨] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/الأبيات:(١٩٥، ٣٤٨، ٥٤٦).

[٩] . سورة الدخان / ١.

[١٠] . سورة يس / ١.

[١١] . سورة ص / ٣٢.

نَحْـــوُ : وَإِنْ كَـادُوا لَيَفْتِنُـونَكَـا[1] وَهَكَـــذَا لامُ لَيُــزْلِقُــونَكَــا[2]

أما مثال الكلمتين ، فقوله في باب حروف الجر[3]:

وَاجْرُرْ بِحَتَّى نَحْـوُ: حَتَّـى مَطْلَـعِ[4] وَبَعْـدَ مُـذْ وَمُنْـذُ إنْ شِـئْتِ ارْفَـعِ

وقوله في باب كان وأخواتها[5]:

كَقَـوْلِهِ : تَـاللهِ تَـفْـتَـؤُ[6] حُـذِفْ لا مِنْهُ أَيْ لَا تَـفْـتَـؤُ الْمَعْنَى عُـرِفْ

وقوله في باب المنع من الصرف[7]:

وَالْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمِثْلِ أُخَرَا وَمِثْلَ مَـثْـنَى وَثُـلَاثُ[8] اشْتَهَرَا

وهكذا فعل في فصوله فقدا يأتي بالآية كاملة، وقد يأتي بجزء منها وقد يستشهد بكلمة واحدة منها ومما تجدر الإشارة إليه أنّه في فصوله قد استشهد بآيات غير التي استشهد بها في ألفيته ولم يكرر منها سوى بعض الآيات المحدودة.

جـ- القراءات القرآنية والاحتجاج :

١- تعريف القراءة القرآنية :

قال ابن منظور معرّفاً القراءةُ في اللغةِ[9]: "قرأت الشيء قرآناً، جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة جنيناً قط،أي لم يضطَمَّ رحمها على ولد". ويرى صاحب مختار الصحاح، ان القرآن سمّي قرآناً، لأنه[10]:"يجمع السور ويضمها".

وأمَّا القراءات اصطلاحاً، فهي[1]:"علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوّ النّاقلة". أي: هي علمٌ ثابتٌ بعزوّ النّاقلة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا مصـدر له سوى النقل.

---

[1] . سورة الإسراء /٧٣.

[2] . سورة القلم / ٥١.

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٤(البيت : ١٣٠).

[4] . سورة القدر / ٥.

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٦(البيت : ١٦٣).

[6] . سورة يوسف / ٨٥.

[7] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٦(البيت : ١٧٢).

[8] . سورة النساء /٣.

[9] . ابن منظور/ لسان العرب/ مادة(قرأ).

[10] . الرازي/ مختار الصحاح/ مادة (قرأ).

أمَّا أبو حيّان الأندلسي، فرأى أنّها[2]:"الوجوه المختلفة التي سمح النّبي صلى الله عليه وسلم بقراءة نصّ المصحف بها قصداً للتّيسير، والتي جاءت وفقاً للهجةٍ من اللهجات العربيّة". وذهب عبد الهادي الفضلي إلى أنَّها[3]:" النّطق بألفاظ القرآن كما نطَقها النّبي، أو كما نُطِقَتْ أمامه فأقرّها".

٢- أنواع القراءات القرآنية:

ومهما يكن الأمر فإنَّ القراءات القرآنية توزّعت بين المتواترة والشاذة وقراءات آحاد، وتباينت آراء العلماء من هذه القراءات، وكما يأتي:

أ- القراءات المتواترة:

أخذ علماء القراءات المتواترة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم، هي[4]:" كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة".

وأطلق سيبويه والأخفش على اختياراتهما القراءات القرآنية[5]: القراءات العامة. وسمَّاها الفرّاء قراءات القرّاء، أمَّا ابن سلاّم فوصفها بالكثرة، وهي وإن تعدَّدت أسماؤها، فمعناها واحد، وهو الصحيح المشهور من القراءات. ولَمَّا جاء الإمام أحمد بن موسى بن العباس المشهور بابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، أفرد القراءات السبع المعروفة، فدوَّنها في كتابه (السّبعة في القراءات)، وكان لها مكانتها في التدوين، ولا عجب في ذلك، فهو لم يأخذ إلاَّ عن إمام اشتهر بالضبط ، والأمانة، و ملازمة الإقراء طـوال العمر.

ونتيجة البحث لتحديد القراءات المتواترة، توصّل العلماء إلى قراءات ثلاثٍ تمَّ الاعتماد عليها إضافة إلى القراءات السّبع التي أقرّها ابنُ مجاهد، فأصبح مجموع المتواتر من القراءات عشرَ قراءات.

---

[1] . ابن الجزري/ أبو الخير محمد بن محمد/منجد المقرئين ومرشد الطالبين/(تحقيق: زكريا عميرات)/ دار الكتب العلمية / بيروت/١٩٨٣م/٣.

[2] . أبو حيان/ ارتشاف الضّرب/مقدمة التحقيق/٤٧/١.

[3] . الفضلي/ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف/٦٣.

[4] . ابن الجزري/ النشر في القراءات/٩/١.

[5] . الصغير/ محمود أحمد الصغير/ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي/ دار الفكر/بيروت/ط١ /١٩٩٩م/٨٠.

ب- **القراءات الشاذّة:**

الشذوذ لغةً : قال الجوهري[1]:"شذَّ عنه يشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذ". وعند الزمخشري[2]:" شاذ عن القياس: أي ما شذَّ عن الأصول". والشّاذ عند ابن منظور هو[3]:" ما انفرد عن الجمهور وندر، والشّاذ المتنحي". ويرى ابن جنّي أنَّ الشّذوذ[4]: هو التفرّق والتفرّد والنّدرة والخروج على القاعدة والقياس والأصول.

والشّذوذ اصطلاحاً: القراءة الشاذّة هي كلّ قراءة خرجت عن مقياس ابن الجزري وأركانه الثّلاثة، وهي ما[5]" أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السّبعة أم عمَّن هو أكبر منهم". ومثل ذلك قراءة ابن عباس[6]:﴿**وَكَانَ أمامهُم يَأخُذُ كُلَّ سفينةٍ صَالحةٍ غصباً**﴾، وهي في المصحف وراءهم وليس أمامهم، قال تعالى[7]: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا ﴾ ، وهي ممَّا صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهها العربي، وخالف لفظها خط المصحف.

وعُرِف أصحاب القراءات الشاذة بأنّهم خرجوا من دائرة القرّاء العشرة الذين حدَّدهم ابـن الجزري. وأفرد ابن النّديم[8] موضعاً خاصاً لتعداد أسمائهم في كلِّ عصرٍ وفي كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية فذكر قراء القراءات الشاذّة في المدينة، ومكّة، والبصرة، والكوفة، والشّام، واليمن. ويرى أبو جعفر النحاس أنّها كلّ قراءة خرجت عن إجماع الحجّة أو العامة، وكان فيها مطعن، قال[9]:"وقلَّما يخرج شيء عن قراءة العامة إلاَّ

---

[1] . الجوهري/ إسماعيل بن حماد الجوهري/ تاج اللغة وصحاح العربية/ (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)/ دار الكاتب العربي – مصر/ (د.ت) / مادة (شذذَ).

[2] . الزمخشري / أساس البلاغة/ مطبعة دار الكتب المصرية/ القاهرة/١٩٢٢م/مادة(شذذ).

[3] . ابن منظور / لسان العرب/ مادة (شذذ).

[4] . ابن جنّي/ الخصائص / ٩٦/١.

[5] . ابن الجزري/ النشر في القراءات العشر/ ٩/١.

[6] . ابن الجزري/ النشر في القراءات العشر/ ١٤/١.

[7] . سورة الكهف / ٧٩.

[8] . ابن النديم /محمد بن إسحاق بن النديم/ الفهرست/مكتبة خياط – بيروت/(د.ت)/ ٣٠، ٣١.

[9] . أبو جعفر النحاس/ أحمد بن محمد المصري/إعراب القرآن/(تحقيق:زهير غازي زاهد)/مطبعة العاني– بغداد/١٩٨٠م/٣٠٢/١.

كان فيه مطعن". ويرى ابن جني أنّ القراءات الشاذة[1]: كلّ ما شذّ عن قراءة القرّاء السّبعة.

٣-الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

كما أجمع علماء العربية على الاحتجاج بالقرآن الكريم، فإنهم أجمعوا كذلك على الاحتجاج بالقراءات القرآنية التي صحّ إسنادها إلى الصحابة رضوان الله عليهم وتابعيهم، كما إنَّ النّحاة الأُوَل الّذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قرّاءً[2]: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النّحوية، ليلاءموا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعُوا وروَوا من القراءات، وبين ما سمعُوا ورَووا من كلام العرب.

وكان اهتمام النّحاة بالقراءات القرآنية جلياً فهم من أخذوا بشروط القراءة المقبولة ولكنّهم قبلوا القراءة النادرة والشاذة أحياناً بعد أن أخضعوها لمقاييسهم، فهم لم يقبلوا[3] قراءة أحد من القرّاء إلاّ إذا ثبت أخذه عمَّن فوقه بطريق المشافهة والسماع حتّى يتّصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كما دافع أبو عمرو الدانيّ عن القراءات القرآنية بقوله:"وأئمة اللغة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".

وهذا النهج الذي حدّده أبو عمرو الداني سار عليه علماء القراءات والنحو من بعده، فها هو ابن الجزري يقبل كلَّ قراءة فيقول[4]:" القراءة سنَّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها".

---

[1] . ابن جني/ أبو الفتح عثمان بن جني/ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ (تحقيق: على النجدي ناصف/ وعبد الفتاح شلبي)/ القاهرة/ ١٩٦٩م/ ٣٥/١.

[2] . انظر: مكرم/ عبد العال سالم مكرم/ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/ مطبعة دار المعارف– مصر/ ١٩٩٢م/٧٧.

[3] . الصالح/ صبحي الصالح/ مباحث في علوم القرآن/ دار العلم/ بيروت/١٩٦٩م/٢٥٠.

[4] . ابن الجزري/ النشر في القراءات العشر/ ١٠/١، ١١.

وقال السيوطي في الاقتراح[1]:"أما القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفا، بل ولو خالفته يُحتج بها في ذلك الموقف بعينه، وان لم يجز القياس عليه".وكرّر السيوطي[2] رأيه هذا، وأضاف بانّ القراءة الشاذة قد منع القراء القراءة بها لغايات التعبّد، ولكن يُحتج بها في اللغة والنحو.

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه يخضع القراءات للقياس يرى[3] أنَّ (ما) في قوله تعالى[4]: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾. عاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، إلاَّ أنّ بني تميم يرفعون الخبر إلاَّ من عرف منهم كيف هي في المصحف. ولكنّه يشاطر التميميّين رأيهم في عدم إعمال (ما)، ويرى ذلك هو الأقيس، لأنّها حرف، وليست فعلاً، فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية، ولا من ناحية الإضمار، وفي ذلك يقول[5]:" وأمَّا بنو تميم فيجرّونها (أي: يَجرُون الحرف ما) مَجرى: أما وهل، وهو القياس، لأنّها ليست بفعل، وليست:"ما" كـ :"ليس"، ولا يكون فيها إضمار".

والأخذ بالقياس في القراءات عند سيبويه لا يمنعه من أن يصرّح في كتابه أنَّ القراءة سنّة، وليست مجالاً للاجتهاد، وفي مثل ذلك يقول[6]:"فأمّا قوله عـزّ وجل[7]: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾. فإنّما جاء على: زيداً ضربته وهو عربي كثير وقرأ بعضهم[8]: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾. إلاَّ أنَّ القراءة لا تُخالَف لأنَّها السنَّةُ وإنْ رأى الرّفع في (ثمود) أجود.

أمَّا المبرّد محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)[9]، فأخضع القراءات المشهور منها والنّادر إلى مقياسه النّحوي ضارباً الصّفح عن سنّتها متعلّلاً بضرورة التّحليق بأسلوب القرآن،

---

[1] . السيوطي/ الاقتراح/٢٤.

[2] . السيوطي/ الاقتراح /١٧٥.

[3] . سيبويه/ الكتاب/١/٥٩.

[4] . سورة يوسف / ٣١.

[5] . سيبويه/ الكتاب ٥٧/١.

[6] . سيبويه/ الكتاب ١٤٨/١.

[7] . سورة القمر / ٤٩.

[8] . سورة فصلت / ١٧.

[9] . المبرد / محمد بن يزيد المبرد/ الكامل في اللغة والأدب/(تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة)/ مطبعة دار نهضة مصر/(د.ت)/٣٩/٣.

وحَمله على أشرف المذاهب في العربيّة. إضافة لذلك دعا لتجنُّب الأخذ بالقراءات الشاذة لما في ذلك من ضرر على اللغة والنّحو.

ومن هنا نقل السيوطي عنه أنه قال[1]:"إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك كثرت زَلاتك". ومع ذلك فإنَّ رفض المبرّد بعض القراءات ووصفه لها باللَّحن والغلط والقبح، وعدم الجواز، وحَمْل بعضها على الضّرورة الشعريّة[2]، لا يعني أنّه لم يرتض قراءات أخرى، فهو ارتضى كلّ ما وافق مذهبه.

واحتجّ الكسائي بالقراءات، وأيّد بها كلّ ما ينتهي إليه من لغات العرب وأشعارها دون أن يخرج على المقياس النّحوي، فقرأ يقول[3]:" في قوله تعالى[4]: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، يقولَ:"بالرّفع، ثمَّ عاد إلى النَّصب". وعُرف عنه أنَّه ما كان ليتشدَّد في موقفه من الرَّسم القرآني[5]، عندما كان يُقبِل على تخريج القراءات، ومع ذلك كان يقف من بعض القراءات موقف الحذر، فيقول مثلاً[6]:" لا أعرف". أمَّا القراءات النادرة فقبلها[7] وبنى عليها بعض القواعد الجديدة، فأجاز قراءة[8]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾. برفع الملائكة بالعطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر.

والفرّاء يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) نحوي شُغف بلغة القرآن وقراءاته، بل قُل هو من أكثر النّحاة ولعاً بفنونه، ومن أقواله[9]:"الكتابُ أعرب وأقوى في الحجَّةِ من الشّعر". وارتضى القراءات المشهورة[10]، وردّ بعضها بعد أن أعمل فيها مقياسه فرفضها، وإن كان

---

[1] . السيوطي/ الأشباه والنظائر/ ٤٩/٣.

[2] . المبرّد/ المقتضب/ ١٧١/٢.

[3] . الفرّاء/ يحيى بن زياد الفراء/ معاني القرآن/ (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي/ ومحمد علي النجار)/ دار الكتب/ القاهرة/ ١٩٥٥م/ ١٣٣/١.

[4] . سورة البقرة/ ٢١٤.

[5] . القرطبي / محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن/ دار الكتاب العربي/ القاهرة/ط٣/ ١٩٦٧م/ ٣٥٢/١٤.

[6] . الفراء/ معاني القرآن / ٣٧٧/٢.

[7] . ابن خالويه / الحسين بن أحمد بن خالويه/ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/ (عني بنشره: ج. برجشستراسر)/ المطبعة الرحمانية - مصر/ ١٩٣٤م/١٢٠.

[8] . سورة الأحزاب / ٥٦.

[9] . الفراء/ معاني القرآن /١٤/١.

[10] . الفراء/ معاني القرآن /٨١/٢، ٨٢.

موقفه العام التَّسليم والإجلال. أمَّا القراءات غير المشهورة، فهي عندهُ ثلاثةُ أنواع: الحروف المخالفة، والقراءات الأحادية وغير المشهورة، والوجوه النحويّة التي أجازها في الآيات، وكان معظمها قراءات شاذّة.

وحديثا اختلف الباحثون في مواقف المدارس النحوية من القراءات القرآنية، فمنهم[1] من تحيّز للمذهب الكوفي وقال بأنهم لم يتحفظوا من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، واتهم أنصار المذهب البصري بذلك، وممن يمثّل هذا الاتجاه عبد العال سالم مكرم، ومنهم[2] من تحيّز للمذهب البصري وقال بعكس ما قاله الفريق الأول، وممن يمثّل هذا الاتجاه خديجة الحديثي.

وحاول وليد الحاج[3] التوفيق بين الرأيين، وذهب إلى ان رأي عبدالعال سالم مكرم إذا قصد به نحاة البصرة المتأخرين كالمازني والمبرّد، فهو محق فيما ذهب إليه، أما إذا كان القصد مرحلة البصريين المتقدمين من مثل الخليل ويونس وسيبويه، فيكون رأيه تنقصه الدقّة، لأن هناك الكثير من الأدلة التي تؤكّد اهتمام الرعيل الأول من نحاة البصرة بالقراءات المختلفة ومنها الشاذة. وقسّم الحاج النحاة إلى اتجاهين من حيث الاحتجاج بالقراءات الشاذة:

الاتجاه الأوّل[4]: المعتدلون من النحاة في النظر إلى القراءات الشاذة، وذكر منهم سيبويه، وابن السرّاج، والزجاجي، والسيرافي، وابن جنّي، والعكبري، وأبو حيّان الأندلسي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي.

الاتجاه الثاني[5]: المتشدّدون من النحاة في النظر إلى القراءات الشاذّة، ويمثّل هذا الاتجاه الفرّاء، والمازني، والمبرّد، والنحّاس، والأنباري.

فالقراءات القرآنية كانت مادة من مواد الدّرس النّحوي، لأنّها وإن تفاوتت النّظرة إليها، واختلفت الآراء في رفضها وقبولها أحدثت نوعاً من التفاعل بين النّحاة،

---

[1] . انظر : مكرم/ أثر القراءات القرآنية/٥٧، ٩٧.

[2] . انظر : الحديثي/ المدارس النحوية/٧٧.

[3] . انظر : الحاج/ وليد الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/ (رسالة دكتوراه – جامعة العلوم الإسلامية العالمية)/ الأردن/٢٠١٣م/٣٩ – ٤٠.

[4] . الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/٤٣ - ٦٠.

[5] . الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/ ٦١ – ٦٨.

وما الاختلاف فيها إلاّ السبيل إلى لغة قرآنية سليمةٍ من كلّ زللٍ أو لحنٍ قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية، فالقرآن الكريم الذي جاء على سبعة أحرف كلٌّ منها شافٍ وافٍ[1]، لا سبيل لتخطئة قراءاته إذا ما توافرت لها شروط القراءة الصّحيحة، ولم تخرج عن مقاييس اللّغة نثرها وشعرها.

٤- ابن معطي والاحتجاج بالقراءات القرآنية :

لم يتحفظ ابن معطي من الاحتجاج بالقراءات القرآنية متواترها وشاذّها، بل كانت القراءات مصدرا من مصادر الاحتجاج عنده وسبيله لإثبات بعض الآراء التي يميل إليها، وكما يأتي:

أ- الاحتجاج بالقراءات المتواترة:

احتج بها ابن معطي في كلا مصنفيه (الألفية، والفصول)، حيث بلغت شواهده من القراءات في درّته الألفية، تسعة شواهد[2]، أما في فصوله فبلغت سبعة عشرَ شاهداً[3]. ويمكن الاستدلال على القراءات عنده من خلال استعراض بعض الأمثلة، وعلى الشكل الآتي :

١- من القراءات ما أشار إليه ابن معطي بنفسه ، كقوله في فصوله[4]: "وفي جواب التمني، كقوله تعالى[5]: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ ، في قراءة النصب[6]". ويرى ابن إياز[7] في شرحه للفقرة السابقة ان العلماء قد أجروا الترجّي مجرى التمنّي، لقربه منه في المعنى، وعلى هذا قرئ قوله تعالى[8]: ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ ﴾ ، بالنصب.

---

[1] . انظر : مكرم/ أثر القراءات القرآنية /١٧ – ١٨.
[2] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/الأبيات:(٨٨، ٤٠٢، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٨، ٥٤٢، ٥٤٣، ٦١٧).
[3] . ابن معطي/ الفصول/الصفحات:(١٨٢، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٦٧).
[4] . ابن معطي/ الفصول/٢٠٦.
[5] . سورة الأنعام /٢٧.
[6] . وهي قراءة حفص وحمزة ويعقوب /(انظر : الدمياطي/ إتحاف فضلاء البشر/٢٦١).
[7] . ابن إياز/ المحصول/٢/٦٢٨.
[8] . سورة عبس /٣/٤.

٢- في حديثه عن جمع المؤنث السالم، قال إن جمع ما جاء على وزن (فُعْلَه) بضم الفاء: (خُطْوة)، وعلى وزن (فِعْله) بكسر الفاء، كـ (سِدْرة)، لغات ثلاث، قال في ألفيته[١]:

وَمِثْلُ : خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لُغاً ثَلَاثٌ رُوِيَتْ

قال ابن القوّاس[٢]: "لما بيّن كيفية جمع (فعلة) المفتوحة الفاء، والساكنة العين مطلقاً، أخذ يبين كيفية جمعها مضمومة الفاء ومكسورتها: أما الأول فضربان: اسم وصفة، فالاسم، سواء كان معتل اللام كـ (خُطْوَةٍ)، أو صحيحا كغرفة، في جمعه ثلاث لغات: خُطُوات بضم العين إتباعا للفاء، وهي قراءة ابن عامر، وحفص وقنبل، وخُطْوات بإسكانها لأنه الأصل، وعليه قراءة الباقين، وخُطَوات بالفتح طلبا للتخفيف، إذ هو قريب من السكون، ولم تسمع فيه قراءة. أما الثاني: فاسمٌ وصفة، فالاسم، كـ (سِدْرَةٍ) وكسرة ففيه أيضاً ثلاث لغات: كسرُ العين للإتباع والفتح والإسكان".

٣- ومنها ما تصل إليه من خلال ضبطه للحركات كقوله في فصوله[٣]: "وإنّ قد تُخَفَّف، فتعمل كقوله تعالى[٤]: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ، وتلغى، نحو قوله[٥]: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ، قرأ نافع وابن كثير بتخفيف نون (إنْ)"[٦].

٤- ومن القراءات ما تصل إليه من خلال إشارات شرّاح مصنفاته كما في شرح ابن القوّاس، لقول ابن معطي في باب الإضافة[٧]:

وَغَيْرُ مَحْضَةٍ بِنُونٍ قُدِّرَا فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَرَا
مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ أُرِيدَ الحَالُ فِيهِ مُضَافاً أَوْ الاسْتِقْبَالُ
كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْدِ دَلِيلُهُ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ[٨]
ومثلُ ذاك كاشفَاتُ ضُرِّهِ[٩] وقد رُوي كذا مُتِمُّ نورِهِ[١٠]

---

[١] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٢٢(البيت :٨٨).
[٢] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٣٠١/١ – ٣٠٢.
[٣] . ابن معطي/الفصول/٢٠١.
[٤] . سورة هود /١١١.
[٥] . سورة يس / ٣٢.
[٦] . انظر : الدمياطي/الإتحاف/٣٢٦.
[٧] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٣٩(الأبيات :٣٩٩ – ٤٠٢).
[٨] . سورة المائدة /١.
[٩] . سورة الزمر / ٣٨.
[١٠] . سورة الصف / ٨.

قال ابن القوّاس[1]:"واستدلاله بقوله تعالى[2]: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ ، وقوله تعالى[3]: ﴿كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾ ، تمثيل باسم الفاعل المجموع المصحح، الأول: مذكر، والثاني: مؤنث فإنه يعمل مجموعاً كما يعمل مفرداً، وقد قرئ[4] بعدم التنوين فيهما وهو الأكثر، وبالتنوين".

ت-ابن معطي والاحتجاج بالقراءات الشاذة :

ولم يتردد ابن معطي في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة، و بالقراءات الشاذة أيضاً، للاستدلال على مسألة نحوية وتدعيم رأي معين، ولقد ورد الاحتجاج بالقراءة الشاذة عنده ثلاث مرات في الدرّة الألفية، ومرتين في فصوله.

١- قال في ألفيته[5]:

وَرَفْعُ لاَتَ حِينَ[6] قَـدْ يُبَاحُ فَلاتَ حِينُ مِثْلُ لاَ بَرَاحُ[7]

وقال في فصوله[8]:" قال تعالى[9]: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، التقدير ليس الحينُ حينَ مناصٍ، فاسمها مستترٌ محذوف، وقد قرئ بالرفع[10] وحذف الخبر وذلك شاذٌ". وهذه

---

[1] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٧٣٥/١.

[2] . سورة المائدة / ١.

[3] . سورة الزمر / ٣٨.

[4] . انظر: الدمياطي/ الإتحاف/٤٨١، ٥٤١.

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٦ (البيت :٥٢٨).

[6] . سورة ص / ٣.

[7] . البيت من الكامل ،وهو للشاعر سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

(وهو من شواهد ابن معطي في فصوله،ولم ينسبه لشاعر معين،وانظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/٨٩٤/٢/ ومن شواهد سيبويه، ونسبه لسعد بن مالك القيسي/٥٨/١/وابن الأنباري/ الإنصاف/٣٦٧/ وابن يعيش/ شرح المفصّل/١٠٨/١).

والشاهد في البيت في قوله :"لاَ بَرَا حُ"حيث عملت لا عمل ليس فرفعت الاسم"بَرَاحُ"وحذف خبرها.

[8] . ابن معطي/ الفصول/٢٠٩.

[9] . سورة ص / ٣.

[10] . انظر: العكبري،أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري/ إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن/٢٠٩/٢/دار الكتب العلمية – بيروت/ط١٩٧٩/١م.

القراءة ذكرها سيبويه في الكتاب فقال[١]:" وزعموا أنّ بعضهم قرأ[٢]: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، برفع حين، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي[٣](من الكامل):

مَنْ فَـرَّ عَنْ نِيـْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع".

في باب الترخيم، قال في فصوله[٤]:" وقد قريء شاذاً: **(يا مالْ ليقض علينا رَبُّك)** – بدل قوله تعالى[٦]: ﴿ وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ "، وقال الزمخشري في الكشاف[٧]:" قرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهما:"يا مال" بحذف الكاف للترخيم...، وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ "ونادوا يا مال"، فقال: ما اشغل أهل النار عن الترخيم وعن بعضهم".

٢- وفي الإبدال استشهد ابن معطي بقراءتين شاذتين من سورة الفاتحة، قال في **الأولى**[٨]:

وَأَبْدَلُـوا الهَمْزَةَ فِي أَرَقْتُ هَاءً وَإِيَّـاكَ[٩] وَفِـي أَنـرْتُ

قال ابن القوّاس[١٠]:"وأما إياك فقالوا فيه هياك[١١]، فأبدلوا من الهمزة هاء، وقريء شاذاً.

---

[١] . سيبويه/الكتاب/١/٥٨.

[٢] . سورة ص / ٣.

[٣] . انظر : الهامش رقم ٧ في الصفحة السابقة.

[٤] . ابن معطي/الفصول/٢١١.

[٥] . انظر: العكبري/إملاء ما منّ به الرحمن/٢/٢٢٨.

[٦] . سورة الزخرف / ٧٧.

[٧] . الزمخشري/جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/(تحقيق : سمير شمس)/٤/١٤٦٥/دار صادر – بيروت/ط١/٢٠١٠م.

[٨] . ابن معطي/الدّرَة الألفية/٧١(البيت:٩٨٥).

[٩] . سورة الفاتحة/ ٥.

[١٠] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٣٤٣.

[١١] . انظر: الزمخشري/ الكشاف/١/١٣.

وفي النص المحقق ذكر ابن القوّاس[1]، قوله تعالى[2]: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ وهذه القراءة الصحيحة وليست الشاذة، وإنما القراءة الشاذة هي: (هيّاك نعبد وهيّاك نستعين).

وقال في **الثانية**[3]:

كَـذَاكَ مَـعَ شُذُوذِهِ شَأَبَّـهْ   مِثْلَ الضَّأَلِّيـنَ[4] رَوَوْا دَأَبَّـهْ

قال ابن القوّاس[5]:"ومنه قراءة أيوب السختياني(٦٦هـ)[6]، **(ولا الضألّيْن)** بإبدال الألف همزة لسكونها وسكون اللام الأولى من الضالين بعدها".

---

[1] . انظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٤٣/٢.

[2] . سورة الفاتحة / ٤.

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية،٧١(البيت:٩٨٧).

[4] . سورة الفاتحة/ ٧.

[5] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٤٥/٢.

[6] . انظر : الزمخشري/ الكشاف/١٦/١/ والعكبري/ إملاء ما منّ به الرحمن/٨/١.

المبحث الثاني

الاحتجاج بالحديث الشريف

يعدّ الحديث أصل من أصول الاستشهاد عند الكثير من النحاة، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، وإنما يوحى إليه من ربه، وقد اعتمد عليه الأصوليون والفقهاء اعتماداً مباشراً، واتخذوا منه دليلا كالقرآن سواء بسواء فبنوا عليه كثيراً من القواعد الأصولية والأحكام الشرعية. وتمنى كمال جبري عبهري ونحن معه لو أن النحاة واللغويين المتقدمين نهجوا نهج أولئك فأفادوا من ألفاظ الحديث، واتخذوا منه شواهد يحتجون بها على ما يصنفون من مادة علمية، ولكن ذلك لم يقع،لانصرافهم إلى ما يزودهم به رواة الأشعار انصرافاً استغرق جهودهم، وتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[١].

ومن المؤكد أن استقراء النحويين قد يكون ناقصاً بسبب عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف سواء أكان مروياً باللفظ أم بالمعنى، لأن هذه الأحاديث صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولأن هذه الأحاديث قد دوّنت في عهده عليه الصلاة والسلام، ومن قام بالتدوين هم صحابته رضوان الله عليهم أجمعين، والذين بدورهم عاشوا في عصر الاحتجاج ويحتج بكلامهم.

ودراسة نحو الحديث قد تساعد على فهم معنى بعض الأحاديث الفهم الصحيح. وإن دراسة نحو الحديث الشريف واستنباط خصائصه ومميزاته والموازنة بين قواعده وقواعد غيره التي استنبطها النحاة قد يفتح أبواباً في المعرفة، وقد يزيل الغموض في كثير من المسائل.

وكان ينبغي للنحويين أن يفعلوا كما فعل علماء أصول الفقه، وعلماء الفقه، وأن يقدموا حديث الرسول الكريم على كلام العرب شعراً ونثراً، وأن ينتفعوا بما روي عنه- صلى الله عليه وسلم – في تقعيد القواعد وتفريع المسائل.

---

[١] . انظر: الزمخشري/ جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ المفصّل في صنعة الإعراب/ (تحقيق: كمال جبري عبهري))/مقدمة التحقيق/ شواهد المفصل/٢١٩/٢.

لقد وهم النحويون وظنوا أن سيبويه لم يحتج بالحديث، فلو دققوا النظر وتحروا الدقة لتبيّن لهم أن سيبويه قد احتج بالحديث، لكنه احتج بما احتاج إليه من هذه الأحاديث.

ومما يجدر بنا أن نفطن إليه أن الحديث رواه العرب وليس الأعاجم، فمن زعم أن الأعاجم هم الذين قاموا برواية الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم فليذكر لنا اسم أحد هؤلاء الأعاجم، بل كان رواة الحديث من العرب الأقحاح وهم أصحاب الرسول الكريم – عليهم رضوان الله –.

ويرى كمال جبري أن طائفة من الباحثين قد خلطوا خلطاً شنيعاً بين الرواية والتخريج فالحديث روي ودوّن في عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فكان عبدالله بن عمرو بن العاص الذي تحدّث عنه أبو هريرة فقال[1]:" ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مني إلاّ عبدالله ابن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب "، وقد حدّثنا مجاهد أنه قال[2]:"رأيت عند عبدالله بن عمرو صحيفة، فسألته عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليس بيني وبينه فيها أحد".

وكان عبدالله بن عمرو، وهمام بن منبهٍ يدوّنان الأحاديث والرسول على قيد الحياة، ثم أعيد هذا التدوين في أثناء خلافة عمر بن عبد العزيز، وكان هذا التدوين في عصر الاحتجاج، والذين تولوا أمر روايته وتدوينه يحتج بكلامهم، سواء أروي باللفظ أو بالمعنى أو بهما، أما الأعاجم فقصروا جهدهم على الدراسة والتخريج كما فعل البخاري ومسلم وأصحاب السنن[3].

فماذا يقول إذن هؤلاء المانعون في هذه الأحاديث التي كتبت مباشرة حينما تفوّه بها النبي عليه السلام، ومما لاشك فيه أنها كتبت بألفاظها وحروفها ولم يسقط منها شيء.

---

[1] . ابن سعد/ محمد بن سعد بن منيع الزهري/ الطبقات الكبرى/(د.ت)/١٨٩/٧.

[2] . العسقلاني/ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الكناني/ الإصابة في تمييز الصحابة/ (د.ت)/ ١١٢/٤.

[3] . عبهري/كمال جبري عبهري/محاضرة في مادة الشواهد النحوية لطلبة الدكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية/٢٠١٣م.

أ- **اختلاف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف:**

قسّم البغدادي علماء العربية من حيث الاحتجاج بالحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام، كالآتي:

١– الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث[١]:

ذهب ابن الضائع المتوفى سنة (٦٨٠هـ)، وأبو حيان الأندلسي إلى أن الاحتجاج بالحديث الشريف في الدراسات النحوية لا يجوز، وذلك لأن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى، ومعنى ذلك أن بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى لم تكن ألفاظها من ألفاظ النبيّ عليه السلام، وإنما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا من العرب، ذلك لأن معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم الذين تعلموا العربية عن طريق الدراسة والمحاكاة. وينقل لنا ابن الضائع السبب برأيه في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف. فقال في (شرح الجُمل)[٢]:" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب".

أما أبو حيان الأندلسي فقد ردّد نفس الحجج التي ردّدها ابن الضائع، فقد قال في (شرح التسهيل)[٣]:" إنما ذكر العلماء ذلك لعدم توقعهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.وإنما كان ذلك لأمرين[٤]:

أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم، لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله صلى الله عليه

---

[١] . البغدادي / عبد القادر بن عمر البغدادي/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/على شواهد شرح الكافية/ المطبعة الأميرية ببولاق/ط١/ (د.ت)/١/٢٣.

[٢] . البغدادي/خزانة الأدب/١/٢٣.

[٣] . البغدادي/خزانة الأدب/١/٢٣ – ٢٤.

[٤] . البغدادي/خزانة الأدب/١/ ٢٣ – ٢٤.

وسلم[1] :"**زوجتكها بما معك من القرآن**" وقوله صلى الله عليه وسلم: [2]"**ملكتكها بما معك من القرآن**" وغير ذلك من الألفاظ الواردة[3]، فنعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم، لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الرواية بالمرادف، ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني[4]: أنه وقع اللحن كثيراً فيما ورد من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب".

ب – الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث[5]:

وذهب ابن مالك، وبعض المتأخرين كابن هشام الأنصاري إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف،لأن الرسول عليه السلام أفصح العرب لساناً، وأقواهم بياناً، وأحسنهم بلاغة، وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه صلى الله عليه وسلم ، وتشددوا في ضبطه، ودققوا في روايته، وتكبدوا المشاق والرحلات في سبيل ضبط هذه الأحاديث، ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها.

---

[1] . انظر: ابن بطّال / أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالله/ شرح صحيح البخاري/ (ضبط وتعليق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم)/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط٢/ ٢٠٠٣م/ كتاب النكاح/ باب لا نكاح إلا بولي/ ٢٤٩/٧ .وفي كتاب النكاح/ باب السلطان ولي، جاء الحديث برواية أخرى، وهي قوله ﷺ:"زوجناكها بما معك من القرآن"/(انظر: نفس المصدر/٢٤٩/٧).

[2] . انظر: مسلم / أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري/ صحيح مسلم/ (محمد فؤاد عبد الباقي)/ دار الحديث/ القاهرة/ ط١/ ١٩٩١م/كتاب النكاح/ باب الصداق/١٠٤١/٢(حديث ١٤٢٥/٧٦).

[3] . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلّم!" قد أنكحتكها بما معك من القرآن "/(انظر: مالك / الإمام مالك بن أنس/ الموطّأ/ (إعداد وترتيب: دار الفكر/ بيروت/١٩٨٧م/كتاب النكاح/ باب الصداق والحياء/ الحديث ٨/ ٤٣٢/١ .وانظر: ابن رشد / أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الأندلسي/ (تحقيق: علي محمد معوض/ وعادل أحمد عبد الموجود)/ منشورات محمد علي بيضون/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/٢٠٠٢م/٤٤٨.

[4] . البغدادي/ خزانة الأدب /١/ ٢٣ – ٢٤.

[5] . البغدادي/ خزانة الأدب/٢٣/١ – ٢٤.

ولهذا كان الاحتجاج بالحديث يلي في نظر هؤلاء المجوّزين القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط، ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظنّ من هذا كله أنها لم تتبدّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى... ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن، ولا كُتِبَ، وأمّا ما دوِّن، وكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم.

جـ - المتوسطون بين المنع والإجازة[1]:

أمّا الشاطبي تلميذ أبي حيان، فإنه توسط بين الطرفين المتنازعين فقبل بعض الأحاديث، ورفض الاحتجاج ببعضها الآخر، ذلك لأنه قسّم الأحاديث إلى قسمين:

الأول : يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

الثاني : عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبويّة فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. ثم نعى على ابن مالك عدم هذا التفصيل فقال[2]:"وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابدّ منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً".

والذي أراه هو ضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي لأن ذلك يغذّي قواعد اللغة ويغنيها،ويحل بعض الغموض ، ويكمل النقص فيها ويدعمها، ويزيدها قوة وصلابة ً؛ ولأن الحديث هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم. كما أنه لا يوجد في القدامى من صرّح برفض الاحتجاج بالحديث في علمي النحوي والصرف، وغاية الأمر أنهم لاذوا بالصمت، ولم يثيروا المسألة ألبتة، كما فعل سيبويه والخليل والمبرد، ومن كان من طبقتهم لم يأتوا بقول في ذلك، بل إنهم احتجوا بالحديث الشريف في مصنفاتهم، ولكن دون الإشارة إلى أن الشاهد حديث شريف، أو إشارة بتصريح أو تلويح.

---

[1] ـ البغدادي/ خزانة الأدب/٢٧/١.

[2] ـ البغدادي/ خزانة الأدب /٢٧/١.

د- ابن معطي والاستشهاد بالحديث الشريف:

لقد احتج ابن معطي بالحديث الشريف، وإن اقتصر فعله هذا على حديث يتيم إلا أنه عبّر عن شخصية نحوية مستقلة، فاحتج بالحديث، وذهب إلى أبعد من هذا فاحتج بأثر من آثار أحد خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما **احتجاجه بالحديث الشريف** فقول ابن معطي في فصوله في باب "أفعل" في التفضيل[1]:" ولا يعمل رفعاً إلا في المضمر دون المظهر، إلا ما شذَّ من ذلك الأثر، وهو **قوله صلى الله عليه وسلم[2]:"ما من أيامٍ أحبُّ إلى اللهِ فيها الصّومُ منه في عشرِ ذي الحجّةِ".**

ويرى ابن إياز[3] أن قوله صلى الله عليه وسلم ليس بشاذٍّ كما ذكر ابن معطي، بل هو قياسٌ مطّرِد.

ولقد استشهد سيبويه بهذا الحديث في كتابه، فقال[4]:"ومثل ذلك: **ما من أيّامٍ أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"**. وكذلك فعل المبرد في مقتضبه[5]، وابن السراج في أصوله[6]، وابن مالك في الشافية[7]، والرضي في شرح كافية ابن الحاجب[8].

ولكن تجدر الإشارة هنا أن سيبويه والمبرّد لم يصرحا عند إيراد هذا الحديث إلى ما يدل على أنه حديث أو أثر، وهذا هو نهج سيبويه في كتابه فقد استشهد بعدة أحاديث وآثار، إلا أنه لم يصرح في واحد منها بما يدل على أنه حديث، أو خبر مروي، وإنما يقدم به بمثل ما يقدم به لأي استعمال من استعمالات العرب، فيقول مثلا: (ومثل ذلك)[9]، أو (وأما قولهم)، أو (تقول)[10]، أو (ذلك قولك)[11]، ونحو ذلك.

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/٢٢١ – ٢٢٢.

[2] . رواية الحديث كما وردت في سنن ابن ماجة هي:"ما من أيام العمل الصالح فيه أَحَبُّ إلى الله، من هذه الأيام". (انظر: ابن ماجة/ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني/ سنن ابن ماجة/ (تحقيق: خليل مأمون شيحا)/ دار المعرفة/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م/١ -٢/٥٥٠).

[3] . انظر: ابن إياز/ المحصول/٧٥١/٢.

[4] . سيبويه/ الكتاب/٣٢/٢.

[5] . انظر : المبرّد/ المقتضب/٢٥٠/٣.

[6] . انظر : ابن السرّاج/ الأصول/١٣١/١.

[7] . الطريقي/ ياسر بن محمد الطريقي/ الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية/ دار كنوز – الرياض/ط١/٢٠١٢م / ٨٧/١.

[8] . الطريقي/ الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية /٨٧/١.

[9] . انظر : سيبويه/ الكتاب/٧٣/١/ وانظر : الطريقي/ الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية /٨٣/١.

[10] . سيبويه/ الكتاب/٨٠/٢، ٢٩٧/٢.

[11] . سيبويه/ الكتاب /٢٥٨/١.

وأما احتجاجه بالأثر، فقد ذكر ابن معطي في باب المقصور والممدود: أن من أقيسة المقصور ما يكون مشدّدا، نحو[1]: فِعِّيلَي، **كقول عمر رضي الله عنه**[2]: "**لولا الخِلِّيفَى**[3] **لأذَّنْتُ**".

ويرى ابن إياز[4] أنّ ما كان على وزن "فِعِّيْلَى" للمبالغةِ، كـ " الخِطِّيْبَى" و "الخِلِّيْفَى" وهو برأيه معلوم قصره بالسَّماع فلا وجه لذكره هنا.

ولعل من استشهاد ابن معطي بالأثر قوله في باب " الأسماء التي سميت بها الأفعال"[5]: " ومنه قول المؤذن: حيَّ على الصلاة".

ويرى ابن إياز[6] أنّ قوله "حيّ على الصلاة" فيه نظر، إذ (حيّ) غير متعديةٍ فيه، وهو في الاستدلال عليه، وما غرَّه إلا أنه في سياق (حَيْهَلَ).

وأقول رداً على ابن إياز إن ابن معطي قال في ألفيته[7]:

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا وَهَاتِ زَيْدَا وَتَرَاكِ عَمْرَا

فلم يذكر ابن معطي (حيَّ) هنا، لأنه يعلم أنها جزء من (حَيَّهَلْ) وقال ابن القوّاس[8]: " وأما حيَهَل فتارة يتعدى بنفسه، نحو: حيهل الثريد، بمعنى إيت أو أحضر...، وتارة بحرف الجر...، وهي مركبة من حي بمعنى: أقبل، ومنه: حيّ على الصلاة، ومن هَل بمعنى الحث".

---

[1] . ابن معطي/ الفصول/٢٥٥.

[2] .الخِلَّيفى : الخلافة، وجلست خلاف فلان، أي: بعده/(ابن فارس/ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي/ مجمل اللغة/ (تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان)/١/٣٠٠). ونص حديث عمر رضي الله عنه كما ورد في البداية والنهاية:" لو أطقت الأذان مع الخِلِّيفَى لأذَّنْتُ" الخليفى بالكسر والتشديد والقصر: الخلافة، وهو وأمثاله من الأبنية، كـ "الرِّمِّيَّا"و "الدِّلِّيلا"، مصدر يدل على الكثرة.(انظر: ابن الأثير / أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري/ (تحقيق: محمود محمد الطناحي/ وطاهر أحمد الزاوي)/ المكتبة الإسلامية/ ط١/ ١٩٦٣م/ ٢/ ٦٩.

[3] . ذكر ابن معطي هذا الوزن في درّته الألفية، قائلاً :

كذاك فِعِّيلَى كخِلِّيقْى قُصِرْ كذلك فَعْلَى ضِدَّ فَعْلانَ الذَّكَرْ

قال سليمان البلكيمي محقق الدّرّة الألفية (خليقى) بالقاف، وذكرها ابن القوّاس في شرحه للبيت بالفاء، وهو الأصح، ولكنه لم يشر في شرحه إلى ان هذا القول لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (انظر: الدّرّة الألفية/٦٦(البيت:٨٩٢)/ وابن القوّاس/شرح الألفية/٢/١٢٧٥).

[4] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٢/٩٩٣.

[5] . ابن معطي/ الفصول/٢٢٣.

[6] . ابن إياز/ المحصول/٢/٧٥٧.

[7] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٥٢(البيت:٦٢٤).

[8] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/٢/١٠١٩.

المبحث الثالث

الاحتجاج بكلام العرب

أ- تعريف الاحتجاج:

الاحتجاج لغةً[1]: الحُجّة:"هي الدليل والبرهان وقيل: الحُجّة هي ما دُفِعَ به الخصم، وقال الأزهريّ:" الحُجّة هي الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وهو رجل مِحْجاج أي: جَدِلٌ، والتحاجُّ : التخاصم وحَجّهُ يَحُجُّهُ حِجاجاً: أي: نازعَهَ الحُجّةَ، واحتجّ بالشيء: اتخذه حُجّةً".

أما الاحتجاج اصطلاحاً فهو[2]:" إقامة الأدلة على سنن العربية في عصر الاحتجاج. فالاحتجاج هو اعتماد على آية أو حديث أو قولٍ من أقوال العرب المُحتجُّ بكلامهم في زمان ومكان معينين (من عصور الاحتجاج) على إقامة قاعدة ما، استناداً لكلام الفصحاء الذين يوثق بكلامهم.

وذكر سعيد الأفغاني[3] أن الذي يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة، ويرى أنّ العرب احتاجوا إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح.

والاحتجاج بكلام العرب كان يأتي بعد استقراء القرآن الكريم واستخراج الشاهد على القاعدة المراد تقعيدها، حيثُ يذهب النحوي إلى ديوان العرب ويقرأ كل ما يصل إليه منه، ويضع الشواهد بناءً على ما وصل إليه من قواعد، وبكل تأكيد كان استقراء النحاة ناقصاً غير كامل لعدة أسباب، منها[4]: عدم وصول نتاج العرب كله إليهم، إما بسبب بعد المسافة أو لضياع معظمه أو قد يكتفي النحوي بإيراد شاهد واحد على حُجّة قالها ويكون سعيداً إذا وجد دليلاً واحداً بعد عناء شديد، فيتوقف عن البحث، وزعم بعض الباحثين[5] أنّ مِن نحاة الكوفة من

---

[1] . ابن منظور / لسان العرب / مادة (حجج) .

[2] . العُسيلي / إياد العُسيلي / توجيه اللمع لابن الخباز / دراسة في أصول الاحتجاج/(رسالة ماجستير -الأردن)/٥٩.

[3] . الأفغاني / سعيد الأفغاني/في أصول النحو / مطبعة الجامعة السورية/١٩٩٤ م/٦.

[4] . انظر : الأفغاني/ سعيد الأفغاني/الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها / طبعة دار الفكر/(د.ت)/٣ .

[5] . الأفغاني/ الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها/٣.

يضع الشاهد، وهو روح القواعد، ولا يقول لنا عن اسم قائله ويكتفي بالشاهد، ولذلك تمّ الشك بهذا الشاهد، والقواعد هي قوانين مستنبطة من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم.

د- ابن معطي والاستشهاد بالشعر:

أكثر ابن معطي من الاستشهاد بالشعر في مصنّفيه (الدّرّة الألفية، والفصول)، فقد بلغت شواهده في درّته الألفية تسعة وثلاثين شاهداً، لم ينسب أيًّاً منها إلى شاعر معين، وبلغت شواهده في الفصول اثنين وستين شاهداً، لم ينسب منها إلا أربعة أبيات:

الأول : وهو من [الطويل] للنابغة الذبياني[1] :

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أصْحُ وَالشّيْبُ وَازِعُ

والثاني : بيت من البسيط ، للفرزدق[2]:

فَأَصْبَحُــوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْـمَتَهُـم ... إِذْ هُـمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُم بَشَرُ

والثالث : بيت من الطويل، لجرير[3]:

وإِنَّ لِسَانِـي شَهْـدَةٌ يُشْتَـفَى بِهـا ... وَهُـوَّ عَلَى مَن صَبَّـه اللهُ عَـلْـقَـمُ

والرابع : بيت من المنسرح ، لذي الرُّمَّة[4] :

فَأصْبَحَتْ بَعْـدَ خَـطَّ بَهْـجَـتِها ... كَـأَنَّ قَـفْـراً رُسُــومُهَا قَـلَمَــــا

---

[1] . البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني/ (انظر: أبو الفضل،محمد أبو الفضل إبراهيم/ ديوان النابغة الذبياني/دار المعارف – مصر/ط٣/ (د.ت)/٣٢/ وانظر: ابن معطي/ الفصول/١٦٦/ وابن إياز/ المحصول/٢٤٦/١/٢٤٨/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/٢٣٨/١/ والبيت من شواهد سيبويه/ الكتاب/٣٣٠/٢).

والشاهد فيه قوله:"عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ"،فيرى ابن معطي أن من العلل الموجبة لبناء الاسم إضافته إلى غير متمكن، كـ (يومئذ)،فـ (حين) مبني على الفتح،حيث أضيف إلى (عاتبت)،وهو فعل ماضٍ/(انظر:ابن معطي/الفصول/١٦٦).

[2] .البيت من البسيط،وهو للفرزدق/ (انظر: الصاوي / عبدالله الصاوي/ ديوان الفرزدق/ المكتبة التجارية الكبرى – مصر/ط١/١٩٣٦م/٢٥٧/١. وانظر: ابن معطي/ الفصول/٢٠٨/ وابن إياز/ المحصول/٦٤٥/٢، ٦٤٦/ وهو من شواهد سيبويه/٦٠/١.

والشاهد في البيت قوله:"ما مثلهم بشر"،فتقدم خبر (ما) وهو (مثلهم) على اسمها وهو(بشر) ومع هذا بقيت (ما) عامله،وقال ابن معطي معلقاً على هذا البيت:"ولكن الفرزدق تميمي،فاستعمل لغةً حجازيةً،وظنّ أنهم يعملونها على كلّ حال،فَغَلِطَ،والصحيح أنّه قدّم نعت النكرة عليها،فنصب على الحال".(ابن معطي/ الفصول/٢٠٨).

[3] . البيت من الطويل ونسبه ابن معطي في فصوله لجرير، وهو ليس في ديوان جرير /(انظر: الفصول/٢٧٥/ وشرحه ابن إياز دون أن ينسبه لأحد/ المحصول/٨١٣/٢، ١١٣٦/ وابن القوّاس/ شرح الألفيه/٦٦٤/١- ٦٦٥/ وابن يعيش/ شرح المفصّل/٩٦/٣).

والشاهد في البيت قوله:"وهُوَّ" بتشديد واو الضمير (هو)/(انظر: ابن معطي/الفصول/٢٧٥).

[4] . البيت من المنسرح، وهو في ملحق ديوان ذي الرّمّة/ (انظر: التبريزي، الخطيب التبريزي/ شرح ديوان ذي الرمّة/ (تقديم: مجيد طراد)/ دار الكتاب العربي - بيروت /ط٣ / ١٩٩٣م / ملحق الديوان / ٦٤٦. وانظر: ابن معطي/ الفصول/ ٢٧٦ / وابن إياز/ المحصول/١١٤١/٢/ ونسبه ابن جنّي لابن الإعرابي/ الخصائص /٣٣١/١، ٣٩٥/٢).

والشاهد في البيت التقديم والتأخير، فالمقصود في البيت:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْراً ... كَأَنَّ قَلَماً خَطَّ رُسُومَهَا

وهذا التقديم والتأخير من التكلّف والضرورة/(ابن معطي/الفصول/٢٧٦).

نهج ابن معطي في أمر الاستشهاد بالشعر في الدّرّة الألفية المنهج نفسه الذي اتبعه في الاستشهاد بالآيات القرآنية، فكان أحياناً يورد البيت الشعري كاملاً، كما في قوله في باب التحذير[١]:

قَـدْ سَالَـمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْـقَـدَمَا   الأُفْعُـوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْـعَـمَـا

وقوله عند حديثه عن العلم[٢]:

نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالـي بَنِـي يَـزِيـدُ   ظُـلْـمـاً عَـلَـيْـنَـا لَـهُــمو فَـدِيـدُ

وغيرها من الأبيات الكاملة في ألفيته[٣]، وقد يستشهد بصدر بيت أو بعجزه، وقد يستشهد بكلمة أو أكثر من شاهد شعري.

ومثال الكلمة قوله[٤]:

نَحْوُ : يَـزِيدَ وَأَتَى عَنْ أَمْرِ   كَأَصْمِتٍ وَأَطرِقَـا فِـي الشِّعْـرِ

والشاهد في هذا البيت هو كلمة (أَصْمِت) وهي من قول الشاعر[٥]:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا   فِي وَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ

---

[١] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٢٩(البيت:٢١٧)/ذكره ابن القوّاس بدون نسبه لأحد/ شرح الألفية/٤٩٩/١/ ونسبه سيبويه في الكتاب لعبد بن عبس/٢٨٦/١ – ٢٨٧/ وفي الخصائص بدون ذكر القائل/٤٣٢/٢.

والشاهد في البيت، قول الشاعر:"الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا الأُفْعُوَانَ"، حيث استشهد به ابن معطي على نصب المفعول بفعل مضمر، فقد نصب"القدما والأفعوان" وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم. (انظر: ابن القوّاس/شرح الألفيه/٥٠٠/١).

[٢] . البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج/(انظر: ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٥(البيت:٣٣٢)/ وشرح ابن القوّاس البيت بدون ذكر قائله/٦٤٣/١/ وهو بلا نسبه في شرح المفصل لابن يعيش/٢٨/١/ والبيت في ملحق ديوان رؤبة بن العجاج/ (انظر: الورد، وليم بن الورد/ ديوان رؤبة بن العجاج/ منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت/(د.ت)/١٧٢).

والشاهد في البيت في قوله:"بني يزيد" حيث جاء "يزيد" ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل/(انظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/٦٤٣/١).

[٣] . انظر: ابن معطي/ الدّرّة الألفية/ الأبيات/(٢٨٣، ٢٨٤، ٤٥٩).

[٤] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٥(البيت:٣٢٩).

[٥] . البيت من البسيط وهو للراعي النميري، وهو عبيد بن حصين بن معاوية/(انظر: فاييرت،راينهرت فاييرت/ ديوان الراعي النميري/ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – بيروت/١٩٨٠م/٤٥/ وانظر: ابن القوّاس/ شرح الألفية/٦٣٩/١/ وابن يعيش/ شرح المفصّل/٣٠/١).

الشاهد في قوله:"إصمت" حيث جاء به اسم علم منقول عن فعل أمر،وإنما كسرت ميمه مع انه من باب نصر ينصر، والقياس ضمها لأن صمت يصمت من باب ضرب يضرب، وقيل إنما كسرت الميم إشعارا بالنقل.

وهناك شاهد آخر في البيت هو كلمة (أطرقا) وهي من قول الشاعرالهذلي[1]:

عَلَــى أَطْـرِقَـا بَالِيَـاتِ الخِيَـامِ   إلاّ التّمَـامُ وَإلا العِصِـــيّ

وهكذا بقية شواهد ابن معطي في ألفيته، ولا يستطيع المرء الوقوف عليها إلا بالاستعانة بشروح الألفية، لأنها ترد في سياق أبيات الألفية دون إشارة منه، تدل على وجود شاهد شعري، وعلى العكس من ذلك شواهده في فصوله، فإنه يورد الأبيات كاملة ، ولا يستشهد بكلمة من بيت أو أكثر كما فعل في ألفيته.

٣- النثر:

وهو[2] ما تخاطب به العرب في عصر الاحتجاج في سعة الكلام مضموماً إليه ما حُمِلَ في كلامهم من الحِكَمِ والأمثال، وأما الخطب والرسائل فقد انصرف النحاة عن التعويل عليها في الاحتجاج لتطرق الشك إلى روايتها، ولأنه لم يتيسر لها الحفظ وكثرة الرواية كالشعر.

وحين نعود لكتب النحو لا نكاد نجد احتجاجا بخطبة ولا رسالة، لأنه يُشكُّ في نسبتها، أما الخطب فقد وجدت في العصر الجاهلي لكنها قليلة ولم يكن النحاة يحتجون بها[3].

أما المثل فهو من الركائز الرئيسية[4] التي يبني عليها عالم العربية قواعده، ويفسر بها القرآن أو الحديث أو الشعر، وقد جمع العلماء الأمثال ووضعوها في كتب خاصة كأمثال العرب للمفضل الضبي، وجمهرة الأمثال للعسكري، ومجمع الأمثال للميداني، والمثل من المستويات اللغوية الفصيحة الواردة عن العرب.

---

١ . نسبه ابن القوّاس في شرحه للهذلي/٦٤٠/١/ وهو أبو ذؤيب الهذلي، شاعر مخضرم، توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ومطلع القصيدة:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوِيّ   يَزْبِرُهُ الكَاتِبُ الحِمْيَرِي

(انظر: ابن يعيش/ شرح المفصّل/٣١/١).

والشاهد في قوله:"اطرقا" وهو اسم علم لمفازة وقد نقل من فعل الأمر، وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض، وسميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبه : أطرقا مخافة ومهابة.

٢ . العسيلي/ توجيه اللمع لابن الخباز دراسة في أصول الاحتجاج /٩٦ .

٣ . العسيلي/ توجيه اللمع لابن الخباز /٩٦ .

٤ . الملاح/ ياسر الملاح /التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة/المكتبة العلمية - بيت لحم/٢٠٠٩ م/٦.

والأمثال إنما هي أقوال تأتي من قصص وحوادث شهيرة ثم نطلق على أحداث لاحقة مشابهة لها هذا القول الموجز البليغ الذي يدل على حكمة وبلاغة العربي[1].

وقد احتج النحاة بالأمثال في تضاعيف كتبهم واستشهدوا فيها على القواعد التي وضعوها، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أمثال في باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[2]، فقال:"ومن ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول:"متعرضا لعَنَنٍ لم يَعْنِه"[3]، ومثله:"بيع الملطى لا عهد ولا عقد"[4]، ومثله:"مواعيد عرقوب أخاه بيثرب"[5]، وغيرها في ثنايا الكتاب[6].

وكذلك فعل النحاة من بعد سيبويه، فأخذوا بحظٍ وافر من الأمثال العربية، التي كانت بدورها مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج والتقعيد للغة العربية.

هـ – ابن معطي والاستشهاد بالنثر:

واستشهد ابن معطي ببعض الأمثال العربية منها:

١- قول العرب[7]: "وراءك أوسع لك" ومعناه تأخر تجد مكاناً أوسع لك، ولقد استشهد به ابن معطي في كلا مصنفيه، قال في ألفيته في باب التحذير[8]:

وَانْتَهِ خَيْراً وَوَرَاءَ أَوْسَعَا   وَنَاقَـةَ اللهِ[9] وَكُـلٌّ سُمِعَـا

---

[1] . الملاح/ التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة/٦.

[2] . انظر : سيبويه/الكتاب/١/٢٥٨، ٢٧٢.

[3]. انظر : الميداني/ أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري/ مجمع الأمثال/ (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)/ دار المعرفة – بيروت/(د.ت)/٢/٣٢٠.

[4] . الميداني/ مجمع الأمثال /٢/٢٨٣.

[5] . الميداني/ مجمع الأمثال /٢/٣١١.

[6] . انظر : فهارس الكتاب لسيبويه /٥/٣٢ – ٤١.

[7] . انظر: الميداني/ مجمع الأمثال/٢/٣٧٠/ وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب/١/٢٨٢/ وابن إياز/المحصول/١/٥٣٥/. وانظر: ابن القوّاس/شرح الألفية/١/٤٩٨

والشاهد في قوله[7] :"وراءك أوسع لك"، فـ"وراءك" منصوب بفعل مضمر، و"أوسع" نعت لمحذوف، أي حل مكانك لأنه أوسع لك. ومعنى المثل: اذهب وايتِ مكاناً أوسع لك.

[8] . ابن معطي/الدّرّة الألفية/٢٩(البيت:٢١٤)/.

[9] . سورة الشمس /١٣.

وقال في فصوله في فصل الأسماء التي سُمِّيت بها الأفعال[1]: "ومنه من الظروف...، وراءك أوسَعَ لَكَ".

٢- ومنه قول العرب[2]: "عسى الغويرُ أبؤسَا"، واستشهد به ابن معطي في ألفيته[3]:

وَأَلْحَقوا بِكَانَ كَادَ وَعَسَى   دَلِيلُهُ عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَا

٣- قال ابن معطي، في فصوله في فصل العامل في المبتدأ والخبر[4]: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، وقد يجوز تنكيرهما معاً إذا اعتمد المبتدأ على ما له صدر الكلام، أو وصف...، أو كانت النكرة عامة...، أو فيها معنى النفي كقولهم[5]: " شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ".

قال ابن اياز[6]: "معناه، ما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، وكذا: شيء جاء بك، أي: ما جاء بك إلا شيء،فهذا لفظه لفظ الإيجاب وهو في معنى النفي المنقوض بـ (إلاَّ)".

وما ذهب إليه ابن إياز هو نفسه رأي ابن يعيش في شرح المفصّل إذ قال[7]: "وقالوا في المثل "شَرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ" فالابتداء بالنكرة فيه حسن لأنّ معناه: مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌ".

وقد عرضنا بعض الأمثال التي احتج بها ابن معطي في كلا مصنّفيه، وقمت بشرحها للإيضاح والتدليل على مكانة الأمثال عنده، وأذكر هنا بعض الأمثال التي احتج بها باختصار تجنباً مني للإطالة، وأكتفي بالإحالة إلى المصادر التي ننتفع بها في هذا المجال كالآتي:

---

[1] . ابن معطي/الفصول/٢٢٣/وانظر: ابن إياز/المحصول/ ٥٣٥/١ – ٥٣٦، ٧٦٥/٢.

[2] . الغوير: تصغير غار، والأبؤس: الشدّة، وأصل المثل فينا يقال، من قول الزباء: عسى الغوير أبؤسا، أي لعل الشرّ يأتيكم من قبل الغار، ويضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك، (انظر: الميداني/ مجمع الأمثال/١٧/٢)/ والمثل من شواهد سيبويه/٥٨/٣/ والمبرّد/ المقتضب/٢٠٧/٢، ٧٠/٣، ٧٢/ وانظر: ابن إياز/ المحصول/٣٩٦/١/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/٨٩٩/٢ – ٩٠٠/ وابن يعيش/ شرح المفصّل/١١٧/٧، ١١٩).والشاهد في المثل قوله:"أبْؤُسَاً" استشهد به ابن معطي للدلالة على أن الأصل في خبر هذه الأفعال أن يكون جملة فعلية، وقد جاء ها هنا اسماً، فالأصل فيه: "أن ييأس".

[3] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٦(البيت:٥٢٩)/ وابن القوّاس/ شرح الألفية/٨٩٩/٢ – ٩٠٠.

[4] . ابن معطي/ الفصول/١٩٨.

[5] . "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ" وهو مثل يضرب فيما يستدل به على الشرّ/(انظر: الميداني/ مجمع الأمثال/٣٧٠/١/ وهو من شواهد سيبويه/٣٢٩/١/ وابن السرّاج في أصوله/٩٩/١/ وابن يعيش في شرحه للمفصّل/٨٦/١/ وابن إياز/ المحصول/٥٦١/١، ٥٦٢).والشاهد في المثل قوله: "شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ" حيث جاء المبتدأ والخبر نكرة، لأن النكرة فيها معنى النفي، لأن معنى المثل: مَا أهَرَّ ذَا نَابٍ إلاّ شَرٌّ، فكان لفظ المثل لفظ الإيجاب، وهو في معنى النفي المنقوض بـ (إلاّ).

[6] . ابن إياز/ المحصول/٥٦٢/١.

[7] . ابن يعيش/ شرح المفصّل،٨٦/١.

٤- فمن هذه الأمثال قول العرب[١] :"هَذا وَلا زَعَمَاتِكَ".

٥- ومنه قولهم[٢] :" مَوَاعِيدَ عُرْقُـوبٍ".

٦- ومنه[٣] :" أَهْـلَـكَ وَاللَّيْـلَ".

٧- وقولهم[٤] :" غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجْمِ".

وغيرها من الأمثال التي ربما لم أقف عليها، ولكن منهج ابن معطي في الاستشهاد بكلام العرب واضح وبيّن. حتّى أنّه ذهب في فصوله إلى الاستشهاد برواية للخليل بن أحمد عند حديثه عن اللغات في"لعل" فقال في فصوله[٥]:" وفي "لعل" لغات: لعلّ، وعَلَّ، وعَنَّ، و لَعَنَّ، وأنّ، ولأنّ،...، وروى الخليل[٦]: إيتِ السُّوق أنّك تشتري لنا منه شيئا، أي: لعلك".وصفوة القول ان ابن معطي كان يأخذ بالسماع، ويقرُّ به، وأجاز الكثير من الآراء معتمداً على السماع، بل إنه صرّح بلفظة السماع في مصنّفيه كثيراً، ومن ذلك قوله في ألفيته في باب التعجب[٧]:

وَاللـّوْنُ وَالخِلَـقُ فـإنْ عَجِبْتَـا بَنَيْـتَ مِنْهَـــا مَـصْدَراً وَجِئْتَـــا

بِالفِعْـــلِ نَحْوُ:ما أشَـدَّ حُمْرَتَـهْ وَنَحْـوَ: مَـا أَوْضَـحَ مِنْـهُ بُلْجَتَـهْ

---

[١] . انظر: ابن معطي/ الفصول/١٩٥/ وابن إياز/ المحصول/٥٣٤/١/ وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب/٢٨٠/١.

[٢] ."مواعيد عرقوب" وعرقوب رجل من يثرب، وعد أخاه جَنَى نخلةٍ، فلما حان قطافها أتاها ليلاً، فاجتناها/(انظر: ابن معطي/ الفصول/١٩٦/ وابن إياز/ المحصول/٥٣٨/١/ والميداني/ مجمع الأمثال/٣١٢/٢/ وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب/٢٧٢/١).

والشاهد في المثل قوله:"مواعيد" جمع ميعاد، وهو منصوب على المصدر بفعل مقدّر، أي: وعدتني، أو تعدني مواعيد مثل مواعيد عرقوب.

[٣] ."أهلك والليل"يضرب للرجل ويقال بادر أهلك قبل أن يحلّ الليل /(انظر: ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٢٩(البيت:٢١٢)/ والفصول/١٩٦/ وابن إياز/ المحصول/٥٣٥/١/ والميداني/ مجمع الأمثال/٥٢/١).

والشاهد في المثل قوله:"أهلك والليل"فتقديره: بادر أهلك واسبق الليل، فأهلك منصوب بـ"بادر"، والليل معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادرين.

[٤] ."غضب الخيل على اللجم"مثل يضرب في الغضب الذي لا ينفع، والمعنى: غضبتَ غَضَبَ الخيلِ/(انظر:ابن معطي/ الفصول/١٩٦/ وابن إياز/ المحصول/٥٣٩/١/ والميداني/ مجمع الأمثال/٥٦/٢/ وهو أيضا من شواهد سيبويه/ الكتاب/٢٧٣/١).

والشاهد في المثل قوله:"غَضَبَ"منصوب على المصدر بفعل مقدّر، أي: غَضِبْتَ غَضَبَ الخيلِ.

[٥] . ابن معطي/ الفصول/٢٠٢.

[٦] . قال سيبويه:"وأهل المدينة يقولون"أنّها"، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائتِ السّوق أنّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلّك". (سيبويه/الكتاب/١٢٣/٣).

[٧] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٤٩ (الأبيات: ٥٨٠ -٥٨٣).

إذْ فِعْـلُ كُـلِّ خِلقَةٍ وْلَـوْنِ مُجَاوِزٌ ثَلاثَـةً فِـي اللَّـوْنِ
وَشَـذَّ مَـا أعْطَـاهُ فِـي الرُّبَـاعِي وَمِثلَـهُ يَحْتَـاجُ لِلـسَّمَاعِـي

ومنه قوله[1]:

وَخَصَّـصُوا النِّـداءَ عَـنْ سَـمَاعِ بِمِثْـلِ يَا هَـنَـاهُ[2] يَـا لَـكَـاعِ[3]

وفي باب المقصور والممدود قال[4] :

أَمَّـا السَّمَـاعُ فِيهِـمَا فَـيَكْـثُـرُ وَقَـدْ يُمَدُّ تَارَةً مَا يُـقْـصَـرُ

وغيرها من الأبيات في ألفيته والإشارات في فصوله، مما يعزز موقفه من السماع ومصادر السماع.

---

[1] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٥٥ (البيت : ٦٨٥).

[2] . يا هناهُ ، من بيت لامرئ القيس وهو من المتقارب ، يقول فيه :

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَاهُ وَيْحَكَ أَلحَقْتَ شَرّاً بِشَرّ

(انظر: ابن القواس/ شرح الألفيه/١٠٧٩/٢ / وابن يعيش/ شرح المفصل/٤٨/١ / ومعنى يا هناه: يا رجل/ في المصدرين السابقين/ وانظر: ديوان امريء القيس/١٦٠).

والشاهد في البيت قوله:"يا هناهْ" حيث استخدم الشاعر الهاء بدلاً من الواو في قولهم:"هنوك وهنوات" وكان الأصل ان يقول:" هناو" ولكنه قال: "هناه".

[3] . يا لكاع ، من بيت للحطيئة وهو من الوافر ، يقول فيه :

أُطَوِّفُ ما أُطوِّفُ ثم آوِي إلى بيت قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

(انظر:ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٠٨٠/٢ / وابن يعيش /شرح المفصل/ ٥٧/٤ ونسبه للحطيئة،جرول بن مالك العبسي، ويكنى أبا مليكة / والمبرد/ المقتضب/٢٣٨/٤ بدون نسبه / وانظر: ديوان الحطيئة / ١٢٠/ وابن هشام/ أوضح المسالك/ ٩٤/٣).

والشاهد في البيت قوله:"يا لكاعْ" حيث وردت في الشعر دون أداة النداء، ويرى ابن القوّاس ان هذا التخصيص بالنداء سماعي لا يقاس عليه، وان قول ابن معطي: "يا لكاع" شاذ. (انظر:ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٠٨٠/٢).

[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ٦٦ (البيت :٩٠١).

المبحث الرابع

أصول استدلالية برزت عند ابن معطي

أولا :القياس :

القياس لغةً[1]: مِنْ قَاسَ الشّيءُ يَقِيسهُ قَيْساً وَقِيَاساً وَاقتَاسَهُ وَقيّسه: إذا قدّره على مثاله، وعرّفه الرازي بقوله[2]:" قيس: قَاسَ الشّيءُ بِالشّيءِ قدّره عَلَى مِثالِهِ".

أما القياس اصطلاحاً: فعرّفه ابن الأنباري بقوله[3]: "تقدير الفرع بحكم الأصل وحمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وإلحاق الفرع بالأصل بجامع، واعتبار الشيء بالشيء بجامع".

وقال الشاوي[4]: "هو حمل غير منقول على منقولٍ في معناه، وهو معظم مسائل النحو، ولذا قيل – في حدِّهِ -: علمٌ مستخرجٌ بالقياس، وقيل – في مدحه[5] -: "إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتبَّعُ"

ويرى الشاوي[6] أنه لا يتحقق إنكار القياس في النحو، إذ هو أغلب ،فإنكاره إنكاره، ولولا القياس لانسدَّ باب النحو، بخلاف اللغة فلا قياس فيها، كما يرى ان للقياس أركاناً هي[7]: أصلٌ، وفرعٌ، وحكمٌ، وعلَّة جامعة.

---

[1] . ابن منظور / لسان العرب / مادة (قيس)

[2] . الرازي / مختار الصحاح / ٣٠٩ .

[3] . ابن الأنباري/ لمع الأدلة / ٩٣ .

[4] . الشاوي / ارتقاء السيادة/ ٩٤ .

[5] . القائل هو الكسائي، وتتمة الشعر :

إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ   وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

وَإِذَا مَا أَتْقَنَ النّحْو الفَتَى   مَرَّ فِي المَنْطِقِ مَرّا فاتّسَع

وَاتّقَاهُ كُلُّ مَنْ يَعْرِفُهُ   مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أوْ مُسْتَمِع

وَإِذَا لَمْ يَعْرِف النّحْو الفَتَى   هَابَ ان يَنْطِقَ جُبْناً مَا انَقْمَع

فَتَرَاهُ يَنْصِب الرَفْع وَمَا   كَان مِنْ نَصْبٍ وَمِنْ خَفْضٍ رَفَعْ

أهُمَا فِيهِ سَواءٌ عِنْدَكُمْ   لَيْسَت السُنَّةُ فِينَا كَالبِدَعْ

(انظر: طاش كبري زاده/ مفتاح السعادة/ ١٣٩).

[6] . الشاوي / ارتقاء السيادة/ ٩٤.

[7] . الشاوي / ارتقاء السيادة/ ٩٥.

القياس عند المذاهب النحوية :

يعد القياس خصيصة من خصائص المذهب البصري[1]، فقد وضعوا الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العرب المسموع، وأول هذا المسموع كلام الله تعالى، وجعلوا الأقيسة ثابتة ولم يغيروا أقيستهم بتغير المسموع، ووقفوا في اللغة المقيّس عليها عند القرن الثاني الهجري، واشترطوا في اللغات التي يقاس عليها ان تكون فصيحة، وحدّدوا القبائل التي يقاس على كلامهم، والقبائل التي لا يقاس على كلامهم، ولا يحتج بهم كما بينت في هذا المبحث.

وكان البصريون[2] يعدون السماع الأصل وان وجد القياس، فإذا اجتمع السماع والقياس في ظاهرة واحدة احذوا بكل منهما، وان اختلف السماع والقياس فيها، فضلوا السماع على القياس، وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا، وان ورد عن العرب الفصحاء ما يخالف أقيستهم، لجأوا إلى التفسير والتأويل حتى ينسجم مع القياس عنهم.

يحددوا أما الكوفيون[3] فقد توسعوا في الرواية والشواهد والسماع زماناً ومكاناً فلم لشواهدهم زماناً معيناً يقف عنده فجاوزوا به عصر الكسائي والفراء، وأجازوا الاحتجاج باللغة والشعر من أية بيئة كان المتكلمون بها بلا تحديد لحواضر أو بواد، فأخذوا عن أعراب بغداد والكوفة، فتوسعوا بالقياس تبعاً لهذا ووضعوا أقيسة جديدة مخالفة لأقيسة البصريين، وقاسوا على الشاهد الواحد إذا اقتنعوا بفصاحة هذا الشاهد.

ولقد حدّد ابن جنّي في كتابه "الخصائص" أربعة أضرب للغة من حيث القياس والسماع خلال حديثه عن الاطراد والشذوذ، فقال[4]:"مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوية، وذلك نحو: قَامَ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ عَمْراً، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ، مطرد في القياس شاذٌ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع، وكذلك قولهم " مَكانٌ مُبْقِلٌ" هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضا...،

---

[1] . انظر : الحديثي / المدارس النحوية/٧٦.

[2] . الحديثي / المدارس النحوية / ٧٨ .

[3] . انظر : الحديثي /المدارس النحوية /١٤٢

[4] . ابن جني/ الخصائص / ٩٨/١ -٩٩ .

والثالث: المطرد في الاستعمال، الشّاذ في القياس، نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِمث واسْتَصْوَبَ الأَمْر...، والرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو، نحو: ثوْبٌ مَصُوونْ ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ.

وللقياس أربعة أركان[1]: أصل، وفرع، وحكم، وعلّة جامعة، كرفع ما لم يسم فاعله قياساً على الفاعل، بجامع الإسناد. وهذه الأركان كما يأتي[2]:

أما الأصل: ويسمى المقيس عليه، فهو الواقعة التي ثبت حكمها بالنص أو الإجماع، وهو في المثال السابق "الفاعل".

أما الفرع: ويسمى المقيس أو المحمول، فهو الواقعة المراد معرفة حكمها، وهو في المثال"ما لم يسم فاعله".

أما الحكم: فهو ما يتم إثباته للفرع قياسا على الأصل، وهو هنا "الرفع".

أما العلّة الجامعة: فهي الشيء الذي استحقّ بها المقيس حكم المقيس عليه، وهي هنا علة "الإسناد".

ابن معطي والقياس:

كان ابن معطي يعتمد على القياس كثيراً عند طرحه للمسائل النحوية، وذلك لتأييد ما يراه وما يذهب إليه من ترجيحات، وقد ترددت عبارات القياس في مصنّفيه في أكثر من موضع، وهذا إنّما يدل على اعتماده على هذا الأصل المهم من أصول النحو.

ولقد قال ابن معطي بالقياس في أكثر من موضع من مصنّفيه، وكان ذلك بالتصريح المباشر بمبدأ القياس أحياناً، أو بالإشارة إليه، أو بالاستشهاد لظاهرة نحوية من خلال قياسها على ما ورد بالقرآن الكريم، أو الحديث الشريف والأثر، أو كلام العرب.

---

[1] . الشاوي/ ارتقاء السيادة/٩٥.

[2] . انظر : الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/١٤٠ – ١٤١.

ومن أمثلة التصريح المباشر بمبدأ القياس، قوله في ألفيته في باب المقصور والممدود[1]:

القَــوْلُ فِــي المَقْــصُورِ وَالمَمْــدُودِ يُعْــــرَفُ بِالقِيَــاسِ وَالتَّعْــدِيـــدِ
مِـــنَ القِيَــاسِ أَنْ تَقُــولَ:الْمَــصْدَرُ لِفَعَـــلٍ يَعْتَـــلُّ حَتْمــاً يُقْـصَـرُ
وَيُعْــــرَفُ الْمَمْـدُودُ بِالقِيَـــاسِ كَمَصْدَرٍ لاسْتَفْعَـــلِ الـسُّدَاسِي

ومن أمثلة الإشارة إلى القياس قول ابن معطي في باب ألفات الوصل[2]:

وَأَلِـــفُ الوَصْلِ مَـــعَ الخُمَاسِـــي يَلْحَـــقُ مَكْسُــوراً كَـذَا السُّدَاسِي
فِــي الأَمْــرِ وَالمَاضِــي وَفِــي المَـصَادِرِ كَالانْطِـلاقِ وَاصْطَفَــتى وَاسْتَأْثِرِ

قال ابن القوّاس في شرح الأبيات[3]: "إذا كان الفعل خماسياً أو سداسياً بالزيادة، فالهمزة في أوله للوصل في الماضي والأمر..، وأما دخولها في الاسم فعلى ضربين: قياسي وسماعي، فالقياس مصادر الأفعال المزيدة فيها المذكورة، وهي التي تقع في أوائلها الهمزة مطلقاً نحو: الاقتداء والارتداء والانطلاق..".

ومن أمثلة القياس في ألفيته قوله عند حديثه عن التنازع في العمل[4]:

فَــسِيبَــوَيْهِ يُعْمِــــلُ الآخِيــــرَا فِــي ظَـاهِرٍ وَيَجْعَــلُ الـضَّمِيرَا
فِــي أَسْـبَقِ الفِعْلَـيْنِ وَهْـوَ أَوْلَـى وَعَكَسَ الكُوفِــيُّ هَـذَا الْقَوْلَـا
يَــشْهَدُ هَــاؤُمُ اقْــرَءُوا كِتَابِيَـــهْ[5] لِـسِيـبَوَيْهِ وَاللُّغَــــاتُ الْعَالِيَـهْ

ومنه قوله[6] :

يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالَةُ مَا هُـــــنَّ أَمَّهَاتِـهِـمْ[7]

---

[1] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٦٥ – ٦٦ (الأبيات:٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٧)/ وانظر : الفصول/٢٢٦.
[2] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٦٨ (البيتين:٩٤٣، ٩٤٤).
[3] . ابن القوّاس/ شرح الألفية/١٣٠٨/٢ – ١٣٠٩.
[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٣٦(الأبيات:٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥).
[5] . سورة الحاقة /٩.
[6] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية/٤٦(البيت: ٥١٨).
[7] . سورة المجادلة / ٢.

وغيرها من الأبيات والشواهد التي تدلل على مدى اعتداد ابن معطي بالقياس والتمسك به كأصل من أصول الاستدلال النحوي.

العلّة النحوية :

العلة لغةً[١] كما عرّفها الرازي:" من عَــللَ ، وَبَنُوا العَلّات أولاد الرجل من نسوةٍ شتّى، والعَلَل الشرب الثاني، يقال: عَلَلٌ بَعْد نَهَلَ، والعِلّةُ المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، وَاعْتَلّهُ: أَعَاقَهُ عَنْ أَمْرٍ، وَعلّله شيء تعليلاً أي: لهاه به". وعرّفها ابن منظور بقوله[٢]:" وهذا علة لهذا: أي سبب".

أما العلّة اصطلاحاً[٣]: فهي الدليل على الحكم النحوي باعتبارها أحد أركان القياس الأربعة: أصلٌ، وفرعٌ، وحكمٌ، وعلّة جامعة، كرفع ما لم يسم فاعله قياساً على الفاعل، بجامع الإسناد.

ويرى الشاوي[٤] أن العلل في النحو أقرب منها للعلل العقلية فهي غير مدخولة، وحيث لا تظهر العلّة فيقال في النحو مسموع كما يرى أن فائدة العلة: هي العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة.

أقسام العلّة :

تحدث ابن جنّي[٥] في خصائصه مطولاً عن العلّة والتعليل، فأفرد باباً في تخصيص العلل، وباباً للفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة، وباباً في تعارض العلل، وباباً في العلة وعلة العلة وغيرها من الأبواب، ونقل الشاوي عن السيوطي قسمين للعلة[٦]:

أ- مظهرة حكمه، وسمّاها بعضهم: علّة العلّة[٧].

ب- علة موجبة لطرد كلامهم وسوقه على قانون لغايتهم، وهذا القسم هو الأكثر، وأقسامه كثيرة والمشهور منها أربعةٌ وعشرون نوعاً[٨].

إلا أن الزجاجي قبلهم قسّم العلل إلى ثلاثة أقسام هي[٩]: العلل التعليمية، والعلل القياسية والعلل الجدلية.

---

١ . الرازي / مختار الصحاح / / ٢٥٢.

٢ . ابن منظور /لسان العرب/مادة (علل).

٣ . الأنباري /لمع الأدلة /١٢٢ وانظر: الشاوي /ارتقاء السيادة /٩٥ .

٤ . انظر : الشاوي / ارتقاء السيادة / ١٠٣ .

٥ . انظر : ابن جنّي / الخصائص / ١٤٥ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٥ .

٦ . الشاوي / ارتقاء السيادة / ١٠٣ ، وانظر: السيوطي / الاقتراح /١١٥.

٧ . انظر : ابن جني / الخصائص / ١٧٤ – ١٧٥ .

٨ . انظر : الشاوي / ارتقاء السيادة / ١٠٤ -١٠٧ .

٩ . انظر : الزجاجي/ الإيضاح من علل النحو/(تحقيق: مازن المبارك/ دار النفائس –بيروت/ط٧//٢٠١١م/٦٤. وانظر: الشاوي / ارتقاء السيادة/١١٥ .

ابن معطي والعلّه :

أخذ ابن معطي بمبدأ التعليل في النحو وتمسك به، وغالى به أحياناً، فهو لم يقف عند حد إيراد القواعد، بل يتعرض لها بالشرح والنقاش، وقد يرجح ما بينها، وقد يأخذ بعضها، ويرد الآخر،بل إنه في كثير من الأحيان يوجب ذكر العلّة، يقول في ألفيته عند حديثه عن الإعراب والبناء[1]:

وَالْحَـــرْفُ مَبْنِـيٌّ بِكُـــلِّ حَـالِ   وَالأَصْـــلُ فِـي الْبِنَـاءِ لِلأَفْعَـالِ

وَحَـدُّهُ لُـــزُومُ آخِـــرِ الكَلِـــمْ   حَـــرَكَةً مَـا أَوْ سُكُـونًا التُـزِمْ

كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَـمْ فَقِـسْ تُـصِبْ   وَعِلَّـةُ الْبِنَـاءِ ذِكْـــرُهَا يَجِـــبْ

ومن أمثلة مغالاته في التعليل، وتعدد العلة، ما جاء في ألفيته، وفي فصوله عند حديثه عن الممنوع من الصرف، فقال في ألفيته[2]:

وَالـصَّـرْفُ مَمْنُـوعٌ مِـنِ اسْـمٍ مُـشْبِهِ   لِلْفِعْـلِ مِـــنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِـــنْ أَوْجِهِ

وَهْـــيَ فُـرُوعٌ تِـسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَـعْ   مِنْهَا فِي الاسْـمِ اثْنَـانِ فَالـصَّرْفُ امْتَنَـعْ

وقال في فصوله[3]: "وإنّما يمنع الاسم الصرف لوجود علتين فرعيتين فيه من فروع تسعة". وسمى ابن معطي الفصل التاسع من الباب الأول باسم[4]:" العلل الموجبة بناء الاسم".

ثم شرع في ذكر هذه العلل، ويلحظ مغالاته في التعليل وتعدد العلل لظاهرة نحوية واحدة، يقول في العلل الموجبة بناء الاسم[5]:"وهي إما شبهه بالحرف، أو تضمنه معنى الحرف، أو وقوعه موقع الفعل، أو شبهه بما وقع موقع الفعل، أو إضافته إلى غير متمكن". ولقد ناقشت هذه المسألة عند حديثي عن آرائه واختياراته النحوية، ووجدت أن إجماع أغلب النحاة في هذه المسألة على علة واحدة وهي "شبهه بالحرف".غير أن ابن معطي أحياناً قد يترك ما يعلل، مثل ذلك قوله في فصوله[6]:" فيما تبنى عليه الكلمة وهو إما سكونٌ، وهو الأصل، ولا يعلل"[7].

---

[1] . ابن معطي / الدّرّة الألفية/١٩ (الأبيات :٣٨ - ٤٠)

[2] . ابن معطي / الدّرّة الألفية /٢٦ (البيتين : ١٦٦، ١٦٧) وانظر : الأبيات (١٦٨ -١٩٥).

[3] . ابن معطي/ الفصول /١٥٦.

[4] . ابن معطي/ الفصول /١٦٦

[5] . ابن معطي/ الفصول /١٦٦ .

[6] . ابن معطي/ الفصول /١٦٧ .

[7] . انظر : اعتراض ابن إياز على قوله : لا يعلل / المحصول /٢٥٠/١ .

وغلب على أسلوب ابن معطي طابع الاختصار والإيجاز، فقد جاءت بعض المسائل في ألفيته وفي فصوله في غاية التركيز، كما فعل في حديثه عن المفاعيل(المفعول له، والمفعول معه)[1]، في ألفيته، وكرر ذلك في فصوله فجمع خمسة شروط للمفعول له في سطر واحد، فقال[2]: "وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارناً له، في الوجود، أعمَّ منه، جواباً لقائل يقول: لِمَ ؟".

فكان مع إيجازه في ذكر هذه الشروط، نلحظ الغموض والصعوبة أحياناً في تفسير هذه الشروط، وانعكس هذا على شرّاحه فاختلفوا في شرح قوله[3]: أعمّ منه. ونلحظ أيضاً أثر المنطق في مصنفات ابن معطي فكثيراً ما يكرر عبارات المنطق كحديثه عن الحدّ، فقد تردد ذكر هذه العبارات كثيراً في كلا مصنفيه، ومن أمثلة ذلك قوله في ألفيته[4]:

بِاللهِ رَبِّي فِي الأُمُورِ أعْتَصِمْ ... الْقَوْلُ فِي حَدِّ الكَلَامِ وَالكَلِمْ

وقوله[5] :

القَــوْلُ فِــي الإعْــرَابِ وَالبِنَــاءِ ... والأصْـلُ فِـي الإعْـرَابِ لِلأسْـمَاءِ

وَحَــــدُّهُ تَغَيُّــــرٌ فِـي الآخِـــرِ ... بِعَامِــلٍ مُقَــــــدَّرٍ أوْ ظَاهِــــــرِ

وقوله[6] :

وَالحَــرْفُ مَبْنِــيٌّ بِكُــلِّ حَــالِ ... وَالأصْـلُ فِـي البِنَـاءِ لِلأفْعَـالِ

وَحَـــــدُّهُ لُـزُومُ آخِـرِ الكَلِـمْ ... حَـــرَكَةً مَـا أوْ سُكُوناً التُـزِمْ

وكذلك فعل ابن معطي في فصوله، فتحدّث عن حدِّ الاسم فقال[7]: "فحدّه: كلمة تدل على معنى في نفسها، دلالة مجرّدة من زمان ذلك المعنى، كرجل، وعلم". وقال في حدِّ

---

[1] . انظر : ابن معطي/ الدّرّة الألفية /٣٢ -٣٣ .

[2] . ابن معطي/ الفصول/١٩٢ .

[3] . انظر : ابن إياز/ المحصول/٥١٤/١/وابن القوّاس/ شرح الألفية/٥٨٣/١.

[4] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية / ١٧ (البيت:١٦)/ وانظر : ابن معطي/الفصول/ الصفحات: (١٥١ -١٥٣، ٢٠٣).

[5] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /١٩ (البيتين:٣٣، ٣٤).

[6] . ابن معطي/ الدّرّة الألفية /١٩ (البيتين،٣٨، ٣٩).

[7] . ابن معطي/ الفصول/١٥١.

الفعل[1]: "كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كضرب يضرب، واضرب". وقال في حدِّ الحرف[2]: "كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها".

ثانيا : الإجماع :

الإجماع لغةً[3]: "هو العزم، يقال:جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه، والإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول: أجمعت الخروج، وأجمعت على الخروج".

وتحدّث ابن جنّي في الخصائص عن الإجماع فقال[4]: "واعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه".

وقال في نفس الصفحة [5]: "إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة".

وإلى مثل هذا ذهب الشاوي فقال[6]:" هو إجماع أهل البلدين، ما لم يخالف نصّاً أو قياساً، إذا لم يرد أنّهم معصومون ككل الأمة، وإنما هو منتزع من استقراء اللغة".

وعرّفه السيوطي باختصار شديد فقال[7]: "إجماع نحاة البلدين، البصرة والكوفة".

وللإجماع أنواع منها[8]:

١- إجماع الرواة، ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

٢- إجماع العرب، وهذا النوع ذكره السيوطي في الاقتراح ومثّل عليه.

٣- إجماع النحاة، والمراد به إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة.

وضرب لنا الشاوي[1] مثلاً على مخالفة إجماع أهل البلدين بمنع المبّرد[2] تقديم خبر ليس مع تجويز أهل البلدين له[3].

---

[1] . ابن معطي/ الفصول /١٥٢.

[2] . ابن معطي/ الفصول /١٥٣.

[3] . ابن منظور/ لسان العرب/مادة (جمع).

[4] . ابن جنّي / الخصائص / ١/ ١٩٠ .

[5] . ابن جنّي / الخصائص/ ١٩٠/١ .

[6] . الشاوي / ارتقاء السيادة / ٨٧.

[7] . السيوطي/ الاقتراح/٥٥.

[8] . انظر : الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/١٧٣ – ١٧٥.

وبناء على ما تقدم، فإنّ ابن معطي قد خالف إجماع أهل البلدين بمنعه توسط خبر ما دام بخلاف ما أجمع عليه نحاة البلدين، ولقد عرضت لهذه المسألة بالتفصيل (الفصل الثاني/ المبحث الرابع) فيما انفرد به ابن معطي من آراء نحوية.

ثالثاً : استصحاب الحال :

الاستصحاب[4]: هو إبقاء ما كان عليه على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل وهو معتبر، كبقاء الأسماء على الإعراب، والأفعال على البناء، حتى يوجد الناقل،...، وكذا الأصل في البناء السكون.

وهذا ما نجده ماثلاً عند ابن معطي في مصنفيه ، كقوله في ألفيته[5] :

القَـوْلُ فِـي الإعْـرَابِ وَالْبِـنَـاءِ　　　الأصْـلُ فِـي الإعْـرَابِ لِلأسْـمَاءِ

وقوله[6] :

وَالحَـرْفُ مَـبْـنِـيٌّ بِـكُـلِّ حَـالِ　　　وَالأصْـلُ فِــي البِـنَــاءِ لِلأفْـعَـالِ

وقوله[7] :

القَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ　　　الصَّرْفُ فِي الأسْمَاءِ أصْلٌ اسْتُخِفَّ

وقوله[8] :

وَالأصْلُ فِـي التَّمْييزِ تَفْسِيرُ الْعَـدَدْ　　　وَالكَـيْـلِ وَالـوَزْنِ وَمَـمْـسُـوحٍ يُـحَـدُّ

وهكذا وقياساً على التعريف السابق للاستصحاب، نجد أن ابن معطي قد أخذ به، مع العلم بأنّه لم يأت على ذكر لفظة الاستصحاب في مصنفيه نهائياً.

العامل النحوي:

---

[1] ـ الشاوي / ارتقاء السيادة / ٨٧.

[2] ـ المبرّد / المقتضب / ٤/ ١٩٤، ٤٠٦.

[3] ـ الأنباري / الإنصاف /١/ ١٦٠ - ١٦٤ .

[4] ـ الشاوي / ارتقاء السيادة / ١٣٧.

[5] ـ ابن معطي / الدّرّة الألفية / ١٩ (البيت: ٣٣).

[6] ـ ابن معطي / الدّرّة الألفية /١٩ (البيت: ٣٨)

[7] ـ ابن معطي / الدّرّة الألفية /٢٦ (البيت:١٤٦).

[8] ـ ابن معطي / الدّرّة الألفية /٣٢ (البيت: ٢٧٠).

العامل لغةً[1]: "من عمل يعمل عملاً، وفاعلها عامل، وهو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة، عامل، والعمل المهنة والفعل".
والعامل اصطلاحاً نقل لنا الباحث وليد الحاج[2] عدة تعريفات للعامل في اصطلاح النحاة عند حديثه عن العامل النحوي وموقف ابن جنّي منه، أنقل منها تعريف الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) للعامل، حيث قال: "هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".

النحاة والعامل النحوي :

واهتم النحاة بنظرية العامل النحوي منذ زمن الخليل وسيبويه، وصنف النّحاة الأوائل في العامل النحوي، فوضع الجرجاني كتابه القيّم " العوامل المائة "[3]، واختلف النحاة في تحديد العامل وماهيته، وتوزعت آراؤهم في ذلك على مذاهب، ومن النحاة من رفض نظرية العامل كابن مضاء القرطبي الظاهري الذي لا يقر بوجود العامل[4].

ابن معطي والعامل النحوي :

أخذ ابن معطي بالعامل النحوي، بقسميه: العامل اللفظي والعامل المعنوي، بل إنَّه قد عوّل كثيراً على العامل، وأولاه مكانة كبيرة وقد بنى عليه أغلب مسائله في مصنفيه (الدّرّة والفصول). وكان العامل أساساً في تسمية الأبواب والفصول، فقال في حديثه عن الفاعل في الفصل الثالث من الباب الأول[5]: "فيما يتعدى إلى مفعول واحد"، والفصل الرابع[6]، سماه بـ"فيما يتعدى إلمفعولين، وهوضربان..."، والخامس[7] فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهكذا بقية الأبواب والفصول[8] في كتابه (الفصول).

---

[1] . ابن منظور / لسان العرب /مادة (عمل).
[2] . انظر : الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/ ٢١٥.
[3] . أبو صعليك/ أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب /١٦١.
[4] . انظر : ابن مضاء القرطبي / الرد على النحاة/ ١٣ - ١٤.
[5] . ابن معطي/ الفصول / ١٧٢ .
[6] . ابن معطي/ الفصول /١٧٣ .
[7] . ابن معطي/ الفصول / ١٧٥ .
[8] . انظر:ابن معطي/الفصول/الصفحات (١٨٠، ١٩٨، ١٨٣،١٩٤،١٩٨، ٢٠٠،٢٠٣،٢٠٦،٢٠٨، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٤).

وكذلك الأمر في درّته الألفية ، فلا يكاد يخلو باب منها أو فصل من ذكرٍ أو إشارة إلى العامل[1]، ولا أبالغ إذا قلت بأن العامل عند ابن معطي يحتاج إلى بحث مستقل.

أما إشاراته إلى العامل اللفظي والعامل المعنوي فتتمثل بقوله في ألفيته[2]:

القَـوْلُ فِـي بَيَـانِ الاسْـمِ المُبْتَـدَا   المُبْتَـــدَأُ يُـــرْفَعُ إذْ تَجَـــرَّدَا
مِـــنْ كُـــلِّ عَامِـلٍ لَـهُ لَفْظِـــيُّ   فَارْفَـــعْ بِأمْــــرٍ فِيــهِ مَعْنَـوِيُّ

وقال في فصوله[3]: "في العامل في المبتدأ والخبر، وهو عامل معنوي وحقيقته: تجرّد الاسم من العامل اللفظي، إسناد الخبر إليه نحو قولك: اللهُ أكبرُ".

[1] . انظر: ابن معطي/الدرة الألفية/الأبيات(٢٧، ٤٤،٣٤ -٤٦، ٢٢٤ - ٢٢٦، ٢٦٣، ٣٤١ ،٤٦٣، ٥٠٠ ،٦١٨).

[2] . ابن معطي/ الدرة الألفية / ٤٣ (البيتين :٤٦٢ ،٤٦٣).

[3] . ابن معطي/ الفصول / ١٩٨.

الخاتمة

تتحدث هذه الدراسة عن نحويٍّ من علماء القرن السادس الهجري وأوائل السابع الهجري، وهو ابن معطي، المتوفى سنة (٦٢٨هـ).

وقد عدّ من أئمة عصره في علوم العربية، وكانت له رئاسة النحو كما ذكرت بعض المصادر وكان عالماً في العربية شاعراً مبرزاً، وكانت له المكانة العالية عند الملك المعظم عيسى في دمشق ومن بعده الملك الكامل في مصر، حيث كان في مقدمة مشيعيه إلى مثواه الأخير ليدفن في القرافة إلى جانب الإمام الشافعي عليه رحمة الله .

غير أنه وللأسف ضاعت أغلب آثاره، التي وصلت إلى خمسة عشر أثراً،لم يحقق منها إلى زمننا الحاضر سوى ثلاثة آثار (الدّرّة الألفية، والفصول الخمسون في النحو، والبديع في علم البديع)، كما أننا لا نعرف عن نشأته الأولى، أي شيء يذكر، فمسيرته بدأت بتلقي علم العربية على يد شيخه الجزولي في المغرب العربي، بعدها بقليل رحل إلى المشرق العربي، فتتبعت رحلته إلى دمشق ثم إلى مصر وحاولت إبراز معالم شخصيته بجوانبها المختلفة، ولعل النتائج التالية من أهم ما انتهت إليه هذه الدراسة:

١. عاش بدمشق مدةً طويلة يعلم فيها النحو وعلوم العربية، كما تردد فيها على حلقة تاج الدين الكندي الذي كان عالماً في النحو والقراءات، وكان للكندي مكانة عالية في دمشق حيث كان الملك المعظم عيسى أحد تلاميذه.

٢. صنّف ابن معطي جميع مصنفاته في دمشق ، وفي سنٍّ مبكرة، فوضع خمسة عشر مصنفاً في النحو واللغة وعلم العروض والبديع والقراءات القرآنية، وشرح المقدمة الجزولية، وأبيات سيبويه وجمل الزجاجي وغيرها.

٣. حظيت مصنفاته بالاهتمام والعناية في عصره وبعد موته، فتناولها النحاة بالشرح ولقد أحصيت ثلاثة عشر شرحاً لدرّته الألفية وحدها، وستة شروح لكتابه (الفصول الخمسون في النحو)، كما تناول النحاة من بعده الكثير من أرائه بالنقد والتحليل.

٤. كان ابن معطي أول من أطلق تسمية الألفية على نظم في النحو، وكل من جاء بعده قلده في اطلاق هذه التسمية ،كابن مالك، وابن الوردي،والسيوطي، وغيرهم.

٥. عاش ابن معطي في عصر ازدحم بمشاهير النحاة من أمثال التاج الكندي، والجزولي، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الخباز، والعكبري، وابن خروف، والشاطبي، والقاسم بن عساكر، وغيرهم.

٦. كان ذا ميل بصري في نحوه، فسار في مصنفاته على أصولهم وتبنى آراءهم، وتابع سيبويه في الكثير من آرائه، واستشهد بشواهده سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الشعر والنثر، ولكنه خالفهم ببعض الآراء البسيطة، وكان له رأيه المستقل فيها، شأنه في ذلك شأن من سبقوه من النحاة.

٧. وافق الكوفيين ببعض الآراء القليلة، مع تشكيك ابن إياز في شرحه أن يكون قد وافقهم فيها، وفي بعضها نجد الخلط الواضح بين المذهبين.

٨. كانت متابعاته، واختياراته لنحاة، غلب عليهم أو عرف عنهم ميولهم البصرية، كابن السرّاج، والزجاجي، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، والزمخشري، وابن جنّي، ولم يتابع أحداً ذا ميول كوفية.

٩. كان ذا شخصية مستقلة معتداً بنفسه، لدرجة أنه لم يذكر في مصنفيه أحداً من شيوخه أو ممن تتلمذ على يديه كعادة النحاة بالاعتداد والافتخار بشيوخهم ، علماً بأن المصادر ذكرت بأنه كان من أجلّ تلامذة الجزولي.

١٠. وافق شيخه الجزولي في الكثير من الآراء، وبدا أسلوب الجزولي في مقدمته – التي غلب عليها المنطق – واضحاً في مصنفي ابن معطي (الدّرّة الألفية، والفصول)، ولم أجد أي رأي للتاج الكندي، أو للقاسم بن عساكر في مصنّفاته، وهم من شيوخه.

١١. أثبتت هذه الدراسة الكثير من الآراء التي انفرد بها ابن معطي عمن سبقوه، وواجه في بعضها الكثير من النقد والاعتراض من معاصريه، وممن جاءوا بعده كمنعه توسط خبر ما دام.

١٢. كما وقفت في هذه الدراسة على الكثير من المسائل التي أخلّ بها ابن معطي في نظر شرّاح مصنفاته و خالف بها من سبقوه، فعارضت بعضها وأيدت أخرى.

١٣. كان للسماع أثر في توجيه الكثير من الآراء والمسائل عند ابن معطي، وأخذ بمصادر السماع جميعها واحتج بها دون أي تحفظ، لأن نستطيع بالسماع استقراء لغة العرب من مصادرها الموثوق بها ، بغية التقعيد للغة على أسس سليمة.

١٤. أكثر ابن معطي من الاستشهاد بالآيات القرآنية في مصنفيه، فلا تكاد تخلو مسألة من شاهد قرآني، شأنه في ذلك شأن من سبقه من النحاة.

١٥. استشهد ابن معطي بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، ودون تحفظ منه، كما تحفظ بعض النحاة قبله، وأخضعوا القراءات القرآنية لمقاييسهم وضوابطهم.

١٦. استشهد ابن معطي بالحديث النبوي الشريف، وبالأثر الصادر عن صحابته صلى الله عليه وسلم، مخالفاً بذلك المألوف والمتبع عند نحاة المذهبين البصري والكوفي.

١٧. اهتم ابن معطي كثيراً بالشواهد الشعرية والأرجاز في عملية الاحتجاج لصحة ما يراه من آراء نحوية، وأغلب شواهده الشعرية كانت لشعراء يحتج بشعرهم، كامرئ القيس والحطيئة ورؤبة بن العجاج، وحسان بن ثابت، وجرير، والفرزدق وغيرهم.

١٨. احتج ابن معطي بالكثير من الأمثال العربية في مصنفيه، كما احتج ببعض لغات العرب فذكر لغة الحجاز وتميم، وطيء، كما احتج بقول للخليل نقله عن العرب.

١٩. كان للقياس اهتمام كبير عند ابن معطي، فاستفاد من هذا الأصل في الاستدلال على صحة الكثير من المسائل النحوية في مصنفيه: الألفية والفصول، وكان ذلك بالتصريح بلفظ القياس، وأحياناً كثيرة يدل عليه بالتطبيق العملي.

٢٠. وفي مقابل القياس كثيراً ما كان ينعت ما يخالف القياس بالشذوذ، فقد استخدم كلمة الشذوذ في ألفيته أكثر من عشر مرات، وكذلك فعل في فصوله، فما يخالف القياس عنده يكون شاذاً.

٢١. اهتم ابن معطي بالعلة النحوية ، ولم تقف عنده العلة عند حدٍّ معين، فكانت العلل الثواني والثوالث، وقد تصل إلى خمس علل كما في علل بناء الاسم، وقد تصل إلى تسع علل كما في الاسم الممنوع من الصرف، وهكذا لا يتردد في الاستعانة بالعلة لإثبات صحة ما يذهب إليه أو يقرره من أحكام وقواعد نحوية.

٢٢. أما العامل النحوي، فقد بنى عليه ابن معطي مصنفيه، وكان العامل اسماً لأغلب أبوابه وفصوله، فعند تصفح الفصول لابن معطي غلب على ظننا أنّه مصنّف يتحدث عن العامل النحوي، فنجد عنده عنواناً لفصل "العامل في المبتدأ والخبر" وهكذا، كما اهتم ابن معطي بالعامل بشقيه: اللفظي والمعنوي.

٢٣. أكثر ابن معطي من استخدام اصطلاحات المنطق والمناطقة كالحدّ، والأصول والفروع، لعل ذلك يرجع إلى تأثره بشيخه الجزولي في مقدمته الجزولية التي يرى الكثير من المترجمين غلبه المنطق عليها .

٢٤. خالف إجماع أهل البلدين : ومنع توسط خبر ما دام، وتعرّض بسبب هذه المخالفة للكثير من الاعتراض والنقد قديماً وحديثاً.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. ابن الأبار / أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي/ المتوفى سنة (٦٥٨هـ)/ التكملة لكتاب الصلة/ (تحقيق: بشار عواد معروف)/ دار الغرب الإسلامي – تونس/ ط١/ ٢٠١١م.

٣. ابن الأثير / أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري/ المتوفى سنة (٦٠٦هـ)/ البداية والنهاية/ (تحقيق: محمود محمد الطناحي/ وطاهر أحمد الزاوي)/ المكتبة الإسلامية (رياض الشيخ)/ ط١/ ١٩٦٣م.

٤. الأسنوي / عبد الرحيم بن الحسن،جمال الدين أبي محمد الأسنوي/ المتوفى سنة (٧٧٢هـ)/ الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النّحوية/ (تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي)/ دار الأنبار– العراق/ دار سعد الدين– دمشق/ ط١/ ٢٠١١م.

٥. الأشموني / نورالدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني/ المتوفى سنة (٩٠٠هـ)/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ (تحقيق : حسن حامد،وإميل بديع يعقوب)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م.

٦. الأفغاني / سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني/ المتوفى سنة (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)/ في أصول النّحو/ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – سوريا/ ١٩٩٤م.

٧. الأفغاني / الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها / طبعة دار الفكر/ (د.ت).

٨. الأنباري / كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي/ المتوفى سنة (٥٧٧هـ)/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف/ (تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد) / ١٩٨٢م.

٩. الأنباري / لمع الأدلة في أصول النحو/ (تحقيق/ سعيد الأفغاني) دار الفكر– بيروت/ ط٢/ ١٩٧١م.

١٠. ابن إياز/ جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي/ المتوفى سنة (٦٨١هـ)/ المحصول في شرح الفصول "شرح فصول ابن معطي في النحو" (تحقيق: شريف عبد الكريم البخاري) دار عمار –الأردن / ط١/ ٢٠١٠م.
١١. البخاري / أبو عبدالله محمد بن إسماعيل/ المتوفى سنة (٢٥٦هـ)/ صحيح البخاري/ (ترتيب: محمد فؤاد عبدالباقي)/ دار ابن الهيثم – القاهرة/ ٢٠٠٤م.
١٢. بروكلمان / كارل بروكلمان/ المتوفى سنة (١٣٧٥هـ/ ١٩٦٥م)/ تاريخ الأدب العربي/ (نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب، راجع الترجمة: السيد يعقوب بكر)/ دار المعارف – القاهرة / ط٢/ (د.ت).
١٣. ابن بطّال / أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك/ شرح صحيح البخاري/ (ضبط وتعليق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم)/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط٢/ ٢٠٠٣م.
١٤. البغدادي / إسماعيل باشا البغدادي/ المتوفى سنة (١٣٣٩هـ)/ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون/ دار الفكر العربي – بيروت/ ١٩٨٢م.
١٥. البغدادي / عبد القادر بن عمر البغدادي/ المتوفى سنة (١٠٩٣هـ)/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ على شواهد شرح الكافية/ المطبعة الأميرية ببولاق – مصر/ ط١/ (د.ت).
١٦. التبريزي / أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الشيباني،الخطيب التبريزي/ المتوفى سنة (٥٠٢هـ)/ شرح ديوان ذي الرّمة/ (تقديم : مجيد طراد)/ دار الكتاب العربي – بيروت/ ط١/ ١٩٩٣م.
١٧. بن تغري بردي / جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي/ المتوفى سنة (٨٧٤هـ)/ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة/ طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة/ وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر/ ١٩٣٠م.

١٨. التميمي / تقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري المصري الحنفي/ المتوفى سنة (١٠٠٥م أو ١٠١٠م)/ الطبقات السنّية في تراجم الحنفية/ (تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو)/ مطابع الأهرام التجارية – القاهرة/ ١٩٧٠م.
١٩. الجرجاني / أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني/ المتوفى سنة (٤٧١هـ)/ الجمل/ (تحقيق :علي حيدر)/ مكتبة مجمع اللغة العربية – دمشق/ ١٩٧٢م.
٢٠. ابن الجزري / شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري/ المتوفى سنة (٨٣٣هـ)/ غاية النهاية في طبقات القراء/ (عنى بنشره: ج . برجستراسر)/ دار الكتب العلميه – بيروت/ ط١/ ١٩٣٣م/ ط٣/ ١٩٨٢م.
٢١. ابن الجزري / منجد المقرئين ومرشد الطالبين/ (تحقيق: زكريا عميرات)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ١٩٩٩م.
٢٢. ابن الجزري / النشر في القراءات العشر/ (تصحيح: علي محمد الضباع)/ مطبعة مصطفى محمد- مصر/ نشر المكتبة التجارية الكبرى/ ١٣٥٤هـ.
٢٣. الجزوليّ / أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ/ المتوفى سنة (٦٠٧هـ)/ المقدمة الجزوليّة في النّحو/ (تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد)/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ مطبعة أم القرى/ ١٩٨٨م.
٢٤. أبو جعفر النحاس / أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري/ المتوفى سنة (٣٣٨هـ)/ إعراب القرآن/ (تحقيق: زهير غازي زاهد)/ مطبعة العاني – بغداد/ ١٩٨٠م.
٢٥. ابن جنّي / أبو الفتح عثمان بن جنّي/ المتوفى سنة (٣٩٢هـ)/ اللمع في العربية/ (تحقيق: سميح أبو مغلي)/ دار مجدلاوي للنشر – عمّان/ ١٩٨٨م.
٢٦. ابن جنّي / الخصائص/ (تحقيق : محمد علي النجار)/ دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد/ ط٤/ ١٩٩٠م.
٢٧. ابن جنّي / المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ (تحقيق: على النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي)/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة/ ١٩٦٩م.

٢٨. الجوهري / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي/ المتوفى سنة (٣٩٣هـ)/ تاج اللغة وصحاح العربية/ (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)/ دار العلم للملايين- بيروت/ ط٤/ ١٩٨٧م.
٢٩. حاجي خليفة / مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي، والمعروف بحاجي خليفه/ المتوفى سنة (١٠٦٧هـ)/ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ دار الفكر العربي – بيروت/ ١٩٨٢م.
٣٠. ابن حجر العسقلاني / شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني/ المتوفى سنة (٨٥٢هـ)/ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ (ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارث محمد علي)/ منشورات محمد علي بيضون/ دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان/ ط١/ ١٩٩٧م.
٣١. ابن حجرالعسقلاني / الإصابة في تمييز الصحابة/ (تحقيق: علي محمد البجاوي)/ دار الجيل – بيروت/ ط١/ ١٤١٢هـ.
٣٢. الحديثي / خديجة عبد الرزاق الحديثي/ المدارس النّحوية/ دار الأمل– إربد – الأردن/ ط٣/ ٢٠٠١م.
٣٣. الحديثي / أبو حيان النحوي/ منشورات مكتبة النهضة – بغداد/ ط١/ ١٩٦٦م.
٣٤. أبو حيان / محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي/ المتوفى سنة (٧٤٥هـ)/ تذكرة النحاة/ (تحقيق: عفيف عبد الرحمن)/ جامعة اليرموك/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٩٨٦م.
٣٥. أبو حيان / ارتشاف الضرب من لسان العرب/ (تحقيق: مصطفى أحمد النماس)/ مطبعة المدني – القاهرة/ ط١/ ١٩٨٧م.
٣٦. ابن خالويه / أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه/ المتوفى سنة (٣٧٠هـ)/ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/ (عني بنشره: ج..برجشستراسر)/ المطبعة الرحمانية – مصر/ ١٩٣٤م.

٣٧. ابن خلدون / أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي الإشبيلي/ المتوفى سنة (٨٠٨هـ)/ المقدمة كتاب العبر/ (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)/ دار العلم للملايين – بيروت/ ط٣/ ١٩٨٤م.
٣٨. ابن خلكان / أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان/ المتوفى سنة (٦٨١هـ)/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ (تحقيق: إحسان عباس)/ دار صادر – بيروت/ ١٩٦٨م.
٣٩. خلوصي / صفاء الدين عبد العزيز عمر خلوصي/ المتوفى سنة (١٩٩٥م)/ فن التقطيع الشعري والقافية/ منشورات دار المثنى – بغداد/ طبع في مؤسسة المطبوعات العربية – بيروت/ ط٥/ ١٩٦١م.
٤٠. ابن دعسين / محمد عبد الملك بن عبد السلام بن دعسين/ المتوفى سنة (١٠٠٦م)/ منحة الملك الوهاب في شرح مُلحة الإعراب/ (دراسة وتحقيق: سميرة طارق صالح بن ثعلب)/ دار المناهج/ السعودية/ ط١ / ٢٠٠٦م .
٤١. الدمياطي / أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي/ المتوفى سنة (١١١٧هـ)/ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ (تحقيق: الشيخ أنس مهره)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط٣/ ٢٠٠٦م.
٤٢. الذهبي / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/ المتوفى سنة (٧٤٨هـ)/ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،حوادث ووفيات سنة ٦٢١هـ - ٦٣٠هـ / (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري)/ دار الكتاب العربي – بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م.
٤٣. الذهبي / سير أعلام النبلاء/ (تحقيق: بشار عواد معروف،ومحيي هلال السرحان)/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٥م.
٤٤. الذهبي / المستملح من كتاب التكملة لكتاب الصلة/ (تحقيق :هارون بن عبد الرحمن آل باشا الجزائري)/ عالم الكتب/ الدار العثمانية/ عمّان – الأردن/ ط١/ ٢٠٠٨م.

٤٥. الذهبي / معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار/ (تحقيق: محمد سيد جاد الحق)/ مطبعة دار التأليف – مصر/ ط١/ ١٩٦٧م.
٤٦. الرازي / زين الدين محمد بن أبي بكر عبد القادر عبد المحسن الرازي/ المتوفى سنة (٦٦٦هـ)/ مختار الصحاح/ مكتبة الإيمان – المنصورة – أمام جامعة الأزهر/ ط١/ ٢٠٠٨م.
٤٧. ابن رشد / أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي الأندلسي/ المتوفى سنة (٥٩٥هـ)/ بداية المجتهد ونهاية المقتصد/ (تحقيق: علي محمد معوض/ وعادل أحمد عبد الموجود)/ منشورات محمد علي بيضون/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ٢٠٠٢م.
٤٨. الرافعي / مصطفى صادق عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد عبد القادر الرافعي/ المتوفى سنة (١٩٣٧م)/ تاريخ آداب العرب/ (تقديم: محمد سلامة)/ دار الصحوة- القاهرة/ ط١/ ٢٠٠٨ م.
٤٩. الرمّاني / أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني النّحوي/ المتوفى سنة (٣٨٤هـ)/ معاني الحروف/ (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي)/ مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة/ ط٢/ ١٩٨١م.
٥٠. الزجاجي / أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي/ المتوفى سنة (٣٤٠هـ)/ الجمل في النحو/ (تحقيق: علي توفيق الحمد)/ مؤسسة الرسالة/ ودار الأمل – إربد – الأردن/ ط١/ ١٩٨٤م.
٥١. الزجاجي / الإيضاح من علل النحو/ (تحقيق: مازن المبارك)/ دار النفائس – بيروت/ ط٧/ / ٢٠١١م.
٥٢. الزركلي / خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي/ المتوفى سنة (١٩٧٩م)/ الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين/ دار العلم للملايين – بيروت/ ١٩٩٠م.

٥٣. أبو زكريا الشاوي / يحيى بن محمد بن أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري/ المتوفى سنة (١٠٩٦هـ)/ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي/ (تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي)/ دار الأنبار ودار سعد الدين – دمشق/ ط١/ ٢٠١٠م.
٥٤. الزمخشري / جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ المتوفى سنة (٥٣٨هـ)/ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ (تحقيق: سمير شمس)/ دار صادر – بيروت/ ط١/ ٢٠١٠م.
٥٥. الزمخشري / أساس البلاغة/ مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة/ ١٩٢٢م.
٥٦. الزمخشري / المفصّل في صنعة الإعراب/ (تحقيق: كمال جبري عبهري)/ لم ينشر.
٥٧. السامرائي / إبراهيم عبود السامرائي/ المدارس النّحوية/ دار المسيرة – عمّان/ ط١/ ٢٠٠٧م/ ط٢/ ٢٠١٠م.
٥٨. السبكي / تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب علي بن عبد الكافي السبكي/ المتوفى سنة (٧٧١هـ)/ طبقات الشافعية الكبرى/ (تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الطناحي)/ دار إحياء الكتب العربية / فيصل عيسى البابي الحلبي.
٥٩. ابن السرّاج / أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج النّحوي البغدادي/ المتوفى سنة (٣١٦هـ)/ الأصول في النّحو/ (تحقيق : عبد الحسين الفتلي)/ مؤسسة الرسالة – بيروت/ ط٣/ ١٩٩٦م.
٦٠. السمعاني / أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني/ المتوفى سنة (٥٦٢هـ)/ الأنساب/ (تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي)/ مؤسسة الكتب الثقافية/ ودار الجنان- بيروت/ ط١/ ١٩٨٨م.
٦١. سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر/ المتوفى سنة (١٨٠هـ)/ الكتاب/ (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)/ دار الجيل – بيروت/ ط١/ ١٩٩٣م.
٦٢. السيوطي / جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ المتوفى سنة (٩١١هـ)/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)/ دار الفكر العربي – القاهرة/ ط٢/ ١٩٥٦م.

٦٣. السيوطي / همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ (شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم/ وعبد السلام محمد هارون)/ عالم الكتب – بيروت/ ط١/ ٢٠٠١م.
٦٤. السيوطي / الأشباه والنظائر في النّحو/ (راجعه وقدّم له: فايز ترحيني)/ دار الكتاب العربي – بيروت/ ط١/ ١٩٨٤م.
٦٥. السيوطي / الاقتراح في علم أصول النحو/ (تحقيق: محمد حسن الشافعي)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ١٩٩٨م .
٦٦. السيوطي / الإتقان في علوم القرآن/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر/ ط٣ / ١٩٥١م.
٦٧. السيوطي / المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ (تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين)/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر/ ط١/ ١٩٨٩م.
٦٨. أبو شامة المقدسي / شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي/ المتوفى سنة(٦٦٥هـ)/ تراجم رجال القرنين السادس والسابع 'المعروف بالذيل على الروضتين' (صححه: محمد زاهر بن الحسن الكوثري/ ووقف على طبعه: عزت العطار الحسيني)/ دار الجيل – بيروت / ط٢/ ١٩٧٤م.
٦٩. الشوكاني / محمد بن علي الشوكاني / المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)/ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع/ الناشر مكتبة ابن تيمية – القاهرة/ (د.ت).

٧٠. الصالح / صبحي إبراهيم الصالح/ المتوفى سنة (١٩٨٦م)/ مباحث في علوم القرآن/ دار العلم للملايين – بيروت/ ١٩٧٧م.
٧١. الصاويّ / محمد إسماعيل عبدالله الصاويّ/ ديوان الفرزدق/ مطبعة الصاوي – مصر/ ط١/ ١٩٣٦م.
٧٢. الصاويّ / ديوان جرير/ القاهرة/ ١٩٣٥م.
٧٣. أبو صعيليك / سليمان عوده أبو صعيليك/ أصول الدرس النّحوي في آمالي ابن الحاجب/ دار المأمون – عمّان/ الأردن/ ط١/ ٢٠١٠م.

٧٤. الصغير/ محمود أحمد الصغير/ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي/ دار الفكر العربي– بيروت/ ط١ /١٩٩٩م.
٧٥. الصفدي / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي/ المتوفى سنة (٧٦٤هـ)/ الوافي بالوفيات/ (محمد بن إبراهيم بن عمر/ ومحمد بن الحسين بن محمد)/ (المنقحة: باعتناء س.ديدرينغ)/ يطلب من دار النشر فرانز شتايزبفسبادن / ط٢/ ١٩٧٤م.
٧٦. الصفدي / الوافي بالوفيات/ (تحقيق: أحمد الأرناؤوط / وتركي مصطفى)/ دار إحياء التراث العربي – بيروت/ ط١/ ٢٠٠٠م.
٧٧. ضيف / أحمد شوقي عبد السلام ضيف/ المتوفى سنة (٢٠٠٥م)/ المدارس النّحوية/ دار المعارف – القاهرة/ ١٩٦٨م.
٧٨. الطائي / يحيى بن مدرك الطائي/ ديوان حاتم بن عبدالله الطائي/ المتوفى سنة (٤٦.ق.هـ)،(دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال)/ مكتبة الخانجي- القاهرة/ ط٢/ ١٩٩٠م.
٧٩. طاش كبرى زاده / أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بـ طاش كبرى زاده/ المتوفى سنة (٩٦٨هـ)/ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٩٨٥م.
٨٠. الطريقي / ياسر بن عبدالله بن محمد الطريقي/ الاستشهاد بالحديث في المسائل النّحوية/ دار كنوز إشبيليا – الرياض/ ط١/ ٢٠١٢م.
٨١. طه / نعمان أمين طه/ ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت/ المتوفى سنة (٢٤٦هـ)/ مكتبة الخانجي – القاهرة/ ط١/ ١٩٨٧م.
٨٢. ابن أبي عذيبه / شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الشافعي المقدسي المعروف بابن أبي عذيبه/ المتوفى سنة (٨٥٦هـ)/ إنسان العيون في مشاهير سادس القرون/ (تحقيق: إحسان ذنون الثامري/ ومحمد عبدالله القدحات)/ دار ورد للنشر والتوزيع – الأردن/ ط١/ ٢٠٠٧م.

٨٣. ابن عصفور / علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي/ المتوفى سنة (٦٦٣هـ)/ شرح جمل الزجاجي/ (تعليق: فواز الشعار/ وإشراف: إميل بديع يعقوب)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م.
٨٤. ابن عصفور / شرح الجمل الكبير/ (تحقيق: صاحب أبو جناح)/ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق/ ١٩٨٢م.
٨٥. ابن عقيل / بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري/ المتوفى سنة (٧٦٩هـ)/ شرح ابن عقيل على ألفية الإمام أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك/ ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل/ (تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد)/ دار الخير – بيروت/ ط١/ ١٩٩٠م.
٨٦. العكبري / أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين البغدادي/ المتوفى سنة (٦١٦هـ)/ اللباب في علل البناء والإعراب/ (تحقيق: محمد عثمان)/ مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة/ ط١/ ٢٠٠٩م.
٨٧. العكبري / إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٩٧٩م.
٨٨. ابن العماد الحنبلي / أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي / المتوفى سنة(١٠٧٩هـ أو ١٠٨٩هـ)/ شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ دار الكتب العلمية – بيروت/ (د.ت).
٨٩. كحالة / عمر رضا كحالة/ معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية/ مكتبة المثنى – بيروت/ ودار إحياء التراث العربي – بيروت/ ٢٠٠٥م.
٩٠. ابن فارس / أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي/ المتوفى سنة (٣٩٥هـ)/ الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها/ (تحقيق: مصطفى الشويمي)/ دار بدران للطباعة والنشر - بيروت/ ١٩٦٤م.
٩١. ابن فارس / مجمل اللغة/ (تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان)/ مؤسسة الرسالة – بيروت/ ط٢/ ١٩٨٦م.

٩٢. الفارسي / أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النّحوي/ المتوفى سنة (٣٧٧هـ)/ الإيضاح العضدي/ (تحقيق: كاظم بحر المرجان)/ عالم الكتب– بيروت/ ط٢/ ١٩٩٦م.

٩٣. فايبرت / راينهرت فايبرت/ ديوان الراعي النميري/ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – بيروت/ ١٩٨٠م.

٩٤. الفرّاء / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي/ المتوفى سنة (٢٠٧هـ)/ معاني القرآن/ (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي/ ومحمد علي النجار)/ دار الكتب - القاهرة/ ١٩٥٥م.

٩٥. أبو الفضل / محمد أبو الفضل إبراهيم/ ديوان النابغة الذبياني/ دار المعارف – مصر/ ط٣/ (د.ت).

٩٦. أبو الفضل / ديوان امرئ القيس/ دار المعارف – القاهرة/ ط٣/ ١٩٦٩م.

٩٧. الفضلي / عبد الهادي الفضلي/ القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف/ دار المجمع العلمي – جدة/ ط١/ ١٩٧٩م.

٩٨. ابن الفوطي / كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد،المعروف بابن الفوطي الشيباني الحنبلي/ المتوفى سنة (٧٢٣هـ)/ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب/ (تحقيق: مصطفى جواد)/ مديرية إحياء التراث – وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ ١٩٦٣م.

٩٩. الفيروزآبادي / مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروز آبادي/ المتوفى سنة (٨١٧هـ)/ القاموس المحيط/ المكتبة التجارية الكبرى – مصر/ (د.ت).

١٠٠. القرطبي / أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي/ المتوفى سنة (٦٧١هـ)/ الجامع لأحكام القرآن/ دار الكتاب العربي– القاهرة/ ط٣/ ١٩٦٧م.

١٠١. القرطبي / أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي/ المتوفى سنة (٥٩٢هـ)/ الرد على النحاة/ (تحقيق: شوقي ضيف)/ طبعة دار الفكر العربي– القاهرة/ ١٩٤٨م.

١٠٢. القرشي / محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله ابن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي/ المتوفى سنة (٧٧٥هـ)/ الجواهر المضية في طبقات الحنفية/ (تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو)/ دارهجر – القاهرة/ ١٤١٣هـ.

١٠٣. القفطي / جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي/ المتوفى سنة (٦٢٤هـ أو ٦٤٦ هـ)/ إنباه الرواة على أنباء النحاة/ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)/ الجزء الرابع/ دار الفكر العربي –القاهرة/ ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/ ط١/ ١٩٨٦م.

١٠٤. ابن القوّاس/ عبد العزيز بن جمعه بن القواس/ شرح عبد العزيز بن جمعه لألفية ابن معطي / (تحقيق: علي الشوملي) / الناشر مكتبة الخريجي – الرياض/ ط١/ ١٩٨٥م.

١٠٥. القوزي / عوض حمد القوزي/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/ الناشر: عمادة شؤون المكتبات– جامعة الرياض – السعودية/ ط١/ ١٩٨١م.

١٠٦. الكتبي / محمد بن شاكر الكتبي/ المتوفى سنة (٧٦٤هـ)/ فوات الوفيات والذيل عليها/ (تحقيق: احسان عباس)/ دار صادر – بيروت/ ١٩٧٣م.

١٠٧. ابن كثير / الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي/المتوفى سنة (٧٧٤هـ)/ البداية والنهاية/ (خرّج أحاديثه: محمد بيومي/ وعبد الله المنشاوي/ ومحمد رضوان مهنا/ مكتبة الإيمان/ المنصورة أمام جامعة الأزهر/ (د.ت).

١٠٨. كنون / عبد الله كنون الحسني/ المتوفى سنة (١٩٨٩م)/ النبوغ المغربي في الأدب العربي/ مكتبة المدرسة/ ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر/ بيروت/ ط٢ / ١٩٦١م.

١٠٩. كنون / موسوعة مشاهير رجال المغرب/ دار الكتاب المصري/ ودار الكتاب اللبناني/ بيروت/ ط٢/ ١٩٩٤م.
١١٠. ابن مالك / جمال الدين محمد بن مالك/ المتوفى سنة (٦٧٢هـ)/ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ (تحقيق: عفيف عدنان عبدالرحمن الدوري)/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٧٧م.
١١١. مالك / مالك بن أنس/ المتوفى سنة (١٧٩هـ)/ الموطّأ/ (اعداد وترتيب: دار الفكر/ بيروت)/ ١٩٨٧م.
١١٢. ابن ماجة / أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني/ المتوفى سنة (٢٧٥هـ)/ سنن ابن ماجة/ (تحقيق: خليل مأمون شيحا)/ دار المعرفة/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م.
١١٣. المبرّد / أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد/ المتوفى سنة (٢٨٥هـ)/ المقتضب/ (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)/ عالم الكتب/ بيروت/ ٢٠١٠م.
١١٤. المبرد / الكامل في اللغة والأدب/ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ والسيد شحاتة)/ مطبعة دار نهضة مصر/ ١٩٦٥م.
١١٥. المخزومي / مهدي بن محمد بن صالح بن حسن بن محمد آل زاير الدهام/ المعروف بمهدي المخزومي/ المتوفى سنة (١٩٧٤م)/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ دار الرائد العربي – بيروت/ ط٣/ ١٩٨٦م.
١١٦. المرزباني / أبو عبدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني/ المتوفى سنة (٣٨٤هـ)/ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء/ جمعية نشر الكتب العربية/ القاهرة/ ١٣٤٣هـ.
١١٧. مسلم / أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري/ المتوفى سنة (٢٦١هـ)/ صحيح مسلم/ (محمد فؤاد عبد الباقي)/ دار الحديث/ القاهرة/ ط١/ ١٩٩١م.
١١٨. المقرّيّ / أبو العباس أحمد بن محمد المقري المغربي المالكي الأشعري/ المتوفى سنة (١٠٤١هـ)/ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب/ راجعت وزارة المعارف العمومية

هذا الكتاب/ مكتبة القراءة والثقافة الأدبية/ ومصلحة الصحافة والنشر والثقافة العامة المصرية/ طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ مصر/ ١٩٣٦م.

١١٩. ابن معطي / زين الدين / أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي/ (٥٦٤هـ-٦٢٨هـ)/ الفصول الخمسون/ (تحقيق ودراسة: محمود محمد الطنّاحي)/ دار إحياء الكتب العربية / فيصل عيسى البابي الحلبي/ ١٩٧٧م.

١٢٠. ابن معطي / الدرّة الألفية/ (ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي)/ دار الفضيلة/ ط١/ ٢٠١٠م.

١٢١. ابن معطي / البديع في علم البديع/ (تحقيق: مصطفى أبو شوارب)/ دار الوفاء للطباعة والنشر/ الإسكندرية/ ط١/ ٢٠٠٣م.

١٢٢. مكرم / عبد العال سالم مكرم/ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة/ دار الشروق/ ط١/ ١٩٨٠م.

١٢٣. مكرم / القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/ مطبعة دار المعارف/ مصر/ ١٩٩٢م.

١٢٤. مكرم / أثر القراءات القرآنية في الدراسات النّحوية/ نشر وتوزيع مؤسسة علي جراح الصباح/ الكويت/ ١٩٧٨م.

١٢٥. الملاح / ياسر الملاح/ التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة/ المكتبة العلمية/ بيت لحم/ ٢٠٠٩ م.

١٢٦. المنذري / زكي الدين أبو عبد العظيم بن عبد القوي المنذري/ المتوفى سنة (٥٨٦هـ)/ التكملة لوفيات النقلة/ (حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف)/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط٤/ ١٩٨٨م.

١٢٧. ابن منظور / أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي/ المتوفى سنة (٧١١هـ)/ لسان العرب/ دار صادر/ بيروت/ ١٩٩٤م.

١٢٨. الميداني / أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري/ المتوفى سنة (٥١٨هـ)/ مجمع الأمثال/ (تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد)/ دار المعرفة/ بيروت/ (د.ت).
١٢٩. ابن النديم / أبو الفرج محمد بن إسحاق بن النديم/ المتوفى سنة (٤٣٨هـ)/ الفهرست/ مكتبة خياط / بيروت/ ١٩٦٤م.
١٣٠. نهر / هادي نهر/ شرح الملحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري/ دار اليازوري/ الأردن/ ط١/ ٢٠٠٧م.
١٣١. النيسابوري / أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري/ المتوفى سنة (٤٠٥هـ)/ المستدرك على الصحيحين/ مطبعة دائرة المعارف النظاميّة/ حيدرأباد / ط١/ ١٣٤٠هـ.
١٣٢. هارون / عبد السلام محمد هارون/ وأحمد محمد شاكر/ ديوان المفضل الضبّي المعروف بالمفضليات/ دار المعارف/ مصر/ (د.ت).
١٣٣. ابن هشام / جمال الدين ابن هشام الأنصاري/ المتوفى سنة (٧٦١هـ)/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ (حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله/ وراجعه سعيد الأفغاني)/ دار الفكر/ بيروت/ ط٦/ ١٩٨٥م.
١٣٤. ابن هشام / شرح شذور الذهب/ ومعه كتاب منتهى الطلب بتحقيق: شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور/ (تحقيق: بركات يوسف هبّود)/ دار الفكر / بيروت/ ١٩٩٤م.
١٣٥. ابن هشام / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ومعه كتاب هدية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك/ (تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد)/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ ط٨/ ١٩٨٦م.
١٣٦. ابن الورد / وليم بن الورد البروسي/ ديوان رؤبة بن العجاج/ (مجموع أشعار العرب)/ دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ ١٤٠٠هـ.
١٣٧. ابن الوردي / زين الدين عمر بن المظفر الشهير بابن الوردي/ المتوفى سنة (٧٤٩هـ)/ تاريخ ابن الوردي/ دار الكتب العلمية / بيروت/ ط١/ ١٩٩٦م.

١٣٨. ابن الوردي / تتمة المختصر في أخبار البشر"تاريخ ابن الوردي" (تحقيق: أحمد رفعت البدراوي)/ دار المعرفة / بيروت/ ط١/ ١٩٧٠م.
١٣٩. ابن الوردي /شرح التحفة الوردية/ (تحقيق: عبدالله علي الشلال)/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ١٩٨٩م.
١٤٠. ياقوت الحموي / الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرّومي البغدادي/ المتوفى سنة (٦٢٦هـ)/ معجم الأدباء/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ ٢٠٠١م.
١٤١. ياقوت الحموي / معجم البلدان/ دار صادر/ و دار بيروت / لبنان/ ١٩٦٨م.
١٤٢. ابن يعيش / موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد النّحوي الحلبي/ المتوفى سنة (٦٤٣هـ)/ شرح المفصّل/ المطبعة المنيرية/ مصر/ (د.ت).

الرسائل الجامعية

١- الحاج / وليد الحاج/ أصول الدرس النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب/ (رسالة دكتوراة – جامعة العلوم الإسلامية العالمية)/ الأردن/ ٢٠١٣م.
٢- زكية عبد الحليم مصطفى/ منهج ابن معطي في كتاب الفصول الخمسون/ دراسة نحوية تحليلية/ بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص نحو وصرف/ تحت إشراف: عبد الجبار بلال منبه / جامعة أم درمان الإسلامية/ ٢٠٠٥م.
٣- العُسيلي / إياد العُسيلي / توجيه اللمع لابن الخباز / دراسة في أصول الاحتجاج/ (رسالة ماجستير- الأردن).

محاضرات

١- عبهري/ كمال جبري عبهري/ محاضرة في مادة الشواهد النحوية لطلبة الدكتوراة في جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ ٢٠١٣م.

قائمة المحتويات